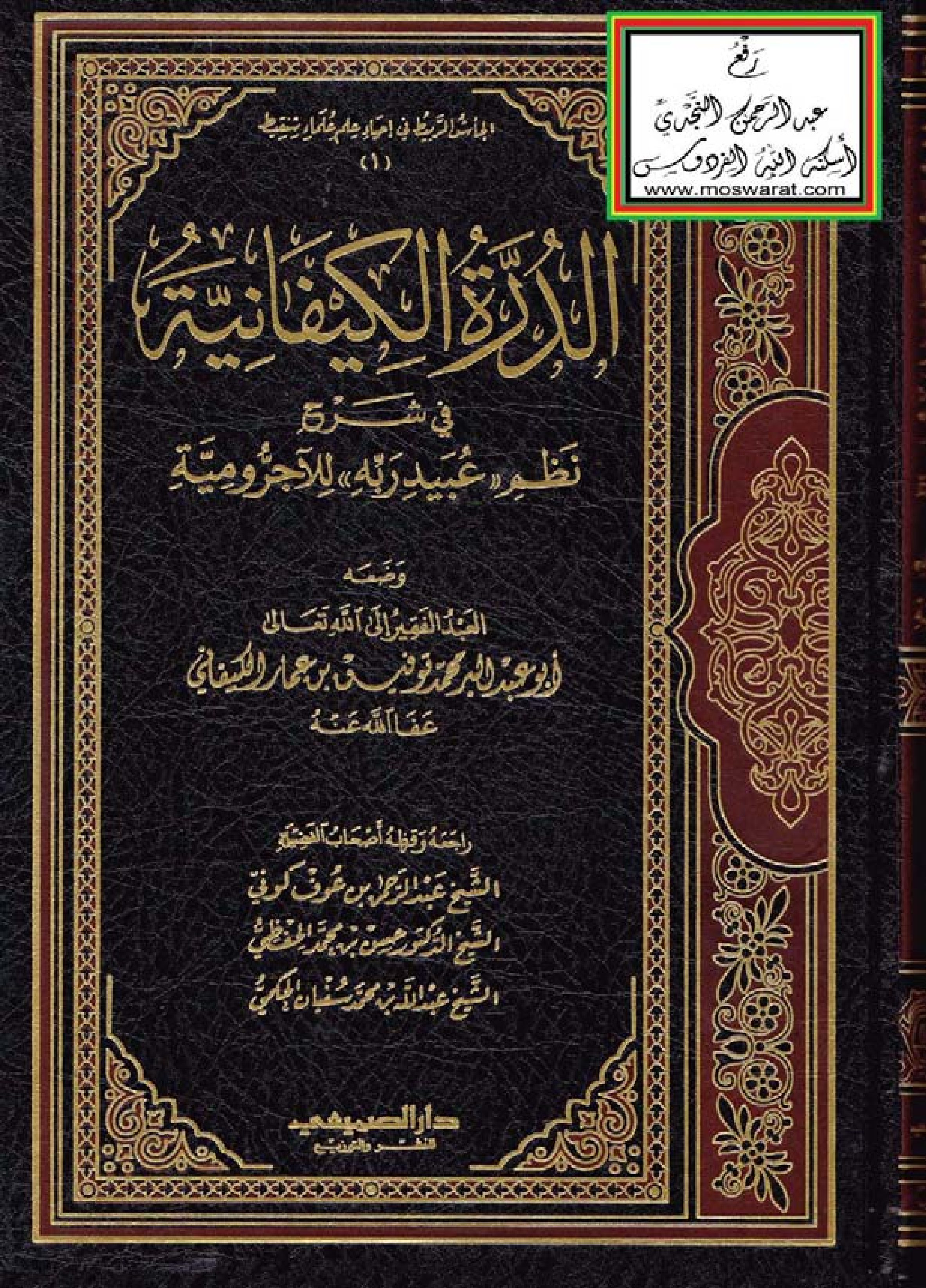

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
(١)
الدُّرَّةُ الكَيفَانِيَّةُ
في شرح
نظم «عُبيد ربّه» للآجُرُّومِيَّةِ
وضعه
العبد الفقير إلى الله تعالى
أبو عبد الله محمد توفيق بن عمار الكيفاني
عفا الله عنه
راجعه وقرظه أصحاب الفضيلة
الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني
الشيخ الدكتور حسن بن محمد الحفظي
الشيخ عبد الله بن محمد سفيان الحكمي
دار الصميعي
للنشر والتوزيع


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الدُّرَّةُ الكِيفَانِيَّةُ

في شرح

نظم «عُبَيدِ رَبِّه» للآجُرُّومِيَّة

ح دار الصميعي للنشر والتوزيع ١٤٣١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الكيفاني، محمد توفيق بن عمار
الدرة الكيفانية في شرح نظم عبيد ربه للأجرومية/ محمد توفيق بن عمار الكيفاني،
الرياض ١٤٣١هـ.
٤٤٩ ص، ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٦-٦٠-٨٠٥٠-٦٠٣-٩٧٨
١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية- الصرف أ- العنوان
ديوي: ٤١٥، ١ ٩٢٧٥/ ١٤٣١
رقم الإيداع: ٩٢٧٥/ ١٤٣١
ردمك: ٦-٦٠-٨٠٥٠-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ/٢٠١١م

الصف والإخراج
الفني بدار

دار الصميعي للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية
الرياض ص. ب: ٤٩٦٧ الرمز البريدي ١١٤١٢
المركز الرئيسي : الرياض- السويدي -
شارع السويدي العام
هاتف: ٤٢٦٢٩٤٥-٤٢٥١٤٥٩ ،
فاكس: ٤٢٤٥٣٤١
فرع القصيم: عنيزة - بجوار مؤسسة الشيخ
ابن عثيمين الخيرية
هاتف: ٣٦٢٤٤٢٨ تلفاكس: ٣٦٢١٧٢٨
الموزع في المنطقة الغربية والجنوبية
/ جوال ٠٥٠٩٧٧١٥٦٨
مدير التسويق ٠٥٥٥١٦٩٠٥١
daralsomaie@hotmail.com



المباحث المرتبطة في إحياء علم علماء شنقيط
(١)

الدُّرَّةُ الكِيفَانِيَّة

في شرح
نظمِ «عُبيدِ ربِّهِ» لِلآجُرُّومِيَّةِ

وضعه
العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى
أبو عبد البر محمد توفيق بن عمار الكيفاني
عفا الله عنه

راجعه وقرظه أصحاب الفضيلة
الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني
الشيخ الدكتور حسن بن محمد الحفظي
الشيخ عبد الله بن محمد سفيان الحكمي

دار الصميعي
للنشر والتوزيع



إهــداء

أُهدي هذا الجهدَ المتواضِعَ ....

إلى من رتَّبَ الله تعالى الفلاحَ في بِرِّهِمَا، والنَّجَاحَ في خَفْضِ الجنَاحِ لهمَا، إلى وَالِديَّ الكَريمينِ - أقرَّ الله أعينَهُمَا ببرِّ أبنَائِهِمَا -.

وإلى من كَثُرَتْ محَاسِنُها، وحمُِدَتْ مَآثِرُهَا «أمِّ عبد البر بنت عليٍّ عُمَانِي» - جَزَاهَا الله عَنِّي أوفرَ الجزَاءِ وأوفَاهُ -.

وإلى أبنائيَّ الثلاثة: «أُمامَة»، و«عبد البرِّ»، و«هِبَة الله» - سَائلاً رَبَّ العزَّة سُبحانه وتعَالى أن يُنبِتَهُم نَباتاً حَسَناً -.

وإلى عُلمَائِنا الأفَاضِلِ، ومشَايخنا الأمَاثِلِ - سَدَّدَ الله خُطَانَا وخُطَاهُم.

وإلى كُلِّ أَخٍ لنَا في الله تجمعُنا بِهِ رَابِطَةُ الدِّينِ [1].

(١) والإهداءُ عائدٌ، والشُّكرُ موصُولٌ، إلى كلِّ من آزرَني بمعلُومَةٍ، أو أمدَّني بمرجعٍ، أو أشارَ عليَّ بملحُوظَةٍ - وفَّقَ الله الجميعَ، وأدامَ لنا ولهم سَوابغَ نِعَمِهِ، وقَرائِنَ آلائِهِ -.



تقريظ

فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني حفظه الله تعالى

الحمدُ لله رَبِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرَفِ المرسلينَ، سَيِّدِنا ونَبِيِّنا محمَّد، وعلى آلِهِ وأصحَابِهِ، وأتباعهم بإحسَانٍ إلى يوم الدِّينِ، أمَّا بعدُ:

فقد أطلَعَنِي الأخُ في الله «أبو عبد البر محمَّد توفيق بن عمَّار الكيفاني» من طَلَبَةِ العلمِ بالمدينةِ النبويَّةِ - وقد عرفتُهُ بحسنِ التخلُّقِ، وصدقِ التوجُّهِ إلى طلبِ العلمِ، ولا أُزكِّي على الله أحداً - أطلَعَنِي على شرحِهِ لهذَا النَّظمِ لمتنِ «الآجروميَّة»، في علم العربيَّةِ، الموسُوم بـ: «الدُّرة الكيفانيَّة في شرح نظم عُبَيدِ رَبِّهِ للآجروميَّة» وتَفَنَّدَ [١] هذَا القَاصِرَ على أن يجُيلَ فيهِ طَرْفَهُ، وحُسْنَ ظَنٍّ منهُ بِهِ، وإن لم يكُنْ لذلكَ أهلاً. فَأَسَمْتُ مُقْلَةَ العينِ في مَرْعَاهُ، فألفيتُهُ خَصِيباً بِجَمْعِهِ، فيه ما تفرَّقَ شَذَرَ مَذَرَ في شُرُوحِ هذا النَّظمِ وغيرِهَا، مجُيداً [٢] اختِيَارَ ما صَحَّ، مُضِيفاً فَوَائِدَ من بعضِ أهل العلم المُعتَنِينَ بكشْفِ

---

(١) يقال قولاً جارياً على قانون اللُّغَةِ: تَفَنَّدَ فلانٌ على كذا، أي: أراده منه كما نبَّه عليه صاحب «القاموس» في فصل الفاء باب الدَّال.

(٢) «مُجِيداً» و«مُضِيفاً» حالان من الضمير: «الهاء» المضاف إليه في «بِجمعِهِ» والمضاف هو «جَمْع» عَمِلَ في الحالين على حدِّ قول ابن مالكٍ في «الخلاصة»:

وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ المضَافِ لَهْ ... إِلاَّ إِذَا اقتَضَى المضَافُ عَمَلَهْ

خَبَايَا النَّظمِ وأصْلِهِ، وفَوَائِدَ زَائِدةً على بعضِ مَسَائلِ الكتَابِ في الهامشِ، وزَوَائِدَ نبَّهَ بها على مَا قلَّ من مَأْخَذٍ لَفْظِيٍّ أو مَعْنَويٍّ في النَّظمِ وأصْلِهِ، لا يحُطَّانِ من قِيْمَتِهِمَا، إذْ الكَامِلُ من البَشَرِ من عُدَّتْ سَقَطاتُه، والمُنصِفُ العَدْلُ يَغْمُرُها في كثيرِ حَسَنَاتهِ، ولاَ يَتبجَّحُ بالتَّندِيدِ بها.

فَأَوْفَى هذا الشَّرحُ - بما تقدَّمَ الإيْمَاءُ إليهِ آنفاً من المَزَايَا المُنِيفَةِ - إلى يَفَاعٍ في مَبَاحِثِهِ مُتسَنِّماً، وإلى التَّنويهِ بِشَأنها مُترَنِّمَا، يَتَعَاطَى المبتَدِئُ هذَا الشَّرحَ بهمَّةِ نَفْسٍ وثَّابةٍ، ويَسْتَأنسُ قَارِئاً لهُ مَنْ فَوقَ المبتَدِئِ بنَفْسٍ وعَّابَةٍ. واللهَ أسألُ أن يجزيه خَيراً، ويزِيدَهُ تَوفِيقاً وبرّاً في نَفعِ طُلَّاب علمِ العَرَبيَّةِ؛ والسَّلام.

سَطَرَ هذا المرقُومَ العبدُ المفتقِرُ: عبد الرحمن بن عوف كوني إلى عفو رَبِّهِ المقتَدِر جَلَّ شأْنُهُ، وتقَدَّستْ أسماءُهُ وصِفَاتهُ وذلك بالمدينة النبويَّة بتاريخ: ٢٩/ ٥/ ١٤٢٩هـ.

* * *



تقريظ

فضيلة الشيخ حسن بن محمّد الحفظيّ

حفظه الله تعالى

الحمدُ لله ربِّ العالمين، حمداً كثيراً طيباً مُباركاً فيه، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحابته أجمعين، أمَّا بعدُ:

فإن علمَ النَّحْوِ من العُلُومِ التي عُني بها القُدمَاءُ والمحدثُونَ، منذُ القَرنِ الأوَّل الهجريِّ، وإلى عصرنا هذا، وذلك لما لهُ من علاقةٍ وَطِيدَةٍ بعلُومِ الشَّريعَةِ، ولتوقُّفِ معرفةِ كثير من المرَادِ بالآيَاتِ والأحاديثِ على معرفةِ هذا العلم.

وقد تنوَّعت المؤلَّفَاتُ في هذا العلم من مخُتَصرَاتٍ إلى مُطوَّلاَتٍ ومن مَنظُومَاتٍ إلى مَنثُورَاتٍ.

ومن أشهر المؤلَّفَاتِ في هذا العلم المقدِّمةُ الموجَزةُ التي ألَّفهَا محمَّد بن محمَّد بن آجرُّومِ المتوفى سنة ٧٢٣ هـ المعرُوفةُ بـ: «الآجرُّوميَّة» التي ذكرَ السيوطيُّ أنَّ ابنَ آجرُّومِ ألَّفهَا تجاه الكعبة المشرَّفة، وقد جاءت هذه المقدِّمةُ مُوجزَةً إيجازاً غير مخل، فوَفَتْ بكثيرٍ مما يحتاجُهُ طالبُ هذا العلم.

وقد عني بها كثيرٌ ممنْ جاءَ بعدَه شرحاً ونظماً.

ومن نظمَها أبو عبد الله محمَّد بن أُبَّ التواتي المزمريُّ.

وشرحَ هذا النَّظمَ أبو عبد البرِّ محمَّد توفيق بن عمَّار الكيفاني شرحاً سمَّاه «الدُّرَّة الكِيفَانيَّة في شرح نظم عُبيدِ رَبِّهِ للآجرُّوميَّة»، وهذا الشَّرح هو الَّذي نتحدَّثُ عنهُ.

طلَبَ مني أخي الشيخ الدكتور عبد الله بن محمَّد سفيان الحكميّ - حفظه الله - الاطلاعَ على هذا الشَّرحِ، وتقويمه، والنَّظرِ في مدَى صلاحيتِهِ للنَّشْرِ.

أجبتُ أخي عبد الله - ولا أستطيعُ إلاَّ ذاكَ - واطلعتُ على الكتاب، ويطيبُ لي أن أُبيِّنَ الآتي:

١. كانت قراءتي لهذا الشَّرحِ قراءةً سرِيعَةً، نظراً لانشغَالِي بأمُورٍ كَثِيرةٍ وقفَتْ عَائِقاً عن القراءة المتأنيَّةِ، ومع ذلك فقد بذلتُ جُهْداً أحسَبُهُ نَافِعاً.

٢. تضمَّن هذا الشَّرْحُ فوائدَ عَظِيمةً، بعضُها في المتن، وبعضُها في الحاشية، وهي كثيرةٌ، وبعضُها عَجِيبٌ، وهي تُنْبِئُ عن أن الشَّارِحَ له اطلاعٌ وَاسِعٌ على كُنُوزِ هذا العلم.

٣. من الفوَائدِ التي اشتملَ عليها هذا الشَّرحُ الأبيات التي أوردَها الشَّارِحُ متضمنةً نظماً لبعض الشُّرُوطِ، أو لبعض المسَائلِ، وهذه المنظُومَاتُ نادرةٌ، ونافعةٌ، ومُيَسِّرةٌ لحفظِ الشُّرُوطِ والمسَائل والقضَايَا.

٤. أغلبُ هذا الشَّرحِ مُوَافِقٌ للحاجَةِ دُونَ إطَالةٍ ولا إيجازٍ، وبعضُ المواضعِ - وإن كانت قليلةً - أطالَ الشَّارِحُ فيها نَوعاً ما.

٥. تكرَّمَ الشَّارِحُ - حفظه الله - بقَبول مُعظَمِ الاقترحَاتِ التي نتجَتْ

عن قراءتِي للشَّرْحِ، والحقيقةُ أن أغلَبَ هذه الاقتراحَاتِ التي رأيتُها من باب اختلافِ وجهَاتِ النَّظَرِ، أمَّا المادةُ العلميَّةُ فهي قويمةٌ سَلِيمةٌ.

٦. أحمدُ الله الَّذِي هَيَّأَ لِي قراءة هذا الكتاب النَّافعِ، ثم أشكرُ أَخَوِيَّ الكريمين الشيخَ الدكتورَ عبد الله، والشَّارِحَ أبا عبد البرِّ، اللَّذين أحسَنَا الظَّنَّ فِيّ، واختَارَاني للنَّظَرِ في الكتاب والحكم عليه.

اللهم انفع بهذا الكتاب من قرأَهُ، ومن شَرَحه، ومن بذَلَ فيه جُهْداً، وعَلِّمنا يَا ربّ مَا ينفَعُنا، وانفعنا بما علمتنا، وزِدْنَا عِلماً، وتقبّل مِنَّا صالح الأعمَالِ.

والحمدُ لله أولاً وآخراً.

كتَبهُ

الدكتور/ حسن بن محمَّد الحفظيّ
عضو هيئة التدريس بقسم النحو والصرف وفقه اللُّغة
بكلية اللُّغة العربيَّة، بجامعة الإمام محمَّد بن سعُود الإسلاميَّة

تقريظ

فضيلة الشيخ عبد الله بن محمّد سفيان الحكميّ
حفظه الله تعالى

الحمدُ لله الَّذي جعلَ اللُّغةَ العربيَّةَ أشرَفَ اللُّغَاتِ، وتَوَّجَ هذا الشَّرفَ بأن جعلَها وِعَاءً لِوَحْيِهِ المُنَزَّل، وجعلَ علمَ النَّحْوِ واسِطَةَ عِقدِ عُلُومِ الآلةِ، بل هُوَ العلمُ المستَطِيلُ على سَائرِهَا، والمتصرِّفُ فيها، والمالِكُ لأزِمَّتِها، وبه يُعصَمُ اللِّسَانُ من اللَّحْنِ في كتابِ الله تعالى وسنةِ نبيِّهِ المطهّرة.

والصلاةُ والسلامُ على أفصَحِ من نطَقَ بالضَّادِ، نبيِّنا، وقُدوتِنا، وحَبِيبِنا محمَّد سيِّدِ الأولينَ والآخرين، وعلى آلِهِ وصحبِهِ، ومن اهتدَى بهداهُ إلى يوم الدين.

أمَّا بعدُ: فقد رغب إليَّ فضيلة الأخ الشيخ: أبي عبد البرِّ محمَّد توفيق بن عمَّار الكيفانيّ أن أقدِّم لشرحِهِ الموسُومِ: بـ «الدُّرة الكيفانية في شرح نظم عُبيد ربِّه للآجروميَّة» فاعتَذرْتُ إليهِ في البِدَايةِ بأنني لا أصلحُ لكتابةِ المقدِّمَاتِ والتقَارِيظ، وحتى لو كنتُ أصلحُ لذلك لسَدَدْتُ هذا البابَ لأسبابٍ لا حاجَةَ لذكرها في هذا التقريظ.

أمَّا كوني لا أصلحُ لكتابة تقديمٍ أو تقريظٍ؛ فلأن هذا الأمرَ لا ينبغي أن يصدُرَ إلاَّ عن عالمٍ مشهُورٍ له حضُورُهُ العلميُّ والدعويُّ حتى يوثَق بتقديمهِ أو تقريظهِ، ليكُونَ تعرِيفاً بالعملِ العلميِّ الَّذِي كُتِبَ له التقديمُ أو التقرِيظُ، ويكون سبباً في إقبالِ الناسِ عليهِ.

وهُناكَ سببٌ يتعلَّق بهذا الشَّرحِ، وهو كونُهُ في علم النَّحْوِ، وأنا لستُ من فُرسَانِ هذا العلمِ، ولا المشتغلين به، وإن كنتُ أحبُّه، وأُحاوِلُ الإلمامَ به، بقدر الحاجةِ، ومع هذا أقدَمْتُ على كتابةِ تقريظٍ لهذا الشَّرحِ بعدَ الاطِّلاعِ عليه اطِّلاعاً سَرِيعاً لسببينِ:

أولهما: أن هذا الشَّرحَ يخدُمُ متناً من أهم المتونِ المختصرةِ في علم النَّحْوِ، وهو أولُ متنٍ صَدَرَ من سلسلةِ المتون العلميَّةِ المختارةِ في هذا العلم الجليل، ضِمْنَ المشرُوعِ العلميِّ الذي أشرفُ بخدمتِهِ.

ثانيهما: أن هذا الشَّرحَ شرحٌ نفيسٌ، اتَّبع فيه الشيخُ أبو عبد البر المنهجَ التحليليَّ الذي سلَكُه علماءُ شنقيط في محاضرهم، وهو منهجُ الأئمَّةِ المتقدمين في شُرُوحِ المتون المنظُومَةِ على سبيلِ التحديد.

والناظرُ في هذا الشَّرحِ يجدُ فيه جهداً كبيراً في تحليل ألفاظ متن «عُبيد ربِّه» مع العناية بكثرة الشَّواهدِ والأمثلةِ التطبيقيَّةِ، وإيرادِ الأنظَامِ الحاصِرَةِ للمسَائلِ النحويَّةِ، بل فيه من الفرَائدِ والفَوائدِ والنُّكَاتِ ما لا تجده في كثيرٍ من المطوَّلات، وقد تجد فيه إِسْهَاباً في بعض المواطنِ، لا يَرُوقُ لبعضِ طلاب العلم.

لهذين السببينِ ولرغبةِ أخي الفاضِلِ الشيخِ أبي عبد البرّ وجدتُ نفسي مُلزَماً بكتابَةِ هذا التقريظِ مُتمنياً أن أرَى هذا الشَّرحَ الماتعَ في المكتبَاتِ قريباً بإذن الله تعالى، وأن تتلقّفه أيدي الطُّلّابِ المهتمّين بالمتون العلميَّة

وشروحها؛ ليجدُوا شرحاً يَرْوِي الغُلَّةَ ويُشْبِعُ نَهْمَ المبتدئين منهم في هذا العلم، ويُرْسِي لهم الأَسَاسَ الذي ينطلِقُونَ منهُ إلى المطوَّلات.

وممّا سيزيد هذا الشرح قيمة، ويكسبه ثقة عند طلاب العلم بإذن الله تعالى أنه حَظِيَ بمراجعة مختص متمكن في علم النحو اشتغل به تعليماً وتأليفاً لأكثر من ثلاثين عاماً.

ذلكم هو أخونا فضيلة الأستاذ الدكتور : حسن بن محمد الحفْظِيّ، حفظه الله تعالى.

وهو من القلائل الذين تولّوا تعليم هذا العلم في بيوت الله تعالى، وفي منزله العامر حسْبة، أسأل الله أن يثيبه.

وأسألُه تعالى أن ينفعَ بهذا الشَّرح طُلابَ العلم، ويجزلَ المثُوبةَ لمصنِّفِهِ، ويوفقنا جميعاً إلى ما يحبُ ويرضَى، وصلى الله وسلّم على الهادي البشير والسراج المنير، وعلى آله وصحبه.

والحمدُ لله أولاً وآخِراً وظَاهِراً وبَاطِناً.

وكتبه

الفقيرُ إلى عفو ربِّه المقرُّ بذنبه

عبد الله بن محمَّد سفيان الحكميُّ

في السَّابع من شوال من عام ١٤٢٩هـ



خطبة الكتاب

الحمدُ لله الَّذي رفعَ لُغَةَ العَربِ فجعلَهَا أحسَنَ اللُّغاتِ، وتوَّجَها لِسَاناً لكتابهِ فأنزَلَ بها آياتِهِ البيِّنَاتِ؛ والصلاةُ والسَّلامُ على أفصَحِ نَاطِقٍ في البريَّاتِ، نَبيِّنَا محمَّد مرفُوعِ الرُّتبَةِ فَوقَ سَائرِ المخلُوقَاتِ، وعلى آلِهِ وأصحَابهِ المنعُوتينَ بأفضَلِ الصِّفَاتِ، المنصُوبينَ لإزَالَةِ شُبَهِ أهْلِ البدَعِ والضَّلاَلاَتِ، وعلى أتبَاعِهم ومن نحى نحوَهم من عُمَدِ أهلِ الصَّلاَحِ والطَّاعَاتِ؛ صَلاةً وسَلاَماً دائمينِ مُتلازِمينِ إلى يوم تجُزَمُ فيه الصِّلاَتُ، وتحُذَفُ فيه التعلُّقَاتُ.

أمَّا بعدُ:

فهذا شَرحٌ لمنظُومَةِ الشيخِ الإمامِ أبي عبد الله محمَّد بن أُبَّ التَّوَاتيِّ المزمريِّ التي عقَد بها [1] مقدِّمَةَ الإمامِ العلامة أبي عبد الله محمَّد بن آجرُّوم الصِّنهَاجِيِّ - رحمهما الله تعالى - والتي غدَتْ كما قال الشَّاعرُ:

وَكَانَتْ كَمثلِ العِقْدِ حُسناً وَهَذِهِ ... كَدُرَّتِهِ الغَرَّا فَتَمَّ تَنَاسُبُهُ [2]

---

(١) سيأتي في ترجمته - رحمه الله تعالى - أن له على مقدِّمة الإمام ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - أربع منظُومَاتٍ.

(٢) البيت للشَّاعرِ محمَّد البَاجِيِّ بن أبي بَكرِ المسعُودِيِّ البكريِّ التُّونُسيِّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٢٩٧هـ.

أقولُ: لقد عمدتُ في هذا الشَّرحِ إلى ما يلي:

فكَّكتُ أبيَات المنظُومَةِ، وأعربتُ أمثلتَها، وبيَّنتُ مقصَدَ ومَرَامَ نَاظِمِهَا - رحمه الله تعالى - ما أمكنَني ذلك.

قصدتُ التَّمثِيلَ والاستِشهَادَ بالقرآنِ العظيم ما وجدتُ إلى ذلك سَبِيلاً وذلك لغرضين:

الأول: ربطُ الصِّلةِ بين الطَّالبِ وبينَ كلامِ ربِّه جلَّ في عُلاه، إذْ هُو العُروةُ الوُثقَى، وحبْلُ الله المتينُ.

الثاني: حمـلُ الطُّـلابِ وتعوِيـدُهُم التَّعامـلَ مـع كتـاب الله تعـالى استشهَاداً ودِرَاسةً وإِعْراباً - ليكون لهم وُصلَةً إلى فَهمِهِ، ووَسِيلةً لتدبُّرِهِ، ومَسَاغاً للعَمَلِ بهِ.

ذكرتُ بعضَ عِلَلِ النَّحوِ - ولم أُكثر - إعانةً على توضيحِ القَوَاعِدِ، وفَهْمِ المقَاصِدِ.

وشَّحتهُ ببعضِ الفوَائِدِ واللَّطَائفِ، ترويحاً على الطَّالبِ، وتنشِيْطاً للرَّاغبِ.

صَدَّرته بنُبذَةٍ يَسِيرَةٍ عن قِيْمةِ النَّحوِ، وأهميَّةِ إتقَانِهِ، والسَّلاَمَةِ من اللَّحْنِ.

ترجمتُ بترجمةٍ وَجِيزةٍ لصاحبي المقدَّمة والنَّظمِ -رحمهما الله تعالى-.

هذا وحيثُ قُلتُ: قالَ أو أفادَهُ شيخُنا. فإنما أعني به: شيخَنا العلامةَ محمَّد سالم ولد عدُّود المباركيَّ الشنقيطيَّ - حفظه الله ومتَّعَ به - وغيرُهُ - من مشايخنا الأفاضل - بقَيدٍ أو ضَميرٍ.

ولا يفُوتني في هذا المقَامِ أن أُمحِّضَ الشُّكرَ لشيُوخِي الأفاضل، الَّذِينَ جَادُوا بوقتِهم وعلمِهم، فراجَعُوا الشَّرحَ، وأبدوا ملاحظَاتهم وتنبِيهَاتهم؛ فجزَاهُم الله خيرَ الجزَاءِ، ونفعَ بهم، وأثابهم على جَمِّ تواضعهم وحُرِّ خِلالهم.

وأسميتُ هذا الشَّرحَ المباركَ - إن شاء الله تعالى - بـ: «الدُّرَّة الكيفانيَّة في شَرحِ نظمِ «عُبيدِ ربِّه» للآجرُّوميَّةِ»[1].

مُعتذِراً - في هذا كلِّه - بأبيَاتٍ جَادَتْ بها قريحةُ شَيخِ شيُوخِنا العلاَّمة محمَّد الأمين بن محمَّد المختار الشنقيطيِّ، صَاحبِ «أضواء البيَان» - بَرَّدَ الله مَضْجَعَهُ - يقولُ فيها:

وزَلَلِي فِيمَا أَقُولُ إنْ تَرَهْ ... فإنَّني أَطلبُ مِنكَ المَعْذِرَهْ

فقد يُصَابُ دَارِعٌ في النَّحْرِ ... ويَغرَقُ الغَائِصُ وَسْطَ البَحْرِ

وقَدَ هَفَا في العِلْمِ مَنْ فيهِ رَسَخْ ... وقلَّمَا يَنجُو مُؤَلِّفٌ إِلَخْ

اعلَمْ إذَا علمْتَ ذَا أنَّ الزَّلَلْ ... ممَّنْ عليهِ الجَهْلُ مُسْتَولٍ جَلَلْ

وحيثُما حَجَجتَنِي بِالحَقِّ ... حَتَّى كَأَنِّي عَادِمٌ لِلنُّطْقِ

فَحُجَّتِي عَفْوُكَ عَنْ زَلاَّتِي ... وليسَ لِي مِنْ حُجَّةٍ إلاَّ تِي

---

(١) «الدُّرَّةُ»: اللُّؤلُؤةُ العَظِيمَةُ. قال ابنُ دُريدٍ - رحمه الله تعالى -: هو ما عَظُمَ من اللُّؤلُؤ، والجمع دُرٌّ، ودُرَّاتٌ، ودُرَرٌ. و«الكِيفَانيَّةُ» نسبة إلى مدينتي، ومَسْقَطِ رأسي؛ مدينة «بُرج الكِيفَان» - حرسَها الله وسَائر البلاد -.

سَائِلاً ربَّ العِزَّة سبحانه وتعالى أن يتقَبَّلَهُ بقَبُولٍ حَسَنٍ، وأن ينفَعَ بهِ كمَا نفَعَ بأصلِهِ، وأن يجعلَه خَالِصاً لوجهِهِ، ووَسِيلَةً إلى مَرْضَاتِهِ؛ وأن يوفِّقَنَا للعلمِ النَّافعِ، والعمَلِ الصَّالحِ، وأن لاَ يعُوقَنَا عنِ التَّحْصِيلِ بعَائِقٍ، ولاَ يمنعَنا عنهُ بمانعٍ.

ونَسْتَعِيذُ بهِ سبحَانهُ من سُقْمِ الضَّمَائرِ، وفَسَادِ السَّرَائرِ، ودَغَلِ الصُّدُورِ؛ وهو حَسبُنَا ونِعْمَ الوَكِيلِ.

رقمهُ العبدُ الفقيرُ إلى اللهِ تعالى

أبو عبد البرِّ محمَّد توفيق بن محمَّد بن عمَّار الكِيفَانيُّ

بالمدينة النبويَّة على سَاكِنِهَا أفضَلُ الصَّلاَةِ وأتم التَّسليمِ

منتصَف شهرِ رمضَانَ المبارَك من عام ١٤٢٨ هجريَّة.

الدَّافِعُ
لشرح هذه المنظومة المباركة

أَسِيرُ خَلْفَ رِكَابِ النُّجبِ ذَا عَرَجٍ ... مُؤَمِّلاً جَبْرَ مَا لَقِيتُ مِنْ عِوَجِ

فَإِنْ لَحِقْتُ بهم مِنْ بَعْدِ مَا سَبقُوا ... فَكَمْ لِرَبِّ السَّمَا في النَّاسِ مِنْ فَرَجِ

وإِنْ ضَلَلْتُ بِقَفْرِ الأَرْضِ مُنْقَطِعاً ... فَمَا عَلَى أَعْرَجٍ في ذَاكَ مِنْ حَرَجِ

أقولُ: لقد كانَ لوضعِ هذا الشَّرحِ المتواضعِ دَوَافعُ ألخصِّهُا في هذه الوَقَفَاتِ:

الوقفة الأولى: أنَّ دَافِعَ شَرحِهِ نَتَجَ بعدَ تأمُّلٍ، ونَظَرٍ في حَالِ الدَّارِسِينَ لهذا النَّظمِ المبارَكِ؛ إذ غَالِبُ الطلاَّبِ الذين اتجهُوا لدراسَتِهِ - كمُفْتَتَحٍ وبِدَايةٍ لمرحَلَةٍ عِلميَّةٍ - لا يخلُو أمرُهُم من حَالَينِ:

١- أنَّ مُعظَمَهُم قدْ مرَّتْ عليه أَبوابٌ من النَّحوِ، وَوَقَفَ على مَضمُونها؛ فَمُصطلَحَاتُ الفَنِّ ليسَتْ غَرِيبةً على سمعِهِ، لكنَّهُ مُفتقِرٌ إلى من يُرَتِّبُها، ويَضْبِطُهَا لهُ، وهذَا النَّظمُ المبارَكُ كَفِيلٌ بذلكَ إن شَاءَ الله.

٢- أنَّ كثيراً من الطلاَّبِ، لا تتعدَّى دراستُه في علم النَّحوِ «الآجرُّوميَّة»، أو ما يعادلها، بِسَبَبِ الاقتصَارِ والاكتفَاءِ العلميِّ الذي طغَى عليهِ التَّخَصُّصُ، أو العَوَائِقِ والصَّوَادِّ الصَّارفَةِ عن مُواصلَةِ الطَّلبِ - وهي كثيرةٌ جَارِفَةٌ في

أيامنا هذه[١] - ومعلُومٌ بَدِيهَةً أنَّ أذهَانَ الطُّلابِ مُتفاوِتَةٌ، وقَرَائِحَهُم مختلِفَةٌ، وهممَهُم مُتَبَايِنةٌ، والتَّعمِيمُ غيرُ مُستَحْسَنٍ في هذا البَابِ.

الوقفة الثانية: يثبتُ عندَ التَّأملِ والتقصِّي في الموجُودِ من شُرُوحِ هذا النَّظمِ المبارَكِ، أن أصحَابها انقسَمُوا إلى أقسَامٍ ثلاثةٍ:

فقِسمٌ اقتصرَ على تفكِيكِ أبيَاتِ المنظُومَةِ، وإعَادَةِ نَثرِهَا، غير مُتعدٍّ أمثلَةَ الناظمِ - رحمه الله تعالى -، وهذا بلا شَكٍّ نقصٌ، يجعلُ الدَّارسَ يلجَأُ إلى مَرَاجعَ أُخرَى، تفُوقُ قُدرَةَ استِيعَابِهِ، يستكمِلُ ويُتمِّمُ بها ذلك النَّقصَ؛ فيحصُلُ له من التَّهويشِ، ومُشَاكَلَةِ الظَّنِّ، مَا يمنعُهُ من تَرْسيخِ وتثبِيتِ أيِّ قاعِدَةٍ.

أما القسمُ الثاني: فقد توسَّعَ واستطْرَدَ في عَرْضِ المسائلِ، ونوَّعَ في الخلافِ، حتى قَضَى على مُسَلَّمَاتٍ، وولَّد نَفْرةً لدَى الطَّالبِ. سبَّبَتْ لهُ نوعَ استِغْلاقٍ، وتشتُّتاً في إدْرَاكِ المرَادِ.

أما القسمُ الثالث: فجعلَ الشَّرحَ مُستقِلاً عن مدلُولِ الأبيَاتِ، ومُنفَصِلاً عمَّا تضمَّنَتْهُ، فتجدُ الشَّرحَ بمعزلٍ عن النَّظمِ، فيحصُلُ عند الطَّالبِ عَجزٌ في فهمِ النَّظمِ، ويتعسَّرُ عليه الرَّبطُ بين الأبيَاتِ والشَّرحِ.

ثم إنَّ غَالِبَ هذه الشُّرُوحِ - المطبوع منها - محَليٌّ، لم تحظ بهِ أيدِي

---

(١) ولقد صَدَقَ الخليفة هارونُ الرشيد إذْ يقولُ:

النَّفْسُ تَطْمَعُ والأسْبَابُ عَاجِزَةٌ والنَّفْسُ تَهلِكُ بَيْنَ اليَأْسِ والطَّمَعِ

الطلاَّبِ، ولا يوجَدُ في كُلِّ البلادِ.

أقولُ: لهذه الدَّوافعِ، ومُرَاعَاةً لهذه الفِئَةِ من الطُّلابِ، ونُزُولاً عند رَغْبةِ بعضِ إِخَوَانِنَا ممن غَلَّبُوا حُسْنَ الظَّنِّ؛ استَخَرْتُ الله سُبحَانهُ وتعَالى، واستعَنْتُ بهِ، في وَضعِ هذَا الشَّرحِ الَّذِي بينَ يَدِيكَ.

فَهَاكَهَا مِنِّي لَدَى قُصُورِي ولاَ تَكُنْ بِحَاسِدٍ مَغْرُورِ
إلاَّ إِذَا بِخَلَلٍ ظَفِرْتَا فَأَصْلِحِ الفَاسِدَ إِنْ قَدِرْتَا [1]

* * *

(١) البيتان للشيخ عبد العزيز الرئيس الزمزميِّ الشيرازيِّ المكيِّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٩٧٦ هـ، في منظومته في «التفسير».

فصلٌ

في قيمةِ النَّحوِ وأهميَّةِ إتقانهِ والسَّلامةِ من اللَّحنِ(١)

لقد حَرَصَ سَلفُنا الصَّالح - رضوانُ الله عليهم أجمعين - على سلامة ألسنتهم، وعِفَّتِها مما يلحقُها من إزراءٍ تُؤاخذُ بهِ، أو عثرةٍ تُعابُ بها؛ فَغَدَتْ ألسنتُهُم عَفِيفةً، ولهجتُهُم فَصِيحةً، حتى صَارَ حالهم عَفْواً صَفْواً، لا تكلُّفَ فيه - وهذا مَا تسمُو إليه الهممُ، وتَشْرَئِبُ إليهِ الأعنَاقُ، وتَقِفُ عليه الآمَالُ - فانجبر لهم بتوفيقِ الله، وحُسنِ عَونهِ، الوَهْنُ والوَهَى، الَّذي حلَّ بألسِنَتِنَا، ونزَلَ بسَاحتِنَا، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلاَّ باللهِ.

فهذا الفَارُوقُ عمرُ - رضي الله عنه - صَاحِبُ رسُولِ الله ﷺ، يكتبُ إلى عمَّاله حَاضاً لهم بقوله: «تعلَّمُوا الفَرَائِضَ، والسُّنةَ، واللَّحْنَ كَمَا تعلَّمُونَ القُرآنَ»(٢).

---

(١) لَحَنَ في كلامهِ إذا مَالَ بهِ عن صَحِيحِ المنْطقِ، ومُستَقِيمِ الإعرَابِ إلى الخطأ؛ أو صَرَفَهُ عن مَوْضُوعِهِ إلى الإلْغَازِ، وهو من الأضدَادِ؛ و«اللَّحدُ» أخُوهُ في معنَى الميلِ عن جِهَةِ الاستِقَامَةِ.

ويُطلَقُ «اللَّحنُ» في اللِّسَانِ العَربيِّ على سبعَةِ معَانٍ: «اللغةُ»، و«الغِنَاءُ»، و«الخطأُ في الإعرَابِ»، و«التَّعرِيضُ والإيماءُ»، و«الميلُ»، و«الفَهْمُ والفِطْنَةُ»، و«المعنَى». انظر: معاجم ودواوين اللُّغةِ العربية.

(٢) أخرجه: ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٤٦٣) تحت رقم: (٣١٥٦٧)،=

ودَرَجَ على هذا الاهتِمَامِ ابنهُ عبدُ الله - رضي الله عنهما -؛ فقد بلَغَ حِرْصُهُ على سَلاَمَةِ المنْطِقِ، أن يُؤَدِّبَ ولَدَهُ، على صُدُورِ لحْنٍ منهُ؛ كما رَوَى ذلك مَولاَهُ نَافِعٌ -رضي الله عنه- بقوله: «كانَ ابنُ عُمرَ يَضْرِبُ ولَدَهُ على اللَّحْنِ»[(١)].

وهذا أبُو العَاليَةَ الرِّياحِيُّ رُفيعُ بن مِهْرَانَ - رضي الله عنه - المتوفى سنة ٩٠ هـ، يخبر عن حَالِهِ مع شَيخِهِ - حَبْرِ هذهِ الأمَّةِ - فيقُولُ: «كُنْتُ أطُوفُ معَ ابنِ عبَّاسٍ - رضي الله تعالى عنهما - وهو يُعَلِّمُنِي لحْنَ الكَلاَمِ»[(٢)].

= قال الزمخشريُّ في «الفائق» مُعلقاً: «المعنى: تعلَّمُوا الغريبَ والنَّحْوَ، لأنَّ في ذلك عِلْمَ غَرِيبِ القُرآنِ ومعَانيهِ، ومعَاني الحديثِ والسُّنةِ، ومن لم يعرفْه لم يعرِفْ أكثرَ كتَابِ الله ولم يُقِمْهُ، ولم يعرِفْ أكثرَ السُّنَنِ». انتهى من «الفائق في غريب الحديث» (٣/ ٣١١) ومثله في «النهاية» لابن الأثير (٤/ ٢٤١).

(١) أخرجه: ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٠/ ٢٠٦) تحت رقم: (٣٠٤١٧)، والبخاريُّ في «الأدب المفرد» تحت رقم: (٨٨٠)، وابن عبد البرِّ في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٢٨٣) تحت رقم: (٢٢٢٩).

قال شيخُ الإسلام في «المجمُوع» (٣٢/ ٢٥٢) معلِّقاً: «معلومٌ أن تعلُّم العربيَّةِ، وتعليمَ العربيَّةِ، فَرْضٌ على الكفَايةِ، وكانَ السَّلفُ يُؤَدِّبُونَ أولادَهم على اللَّحْنِ؛ فنحنُ مأمُورُونَ أمرَ إيجابٍ، أو أمرَ استحبَابٍ، أن نحفَظَ القانُونَ العربيَّ، ونُصْلِحَ الألْسُنَ المائِلةَ عنهُ، فيحفَظَ لنا طَرِيقَةَ فَهْمِ الكِتَابِ والسُّنةِ، والاقتِدَاءِ بِالعَرَبِ في خِطَابِهَا، فَلَوْ تُرِكَ النَّاسُ على لحْنِهِمْ كَانَ نَقْصاً وعَيْباً». انتهى كلامه.

(٢) قال أبو عُبيدٍ في «غريب الحديث» (٢/ ٤٤): «إنما سَمَّاه لحْناً، لأنهُ إذا بَصَّرهُ الصَّوابَ، فقد بَصَّرَهُ اللَّحْنَ». ونقله عنه الزمخشريُّ في «الفائق» (٣/ ٣٠٩).

وهذا أبُو العَالِيَةَ الرِّياحِيُّ رُفِيعُ بن مِهْرَانَ - رضي الله عنه - المتوفى سنة ٩٠ هـ، يخبر عن حَالِهِ مع شَيخِهِ - حَبْرِ هذهِ الأمَّةِ - فيقُولُ: «كُنْتُ أطُوفُ معَ ابنِ عبَّاسٍ - رضي الله تعالى عنهما - وهو يُعَلِّمُنِي لحْنَ الكَلاَمِ»[1].

وعلى هذا النَّهجِ سَلَكَ العُلَماءُ والأُدَباءُ بعدَهُم، واتَّبعُوا قَصْدَهُم، فقد أُثِرَ عن الخليفةِ عبدِ الملكِ بن مَرْوَانَ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٨٦ هـ، أنه كانَ يقُولُ: «اللَّحْنُ في الكَلاَمِ أقبَحُ من آثَارِ الجُدْرِيِّ في الوجْهِ»[2]؛ وأُثر عنه أيضاً أنه قال: «الإعرَابُ جمالٌ للوَضِيع، واللَّحْنُ هُجْنَةٌ على الشَّرِيفِ، والعُجْبُ آفةُ الرَّأي»[3].

وذَبَّ الحسَنُ البصريُّ - رضي الله عنه - المتوفى سنة ١١٠ هـ، عن حِمَى الوحيَيْنِ قائلاً: «من لحَنَ في القُرآنِ فقد كذَبَ على اللهِ، ومن لحَنَ في

---

(١) قال أبو عُبيدٍ في «غريب الحديث» (٢/ ٤٤): «إنما سَمَّاه لحْناً، لأنهُ إذا بَصَّرهُ الصَّوَابَ، فقد بَصَّرَهُ اللَّحْنَ». ونقله عنه الزمخشريُّ في «الفائق» (٣/ ٣٠٩).

(٢) انظر: «عيون الأخبار» لابن قتيبة (١/ ١٧٣)، و«بهجة المجالس» لابن عبد البرِّ (١/ ٦٥). ويُروى مثلهُ عن الإمام عبد الله بن المبارك - رحمه الله تعالى -.

(٣) انظر: «البيان والتبيين» للجاحظ (٢/ ٢١٦)، و«البهجة» لابن عبد البرِّ (١/ ٦٦)، و«العقد الفريد» لابن عبد ربِّه (٢/ ٣٠٨). وأثر أيضاً عن أيوب السختياني بلفظ: «تعلَّمُوا النَّحْوَ فإنهُ جمالٌ للوَضِيعِ، وتركُهُ هُجْنَةٌ للشَّرِيفِ» كما في «البيان والتبيين» (٢/ ٢١٩).

حَديثِهِ ﷺ فقد كَذَبَ عليهِ؛ لأَنَّهُ ﷺ لم يكنْ يَلْحَنُ». انتهى كلامه [(١)].

وعلى هذا الدَّرْبِ والمسْلَكِ، سطَّرَ إمامُ العربيَّةِ في عَصْرِهِ عبدُ الملكِ بن قُرَيْبٍ المعرُوفُ بـ: «الأَصْمَعِيِّ» المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٢١٦ هـ مقولته: «إنَّ أَخوَفَ مَا أَخافُ على طَالِبِ العِلْمِ، إذا لم يَعْرِفِ النَّحْوَ، أن يَدْخُلَ في جملةِ قَولِ النَّبِيِّ ﷺ : «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً، فَلْيَتَبَوأْ مَقْعَدَه مِنَ النَّارِ». لأنه ﷺ لم يَكُنْ يَلْحَنُ، فما رَوَيْتَ عنهُ، ولحَنْتَ فيهِ، كَذَبْتَ عليهِ». انتهى كلامه [(٢)].

ووجَّه أبو العبَّاسِ أحمدُ بن يحيى ثعلب المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٢٩١ هـ الرَّاغِبِينَ في العلمِ فقالَ: «لا يَصِحُّ الشِّعْرُ، ولا الغَرِيبُ، ولا القُرآنُ إلاَّ بالنَّحْوِ، والنَّحْوُ مِيزَانُ هذَا كُلِّهِ».

وقال أيضاً : «تعلَّمُوا النَّحْوَ ، فإنهُ أعْلَى المَرَاتِبِ» [(٣)].

---

(١) وروي مثله عن الإمام الأصمعيِّ - رحمه الله تعالى -. انظر: «معجم الأدباء» (١/ ٩٠- ٩١).

(٢) ذكره المزيُّ في «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٨٨) تحت رقم: (٣٥٥١)، والقاضي عياض في «الإلماع» (١٨٤)، وابن الصلاح في «المقدِّمة» (٢١٧)، والصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢/ ٢٩٣- ٢٩٤) وعَقَّبَ عليه بقوله: «إنما قَالَ الأصمعيُّ: أَخافُ ولم يجزِمْ، لأنَّ من لم يعلمِ العربيَّةَ وإنْ لحَنَ لم يَكُنْ مُتَعَمِّداً لِلكَذِبِ».

(٣) انظر: «مجالس ثعلب» (١/ ٣١٠).

وقـال محمَّـد بـن شِـهَابٍ الزُّهـريُّ المتـوفى - رحمـه الله تعـالى - سـنة ١٢٤هـ: «مَا أحدَثَ النَّاسُ مُرُوءَةً، أفضَلَ من طَلَبِ النَّحْوِ»[1].

ودَلَّ الإمامُ أحمدُ بن فَارسٍ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٣٧٠ هـ دِلاَلَةً مُسَدَّدةً بقوله: «فَلِذلكَ قُلنا: إنَّ علمَ اللُّغةِ كَالوَاجِبِ على أَهلِ العلمِ، لئلاَّ يحيدُوا في تأليفِهم، أو فُتياهُم عن سَنَنِ الاستِوَاءِ.

وكـذلك الحاجـةُ إلى علـمِ العربيَّـةِ، فـإنَّ الإعْـرَابَ هـو الفَـارِقُ بـينَ المعَاني.... وقد كانَ النَّاسُ قَديماً يجتنبُونَ اللَّحْنَ فيمَا يكتبُونَه، أَو يقرَؤُونَه اجتنابَهُم بعضَ الذُّنُوبِ[2]. فأمَّا الآنَ فقد تجوَّزُوا حتى إنَّ المحدِّثَ يحدِّثُ فيَلْحَنُ، والفَقِيهَ يُؤَلِّفُ فيَلْحَنُ، فإذَا نُبِّها، قَالاَ: مَا نَدْرِي مَا الإعرابُ، وإنما نحنُ محدِّثون وفُقَهاءُ، فهُما يُسرَّانِ بما يُسَاءُ به اللَّبِيبُ». انتهى كلامه[3].

---

(١) «معجم الأدباء» (١/ ٧٨). و«ربيع الأبرار» للزمخشري (٣/ ٦٣). وروي مثلُه عن محمَّد بنَ سَلاَّمٍ الجمحيِّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٢٣١هـ. انظر: «بهجة المجالس» لابن عبد البرِّ (١/ ٦٥).

(٢) كما جاء في «حلية الأولياء» (٣/ ١١)، و«إيضاح الوقف والابتداء» (٣٢- ٣٣)، و«تهذيب الكمال» (٨/ ٣٢٨)، و«معجم الأدباء» (١/ ٧٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٩- ٢٠) عن الخليل بن أحمد - رحمه الله تعالى - أنه قال: «لحَنَ أيوبُ في حَرْفٍ، فقالَ: أستغفِرُ الله». وأُثر نحوه عن سعيد بن قتادة.

(٣) انظر: كتابه «الصَّاحِبي» ص (٥٥- ٥٦).

وقد أخلَصَ الإمامُ أبو محمَّد ابن حَزمٍ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٤٥٦ هـ، لِطُلاَّبِ العلمِ النَّصِيحَةَ إذ قالَ: «أمَّا النَّحْوُ واللُّغةُ، ففرضٌ على الكِفَايَةِ - كما قدَّمنا - لأنَّ الله يقول: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ ﴾ [إبراهيم: ٤]، وأنزلَ القُرآنَ على نبيِّهِ عليه السَّلامُ بِلِسَانٍ عربيٍّ مبينٍ.

فمَنْ لم يعلَمِ النَّحْوَ واللُّغةَ، فلم يعلَمِ اللِّسَانَ الَّذِي به بيَّنَ الله لنَا دينَنَا، وخَاطَبَنَا به، ومَنْ لم يعلمْ ذَلِكَ فلَمْ يعلَمْ دينَه، ومَنْ لم يعلَمْ دينَه فَفَرضٌ عليهِ أن يتعلَّمَه، وفرضٌ عليه وَاجِبٌ تعلُّم النَّحوِ واللُّغةِ، ولابدَّ منهُ على الكِفَايةِ - كما قدَّمنا -.

ولو سَقَطَ عِلمُ النَّحوِ، لَسَقَطَ فهْمُ القُرآنِ، وفهْمُ حديثِ النَّبِيِّ ﷺ، ولو سَقَطَ لَسَقَطَ الإسْلامُ، فَمَنْ طَلَبَ النَّحوَ واللُّغةَ على نِيَّةِ إِقَامَةِ الشَّرِيعَةِ بذلكَ، وليَفْهَمَ بهما كلامَ الله تعالى، وكلاَمَ نَبِيِّهِ، وليفهِمَه غيرَه، فهذَا لهُ أجرٌ عظيمٌ، ومرتَبةٌ عَاليةٌ، لا يجبُ التقصيرُ عنَها لأحَدٍ.

وأمَّا مَنْ وَسَمَ نفسَه باسْمِ العلمِ والفقهِ، وهُو جَاهِلٌ للنَّحوِ واللُّغةِ، فحَرَامٌ عليهِ أن يُفْتِيَ في دينِ الله بكلمَةٍ، وحَرَامٌ على المسلمينَ أن يستَفتُوه، لأنه لا علمَ لهُ باللِّسَانِ الَّذِي خَاطَبَنَا الله تعالى بهِ، وإذا لم يعلمْه فحَرَامٌ عليه أن يُفْتِيَ بما لا يعلمُ، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿ قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَأَن تُشۡرِكُواْ

بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣]. وقال تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ ﴿١٥﴾﴾ [النور: ١٥]. فمَنْ لم يعلَمِ اللِّسَانَ الَّذِي به خَاطَبَنَا الله عَزَّ وجَلَّ، ولم يَعْرِفْ اختلافَ المعاني فيه، لاختلافِ الحرَكَاتِ في ألفَاظِهِ، ثم أخبرَ عن الله بأوَامِرِهِ ونَوَاهِيهِ، فقد قالَ على الله ما لا يعلَم؛ وكيفَ يُفْتِي في الطَّهَارَةِ من لا يعلَم الصَّعِيدَ في لُغَةِ العَرَبِ ؟. وكَيْفَ يُفْتِي في الذَّبَائِحِ من لا يَدْرِي مَاذَا يقَعُ عليه اسْمُ الذَّكَاةِ في لُغَةِ العَرَبِ ؟. أم كَيفَ يُفْتِي في الدِّينِ من لا يَدْرِي خَفْضَ اللاَّمِ أو رَفْعَهَا من قول الله عزَّ وجَل: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]، ومثلُ هذا في القُرآنِ والسُّنةِ كثيرٌ، وفي هذا كِفَايَةٌ(١).

---

(١) أقول: وفي هذا المعنى يقولُ العلامةُ محمَّد النَّابغة الغلاَّويُّ الشنقيطيُّ المتوفى – رحمه الله تعالى – سنة ١٢٤٥هـ، في منظومته المسمَّاة بـ: «بوطليحية» ما لفظه:

أقول: وفي هذا المعنى يقول العلامة محمد النابغة الغلّاوي الشنقيطي المتوفى – رحمه الله تعالى – سنة ١٢٤٥هـ في منظومته المسماة بـ « بوطيلحية » :

وبعضُهُم يُفتي وهو جاهلُ ... إعرابَ بسم الله عنه ذاهلُ

فليس من أهل اللسان العرب ... وفي الأصول ما له من أرب

ومثلُ هذا لا يكون مرشداً ... لجهلِه النحو ومما أُنشِدُ

« عليك بالنحو فإن النحوَا ... لحنُ الخطاب ملكه والفحوى »

أما ترى الفقيه في التهجِّي ... قد يترجى غايةَ الترجِّي

حتى إذا تلاه بالتفهُّمِ ... نكصَ حيران على التوهُّمِ=

فمَنْ طَلَبَ علمَ النَّحوِ واللُّغةِ، على النِيَّةِ التي ذكرنَا، فهُو أعظَمُ أجرٍ، وأفضَلُ علمٍ؛ ومن طَلَبهُمَا ليكُونَا له مَكْسَباً، ومَعَاشاً، فهُو مَأجُورٌ محسِنٌ، ولكن أجره دُونَ أجرِ الأوَّلِ، وفوقَ سَائرِ الصِّنَاعَاتِ التي يُعَاشُ منهَا، لأنه يُعلِّمَ الخيرَ يُبقِي آخَرَ عالمًا فيمَن عَلِمَ». انتهى كلامه [١].

وقال أيضاً: «ولهذا لَزِمَ لمن طَلَبَ الفِقهَ، أن يتعَلَّمَ النَّحْوَ واللُّغةَ، وإلاَّ فهُو نَاقِصٌ مُنحَطٌّ، لا تجوزُ له الفُتيَا في دينِ الله عزَّ وجَلَّ». انتهى كلامه [٢].

ومَحَّضَ النُّصْحَ الإمامُ مجدُ الدِّين ابن الأثيرِ الجزَرِيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٦٠٦ هـ، فقال: «معرفةُ اللُّغةِ والإعرَابِ همَا أصلٌ لمعرفَةِ الحديثِ وغيرِه، لِوُرُودِ الشَّرِيعَةِ المطَهَّرَةِ بِلِسَانِ العَرَبِ» [٣].

وعلى مِنوَالِهِ أَسْدَى ضِيَاءُ الدِّين ابن الأثيرِ الجزَرِيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٦٣٧ هـ، نَصِيْحتَه بقوله: «وهُو - أي: النَّحو - أولُ مَا ينبَغِي معرفتُهُ لكُلِّ أحدٍ يَنْطِقُ باللِّسَانِ العَرَبِيِّ، لِيَأمَنَ مَعَرَّةَ اللَّحْنِ» [٤].ا.هـ.

= ومع ذاك كلُّ قولٍ انفرَد ... به متى رددتَه عنه يُرَدّ
وكلمةُ ابن مالك كافيه ... إذ قال في بيتين في الكافيه
« وبعدُ فالنحو صلاح الألسِنَه ... والنفس إن تَعْدِمْ سناه في سِنَهْ
به انكشاف حُجُبِ المعاني ... وجَلْوةُ المفهوم ذا إذْعان »

(١) انظر: «التلخيص لوجوه التخليص» ضمن «رسائل ابن حزم الأندلسي» (٣/ ١٦٢ - ١٦٣).

(٢) انظر: «الإحكام في أصول الأحكام» (٢/ ٨٩ - ٩٠)

(٣) «جامع الأصول لأحاديث الرسول ﷺ» (١/ ٣٧).

(٤) «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» (١/ ٤٢).

وبيَّنَ الإمامُ أبو عمرو ابن الصَّلاحِ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٦٤٣ هـ، الأَسَاسَ الَّذِي يجبُ أن يتأَسَّسَ عليه الطَّالِبُ، والمنهَجَ الَّذِي ينبَغِي أن يَدْرُجَ عليهِ الرَّاغِبُ، فقالَ: «فَحَقٌّ على طَالِبِ الحديثِ أن يتعلَّمَ من النَّحْوِ واللُّغةِ، ما يتخلَّصُ بِهِ من شَيْنِ اللَّحْنِ، والتَّصْحِيفِ، ومَعرَّتِهِمَا»[1].

ونبَّه شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٧٢٧ هـ، ورغَّبَ بقوله: «وأما اعْتِيَادُ الخطَابِ بغَيرِ العربيَّةِ التي هي شِعَارُ الإسلامِ، ولغةُ القُرآنِ، حتى يَصِيرَ ذلكَ عَادَةً للمِصْرِ وأهلِهِ، ولأهْلِ الدَّارِ، وللرَّجُلِ مع صَاحِبِهِ، أو لأهْلِ السُّوقِ، أو للأُمَرَاءِ، أو لأهْلِ الدِّيوانِ، أو لأهْلِ الفِقْهِ، فلاَ رَيْبَ أن هذا مَكرُوهٌ فإنَّه من التَّشَبُّهِ بالأعَاجِمِ، وهُو مكرُوهٌ كمَا تقدَّمَ.

ولهذا كانَ المسلمُونَ المتقدِّمُونَ لما سَكَنُوا أرضَ الشَّامِ ومِصْرَ، ولغةُ أهلِهِمَا رُومِيَّةٌ، وأرضُ العِرَاقِ وخُرَاسَانَ، ولغةُ أهلِهِمَا فَارِسيَّةٌ، وأرضُ المغربِ، ولغةُ أهلِهَا بَرْبَرِيَّةٌ، عَوَّدُوا أَهْلَ هذهِ البِلاَدِ العَربيَّةَ حتى غَلَبَتْ على أَهْلِ هذهِ الأمصَارِ مُسلِمِهِمْ وكَافِرِهِمْ؛ وهكذَا كانَتْ خُرَاسَانُ قَدِيماً، ثم إنهم تَسَاهَلُوا في أمْرِ اللُّغةِ، واعتَادُوا الخِطَابَ بِالفَارِسِيَّةِ، حتى غَلَبَتْ عليهم، وصَارَتْ العَرَبيَّةُ مَهْجُورَةً عندَ كثيرٍ منهُمْ، ولا رَيْبَ أن هذا مَكْرُوهٌ.

وإنما الطَّرِيقُ الحسَنُ اعتِيَادُ الخِطَابِ بالعَرَبيَّةِ حتى يتَلَقَّنَهَا الصِّغَارُ في المكَاتِبِ والدُّورِ، فيظَهَرَ شِعَارُ الإسلاَمِ وأهلِهِ، ويكُونَ ذلك أسْهَلَ على أهْلِ

---

(١) «مقدِّمة ابن الصلاح» ص: (٢١٧-٢١٨).

الإسلاَمِ في فِقْهِ مَعَانِي الكتابِ والسُّنَّةِ، وكلامِ السَّلَفِ، بخلاَفِ من اعْتَادَ لُغةً، ثم أَرَادَ أن يَنْتَقِلَ إلى أُخرَى، فإنَّه يصعُبُ عليهِ.

واعلمْ أنَّ اعتِيَادَ اللُّغةِ يُؤَثِّرُ في العقلِ، والخلُقِ، والدِّينِ، تأثِيراً قَوِيّاً بَيِّناً، ويُؤَثِّرُ أيضاً في مَشَابهةِ صَدْرِ هذه الأُمَّةِ من الصَّحَابةِ والتابِعينَ، ومُشَابهتُهُم تَزِيدُ العقلَ، والدِّينَ، والخلُقَ.

وأيضاً فإنَّ نَفْسَ اللُّغةِ العَرَبيَّةِ من الدِّينِ، ومعرِفتُها فرضٌ وَاجِبٌ، فإنَّ فهمَ الكتَابِ والسُّنَّةِ فرضٌ، ولا يُفهَمُ إلاَّ بفَهْمِ اللُّغةِ العَرَبيَّةِ، ومَا لاَ يتمُّ الوَاجِبُ إلاَّ بهِ فَهُو وَاجِبٌ». انتهى كلامه [(١)].

وقال الإمامُ الذَّهبِيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٧٤٨ هـ: «واللُّغويون قد عُدِمُوا في زَمَانِنَا، فتجِدُ الفقيهَ لا يَدْرِي لُغةَ الفقهِ، والمقرئَ لا يَدْرِي لُغةَ القُرآنِ، والمحدِّثَ لا يَعْتَنِي بِلُغةِ الحديثِ، فهذَا تَفْرِيطٌ وجَهْلٌ، وينبَغِي الاعتِنَاءُ بِلُغةِ الكتابِ و السُّنَّةِ، ليُفهَمَ الخِطَابَ». انتهى كلامه [(٢)].

ولَخَّصَ لكَ العلامةُ ابنُ خلدون المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٨٠٨ هـ، تَلْخِيصاً حَسَناً فقال: «عُلُومُ اللِّسانِ العَرَبِيِّ: أركانُهُ أربعَةٌ، وهي: اللُّغةُ، والنَّحوُ، والبَيَانُ، والأَدَبُ، ومعرفتُها ضَرُورِيَّةٌ على أهلِ الشَّريعةِ، إذْ مأخَذُ الأحكَامِ الشرعيَّةِ كلِّها من الكتَابِ والسُّنَّةِ، وهي بلغةُ العرَبِ، ونقلَتُهَا من

---

(١) انظر: كتاب «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٤٦٩- ٤٧٠).

(٢) انظر: «زغل العلم» (٤٠).

الصَّحَابِةِ والتَّابعينَ عَرَبٌ، وشَرْحُ مُشكِلاَتِهَا من لغاتهم؛ فلا بُدَّ من معرفةِ العُلُومِ المتعَلِّقَةِ بهذا اللِّسَانِ لمن أرَادَ عِلمَ الشريعَةِ، وتَتَفَاوَتُ في التأكيدِ بتَفَاوُتِ مَرَاتِبِهَا في التَّوفِيَةِ بمقصُودِ الكلاَمِ حسبَمَا يَتَبيَّنُ في الكلامِ عليهَا فَنّاً فَنّاً، والَّذي يتحصَّلُ أن الأهمَ المقدَّمَ منها هو النَّحْوُ، إذْ بهِ تَتَبَيَّنُ أصُولُ المقَاصِدِ بالدَّلاَلَةِ، فَيُعْرَفُ الفَاعِلُ من المفعُولِ، والمبتَدَأُ من الخبرِ، ولولاَهُ لجُهِلَ أصلُ الإفَادَةِ، وكانَ من حَقِّ علمِ اللُّغةِ التَّقَدُّمُ، لولا أنَّ أكثرَ الأوضَاعِ بَاقِيةٌ في مَوْضُوعِاتِهَا، لم تتغيَّرْ، بخلافِ الإعرَابِ الدَّالِّ على الإسنَادِ، والمسنَدِ، والمسنَدِ إليهِ، فإنه تغيَّر بالجملَةِ ولم يَبْقَ لهُ أثرٌ، فَلِذَلِكَ كانَ علمُ النَّحْوِ أهمَّ من اللُّغةِ إذْ في جَهْلِهِ الإخلاَلُ بالتَّفَاهُمِ جملَةً، ولَيسَتْ كَذَلِكَ اللُّغةُ؛ والله سبحانه وتعَالى أعلمُ، وبهِ التوفيقُ». انتهى كلامه [1].

وأوجَزَ أبُو العبَّاس القَلْقَشَنْدِيُّ المصريُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٨٢١ هـ فقال: «لا نِزَاعَ أنَّ النَّحْوَ هُو: قَانُونُ اللُّغةِ العربيَّةِ، ومِيزَانُ تقويمها؛ وقد تقدَّمَ في النَّوعِ الأولِ أنَّ اللُّغةَ العربيةَ هي رأسُ مالِ الكَاتبِ، وأُسُّ مقَالِهِ، وكَنْزُ إنفَاقِهِ. وحينئذٍ فيحتَاجُ إلى المعرفةِ بالنَّحوِ، وطُرُقِ الإعرابِ، والأخذِ في تَعَاطِي ذلك، حتى يجعله دأبَه، ويُصيِّره ديدنه، ليرتسم الإعرَابُ في فكره، ويدورَ على لسَانِهِ، وينطلقَ بهِ مَقَالُ قلمِهِ وكَلِمِه، ويزُولَ بهِ الوَهْمُ عن سَجِيَّتِه، ويكونَ على بَصِيرَةٍ من عِبَارَتِهِ.

---

(١) انظر: «المقدِّمة» الفصل الخامس والأربعون ص (٢/ ٣٦٧).

فإنَّه إذَا أتى من البلاغَةِ بأعلَى رُتبَةٍ، ولحنَ في كلامِهِ، ذهبَتْ محاسِنُ ما أتى بِهِ، وانهدمَتْ طبقَةُ كلامِهِ، وأُلْغِيَ جميعُ مَا حسَّنَهُ، وَوُقِفَ بهِ عند مَا جَهِلَهُ»[1]. ا.هـ.

ورَحِمَ الله الإمامَ أبا الحسَنِ عليَّ بن حمزةَ الكِسَائِيَّ المتوفى سنة ١٨٩ هـ، إذ يقُولُ[2]:

إنما النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ ... وبهِ في كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ
فَإِذَا مَا أتقَنَ النَّحْوَ الفَتَى ... مَرَّ في المَنطِقِ مَرّاً فَاتَّسَعْ
فاتَّقَاهُ جُلُّ مَنْ يَسْمَعُه ... مِنْ جَلِيسٍ نَاطِقٍ أو مُسْتَمِعْ
وإذَا لم يَعْرِفِ النَّحْوَ الفَتَى ... هَابَ أَنْ يَنْطِقَ جُبْناً فَانْقَطَعْ
يَقْرَأُ القُرآنَ لاَ يَعْرِفُ مَا ... صَرَّفَ الإعْرَابُ فيهِ وصَنَعْ
فَتَرَاهُ يَرْفَعُ النَّصْبَ ومَا ... كَانَ مِنْ خَفْضٍ ومِنْ نَصْبٍ رَفَعْ
وإذَا حَرْفٌ جَرَى إِعْرَابُهُ ... صَعُبَ الحرْفُ عَليهِ وامْتَنَعْ
يَتَّقِي اللَّحْنَ إِذَا يَقْرَؤُهُ ... وَهْوَ لاَ يَدْرِي، وفي اللَّحْنِ وَقَعْ

---

(١) «صبح الأعشى في صناعة الإنشا» (١/ ١٦٧- ١٦٨).

(٢) انظر: «معجم الأدباء» (٢/ ٦٩)، و«بهجة المجالس» لابن عبد البرِّ (١/ ٦٨- ٦٩) و«معجم الشُّعراء» للمرزباني (٢٨٤)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٢١/ ٥١)، و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (١٣/ ٣٥٥- ٣٥٦)، «إنباه الرواة» للقِفطيِّ (٢/ ٢٦٧). على اختلاف في ألفاظها، وترتيب أبياتها.

يَلْــزَمُ الــذَّنْبُ الَّـــذِي أَقْــرَأَهُ وهْــوَ لا ذَنْــبَ لَــهُ فــيمَا اتَّبَــعْ
والَّـــذِي يَعْرِفُـــهُ يَقْـــرَؤُهُ فَــإِذَا مَــا شَــكَّ في حَــرْفٍ رَجَــعْ
نَـــاظِراً فيـــهِ وَفِي إِعْرَابِـــهِ فَــإِذَا مَــا عَــرَفَ الحــقَّ صَــدَعْ
أَهُمَـــا فيـــهِ سَـــوَاءٌ عِنْـــدَكُمْ لَيْــسَتِ الــسُّنَّةُ فِينَــا كَالبِــدَعْ
وكَــذَاكَ العِلْــمُ والجُهْــلُ فَخُــذْ مِــنْهُمَا مَــا شِــئْتَ مِــنْ شَيءٍ وَدَعْ
كَــمْ وَضِــيعٍ رَفَــعَ النَّحْــوُ وكَــمْ مِــن شَرِيــفٍ قَــدْ رَأَيْنَــاهُ وَضَــعْ

ولله درُّ العلامةِ محمَّد بن حنبل البُوحسْنِيِّ الشنقيطيِّ إذْ يقُولُ:

حِــلْيُ الفَتَــى إِعْرَابُــهُ لاَ مَالُــه ولاَ نَجَـــارُهُ ولاَ جَمَالُـــه
كُــلُّ فَتــىً شَــبَّ بِــلاَ إِعْــرَابِ فَهُـــوَّ عِنْـــدِي مَثَـــلُ الغُـــرَابِ
وإنْ رَأَيْتَـــهُ لخُـــودٍ عَاشِـــقَا فَقُـلْ لهَـا: اتَّقِـي الغُـرَابَ النَّاعِقَـا
لاَ انْتَفَعَــتْ بِالأَكْــلِ والــشَّرَابِ مَــنْ آثَــرَتْ مَــالاً عَــلى إِعْــرَابِ

وقد أبدعَ الإمامُ زين الدِّين شعبان القرشيُّ الآثاريُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٨٢٨ هـ، في مقدمة «ألفيَّته» بقوله[1]:

الحمــدُ لله الَّـــذِي مَـــنِ اقْــتَرَبْ لِنَحْــوِ بَــابِ فَــضْلِهِ نَــالَ الأَرَبْ
أَحمــدُهُ في المُــبْتَدَا ومَــنْ شَــكَرْ لِرَبِّــهِ نَــالَ المزيــدَ في الخَــبرْ
ثــم صَــلاَتُهُ عَــلَى خَــيرِ الأُمَــمْ المصْطَفَى المرفُوعِ كَالفَرْدِ العَلَـمْ
كَلاَمُــهُ حَــوَى جَوَامِــعَ الكَلِــمْ وفِعْلُــهُ مِــنْ كُــلِّ مُعْتَــلٍّ سَــلِمْ
سَلِ النَّـوَالَ فَهْـوَ مَـا لاَ يَنْـصَرِفْ عَــنْ ذَاتِــهِ وبِــالجُوَادِ قَــدْ عُــرِفْ

(١) انظر: ألفيته المسمَّاة: «كفاية الغلام في إعراب الكلام» ص (٣٥- ٣٦).

صَـلَّى عَلَيْـهِ اللهُ رَبِّي كُلَّمَا ... أَعْرَبَ عَنْ قَوْلٍ فَمٌ وسَلَّمَا
وآلِـهِ غُـرَّةِ وَجْـهِ العَالَمِ ... وصَحْبِهِ الجمْعِ الصَّحِيحِ السَّالِمِ
وَبَعْـدُ: فَالعِلْمُ سَنَا الإنْسَانِ ... والمَـرْءُ بِالقَلْبِ وبِاللِّسَانِ
والنَّحْـوُ فِيـهِ مُصْلِحُ الكَلاَمِ ... لأَنَّـهُ كَالمِلْحِ في الطَّعَامِ
وكُلُّ مَنْ يجْهَلُهُ مِنَ البَشَرْ ... يَضِلُّ عَنْ إِرْشَادِهِ ويُحْتَقَرْ
لأَنَّـهُ رَأْسُ عُلُومِ الدِّيْنِ ... وَفَاصِلُ الشَّكِ مِنَ اليَقِينِ
والمُصْطَفَى المختَارُ مِنْ إِحْسَانِهِ ... دَعَا لمَنْ أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ
يَكْفِيكَ هَذَا الفَضْلُ مِنْ خَيرِ البَشَرْ ... واجْهَدْ عَلَى خَيرٍ أَتَاكَ في الخبَرْ
وعَنْ أَبِي بَكْرٍ أَتَى وَعَنْ عُمَرْ ... ثم الشَّهِيدِ وعَلِيٍّ في الأَثَرْ
مَحَبَّةُ الإِعْرَابِ فِي الكَلاَمِ ... وَحَكَمُوا بِهِ عَلَى الأَنَامِ
فَكَمْ نهَى عَنْ سَيِّءِ اللَّحْنِ عُمَرْ ... وَكَمْ بِإِصْلاَحِ اللِّسَانِ قَدْ أَمَرْ
وكَمْ أَذَلَّ لاَحِناً بِالمِرَّهْ ... وَغَالِباً يضْرِبُهُ بِالدِّرَّهْ
فَانْهَضْ فَفِي الإِعْرَابِ خَيرُ فَايِدَهْ ... وَهْيَ عَلَى أَهْلِ العُلُومِ عَايِدَهْ
وقَدْ أَتَى الحثُّ عَلَى تَعْلِيمِهِ ... فَلْيَأْخُذِ العَاقِلُ في تَقدِيْمِهِ
ومَنْ يَكُنْ لاَ وَصْلَةٌ إِلاَّ بِهِ ... فَوَاجِبٌ يَسْعَى إلى أَبْوَابِهِ

ولشيخ شيوخنا العلامة محمَّد مولُود بن أحمد فال اليَعقُوبِيِّ الشنقيطيِّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٣٢٢هـ:

إني أَرَاكُمْ يَا هُدَاةَ العَصْرِ ... في كُلِّ قَريةٍ وكُلِّ مِصْرِ
عَلَى الحديثِ كُلكُمْ وقَدْ فَسَدْ ... لِسَانُهُ أجرأُ من خَاصِي الأَسَدْ
هَلاَّ قَرَأتم قبلَ ذَا المَرُومِ ... أَلفِيَّةً، أو ابنَ آجرُّومِ

خَـوْضُ المعَـارِكِ وأنـتم عُـزَّلُ ‏ ‏ ‏ ‏ هَـلْ هَـوَ جِـدٌّ عِنْـدَكُم أمْ هَـزَلُ

ولبعضهم:

النَّحْـوُ قَنْطَـرَةٌ إلى العُلُـومِ فَهَـلْ ‏ ‏ ‏ ‏ يجُـاوَزُ البَّحْـرُ إلاَّ بِالقَنَـاطِيرِ

إنَّ الكَـلاَمَ بِـلاَ نَحْـوٍ يُقَاوِمُـهُ ‏ ‏ ‏ ‏ نَبْحُ الكِلاَبِ، وأَصْوَاتُ السَّنَانِيرِ

لـو تَعْلَـمُ الطَّيرُ مَـا في النَّحْـوِ مـن ‏ ‏ ‏ ‏ حَنَّـتْ وَرَنَّـتْ ودَقَّـتْ بِالمنَـاقِيرِ

وأختمُ هـذه اللَّفْتـةَ بنعـيٍّ للعلامـة مجـد الـدِّين الفيرُوز آبـاديِّ المتـوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٨١٧ هـ، سَطَّرَهُ في مُقَدِّمةِ قَامُوسِهِ إذْ يقولُ: «ما أَجْدَرَ هذَا اللِّسَانَ، وهُو حَبِيبُ النَّفسِ، وعَشِيقُ الطَّبعِ، وسَمِيرُ ضَمِيرِ الجمْعِ، وقد وَقَفَ على ثَنِيَّةِ الوَدَاعِ، وهَمَّ قِبْلِيٌّ مُزْنِهِ بالإقْلاَعِ، بأنْ يُعْتَنَقَ ضَمًّا والتِزَاماً كالأَحبَّةِ لَدَى التَّودِيعِ، ويُكْرمَ بنقْلِ الخُطُوَاتِ على آثارِهِ حَالةَ التَّشْييعِ»[1].

وفيما ذكرتهُ غُنيـةٌ وكِفَايـةٌ، ودواويـنُ أئمَتِنا وعُلمَائِنا - رحمهـم الله - طافحةٌ بما اجتبيته لكَ في هذه العُجَالةِ، والله الموفق والهادي إلى الصَّوابِ.

* * *

---

(١) انظر: مقدمة «القاموس المحيط والقابوس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط».



ترجمة

الإمام « ابن آجرُّوم » رحمه الله تعالى

فَليتَـكَ أن تكُـونَ إِمَـامَ نَحْـوٍ ... فتُحسِنَ مَـا بِمَـتْنِ الآجروميَّـهْ

تَفُـوزَ مِـنَ الأجُـورِ بِضَرِبِ عشْر ... بِعَـشْرٍ ثـم ذَاكَ الأجْـرُ مِيَّـهْ

اسمه ونسبه: هو محمَّد بن محمَّد بن داود الصُّنهَاجِيُّ [1]، المغربيُّ، المالكيُّ، النَّحويُّ، المقرئُ؛ اشتهر بـ: «ابن آجرُّوم» [2]؛ وكنيتُه: أبوعبدالله.

مولده: ولد بمدينة «فاس» ببلاد المغرب سنة اثنتين وسبعين وستمائة (٦٧٢ هـ) [3].

---

(١) قال السَّمعاني في «الأنساب» (٣/ ٥٥٦): «الصُّنهَاجِيُّ: - بضم الصَّاد المهملَةِ وكسرِهَا، والنون الساكنة، والهاء المفتوحة، وفي آخرها الجيم - هذه النِّسبة إلى «صُنْهَاجَة»، وصُنْهَاجَةُ، وكُتَامَةُ، قبيلتانِ من حمير، وهما من البربر، وقيل: بربر من العماليق، إلاَّ صُنْهَاجَةَ، وكُتَامَةَ، فإنهما من حِمَيرٍ، واشتهرَ بهذِهِ النِّسبَةِ جماعةٌ كثيرةٌ من المغَاربةِ». انتهى كلامه. وانظر: «لب اللباب في تحرير الأنساب» للسيوطي (١٦٣).

(٢) «آجرُّوم»: بفتحِ الهمزَةِ الممدُودَةِ، وضَمِّ الجيمِ، والرَّاءِ المشدَّدةِ. ومعناه بلُغَةِ البربر: الفقير الصُّوفي.

انظر: «بغية الوعاة» (١/ ٢٣٨)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٨/ ١١٢) و«كشف الظنون» لحاجي خليفة (٢/ ١٧٩٦).

(٣) أقولُ: وهي السنة نفسها التي توفي فيها إمامُ العربية ومجددُها في عصره الإمام أبو عبد الله محمَّد بن مالك الطائي الجياني صاحب التآليف المباركة النافعة كـ: «الخلاصة»، و«التسهيل»، و«الإعلام بمثلث الكلام»، وغيرها - رحم الله الجميع -.

شيوخه: تتلمذ على جماعة من عُلماء عَصره منهم:

قاضي الجماعة أبو عبد الله محمَّد بن علي بن يحيى الشهير بـ: «الشريف» المتوفى - رحمه الله تعالى - بمراكش سنة ٦٨٢هـ.

والإمام أبو حيَّان محمَّد بن يوسف بن علي بن حيَّان الأندلسي الغرناطي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٧٤٥هـ [1].

تلاميذه:

قال صاحبُ «سلوة الأنفاس» (٢/ ١١٣): «أخذ عنه جماعةٌ من الأئمة بـ: «فاس» كالشيخ أبي العباس أحمد بن محمَّد بن شُعيبٍ الجزنائيِّ، والأستاذِ الفَقيهِ النَّحويِّ الصالحِ أبي محمَّد عبد الله بن عمر الوانغيليِّ الضَّرِيرِ، والقَاضي أبي عبد الله بن عبد المهيمن الحضرَميِّ، والفقيهِ الأستَاذِ المقرئِ الأعرَفِ أبي العباس أحمد بن محمَّد بن حزب الله الخزرَجِيِّ».

وقال أيضاً: «وممن أخذ عنه أيضاً ولداه الأستاذ الأثير العالم الكبير أبو محمَّد عبد الله وبرسمه وضعَ والدُهُ المقدِّمة المذكورة، فنفعه الله وانتفع بها أيضاً كل من قرأها....وثاني ولديه الذين أخذا عنه الأستاذ المحقق الناظم الناثر أبو عبد الله محمَّد المدعو بـ: منديل».ا.هـ.

---

(١) قال في «سلوة الأنفاس» (٢/ ١١٢): «رحل إلى المشرق، وحجَّ، وزار، ولقيَ الشيخَ أبا حيَّان، وروى عنهُ، واستجازه فأجازه».ا.هـ.

كما أخذَ عنهُ الشيخُ محمَّد بن علي بن عمر بن يحيى الغساني المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٧٤٨ هـ.

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

قال عنهُ عصرِيُّهُ الإمامُ أحمد بن عبد القادر بن مكتوم القيسيُّ الحنفيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٧٤٩ هـ: «نحويٌّ مقرئٌ، وله معلُومَاتٌ من فَرَائِضَ وحِسَابٍ وأدَبٍ بَارعٍ»[١].ا.هـ.

وقال الإمام السيوطيُّ - رحمه الله تعالى -: «وصفه شُرَّاحُ مقدمته كالمكودي، والرَّاعي، وغيرهما بالإمامة في النَّحْوِ، والبركةِ والصَّلاحِ، ويَشهَدُ بصَلاحِهِ عُمُومُ نَفْعِ المبتدئينَ بمقدِّمَتِهِ»[٢].ا.هـ.

تراثه العلمي: له عدَّة مؤلَّفات في علم القراءآت منها:

شرح الشاطبية سماه: «فرائد المعاني في شرح حرز الأماني».

ونظم سماه: «الاستدراك على هداية المرتاب».

ومنظومةٌ في قراءة الإمام نافع سماها « البارع »[٣] يقول - رحمه الله تعالى - في صدرها:

---

(١) نقله الإمامُ السيوطيُّ في «بغية الوعاة» (١/ ٢٣٨- ٢٣٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٣٤).

(٣) والكتب الثلاثة «فرائد المعاني»، و«الاستدراك»، و«البارع»، حقَّقها الدكتورُ عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي المغربي.

يقـولُ مَـنْ عَفْـوَ الإلـهِ رَاجِ ... وعَوْنَـهُ محمَّـد الـصّنْهَاجِي
اللهَ أحمـدُ الَّـذِي هَـدَانَا ... ومَـنَّ أن عَلَّمَنَـا القُرَآنَـا
وخَـصَّنَا بِـأَكْرَمِ البَرِيْئَـهْ ... محمَّـد وخَـاتمِ النُّبُـوَءَهْ
صَـلَّى عليـهِ اللهُ مِـنْ رَسُـولِ ... وصَـحْبِهِ طُـراً ذَوِي التَّفْـضِيلِ
وبعـدُ: فالقَـصْدُ بهـذَا الرَّجَـزِ ... مَقْـرَأُ نَـافِعٍ بِلَفْـظٍ مُـوْجَزِ

وفي علم النَّحوِ له المقدِّمة المشهُورة.

قال أبو عبد الله الأندلسيُّ المعروف بـ: «الرَّاعي» المتوفى سنة ٨٥٣ هـ: « هِـيَ مُقدِّمـةٌ نَافِعَـةٌ للمبتـدئين، أَلَّفهَـا بمكـةَ المكرَّمـة، تجـاه الكعبـة المشرَّفة»[١]. ا.هـ.

وقال الإمامُ ابنُ الحاج - رحمه الله تعالى - في «العقد الجوهري»: «ويدُلُّك على صلاحه أن الله جعَلَ الإقبالَ على كتابه؛ فصَارَ غالبُ الناسِ أول ما يقرأ بعدَ القرآن العظيمِ هذه المقدِّمة؛ فيحصلُ له النَّفْعُ في أقرب مُدَّةٍ». انتهى كلامه[٢].

وقال الإمام محمَّد بن جعفر الكتاني - رحمه الله تعالى - في (٢/ ١١٣) من كتابه «سلوة الأنفاس»: «وهي - أي المقدِّمة - من أجلِّ ما أُلِّفَ في علم النَّحْوِ، قريبةُ المرَامِ، سهلَةٌ للحفظِ والتَّفهُّمِ، كثيرةُ النَّفعِ لمن هُوَ مُبتَدِئٌ». ا.هـ.

---

(١) انظر: «بغية الوعاة» (١/ ٢٣٨)، و«كشف الظنون» (٢/ ١٧٩٦).

(٢) نقله صاحبُ «إيضاح المقدمة الآجروميَّة» ص (١١).

بالإضافة إلى مصنَّف في الفرائض، والحساب، وأراجيز أخرى لم يبن مترجموه عن ماهيتها، وعن الفنون التي تدور في فلكها.

وفاته: توفي - رحمه الله تعالى - بمدينة «فاس» زوال الأحد - وقيل: زوال الاثنين - لعشر ليالٍ بقين من شهر صفر سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة (٧٢٣ هـ) ودفن بباب «الجِيزِيِّينَ» المعروف بـ: «باب الحمراء»، عن يمين «باب الفتوح»؛ وقد عاشَ إحدى وخمسين سنةً فرحمهُ الله رحمةً واسعةً[١].

قال بعضهم[٢]:

قَدْ وُلِدَ ابنُ آجُرَّوم عَامَ «خَبَعْ» و«جَكَذٌ» فيهِ إلى الله رَجَعْ

وقبرُهُ ذَكرُوا في بَابِ الحدِيدْ[٣] بِفَاس الغَرَّاءِ حَاكِ مَا تُرِيدْ

أَلَّفَ ذِي مَعْ شَرْحِهِ «حِرْزَ الأمَانْ» وشَيْخُهُ بَدْرُ الدُّجَا أَبُو حَيَّانْ

ذَكَرَ هَذَا العَالِمُ الربَّانِي أَبُو العَبَّاسِ أحمدَ السُّودَانِي

* * *

(١) انظر: ص (١٣٨) من كتاب «جذوة الاقتباس فيمن حلَّ من الأعلام مدينة فاس» للإمام أحمد بن محمَّد الشهير بـ: ابن القاضي - رحمه الله تعالى -.

(٢) كما في (٢/ ١١٣) من «سلوة الأنفاس» لمحمَّد بن جعفر الكتاني -رحمه الله تعالى-.

(٣) وقوله: «وقبرُهُ ذَكرُوا في بابِ الحدِيدْ» ردَّه صاحبُ «سلوة الأنفاس» بما أثبته أعلاه، والله أعلم.

ترجمة

الناظم رحمه الله تعالى[١]

اسمه ونسبه: هو محمَّد بن أُبَّ - بضمِّ الهمزةِ وفتحِ البَاءِ المشدَّدةِ[٢] - ابن حميد[٣] بن عُثمَانَ بن أبي بكرٍ المزمريُّ[٤] - نَسَباً -،

---

(١) لم أظفر بما يجلِّي جَوَانبَ من حيَاةِ الناظمِ - رحمه الله تعالى - سِوَى ما سُطِرَ في هذه النبذَةِ.ومع الأسَفِ هذا شأنُ غَالبِ عُلَماءِ المغربِ العرَبِيِّ؛ فإنَّك قلَّ ما تجدُ لأحدِهم ترجمةً تَفِي بالغَرَضِ، وتُسفِرُ عن المرادِ؛ اللهمَّ إلاَّ مَا وَرَّثَ من عِلمٍ، وبثَّ من خير.

أقول: لعلَّ لهذه الظاهرة - والله أعلم - أسباباً يمكن أن تُفسَّرَ بها، منها: العُزُوفُ عن أسبَابِ الشُّهرةِ، والنَّأيُ عن أسَاليبِ الظُّهُورِ، والاشتغَالُ بتأليفِ الرِّجَالِ عن تأليفِ الكُتُبِ، ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]. والله الموفق والهادي إلى سواء الصِّراط.

(٢) كما ضبطهُ الشيخُ محمَّد المختار «بادي» الكنتي في مقدِّمة شرحه «مقدم العيِّ المصروم» (٥٦).

(٣) وجاء «أحمد» بدل «حميد» كما أثبته النَّاظِمُ نفسُهُ - رحمه الله تعالى - في بداية شرحِهِ الموسُوم بـ: «روضة النسرين على مسائل التمرين» ص (١٠٦). وانظر: «الرحلة العلية» (١/ ١٠٧) و(٢/ ١٦٤).

(٤) نسبة لـ: «زمورة» من أرض «البربر»، على ما ذكره الأستاذ أحمد جعفري في كتابه: «محمَّد بن أُبَّ المزمري حياته وآثاره» ص (٥٦).

وذكر أيضاً أنَّ الشيخَ الحاج أمحمَّد الكنتي - شيخ المدرسة الدينية بزاوية كُنته - أخبره أنَّ «زمورة» التي ينتسب إليها «الشيخ محمَّد بن أُبَّ» هي قرية بالمغرب الأقصى، وهي المعروفة بـ: «سُوس الأقصى»، التابعة لعمالة «تردانت».ا.هـ.

التَّوَاتِيُّ [١]- مَولِداً ودَاراً - [٢]، المخزوميُّ، القرشيُّ. وكنيتُه: أبو عبد الله.

---

(١) مدينة «توات» منطقة تقع في جنُوبِ «الجزائر»؛ يحدها شمالاً «واد السَّاورة»، وجنوباً «تنـزروف»، وغرباً «عـرف أركـشاش»، وشرقـاً «آمقيـد» في الجنـوب الـشرقي، و«الهقَّار»، وفي الشرق الشمالي «المنيعة».

وكان يُطلَقُ على منطقة «توات» اسم: «الصحراء القبلية».

وقـد تنوعـت الأقـوالُ، وتعـددتِ الآرَاءُ، في سَبَبِ تسميتِهَا واشتِقَاقِهَا. فقيـلَ: اشـتق اسـمها مـن «الأتـوات» وهـي المغـارم؛ وقيـل: الفواكـه والخـضر التـي دُفِعَـتْ مقابـلَ الأتوات للملوك الموحدين؛ وقيل: اشتق اسمها من أحد البُطُونِ المنحَـدِرَة مـن سُكَّانِ الصَّحراءِ الملثَّمِين - وهذا رَأيُّ الرصَّـاع -؛ وقيـل: مـشتقٌ مـن مَرَضٍ يُصِيبُ الـرِّجلَيْنِ يُسمَّى: «اتوات»؛ وقيل: سميت بذلك لأنها تُوَاتِي العِبَادَةَ والاستِقَرَارَ.

انظر: «الرِّحلة العليَّة» (١/ ٩- ٦٣). فقد أسهَب مقيِّدها - حفظـه الله تعـالى - في ذكـر مَنَاطِقِهَا، وقَبَائِلِهَا، وعمَارَتِها، وقُصُورِهَا، وتجَارَاتِهَا، وعَادَاتِ أهلِهَا.

(٢) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: نسبَ غيرُ وَاحِدٍ مـن الـشرَّاحِ والمعلِّقين هـذا الـنَّظْمَ للعلامةِ «عبد الله بن الحاج حماهُ الله الغلاويُّ الشنقيطيِّ»، لكنَّ النِّسبةَ إليه نَائِيَةٌ لأمُورٍ:

أولاً: أنَّ صَاحِبَ النَّظْمِ اسمهُ: «محمَّد» كما جَاءَ مُصَرَّحاً بِهِ في صدر هـذا الـنَّظمِ، وفي غيره من أنظَامِهِ وأرَاجِيزِهِ - كما سيأتي قريباً - أمَّا المنسُوبُ إليهِ، فاسمهُ «عبدُ الله».

ثانياً: أنه وُجِدَ في نُسخَةٍ عَتِيقَةٍ بخطِّ المؤلِّفِ - كما حَدَّثَ شيخُنا عن أحدِ المعمَّـرينَ - التَّصريحُ باسمهِ، فقد جَاءَ فيها: «قـالَ ابنُ آبَّ واسـمهُ محمَّـد». وقـد ذكـر هـذه النُّسخةَ وأشارَ إليها الشيخُ محمَّد باي بلعالـم الجزائريُّ في «الرِّحلة العليَّة» (١/ ١٠٣).

أقولُ: وعلى هذه النُّسخَةِ - المشار إليها - أعتمدَ الشيخُ محمَّد المختار بـادي الكنتي، والشيخُ أحمد الحازميُّ في شرحهما للنَّظمِ.=

=ثالثاً: أنَّ العلامةَ «عبد الله بن الحاج حماهُ الله الأحمديَّ الغَلاَّويَّ» توفي - رحمه الله تعالى - يوم الجمعة لليلةٍ بقيت من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٩هـ، والمنظُومةُ أُنشِئَتْ - كما قيَّدَ ناظمُها في آخرِهَا - سنةَ ١١٢٠هـ؛ فيكونُ بين إنشاءِ المنظومة وبينَ وفاتِهِ تسعٌ وثمانون سنة؛ وإذا قدَّرنا واعتبرنا أنه عاشَ مائة سنة، تحصَّل عندنا تقديراً أنه نظمَهَا وهو ابنُ إحدَى عشرةَ سنة، وهذا واردٌ ضَعِيفٌ لا يقوَى بهذه الاحتمَالاَتِ.

رابعاً: أنَّ الشيخ «عبد الله» - رحمه الله تعالى - هو ناظم متن «الأخضري» - رحمه الله تعالى -، قد صرَّح في خاتمته بتاريخ إنشائه بقوله: «في عام هضقش جنوب سبتا» أي: سنة ١١٩٥هـ، ونظم «الآجرُّومية» قبله بخمس وسبعين سنة، والفرق الزمني كما ترَى، لا يحتاج إلى إعمَالِ فكرٍ، وإرهَاقِ ذِهْنٍ.

خامساً: أنَّ جُلَّ الذين ترجمَوا للشيخ عبد الله بن الحاج حماهُ الله - رحمه الله تعالى - لم يذكُروا ضمن تصانيفه أنه نظم «الآجرُّوميَّة»؛ وإنما ذكروا نظمه لمختصر الشيخ خليل، ولرسالة ابن أبي زيد القيرواني، ولمتن الأخضريِّ - رحمهم الله جميعاً -. ولعل هذا يقطَعُ - إن شَاءَ الله تعالى - بِصحَةِ نسبَتِهَا إلى الإمام محمَّد بن آبَّ - رحمه الله تعالى - .

انظر: «الوسيط في تراجم أدباء شنقيط» (٩١- ٩٢)، و«حياة موريتانيا» (٢٠٦)، و«دراسات في تاريخ التشريع الإسلامي في موريتانيا» (١١٦).

يُضَافُ إلى هذا إثباتُ عدَدٍ غيرِ قَليلٍ نسبتها إلى مَنْ نَسبنَاهَا إليه، منهم: المؤرِّخُ الأديبُ المختارُ بن حامد في كتابه: «حياة موريتانيا» (٦٥)، والخليلُ النَّحوِيُّ في كتابه: «بلاد شنقيط المنارة والرِّباط»، وشيخُنا العلامة محمَّد سالم ولد عدُّود، والشيخُ أحمد بن عُمر الحازميُّ في شُرُوحِهم، والشيخُ الفقيه محمَّد باي بن بلعالم الجزائريُّ في كتابه: «الرِّحلة العليَّة»، والشيخُ محمَّد محفوظ بن الشيخ في تعليقه على «دليل الطلاب» (٩- ١٠). والأستاذ أحمد جعفري في كتابه «محمَّد بن أُبَّ المزمري حياته وآثاره».

مولـده: وُلِـدَ النَّـاظمُ - رحمـه الله تعـالى - في العقـد الأخـير مـن القـرن الحادي عشر الهجري وبالتحديـد في سـنة ١٠٩٤ هجريـة، في قريـة «أولاد الحـاج»، ببلديـة «تمقطـن»، دائـرة «آولـف»، بولايـة «آدرار»، جنـوب بـلاد «الجزائر» - المحرُوسة - [١].

شيوخه:

أخذ العلم على نُخبَـةٍ من عُلـمَاءِ عـصره - داخـل قطـره وخارجـه -؛ مـن أبرَزِهم:

العلامة الفقيه السيِّد محمَّد الصَّالح بن المقدَاد درس عليه الفقه.

والعلامة أحمد التوجي درس عليه النَّحو.

والعلامة الفقيه عُمر بن مصطفى الرقاديِّ؛ أخذ عنه لما رحلَ إلى «زاوية كنته».

والشيخ محمَّد بن عبد الكريم المغيلي درسَ عليه «الخزرجية» في علـم العروض.

ورحل إلى «سجلماسة» فأخذ شيئاً من «ألفية ابن مالك» عن العلامة أبي إسحاق إبراهيم السجلماسي - رحم الله الجميع -.

تلاميذه: ذكرت المصادرُ التي ترجمت لهُ أن من أخصِّ طلابه:

---

(١) حسب ما ذكره الشيخ الفقيه محمَّد باي بلعـالم في كتابه «الرِّحلة العليَّة» (٢/ ١٦٣)، و(٢/ ٥٦٩).

نجله الشيخ ضيف الله بن محمَّد التواتي - رحمه الله تعالى -، والشيخ العلامة السيِّد عبد الرحمن بن عمر بن محمَّد بن معرُوف التنلاني التواتي [1] المتوفى - رحمه الله تعالى - بمصر سنة ١١٨٩هـ.

وقد أجازَ النَّاظِمُ - رحمه الله تعالى - الأخيرَ، إجَازَةً عَامَّةً بجميعِ مَرْوِيَاتِهِ؛ ونصُّها كمَا في «الرِّحلة العليَّة» (١/ ١١٩): «الحمدُ لله وبعدُ: فقد أَذِنْتُ للشَّابِ الفقيهِ الأديبِ اللَّوْذَعِيِّ الألْمَعِيِّ النَّجِيبِ الصَّالحِ الخيِّرِ الكَوكَبِ النَّيِّرِ، أبي زيدٍ السيِّدِ عبد الرَّحمنِ بن عُمر التواتِيِّ، نفعَنِي الله وإيَّاهُ بالعلمِ وحملهِ، وجعَلَنا مِن أخيَارِ أهلهِ بمحْضِ جُودِهِ وفضلهِ؛ أن يحدِّثَ عَنِّي بجميعِ مَا التمس فيهِ الإذن مَنِّي إجازَةً تامَّةً. وكتَبَ عبيدُ ربِّهِ محمَّد بن أُبَّ المزمريُّ - وفَّقَهُ الله -».

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

أثنى عليه الشيخُ الفقيهُ الطَّالبُ سيد أحمد بن سيدي محمَّد بن إيجل الشنقيطيُّ - رحمه الله تعالى - بقوله [2]:

ومِنْ نَجْلِ أُبٍّ قَدْ تَوَارَتْ مَسَائِلٌ ... مِنَ النَّحْوِ والصَّرْفِ بُرهَانُهُ جَلِي

(١) للشيخ الفقيه محمَّد باي بلعالم ترجمة له سمَّاها: «الغصن الدَّاني في حياة وترجمة الشيخ عبد الرحمن بن عمر التنلاني» طُبعت بـ: «دار هُومه» بـ: «الجزائر».

(٢) انظر: «فتح الشَّكُور في معرفة أعيَانِ عُلماءِ التَّكرُور» (١٢٤).

وقال عنهُ تلميذهُ العلامة عبدُ الرحمن بن عُمر التنلاني التواتي الجزائريُّ - رحمه الله تعالى -: «شيخُنَا الفَقِيهُ الأدِيبُ النَّحويُّ اللُّغَويُّ أبو عبد الله سيدي محمَّد بن أُبَّ المزمريُّ كان - رحمه الله - فَقِيهاً أَدِيباً نحوياً لُغَوِياً صَرْفِياً عَرُوضِياً، فَائِقاً كُلَّ مَنْ لَقِيَهُ في الفُنُونِ الثَّلاثَةِ الأخِيرَةِ؛ رَائِقَ الخطِّ، شَاعِراً مجيداً، مُفْلِقاً لا يُبَارَى فيه، ولا يجُارَى من صِغَرِهِ إلى الآنَ» انتهى كلامه[1].

وقال عنه أيضاً: «كان - رحمه الله - مُشْتَغِلاً بما يَعنِيهِ من مُطَالعَةٍ وتقييدٍ وإقراءٍ مُنذُ عرفتُه حتى توفي، مُتجَرِّداً عن أشغَالِ الدنيا غَالِباً، مُولِّياً غيرَه فيها... وكان - رحمه الله - وَرِعاً في الفتوى، لا يَكَادُ يجُيبُ في نَازلَةٍ، ويحيلُ على غيرِهِ، ولو كانَ أدنَى منهُ، لأنه غَلَبَ عليه علمُ الأدَبِ، وأكثرُ نظَرِه وإقرائهِ فيه، وكان كثيرَ المطالعَةِ، لا تكَادُ تجدْ كِتَاباً بـ: «توات» إلاَّ وتجِدْ خطَّهُ فيهِ، مُتفَنِّناً في الضَّبْطِ، لا يتسَاهَلُ فيه» انتهى كلامه - رحمه الله تعالى -[2].

وقال عنهُ الشيخُ الفقيهُ محمَّد باي بلعالم القَبْلاَوِيُّ الجزائريُّ في كتابه «الرِّحلة العليَّة» (٢/ ٥٦٩) ما لفظُه: «قَضَى حياتَه في العلم والتَّعلِيم، والإرشَادِ والتَّوجيهِ؛ وكمَا رَبَطَ بينَ «توات» وبعضَ الأقطَارِ الإفريقيَّةِ والعَرَبِيَّةِ، رَبَطَ بينَ مَنَاطِقِ «توات» الثَّلاث، فَوُلِدَ بـ: «تَدِيكلت»، وتَلَقَّى دُرُوسَه، وقَامَ بالإمَامَةِ والتَّعلِيمِ في «توات الوُسْطَى»، وكَانت وفاتُه بـ: «قرارة».

---

(١) ذكره عنه صاحبُ «الرِّحلة العليَّة» (١/ ٩٨-٩٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ٩٩).

وكانَ شخصيةً عالميّةً، حيثُ أنه كان يُعرفُ بِصَاحبِ الجَوَلاَنِ. فلقد جَالَ في «المغرب الأقصى»، وفي «مالي» مثل: «تنبكتو» و«أروان» إلى غيرها من البُلدانِ التي كان يجُوبُها للاستفَادةِ والإفَادَةِ». انتهى كلامه - حفظه الله تعالى -.

أقولُ: يَكْفِي في الثَّنَاءِ عليه، وعلى علمه - رحمه الله تعالى -، أنَّ الله تعالى باركَ في نظمهِ هذا، وكتَبَ لهُ القَبولَ، ويسَّر له الانتِشَارَ والذُّيُوعَ، فاشتغَلَ أهلُ العلْمِ بكَشْفِ مخدَّراتهِ، وأقبلَ عليه الطلاَّبُ، فَرَابطُوا على حفظهِ ودِرَاستهِ.

فجزَاهُ الله خيرَ الجزَاءِ، وجعَلَ ما بثَّه ونشره من عِلْمٍ، من العملِ الصَّالحِ الذي يلحقهُ بعد موته.

ألم تَرَ أنَّ العِلْمَ يَذْكُرُ أهْلَهُ ... بِكُلِّ جميلٍ فيهِ، والعَظْمُ نَاخِرُ
سَقَى الله أجْدَاثاً أجَنَّتْ مَعَاشِرَا ... لهم أَبحُرٌ مِنْ كُلِّ عِلْمٍ زَوَاخِرُ [1]

تراثه العلمي:

له عدَّة مؤلفاتٍ - نظماً ونثراً - في فنونٍ عَدِيدَةٍ من العلم؛ فمن تآليفهِ النَّافِعَةِ، وتصانيفهِ البديعَةِ ما يلي:

١. قصيدة في فلكُ البُحُور، نظمَهَا سنة (١١١٦هـ) يقولُ في مطلَعِهَا:

---

(١) البيتان للإمام أبي الحسن المرغيناني - رحمه الله تعالى -.

ويقول في خاتمتها:

فعُولن بتثمــين حــوَى مُتَقَــارِب   وقُلْ خببٌ لن، والنِّظَـامُ قـدِ انتهَى

بحمدِ إلهِ العَرْشِ في عَامِ «ويقش»   ولا حَــولَ إلاَّ بالإلَــهِ ولاَ قُــوَى

٢. أرجـوزة في العَـرُوضِ، سماها: «رَونَقُ الحُلَـلِ في ذِكْـرِ ألقَـابِ الزِّحَـافِ والعِلَلِ»[1] نظمَها سنة ١١٢٦هـ، يقول في مطلعها:

قــالَ عُبيــدُ رَبِّــهِ مُحْتَــسِباً   محمَّــــد المُزمَــــرِيُّ نَــــسَبَا

الحمــدُ لله الَّــذي قــدْ مَهَّــدا   لنــا عــروضَ دينــهِ وأرشَــدَا

ثـم علـى البَحْـرِ الـسَّرِيعِ الفَـيْضِ   المُبتغــي جَـدْواهُ دُونَ غَــيْضِ

الــوَافِرِ الحُــسْنِ المَدِيــدِ الجَــاهِ   مَــوْلاَي أحمَــدَ بــنِ عبــدَ الله

أَزْكَــى صَــلاَةٍ وسَــلامِ[2] عَــلَى   أصــحَابِهِ وآلــهِ ذَوِي العُــلاَ

ويقول في خاتمتها:

وهَــا هُنَــا قَــدِ انتَهَــى مَرَامِــي   والحمــــدُ لله عــــلى الــــتَّمامِ

سَــنَةَ سِــتٌّ مــع عِــشْرِينَ الَّتِــي   بُعَيْــدَ أَلْــفِ سَــنَةٍ ومَائِــةِ

وَلْنُــسمِهِ إذاً «رَوَائِــقَ الحُلَــلْ   بِــذِكْرِ ألقَــابِ الزِّحَــافِ والعِلَــلْ»

ثــم صــلاةُ الوَاحِــدِ العَــلِيّ   مــعَ الــسَّلامِ الطَّيــبِ الزَّكِــيّ

عَــلى الرَّسُــولِ الهاشــمي المرتَــضَى   وآلــهِ والــصَّحبِ مَــا صُــبحٌ أَضَــا

---

(١) انظر: «فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية بتنبكتو» تحت رقم: (٥١٢٦) (٤/ ٢٩٢)، ورقم (٨٧١٦) (٥/ ٥٥٣).

(٢) كذا بالأصل وهو غيرُ متزنٍ، ولعله « وسلامِهِ على ».

ثم صلاةُ الوَاحِدِ العَلِيّ ... مع السَّلامِ الطَّيِّبِ الزَّكِيّ

عَلى الرَّسُولِ الهاشمي المرتَضَى ... وآلهِ والصَّحبِ مَا صُبحٌ أَضَا

٣. نظمٌ عقدَ به بابَ السَّهوِ من المختصر الفقهيِّ للعلامة عبد الرحمن الأخضَرِيِّ الجزائريِّ سمَّاه: «العبقري نظم باب السَّهْوِ من مختصر الأخضَرِيِّ». نظمه سنة ١١٢٨هـ. يقول في مقدمته:

الحمدُ لله الجزيلِ النِّعَمِ ... مُرشِدِ مَنْ عَنْ سُبُلِ الحقِّ عَمِ

ثم صَلاةُ الله يتلُوهَا السَّلاَمْ ... عَلى رَسُولِ الله سَيِّدِ الأنَامْ

وبعدُ: فاعلَمْ أنَّنِي قَصدْتُ ... إنجازَ ما كُنتُ بهِ وعدْتُ

من نَظْمِ سَهْوِ الشيخِ الاخضَرِيِّ ... مُعتَذِراً لِكُلِّ لَوْذَعِيِّ

من فَرطِ جَهْلِي وقُصُورِ فَهْمِي ... وخَطَرَاتٍ لا تزَالُ تَهْمِي

بَرَجَزٍ سميتُهُ وهُوَ حَرِي ... بِالعبْقَرِي في نَظْمِ سَهْوِ الآخضَرِي

فالله حسْبِي وبهِ أعتَصِمُ ... من كُلِّ مَا يَشِينُه أو يَصِمُ

ثم أقولُ وإلى الرَّحمنِ ... أَرغَبُ في قَبُولِ هَذا الشَّانِ

ويقول في نهايته:

يقينهُ ثم إلى خبرهم ... يَرجِعُهَا الحمدُ لِرَبٍّ إذْ خُتِمْ

نَظْمِي المسمَّى «العبقَرِي» في شَهْرِ ... مَولِدِ سَيِّدِ الوَرَى الأغَرِّ

سَنَةَ عِشرينَ يَلِيهَا ألفُ ... ومِائَةٌ مَعَ ثَمَانٍ تَقْفُ

أبياتُهُ الجمُّ جداهَا الميمُونْ ... قلْ: مِائَةٌ وتِسعَةٌ وخمسُونْ

وهو مَشرُوحٌ ومطبُوعٌ مُتدَاولٌ.

٤. رسالة فقهية سماها: «تحلية القِرطَاس في الكلام على مسألة الخماس».

وهي عبارةٌ عن جَوَابٍ لسؤالٍ وردَ من الشيخ عمر بن محمَّد المصطفى الكنتي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١١٥٧هـ.

٥. قصيدة في مدحِ الولي عبد المالك الرَّقاني المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٢٠٧هـ. يقول في مقدمتها (١):

الحمدُ لله مجيب السَّائلِ ... إذَا دَعَا بأعظَمِ الوَسَائلِ

ثم الصلاةُ والسَّلامُ معهَا ... على الَّذِي حَوَى العُلا أجمعهَا

وآلهِ وصحبِهِ وكُلِّ مَنْ ... نَالَ الهدى بهديهم طُولَ الزَّمنْ

وبعدُ أرْفَعْ حَاجَةً للبَارِي ... بمنْ حَوتْ سِلسلَةُ الأنوَارِ

من جملَةِ الأقطَابِ والأشرَافِ ... والعُلَمَا السنيَّةِ الأوصَافِ

وختمها بقوله:

صَلِّ إلهَ الأرضِ والسَّمَاءِ ... عَليهِ في الصَّباحِ والمسَاءِ

والآلِ والصَّحبِ الكرَامِ مَا دعَا ... دَاعٍ إلهي بحبِيبكَ اشْفَعَا

٦. نظمٌ نظمَهُ في «معَانِي الحرُوفِ السَّبعَةِ» (٢). يقول في صدره:

---

(١) تنبيهٌ: والقصيدةُ تتضمَّنُ بعضَ التوسُّلاتِ الغير مأذُونٍ بها شرعاً فليتنبه!!.

(٢) انظر: «فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا» تحت رقم: (٥٤٨) (١/ ١٦٢).
أقولُ: وقد نقلَ منهُ الشيخُ محمَّد باي بلعالم في شرحه الموسوم بـ: «عون القيُّوم».
وذكرتُ أنا منهُ أبياتاً كشَواهِدَ لبعضِ الحرُوفِ؛ تجدُها في هذا الشَّرحِ الذي بين يديك.

حمداً لِمَنْ مَنَعَ أَسْرَارَ الكَلاَمْ ... ثم عَلى الرَّسُولِ أفضل السَّلاَمْ
وبعدُ: فَالقَصْدُ بهذي القِطْعَهْ ... نَظْمُ مَعَانِ لِحُرُوفٍ سَبعَهْ
أعني بها يَا ذَا النُّهَى «مِنْ»، و«إِلى» ... و«عَنْ» و«فِي» و«اللاَّمَ» و«البَا» و«عَلَى»

٧. أرجوزَةٌ في التَّصرِيف عقد بها مسائل التمرين الواردة في شافية ابن الحاجب - رحمه الله تعالى -، سَمَّاها: «روضة النسرين في مسائل التمرين»[1]؛ يقولُ في مطلعها:

الحمدُ لله الخبيرِ الملهِمِ ... مَنْ شَاءَ للتَّعْلِيمِ والتَّعَلُّمِ
ثم عَلَى نَبِيِّهِ أُصَلِّي ... والآلِ والأصْحَابِ أهْلِ الفَضْلِ
وبعدُ: فَاعلَمْ أن هَذَا نَظْمُ ... يَرُوقُ كُلَّ مَنْ لَدَيهِ فَهْمُ
سَمَّيتُهُ بِرَوضَةِ النِّسْرِينِ ... لجمْعِهِ مَسَائِلَ التَّمْرِينِ

ويقول في خاتمتها:

فأصلحن يا ذا الحِجَا ما من خطا ... ألفيتَهُ ولا تدعه سخطا
وانصح ولا تكُنْ من الحسَّادِ ... فإن ربك لبلمرصَادِ
ونوِّرن قلبي بنُورِ العلمِ ... وارزُقنِي الفَوزَ بحسنِ الختمِ

وله شرحٌ عليه؛ كما أشارَ إلى ذلك صاحبُ «الرحلة العلية» (١/ ١٠٧) و(٢/ ١٦٤).

---

(١) وقد حقَّقه الأستاذُ أحمد أبا الصافي جعفري في رسالة علمية نال بها درجة الماجستير من جامعة «وهران» ببلاد «الجزائر» سنة ١٤٢٥هـ.

٨. أرجوزة في علم الكلام سماها: «الأهنة المعجلة» تقع في (٦٢) بيتاً، يقول في صَدْرِهَا:

حمـداً لمـنْ في مُلكِـهِ تَوَّحَـدَا ... وَجَلَّ عـن تَعطِيـلِ مَـنْ قَـدَ فقـدَا

ثـم صَـلاَةُ الوَاحِـدِ الحـيِّ الـصَّمَدْ ... عـلى الرَّسُـولِ المـصطَفى بِـلا أَمَـدْ

وآلــهِ الكِــرَامِ مــع صِــحَابهْ ... وكُـلِّ مَـنْ غَيّـهُ قـد صَـحَا بــهْ

وأســتَعِينُ رَبَّنَــا ذَا الجــودِ ... والفَضلِ في التَّكْمِيلِ في المقصُودِ

مِـن نَظْـمِ شِـعْرٍ حَـسُنتْ صِـفَاتُه ... يحــرزُ مَــا يجــبُ معرِفَتُــه

عـلى المكلَّفِـينَ في حَـقِّ العَـلِي ... جَـلَّ وفِي حَـقِّ جميـعِ الرُّسُـلِ

٩. شرح على « همزيَّة البصيريِّ». سماهُ: «الذخائر الكنزية في حلِّ ألفاظ الهمزية».

١٠. شرحٌ على «لامية ابن المجراد في إعراب الجمل». سماه: «نيل المراد من لامية ابن المجراد»[١].

١١. شرحٌ على تحفة «ابن الوردي» في النحو. سمَّاه: «النفحة الفرديَّة – أو الرنديَّة – في شرح التحفة الورديَّة»[٢].

---

(١) ذكر الأستاذُ أحمد جعفريّ في كتابه: «محمَّد بن أُبَّ المزمريُّ حياته وآثاره» ص (٨٣) أن الدكتور مختار بوعناني قام بتحقيق ودراسة هذا المخطوط.

(٢) انظر: «فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية بتنبكتو» تحت رقم: (٣٥٢٧) (٣/ ٢٣٨).

١٢. قَصِيدةٌ في مدحِ الرَّسُولِ ﷺ الكريم، وذِكْرِ بعض مُعجِزَاتِهِ وأخلاَقِهِ. تقع في (٨٩) بيتاً. يقُولُ في مطلعها[1]:

صَـلِّ إلهـي ثـم سَـلِّم ... دائـماً عـلى خَـيرِ الأنَـام

مَـا دَعَـاكَ أو لَبَّـاكَ مُحْـرِم ... قاصـداً إلى البيـتِ الحـرَام

١٣. شرحٌ على «صُغْرَى الصُّغْرَى» سماه: «مَعُونة القُرَّاء».

١٤. شرحٌ على «القصيدة الشقراطسيَّة» سماه: «الدروع الفارسية».

١٥. شرحٌ على «لامية العَجَمِ للطُّغرَائِيِّ» سماه: «نفث القلم في شرح لامية العجم»[2].

١٦. منظُومَةٌ في علم التصوُّف[3].

١٧. أرجوزةٌ عقدَ بها شافية ابن الحاجب - رحمه الله تعالى - في علمي الصَّرفِ والخطِّ.

---

(١) نظمها - رحمه الله تعالى - على وزن بحرٍ أنشأه هو. سمَّاه «المضطرب» اختار له الوزن التالي:

فعـولن مفـاعلن فـاعلات ... فعـولن مفـاعلن فـاعلات

ولها عدَّة نُسَخٍ خطيَّةٍ في «مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية بتنبكتو» تحت رقم: (٨٨٠)، (٣٢٤٥).

(٢) انظر: «فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا» تحت رقم: (٩٥٣) (١/ ٢٨٢) ورقم: (٣٨٧٢) (٣/ ٣٧٨).

(٣) المصدر السابق تحت رقم: (٢٤٤٢) (٢/ ٣٤٤).

١٨. منظومـةٌ في أمثلـة المتعـدي والـلازم مـن الرُّبـاعي المجـرَّد. يقـول في مطلعها:

أمثلــة مــن فَعْلَــلَ المُعَــدَّى عَـــشَرَةٌ غُـــرٌ تُعَـــدُّ عَـــدّا

١٩. تخميس لقصيدة «ما للمساكين» المنسوبة لأمِّ هـانئٍ شـقيقة الإمـام عـلي ابن أبي طالبٍ - رضي الله عنه -.

٢٠. أرجُوزَةٌ في مدح الرَّسُولِ ﷺ؛ ضمَّنَهَا أشطَاراً من «ألفية ابن مالـك» تقـع في (٥٨) بيتاً. يقُولُ فيها:

صــلاةُ رَبيِّ لمْ تَــزَلْ مُتــصِلَهْ [عـلى الَّـذِي اسْـتَقَرَّ أنَّـهُ الـصِّلَهْ]

نَبِيِّنَــا الَّـــذِي فخـــارُهُ أتَـــى [في النَّظْمِ والنَّثْرِ الـصَّحِيحِ مُثْبَتَا]

صَــاحِ التَــزِمْ صَــلاتَهُ التِزَامَــا [ومُطْلَقَــا، كَمِّــلْ بهــا الكَلامَــا]

فَمَــنْ بِهَــا مــسيا وبُكْــرَةً غَـدَا [يخْـتَصُّ فَـالرَّفْعَ التَزِمْـهُ أَبَـدَا]

لله مَـــا أَجَلَّهَـــا مِـــنْ فَائِـــدَهْ [كَـالله بَـرٌّ، والأَيَـادِي شَـاهِدَهْ]

وكُـنْ أَخِـي مِمَّـنْ بِهَـا حُبّاً نَطَـقْ [واخْصُصْ بِوُدّ وثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ]

فَـسَوْفَ يَظْهَـرُ بِـلاَ رَيْـبٍ غَـدَا [مَــا نَــاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِـــدَا]

وإِنْ تحُـاوِلْ فيـهِ تنظـيم المـدحْ [فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ]

إِذْ لاَ تَطِيــــبُ مدحَــــةٌ إلاَّ إذَا [لَمْ يَـكُ قَـوْلٌ مَعَهَـا قَـدْ نُبِـذَا]

وكُــنْ مجُيــداً لاَ عَـدِمْتَ الرُّشْـدَا [لها، عَلَى الحـدِّ الَّذِى قَدْ حُـدَّا]

إلى أن يقول - رحمه الله تعالى - في خاتمتها:

مَـنْ ذَا بِمِثْـلِ مَـا حَويـتَ يَتَّـصِفْ [فَيَـسْتَحِقُّ العَمَـلَ الَّـذِي وُصِـفْ]

يَـا خَـيْرَ مَـنْ يَقُـولُ لِلعَـافِينَ مَـنْ [يَـصِلْ إِلَيْنَـا يَـسْتَعِنْ بِنَـا يُعَـنْ]

حَـسْبِي أَنْ أغـشَى دِرَاك والمَحَـلْ [بِالفِعْلِ، إنْ لم يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ]

فَـــلاَ أَرَى بُؤْسـاً، وَلاَ أَرَى ضَرَرْ [ولا أرَى مَنْعـاً، إذَا القَـصْدُ ظَهَـرْ]

٢١. قصيدةٌ في التوسل إلى الله تعالى. أبياتها مبدوءة بحُرُوفِ قولـهِ تعـالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ [غافر: ٦٠]. تقع في (١٤) بيتاً. يقول في مطلعها:

الله رَبِّي لاَ إِلَـــــــهَ سِـــــــوَاهُ مَـا خَـابَ مُـضْطَرٌّ دَعَـا مَـولاَهُ

يقول في خاتمتها:

كـن ذا الجـلال مُـصلِّياً أبـداً عـلى خـيرِ الـورَى وعـلى ذَوِي قُرْبَـاهُ

مَـا لاَحَ بـر اليـسر في لَيـلِ الأَسَـى فَـــأَزَاحَ عـــن ذي غمَّـــة غـــماهُ

٢٢. قصيدةٌ في بيَانِ حُزنِهِ - رحمه الله تعالى - وعدَمِ إدرَاكِهِ للأسلاَفِ من العُلمَاءِ[1].

٢٣. رسالةٌ في شأنِ تكفير الفرق الإسلاميَّة كالخوارج[2].

٢٤. قصيدةٌ في الوعظ والإرشَاد[3].

---

(١) انظر: «فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية بتنبكتو» تحت رقم: (١٢٧٥) (١/ ٣٧٦).

(٢) المصدر السابق تحت رقم: (٣١٤٥) (٣/ ٧١).

(٣) المصدر السابق تحت رقم: (٣٤٢٢) (٣/ ١٩٢).

٢٥. رسالةٌ في التَّبغ [١].

٢٦. له شرحٌ على «المقصود والممدود» لابن دريد - رحمه الله تعالى -.

٢٧. قصيدةٌ في رثاء الشيخ أحمد بن اعمر [٢].

٢٨. أربعةُ أنظامٍ [٣] عقد بها مقدِّمة الإمام أبي عبد الله بن آجرُّوم - رحمه الله تعالى -.

الأول: النَّظمُ الَّذِي بينَ يديك، على بحر الرَّجزِ - كما هو معلومٌ -؛ أتمه سنة ١١٢٠هـ، كما جاء مُصرَّحاً في خاتمته.

والثاني: على بحر الرَّجَزِ أيضاً، سمَّاه: «نزهة الحلوم في نظم مقدِّمة ابن آجرُّوم» [٤]. وأتمه سنة ١١٤٤هـ. يقول في مطلعه:

---

(١) المصدر السابق تحت رقم: (٣٦٢٨) (٣/ ٢٨٠).

(٢) المصدر السابق تحت رقم: (٢٩٧٨) (٢/ ٥٣٦).

(٣) انظر: «عون القيوم على كشف الغموم في نظم مقدمة ابن آجرُّوم» (ق٥)، و«الرِّحلة العليَّة» (١/ ٩٦) كلاهما للشيخ الفقيه محمَّد باي بلعالم - حفظه الله تعالى -. و«فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا بتنبكتو» تحت رقم: (٨٤١٢)، و(٦٢١٩).

(٤) وقد قرظه تلميذه العلامة السيِّد عبد الرحمن بن عمر بن محمَّد بن معرُوف التنلاني التواتي المتوفى - رحمه الله تعالى - بمصر سنة ١١٨٩هـ؛ بقوله:

إذَا رُمتَ نَظْماً يزري بِالدُّرِّ في سِلْكِ ... فلازِم ذرا الشَّيخِ ابن أُبَّ أَخ النسكِ

بدَا فيه فرْداً بين أعلامِ عَصرهِ ... بصوغ قريض محكم النَّظمِ والسَّبكِ

وفي «نُزهَةٍ» من المحاسن ما ترَى ... يقربها المصغي إليها ومن يحكي =

نحمـدَكُ اللهُـمَّ يَـا مَـنْ أنعَـمَا وعَلَّـمَ الإنسَانَ مَـا لم يَعْلَـمَا
وبِـكَ أسـألُكَ أن تُـصَلِّيا عَـلى نَبِـيٍّ بِالبَهَـاءِ حلِيَّـا
سَـيِّدِنَا محمَّـد خَيرِ البَشَرْ وآلـهِ مَـا لاَحَ فَجْـرٌ وانتَشَرْ
وبعَـدُ: أيُّهَـا الحبِيـبُ الصَّافِي المتلَقِّـي الحـقّ بالإنـصَافِ
فَـذَا كِتَـابُ «نُزهَـة الحلـومِ في نَظْـمِ منثُـورِ ابـنِ آجـرُّومِ»
وربُّنَـا المسؤولُ في نَيـلِ الأمَـلْ وفي قَبُـولِ القَـولِ مِنّـا والعَمَـلْ

ويقول في خاتمته:

وقَـدْ أتتـكَ في حُلاهَـا النُزهَـهْ حَـائِزةً مـنَ الكـمَالِ كُنهَـهْ
سـنةَ أربَـعٍ وأربَعِينَـا الخمس والسِّت مـن المئِينَـا
في مِائَـةٍ وأربَعِـينَ بَيتـا فَـنِعْمَ حُـرّاً أنـتَ لـو أغْـضَيْتَا
فالحمـدُ لله مُنِيـلِ الأرَبِ مُـصَلِّيا عـلى الرَّسُـولِ العَـرَبِ
وآلـهِ ذَوِي النَّـوَالِ الجـمِّ وصَـحْبِهِ الغُـرِّ بُـدُورِ الـتمِّ

والثالث: على بحر الطَّويلِ، سمَّاه: «كشف الغموم في نظم مقدمة ابن آجرُّوم». أتمه قبلَ وفاته بثلاث سنوات؛ أي: سنة ١١٥٧هـ.

= فقد حَوتْ مع إيجازِهَا لُبّ أصلِها أدام بهـا نفعـاً إلهـي ومـالكي
وأولى الـذي أبـدَاها خـير آلائـه فقـد سهّل الصَّعب الذي كُنَّا نشتكِي

انظر: ص (٤ - ٥) من كتاب «الرحيق المختوم لنزهة الحلوم في نظم مقدمة ابن آجرُّوم» للشيخ محمَّد باي بلعالم.

يقولُ في صدره:

لـكَ الحمـدُ يَـا الله يَـا مَـن تَفَـضَّلاَ ... ومَـنَّ عَلِينَـا بِالبَيَـانِ وأجمَـلاَ

وأُهْـدِي صَـلاةً مـع كَـريمِ تحِيَّـة ... إلى مَنْ أَتَى بالحقِّ للخَلْقِ مُرْسَلاَ

محمَّـد الهـادِي الأمِـينِ وآلـهِ ... وأصحَابِهِ والتَّابِعينَ عَلى الـوِلاَ

وبعـدُ: فـذَا نَظْـمٌ يَـرُوقُ فَمَـنْ يَـذُقْ ... جَنَاهُ إلى الكُتْـبِ الكِبَـارِ تَوَصَّـلاَ

أتـى جَامِعـاً لُـبَّ المقدِّمَـةِ الَّتِـي ... حَوَتْ لابنِ آجُرُّوم نَشْراً مُفَصَّلاَ

وسميتُهُ: «كَشْفَ الغمُومِ» لِكَشْفِهِ ... عنِ المرْءِ غَـمَّ اللَّحْـنِ سَاعَةَ يُبْتَلاَ

فَدُونكَـهُ فَـاعْرِفْ مَعَانيـه وَلاَ ... تَـزَلْ مُعمِـلاً للفِكْـرِ فيـهِ لِتَنْـبُلاَ

ويقول في نهايته:

وذَا مُنْتَهَى المرْمَى وفي عَـامِ سَبْعَةٍ ... وخمسِينَ بَعْدَ الألْفِ والمائَةِ انْجَـلاَ

والنَّظْمُ الرَّابعُ ذكره صاحبُ «الرِّحلة العليَّة» (١/ ٩٦) ولم يذكر له اسماً، ولم يُشِرْ إليهِ برَسْمٍ.

أقولُ: غالبُ تراثه العلميِّ - من مُصنفَاتٍ، وفتاوى، وتقيدَاتٍ، وأنظَامٍ، وأشعَارٍ - لا يَزَالُ مخطُوطاً، يتواجَدُ في خزائن منطقة «توات»[1]؛ وفي «مركز

(١) كخزانة «باعبد الله»، و«كوسام»، و«المطارفة»، بولاية «أدرار».

راجع: كتاب «الرِّحلة العليَّة» للشيخِ محمَّد باي بلعالم؛ وكتاب «محمَّد بن أُبَّ المزمريّ حياته وآثاره» للأستاذ أحمد أبا الصافي جعفري - حفظهما الله تعالى -.

أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية» بمدينة «تنبكتو» بجمهورية «مَالِي».

مقتطفات من شعره ونظمه: له مميزاتٌ في الشِّعْرِ، عَزِيزَةُ الظَفَرِ، تُنبِئُ عن اضطِلاَعٍ، وقوَّةٍ في الملكَة، وأنه لاَ يجْرَى في مِضْمَارِهِ، ولاَ يُطْمَعُ في مُدَانَاتِهِ.

فها هو - رحمه الله تعالى - يخبرُ عن حَالِهِ، ويروِّحُ عن نفسِهِ، في عُنفُوَانِ شَبَابِهِ، مُعتزّاً بشخصيَّته، فيقُولُ:

إذا سَادَ بالإقْدَامِ عمروٌ، وبالذَّكَا ... تَفَرَّدَ إِيَّاسُ، وبِالجودِ حَاتِمُ

فَإِنَّ شِعَارِي صنعَةُ الشِّعْرِ؛ الَّذِي ... يُنَازِعُنِي فِيهَا فَذَالِكَ ظَالِمُ

وذكر مترجموه أنَّ له أنظاماً كثيرةً، وقصائدَ بديعةً، ومقطُوعَاتٍ رَائِقَةً؛ لو جُمِعتْ لكانَت دِيَواناً ضخماً[1].

فمن شعره المتميِّز الذي جَادَ به خَاطِرُهُ، هذه القَصِيدة التي سَلَّى بها نفسَه لمَّا نزلَ مدينة «أوران» قرب «تنبكتو» من أرض «مَالِي»؛ يقول فيها:

وقائلةٍ لِي يَا بنَ أُبِّ محمَّد ... أرَى الناسَ طُراً هَا هُنَا فِيكَ زُهَّدا

فَلاَ مَذهبَ مِنْ أُنسهِ لَكَ وحشَة ... ولا سَامِعاً من ذَا يقُولُ مِنَ الهدى

وبعضٌ يَكَادُ إن ذهبتَ لتبْتَغِي ... مُصَافَحَةً أن لاَ يَمُدَّ لَكَ اليَدا

فَوَ الله مَا أدري أذَلِكَ منهم ... تجاهلُ آم جهلٌ بِقَدْرِكَ قَدْ بَدَا

---

(١) انظر: «الرِّحلة العليَّة» (١/ ٩٩).

فقلتُ: جَهِلتِ الأمرَ لو جئتُ تاجرا أَسُوقُ حَمالَةً وأُبْرِزُ عَسْجَدَا

لكنتُ لدَى أبنَاءِ جنسي وغيرهم حَبِيباً إليهِم بَلْ أَمِيراً وَسَيِّدَا

يَسِيرُونَ نَحْوِي بُكرةً وعَشيّة سِرَاعاً إلى مَثْوَايَ مَثْنَى ومَوحِدَا

فمن قَائلٍ مهمَا بَدَتْ لكَ حَاجَة فَقُلْ: يَا فُلاَنُ آتِ عبدَ معبدا

ومن قَائلٍ من شِئْتَ فاخطُبْ فَإِنَّنا جَعلْنَا لَكَ التَّفْوِيضَ فَاحْلُل وأَعْقِدَ

ومن قَائلٍ حَاكَيْتَ في الفقهِ مَالِكا ومثْلِي غَبِيٌّ جَاهِلٌ غيرُ مُقتَدِى

وله أبياتُ رائِعَةٌ في الجنَاسِ، أخلَصَ فيها النُّصْحَ، وبالغ في الوَصيَّةِ. يقولُ فيها - رحمه الله تعالى -:

يَا وَيْحَ مُبْتَاعَ الضَّلاَلَةِ بِالهدَى فَلَسوفَ يندمُ يَومَ يُؤخَذُ بِالنَّوَا [1]

مَا هَمُّهُ إلى لِقَاءِ كَوَاعِب تميس كأنهم القضب النَّوَا [2]

للنَّقصِ في الدُّنيَا يُسَاءُ وإنما حسناتُهُ عندَ الحِسَابِ هِيَ النَّوَا [3]

لم يَدْرِ أن لا بُدَّ يوماً أن يُرَى في آلَةٍ حَدْبَاءَ تَندُبُهُ النَّوَا [4]

فَدَعِ التَّكَاسُلَ، واستَعِدْ محَاذِرا يفت المنون وما ينُوب من النَّوَا [5]

---

(١) أي: النَّوَاهِي.

(٢) أي: النَّوَاعِم.

(٣) أي: النَّوَاقِص.

(٤) أي: النَّوَاحِي.

(٥) أي: النَّوَائِب.

وَاذْكُـرْ إِلَـهَكَ بُكْـرَةً وعَـشِيَّةً ... واشْكُرْ لهُ وَصِلِّ الفَرَائِضَ بِالنَّوَا (١)

واعْبُـدْهُ، واتَّقِـهِ، ولا تُـشْرِكْ بِـهِ ... وافعَـلْ أَوَامِـرَهُ ولاَ تَـأْتِ النَّـوَا (٢)

واسْـأَلْهُ، ولاَ تَـسْأَلْ سِـوَاهُ فَإِنَّـهُ ... من فيضِ أَبْحُرِ جُودِهِ يَرْجُو النَّوَا (٣)

وارْغَـبْ إليـهِ، وعُـذْ بـهِ مُتَوَقِّعـاً ... فَرَجاً إذَا نَزَلَـتْ بِسَاحَتِكَ النَّوَا (٤)

وقال ملغزاً في «النَّحو»:

صَـاحِ سَلِّمْ عَلى النُّحَاةِ وسَلْهُمُ ... حَبَّـذَا حَبَّـذَا هُـمُ إنْ أَجَـابُوا

مَـا مُـضَافٌ إليـهِ أُعْـرِبَ بالرَّفْـ ... ـعِ صَرِيحـاً وذَا لَعُمْـرِي عُجَـابُ

فأجابه ابنهُ الشيخ ضيف الله بن محمَّد - رحمه الله تعالى - بقوله:

جَـوَابُ مَـا سَـأَلتَ عنـهُ قَرِيـبُ ... في حِـزْبِ الأَنْبِيَـا هَـدَاكَ الله

بعـدَ إِلاَّ، ولفظُـهُ لَفْـظُ رَفْـعٍ ... ذَا الجوَابُ، والعَجَبُ مِنْ مبدَاهُ

وألغزَ - رحمه الله تعالى - في «القلم» فقال:

سـألتكم متافـه عنـد تافـه ... وعندَ ذوي الأقدَارِ يلقى معظما

إذا نَـالَ تجريحـاً وقطعـاً لرأسِـهِ ... تهيـا لتكليـم وقـد كـانَ أبكـما

ولكـن إذا مَـا رُمْـتَ منـهُ كلامَـهُ ... بكـى فكفَـاكَ الـدمع منـهُ الـتكلما

---

(١) أي: النَّوَافِل.

(٢) أي: النَّوَاهِي.

(٣) أي: النَّوَال.

(٤) أي: النَّوَازِل.

وذا اللُّغْـز للمثاقـبِ الـذِّهنِ خطـر لـه قَلَمِـي كـيمَا يَـرَاهُ فـيفْهَمَا

ولـه مميـزاتٌ أدبيـةٌ، امتـازَ بهـا عـن غيره من الأُدبَـاءِ؛ تتمثَّـل في الأبيـاتِ العَشَرةِ، التي تُقرأُ من اليمينِ إلى اليَسَارِ، وبالعكس.

أدر كـلام كـابر ربـاك مالـك ردا

أدب وكـف أرسـنا إن سر إفـك وبـدا

ادع صـلاح بـائن نئـا بحـال صـعدا

ادن لرسـم فـرط ....

.... طِـرْفِ مُـسِرٍ لِنِـدَا

إدفـا بحـر هـادن نـداه رحـب أفـدا

ادلـج لـصوب جنـة تـنج بوصـل أجلـدا

ادأب لكـلِّ عـادة تـدع لكـل بـادا

ادفـن إهانـة أذى إذا تنـاهى نفـدا

وله تفكِيكٌ وشرحٌ عليهَا. نقلهُ برمَّته صَاحِبُ «الرِّحلة العليَّة».

وفاته: توفي - رحمه الله تعالى - يوم الاثنين العاشر من جمادى الآخرة، سنة ستين ومائة وألف من الهجرة النبوية (١١٦٠ هـ) [١] ودُفِنَ بمقبرة

---

(١) كما أشار إلى ذلك الإمام أبو عبد الله البرتليُّ في «فتح الشَّكُور» (١٢٤)، والشيخ محمَّد المختار بن محمَّد «بادي» الوافي الكنتي، في مقلمة شرحه الموسُوم بـ: «مقدم العيِّ المصرُوم» (٨٠). والشيخ الفقيه محمَّد باي بلعالم في «الرِّحلة العليَّة» (١/ ٨٩).

«سيدي عثمان» وسط مدينة «تيمِيمُون»، جنُوب بلاد «الجزائر» - المحروسة - وقد عاشَ - رحمه الله رحمةً واسعةً - ستا وستين سنةً.

وقد رثاه نجلُه العلامةُ الشيخُ ضيفُ اللهِ بن محمَّد بن أُبَّ المزمريُّ بقصيدة، يقولُ فيها:

توفي الشيخُ فيهَا عن قَرِيبِ	بأهون من جمادى بغيرِ لبسِ
بيوم عَاشِرٍ منَ بعدِ عَامِ	منَ السِّنين في تحقيقِ حدسِ
وفي ذا العَامِ قَدْ غَارَتْ عُيُون	كصوفي وجنتوري بحس [1]

* * *

(١) لأن في السنة نفسها توفي جلَّةٌ من أهل العلم، من نفس المنطقة. سمَّى في مرثيته منهم رجُلَين. انظر: «محمَّد بن أُبَّ المزمريّ حياته وآثاره» ص (٨٩).



مبحثٌ

فيمن نظم مقدمة «ابن آجرُّوم» رحمه الله تعالى

لقد اهتمَّ علماءُنا - رحمهم الله - بمقدِّمة الإمام أبي عبد الله اهتِمَاماً جعلَهُم يتنوَّعُونَ في خِدمَتِها، ويتفنَّنُونَ في كَشْفِ مخدراتها؛ فهذا شَارِحٌ لها، وذاكَ محُشٍّ عليها، وثالثٌ مُعرِبٌ لألفَاظِها، ورَابِعٌ نَاظِمٌ لمِتْنِهَا [١]، شأنَ كلِّ مؤلَّفٍ نَافعٍ، لمؤلِّفٍ بَارعٍ، وفضلُ الله على عبَادِهِ وَاسِعٌ.

ولن أتطرَّقَ في هذا المقامِ إلى تِعدَادِ أسماءِ شَارِحيهَا، و محشِّيها، فذَاكَ - لكثرَتهِ وعُسرِ حَصْرِهِ - مَطْلَبٌ وَعْرٌ، وصَعْبٌ الظَّفَرُ بهِ، لكن اكتفي بسَردِ أسماءِ مَا تيسرَ لي تقييدُه، ممن اعتنَى بنظمِهَا مُرَاعِياً ترتيبهم الزَّمَنِيَّ [٢] فأقولُ:

من الجلَّة الذين نظمُوا مقدِّمةَ الإمامِ أبي عبد الله ابن آجرُّوم الصنهاجيِّ - رحمه الله تعالى -:

١. **الشيخُ برهان الدين إبراهيم بن إسماعيل (النَّقيب) المقدسيُّ النابلسيُّ الحنبليُّ** المتوفى -رحمه الله تعالى- سنة ٨٠٣ هـ. وهو من أقدَمها.[الأعلام للزركلي (١/ ٣٣)].

٢. **الشيخُ ميمون بن مساعد المصموديُّ مولى أبي عبد الله الفخَّار** المتوفى

(١) ويكفي أنَّ ناظمَنا نفسه لشدة اهتمامه، وتعلُّقه بها، قد نظمَها أربع مراتٍ، كما سبق في ترجمته.

(٢) أمَّا الذين لم أهتد إلى تاريخ وفياتهم، فقد جعلتهم في آخر القائمة.

- رحمه الله تعالى - سنة ٨١٦ هـ. سماه: «اللمعة المضيئة نظم المقدمة الآجرُّوميَّة».[جامع الشروح (١/ ٤٧)].

٣. الشيخُ نور الدين أبو الحسن علي بن عبد الله النطويسيُّ السنهُوريُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٨٨٩ هـ.[جامع الشروح (١/ ٤٨)].

٤. الشيخُ علي بن الحسن السنهوريُّ نور الدين المقري الشافعي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٩١٣. سماه: «العلوية في نظم الآجرُّومية» وله شرح على نظمه أسماه: «التحفة البهية في شرح نظم الآجرُّومية» [كشف الظنون (٢/ ١٧٩٨)][هدية العارفين (١/ ٣٩٣)].

٥. الشيخُ إبراهيم بن والي بن نصر الكرديُّ برهان الدين المقدسي الحنفيُّ المعروف بـ: ابن الوالي الحنفي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٩٦٠ هـ. سماه: «الدرة البرهانية في نظم المقدمة الآجرُّومية»[1].[كشف الظنون (٢/ ١٧٩٧)][هدية العارفين (١ / ١٥)].

٦. الشيخُ يحيى بن شرف بن عبد الوهاب الشافعي المعروف بـ: «الشاميّ» المتوفى - رحمه الله تعالى - في حدود سنة ٩٧٢ هـ.سماه: «الدرَّة البهية في نظم الآجرُّومية» [هدية العارفين (٢/ ٢٢٣)].

٧. الشيخُ شهاب الدين أحمد بن حجازي بن بدير الفشنيُّ الشافعيُّ المتوفى

---

(١) في «جامع الشروح والحواشي» (١/ ٤٨) سماه: «العلويّة في نظم الآجرُّوميّة».

- رحمه الله تعالى - سنة ٩٧٨ هـ. سماه: «الدرَّة البهيَّة في نظم الآجرُّوميَّة».[جامع الشروح (١/ ٤٨)].

٨. الشيخُ يحيى بن موسى بن رمضان بن عميرة شرف الدين العمريطيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٩٨٨ هـ. سماه: «الدرَّة البرهانيَّة في نظم الآجرُّوميَّة» [جامع الشروح (١/ ٤٨)].

٩. الشيخُ أبو المحاسن محمَّد العربي بن يوسف بن أبي المحاسن الفاسيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٠٥٢ هـ.[جامع الشروح (١/ ٥٠)].

١٠. الشيخُ محمَّد بن علي بن علان البكريُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٠٥٧ هـ. سماه: «السَّمط المنظوم من جواهر ابن آجرُّوم». [جامع الشروح (١/ ٥٠)].

١١. الشيخُ محمَّد بن محمَّد بدر الدين أبو المكارم وأبو السّعود الغزيُّ العامريُّ الدمشقيُّ الشافعيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٠٦١ هـ. سماه: «الحلة البهيَّة في نظم الآجرُّومية».[خلاصة الأثر للمحبي (٣/ ٤٥)، وهدية العارفين (٢/ ٢٨٥)، وإيضاح المكنون (١/ ٤١٨)].

١٢. الشيخُ محمَّد بن زين الدين عمر بن عبد القادر الكفيريُّ الدمشقيُّ الحنفيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١١٣٠ هـ. سماه: «غُرر النجوم في نظم ألفاظ ابن آجرُّوم». وهي تنُوفُ على مائتين وسبعين بيتاً.[«سلك الدرر» (٢/ ٤٢)، و«إيضاح المكنون» (٢/ ١٤٥)، و«هدية العارفين»

(٢/ ١١١)][1].

١٣. الناظم نفسه العلامةُ أبو عبد الله محمَّد بن أُبَّ بن أحمد المزمريُّ التواتيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١١٦٠هـ، سماه: «نزهة الحلوم في نظم مقدمة ابن آجرُّوم. [«فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا التنبكتي» تحت رقم (٦٢١٩) (٥/ ٦٠)، و(٨٤١٢) (٥/ ٤٩٢)][2].

١٤. ونظم آخر سماه: «كشف الغموم في نظم مقدمة ابن آجرروم» [مخطوط][3].

١٥. الشيخُ عبد الله بن محمَّد بن عامر بن شرف الدين المصريُّ الشافعيُّ المعروف بـ: الشبراويُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١١٧٢ هـ. سماه: «مفتاح العلوم في نظم مختصر ابن آجرُّوم».[جامع الشروح (١/ ٥٠)].

١٦. الشيخُ محفوظ بن سعيد السوسيُّ الرسموكيُّ السروانيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٢٦٤ هـ. سماه: «اللآلي السنية في نظم الآجرُّوميَّة».[جامع الشروح (١/ ٥١)].

١٧. الشيخُ أبو إسحاق إبراهيم بن عبد القادر الرياحيُّ التونسيُّ المالكيُّ.

---

(١) وفي «جامع الشُّروح» (١/ ٥٠) سماه: «الحلَّة البهيَّة نظم المقدِّمة الآجرُّوميَّة».

(٢) تقدم الكلام عليه في ترجمته - رحمه الله تعالى -.

(٣) للشيخ الفقيه محمَّد باي بلعالم القَبْلَوِيُّ الجزائريُّ شرحٌ عليه، سماه: «عون القيّوم على كشف الغموم». انظر: «الرِّحلة العليَّة» (١/ ٣٧٩).

المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٢٦٦ هـ.[الأعلام للزركلي (١/ ٤٨)] [إيضاح المكنون (٢/ ٥٤٢)].

١٨. الشيخُ أبو القاسم اليزاغنيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٢٨٤هـ. سماه: «التحفة الإلهيَّة للحضرة الرياحيَّة في نظم الآجرُّوميَّة».[جامع الشروح (١/ ٥٢)].

١٩. الشيخُ رفاعة بن رافع الطهطاويُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٢٩٠هـ.[جامع الشروح (١/ ٥٢)].

٢٠. الشيخُ محمَّد نووي بن عمر الجاويُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٣١٦هـ. سماه: «الكواكب الجليَّة في نظم الآجرُّوميَّة». [جامع الشروح (١/ ٥٣)].

٢١. الشيخُ محمَّد يحيى بن محمَّد المختار بن الطالب عبد الله الشنقيطي الولاتي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٣٣٠هـ. [«فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا التنبكتي» تحت رقم (٥٤٢) (١/ ١٦٠)].

٢٢. الشيخُ علي بن نعمان الألوسي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٣٤٠هـ. [إيضاح المكنون (٢/ ٥٤٢)].

٢٣. الشيخُ مولود بن محمَّد السَّعيد بن الشيخ المدني العربي القسنطينيُّ الجزائريُّ توفى - رحمه الله تعالى - بعد سنة ١٣٤٩هـ. [الأعلام للزركلي (٧/ ٣٣٣)].

٢٤. الشيخُ محمَّد المختار بن محمَّد يحيى الولاتي الشنقيطيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٣٥٢هـ. [جامع الشروح (١/ ٥٣)].

٢٥. الشيخُ محمَّد حبيب الله بن مايابى الجكني الشنقيطيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٣٦٤هـ.[جامع الشوح (١/ ٥٣)].

٢٦. الشيخُ محمَّد بن عليّ بن حسين المالكيُّ المكيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٣٦٧هـ. سماه: «الدرَّة اليتيمة نظم الآجرُّوميَّة».[جامع الشروح (١/ ٥٤)].

٢٧. الشيخُ بهاء الدين أبو عبد الله محمَّد بن زين الدين عبد الرحمن الأسديُّ الشافعيُّ - رحمه الله تعالى -.[جامع الشروح (١/ ٥٠- ٥١)].

٢٨. الشيخُ صالح بن محمَّد الترشيحيُّ - رحمه الله تعالى -. [جامع الشروح (١/ ٥١)].

٢٩. الشيخُ عبد الرحمن بن محمَّد القاريُّ - رحمه الله تعالى -. [جامع الشروح (١/ ٥٠)].

٣٠. الشيخُ محمَّد بن محمَّد التعزيُّ اليمنَيُّ - رحمه الله تعالى -. سماه: «غرر النجوم في نظم ألفاظ ابن آجرُّوم». [جامع الشروح (١/ ٥٠)].

٣١. الشيخُ محمَّد بن محمَّد بن محمَّد الحنفيُّ - رحمه الله تعالى -. [جامع الشروح (١/ ٥١)].

٣٢. الشيخُ بدران بن أحمد الخليليُّ - رحمه الله تعالى -. سماه: «ملحة ديوان

الصبابة المتضمن ما في متن الآجرُّوميَّة وزيادة». [جامع الشروح (١/ ٥١)].

٣٣. الشيخُ عبد السَّلام بن مجاهد النبراويُّ - رحمه الله تعالى - سماه: «الكواكب الجلية في شرح مقدِّمة الآجرُّومية». [«إيضاح المكنون» (٢/ ٥٤٢)][(١)].

٣٤. الشيخُ محمَّد الأمين بن محمَّد المختار الكُنتي - رحمه الله تعالى -[«فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا التنبكتي» تحت رقم (٨٤١٤) (٥/ ٤٩٣)].

٣٥. الشيخُ محمَّد باي بن محمَّد بلعالم الجزائريُّ - حفظه الله تعالى - سماه: «اللؤلؤ المنظُوم» أتمه سنة ١٤٠٧هـ[(٢)]؛ ووضعَ عليه شرحاً سماه: «كفاية المنهُوم شرح على اللؤلؤ المنظوم» [طبعته مطبعة عمار قرفي بولاية باتنة - الجزائر -].

* * *

(١) في «جامع الشروح» (١/ ٥٣) سماه: «المنظومة السنيَّة لما يُسمَّى بمتن الآجرُّوميَّة».

(٢) كما صرَّح في آخره بقوله:

قدْ انتهَى ونسألُ الله العَظِيمْ	أن يجعلَ العَمَلَ لوجْههِ الكَرِيمْ
سنةَ ألْفٍ مع أربَعِ مِئِينْ	وسبعةٍ لهجرَةِ الهادِي الأمِينْ
في شَهْرِ مَوْلدِ النَّبيِّ المصطَفَى	صَلَّى عَليهِ رَبُّنَا وشَرَّفَا
والآل والصَّحب كَواكب الظَّلامْ	والحمدُ لله بهَا مِسْكُ الخِتَامْ

مبحثٌ

فيمن شرح منظومة «عُبيد ربِّه» رحمه الله تعالى

لقد صَرَفَ العُلماءُ لهذه المنظُومةِ المباركَةِ العِنَايَةَ، وادَّخرُوا لها الوُسْعَ، وأولَوْهَا الاهتِمَامَ؛ فنَجِدُ عدَداً غيرَ قَلِيلٍ، قدْ رَابَطَ على تَدْرِيسِهَا، وجَدَّ في شَرْحِها، استجَلاباً للفائدةِ، وتَعْمِيماً للنَّفعِ؛ وكلٌّ بحسَبِ مَسْلكِهِ، ومنهَجِهِ؛ فمِنْ هؤُلاءِ النُّخبَةِ الذينَ شَرَحُوهَا:

١. الشيخُ محمَّد الصَّغير بن أعمر بن محمَّد المختار الكُنتِيُّ المعروف بـ: «باي» المتوفى -رحمه الله تعالى- سنة ١٢٨١هـ[١].

٢. الشيخُ محمَّد يحيى بن محمَّد سليم بن محمَّد المختار بن الطالب عبد الله الشنقيطيُّ الولاتِيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة (١٣٣٠هـ) سماه: «المعين المبارك على منظومة ابن أُبَّ المزمريِّ لمقدمة الآجروميَّة»[٢].

٣. الشيخُ أحمد محمود بن يداده الحسنيُّ - رحمه الله تعالى - سماه: «تحفة الصِّغارِ شرح عُبيد ربِّه». [مخطوط][٣].

---

(١) انظر: «فهرس المخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية» تحت رقم: (٣٩٧٣) (٣/ ٤١٩).

(٢) المصدر السابق تحت رقم: (٤١٩٠) (٣/ ٥٠٧)، و(٨٤٤٨) (٥/ ٤٩٩).

(٣) انظر كتاب: «بلاد شنقيط المنارة والرباط» للخليل النحوي ص (٥٤٤).

٤. الشيخُ سيدي عيسى ابن أحمادو الجعفري الولاتيُّ - رحمه الله تعالى - [مخطوط][1].

٥. الشيخُ محمَّد الحسن بن الحاج أحمد القبلاويُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٣٥٢هـ، سماه: «تفريج الغموم على متن ابن آجروم» [مخطوط][2].

٦. الشيخُ محمَّد يحي بن سليمة اليونسيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٣٥٤هـ[3].

٧. الشيخُ محمَّد حبيب الله بن مايابى الجكنِيّ[4] المتوفى - رحمه الله تعالى - بالقاهرة سنة (١٣٦٤هـ) وشرحه مطبوعٌ.

٨. الشيخُ محمَّد الطَّاهر بن محمَّد إدَّاه الأنصاريُّ - رحمه الله تعالى -[5].

٩. الشيخُ محمَّد عالي بن سيدي بن سعيد الديماني الشنقيطيُّ - رحمه الله تعالى - سماه: «المنبِّه على عُبيد ربِّه». [مطبوع].

---

(١) المصدر السابق ص (٥٥٧)، وكتاب «حياة موريتانيا» (٦٥).

(٢) أطروحة الأخ الصديق الحاج أحمد ص (٥٢)، نقلاً من كتابه: «التاريخ الثقافي لإقليم توات».

(٣) انظر: كتاب «حياة موريتانيا» للأديب المختار بن حامد ص (٦٥). وقد أشار إلى أنه نظم «مقدِّمة ابن آجرُّوم» - رحمه الله تعالى -.

(٤) المصدر السابق ص (٦٢٢).

(٥) انظر: «فهرس المخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية» تحت رقم: (٤٨٨) (١/ ١٤٤).

١٠. الشيخُ محمَّد المختار بن أحمد بن أباله الشنقيطيُّ - رحمه الله تعالى -[(١)].

١١. الشيخُ محمَّد المختار بن محمَّد الأمين اليعقوبي الشنقيطيُّ - رحمه الله تعالى -[(٢)].

١٢. الشيخُ محمَّد بن إيَّاه «محمَّد حبيب الله» الشنقيطيُّ - رحمه الله تعالى - له شرح سماه: «إفادة المنتبه شرح على نظم عُبيد ربِّه في قواعد النحو». [نُشِر وطبع عدة مرات].

١٣. الشيخُ محمَّد بن المختار بن محمَّد الملَّقب: «بادي» الوافِيُّ الكُنْتِيُّ القرشيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٣٨٨هـ، سمَّاه: «مُقَدِّم العيِّ المصرُومِ على نظم ابن أُبَّ لابن آجرُّوم»[(٣)].

١٤. الشيخُ أحمد الطَّاهر بن عبد المعطي الحسني الإدريسيُّ الحسنيُّ السباعيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٣٩٩هـ. سماه: «الدر المنظُوم في حلِّ ألفاظ نظم ابن آجرُّوم»[(٤)]. [طُبع بمطبعة «غرداية» بالجزائر][(٥)].

---

(١) انظر كتاب: «بلاد شنقيط المنارة والرباط» ص (٦٢٣).

(٢) المصدر السابق ص (٦٢٣).

(٣) حقَّق هذا الشَّرح الأخ: «الصديق الحاج أحمد»؛ لنيل شهادة الماجستير، من كلية الآداب واللغات «جامعة الجزائر» سنة (٢٠٠٤م).

(٤) ويُسمَّى أيضاً: «السلك المنظوم»، و«التبر المنظوم».

(٥) انظر: مقدمة: «عون القيُّوم على كشف الغموم في نظم مقدمة ابن آجرُّوم» (ق١)، وكتاب «الرِّحلة العليَّة» (١/ ١٠٣)، ومقدِّمة كتاب «الرَّحيق المختُوم لنزهة الحلوم» ص (٤)، ثلاثتُها للشيخ محمَّد باي بالعالم - حفظه الله تعالى -، ومقدِّمة تحقيق كتاب: «مقدم العيِّ المصروم» (٨٧).

١٥. الشيخُ أحمد بن محمُود بن نافعٍ - رحمه الله تعالى - سماه: «موضح النَّحوِ ومريده على منظُومة عبد ربِّه»(١).

١٦. الشيخُ ابن كنان الكنتيُّ - رحمه الله تعالى - سماه: «فتح العزيز على النَّظم الوجيز - شرح على منظومة ابن أُبَّ للآجروميَّة -»(٢).

١٧. العلامةُ عيسى بن محمَّد المختار بن أهل حمَّاد - رحمه الله تعالى - [مطبوع ضمن نصوص في علم النحو والصرف]، باعتناء: عبد الكريم قبول. طبعته: المكتبة العصرية سنة: ١٤٢٦هـ.

١٨. شيخُ شيُوخِنَا العلامةُ الحاج بن السَّالك بن فَحْفُ الشنقيطيُّ - حفظه الله تعالى - وأطال عمره في طاعته - سمَّاه: «دليل الطلاب على ما قصدوا من ظاهر الإعراب» حققه وعلق عليه: محمَّد محفوظ بن الشيخ. [طبع عدة طبعات بمطبعة الفجيرة بالإمارات العربية المتحدة].

١٩. الشيخُ زايد الآذان الشنقيطيُّ - وفقه الله تعالى - الموسوم: «مصباح السَّاري شرح منظومة عُبيد ربِّه الشنقيطي على المقدمة الآجرُّومية».[طبعته مؤسسة الرسالة مع الشركة المتحدة ببيروت]، وطُبع طبعته الثالثة عام ١٤١٤هـ.

---

(١) انظر: «فهرس المخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية» تحت رقم: (٤١٧٠) (٣/ ٤٩٩).

(٢) المصدر السابق تحت رقم: (٢٧٢٥) (٢/ ٤٤٢).

٢٠. شيخُنا المفسِّرُ الفقيه محمَّد عُمر عبد الله حويه الجكَنِيُّ الشنقيطيُّ - حفظه الله تعالى - سمَّاه: «شرح قواعد الإعراب المفيد على نظم عُبيد ربِّه المجيد».[مطبوعٌ].

٢١. الشيخُ محمَّد باي بن محمَّد بلعالم القَبْلاَوِيُّ الجزائريُّ - حفظه الله تعالى - سماه: «الرحيق المختوم لنزهة الحلوم في نظم مقدِّمة ابن آجرُّوم»(١) انتهى منه سنة ١٤٠٧هـ، منه نسخةٌ خطيَّةٌ بمكتبة المسجد النبويِّ الشَّريفِ. تحت رقم: [٦٩/ ٤١٥].

٢٢. الشيخُ محمَّد بن محفُوظ بن محمَّد الأمين الشنقيطيُّ - أثابه الله تعالى - سماه: «إيضاح المفهُوم على نظم آجرُّوم». [مطبوعٌ].

٢٣. الشيخُ أحمد بن عُمر الحازميُّ - وفقه الله تعالى - سماه: «فتح رَبِّ البَرِيَّة بشرحِ نظْمِ الآجرُّوميَّة»، شرحه سنة ١٤٢٦هـ. [الشرح منشُورٌ في موقع الشيخ].

٢٤. الأخُ محمَّد رفيق الونْشَرِيسِيُّ الجزائريُّ - وفقه الله تعالى - سماه: «الثَّمَرات الحليَّة في شرحِ نظمِ الآجرُّوميَّة». [نُشِرَ مرتين: الأولى. بالجزائر سنة (١٤٢٥هـ)، والثانية: بدار الإمام مالك بأبي ظبي سنة (١٤٢٦ هـ)].

* * *

(١) ذكره ضمن تآليفه في كتابه «الرحلة العلية» (١/ ٣٧٩). وقد طُبع بمطبعة عمَّار قرفي بولاية باتنة - الجزائر -.

مدخلٌ
إلى منظومة «عُبيد ربِّه» رحمه الله تعالى

يُستحسَنُ قبل الشُّرُوعِ في شَرحِ المنظُومةِ المباركَةِ أن أذكرَ ما يلي:

أولاً: هذه المنظومةُ المباركةُ من بحر الرَّجَزِ[1]، وتقعُ في نحو مائة وأربعة وخمسين بيتاً[2]، وتشتمل على نحو خمس وثلاثين بَاباً؛ بالإضافة إلى

---

(١) يستثنى من ذلك قول الناظم - رحمه الله تعالى - في باب «علامات الرفع»:

وارْفَـعْ بِنُـونٍ: يَفْعَـلاَنِ، يَفْعَلُـونَ ... وتَفْعَـلاَنِ، تَفْعَلِـينَ، تَفْعَلُـونَ

ففيه تذييلٌ، وهو لا يدخل بحر الرَّجزِ كما أفاده شيخُنا العلامة محمَّد سالم ولد عدُّود - حفظه الله - وقد أصلحه بقوله:

وارْفَـعْ بِنُـونٍ يَفْعَـلاَنِ، يَفْعَلُـون ... تَفْعَـلاَنِ، تَفْعَلُـونَ، يَـا فُـلُ

وتَفْعَلِـينَ، وفي الاسْـتِعْمَالِ ... تُعْـرَفُ ذِي بِخَمْـسَةِ الأَفْعَـالِ

انظر: ص (٢-٣) من «متن الآجرُّوميَّة» بتحقيق الشيخ: محمَّد بن أحمد جدُّو الشنقيطيِّ.

(٢) على تغاير في بعض نسخها، وذلك بزيادة بيتٍ أو بيتين في خاتمتها.

تنبيهٌ: نُشِرَت هذه المنظُومةُ المباركةُ مجرَّدةً عِدةَ نشَرَاتٍ؛ وقفتُ على أربعٍ منهَا:

الأولى: نشرة طبعتها دار المحمَّدي للنشر والتوزيع بجدَّة، بعناية الأخ أبي أحمد عبد الرحمن سالم عمر باسلامة؛ نشرتها الأولى سنة ١٤١٩هـ.

الثانية: نشرة طُبعت طبعة أوليَّة سنة ١٤٢٥هـ ضمن «سلسلة المتون والأنظام العلميَّة». بعناية الأخ: أبي الحارث محمَّد بن إبراهيم البيضاويِّ. اجتهد في ضبط المتن، وتشكيلِهِ.

الثالثة: نشرة طبعتها شركة غراس للنَّشر والتوزيع بدولة الكويت، بعناية الأخ: محمَّد ابن فلاح المطيري. نشرتُها الأولى سنة ١٤٢٨هـ؛ وهي مُستلَّة من شرح العلامة عيسى بن محمَّد المختار بن أهل حمَّاد - رحمه الله -. =

المقدِّمة والخاتمةِ.

ثانياً: تمتازُ هذه المنظُومةُ بالسَّلاسَةِ، ووُضُوحِ العبَارةِ، وسُهُولةِ الألفَاظِ؛ وهذا - ولله الحمدُ - شأنُ جُلِّ أنظَامِ عُلمَاءِنَا المغَارِبَةِ - وخَاصَةً الشَّنَاقِطَةَ منهُم -؛ شَهِدَ بهذا من وقَفَ على أرَاجِيزهم، وخبرَ أنظَامَهم، وتذوَّق أشعَارَهم(١).

ثالثاً: يدورُ الناظم تبعاً لابن آجرُّوم(٢)- رحمهما الله - في فَلَكِ أهل الكُوفَةِ ومذهبهم، بدليل ما يلي:

= الرابعة: نشرة طُبعت ضمن «سلسلة المتون العلميَّة المختارة»، بتحقيق الشيخ محمَّد ابن أحمد جدُّو الشنقيطيّ، وإشراف الشيخ عبد الله بن محمَّد سفيان الحكميّ؛ وهي من أفضلِ النَّشَراتِ وأدقِّها، نشرتها الأولى سنة ١٤٢٨هـ. - وفَّق الله وأثابَ الجميع -.

(١) ولا يفوتني في هذا المقام أن أُسَطِّرَ شهَادةً، شَهِدَ بها أحدُ المتذَوقِّين للِّسانِ العرَبِيِّ، المتمرِّسين لشِعْرِهِ ونَثْرِهِ، ألاَ وهُو مفخَرةُ الجزَائرِ وأديبُها، العلامةُ محمَّد البشير الإبرَاهِيميُّ - رحمه الله تعالى - إذ يقولُ في إحدى مقالاته: «ما رأيتُ قوماً طاعَ لهم الرَّجزُ وانقادَ، كعُلمَاءِ شنقيط، مع السُّهولةِ عليهم في النَّظمِ، ومتانَةِ السَّبْكِ».
ويقول في مَوضعٍ آخر: «لم أسمعْ، ولا قرأتُ رَجَزاً، أعذَبَ، ولا أسلَسَ من رَجَزِ الشَّنَاقِطَةِ». انظر: «الآثار» (٢/ ٦٣) و(٢/ ١٥٠) و(٥/ ٢٨٩).

(٢) فقد قال الإمام السيوطيُّ في «بغية الوعاة» (١/ ٢٣٨): «وهنا شيء آخر، وهو أنَّا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النَّحو؛ لأنه عبَّر بالخفض، وهو من عبارتهم، وقال: «الأمر مجزوم»، وهو ظاهر في أنه مُعرب وهو رأيهم. وذكر في الجوازم: «كيفما، والجزم بها رأيهم، وأنكره البصريون فتفطَّن». انتهى كلامه - رحمه الله تعالى -.

١. تعبيره بالخفض.

٢. ذكره أن الأمرَ مجزومٌ.

٣. سرده لأدوات النَّصب على أنها ناصبة بنفسها دُونَ وَاسِطَةٍ.

٤. حشره لـ: «كيفما» في أدوات الجزم. والبصريون لا يعتبرونها جازمةً.

٥. جعله «إذا» من أدوات الجزم الخاصة بالشِّعْرِ.

رابعــاً: تطـرَّقَ النـاظمُ - رحمـه الله تعـالى - في هـذه المنظُومـةِ - عـلى اختِـصَارِهَا وَوَجَازَتِهَـا - إلى بعـضِ المـسَائلِ، والأحكَـامِ النحويَّـةِ، يُؤخَـذُ بعضُها من الأمثلَةِ التي مثَّل بها، ويُفهَمُ بعضُها بالتأمُّلِ، من ذلك:

١. مسألةُ جَوَازِ تقديمِ خَبَرِ «كان» على اسمها، في قوله: «**كان قائماً زيدٌ**».

٢. مسألةُ دُخُولِ لامِ الابتِدَاءِ على خَبَرِ «إنَّ» في قوله: «**إن مالكاً لعالم**».

٣. جَوَازُ تَعَدُّدِ الحالِ لمفَرَدٍ وَاحِدٍ.

وغير ذلك، مما سَيشَارُ إليه في محلِّهِ - إن شَاءَ الله تعَالى -.

خامساً: اعتنَى الناظمُ - رحمه الله تعالى - بـذكرِ الأمثلَـةِ التطبيقيَّـةِ لِعَدِيـدٍ من المسَائلِ النحويَّةِ.

فقد بلغَ مجمُوعُ مَا أورَدَهُ من أمثلةٍ، نَيِّفاً وسبعينَ مِثَالاً. وهذا بلاَ شَكٍّ مما يُعِينُ الطَّالبَ على فهمِ القَاعِدَةِ وتَثْبِيتِهَا [1].

---

(١) مع العلم أنَّ قيود النُّحاةِ وضوابطهم وشروطهم، الغالبُ أن تكونَ في الأمثلَةِ التي يمثِّلون بها، وذلك لصُعوبةِ سَرْدِ الشُّروطِ، ولِعُسْرِ ذكرِ الضَّوابطِ.

سادساً: ثَمَّتَ مَسَائِلَ زَادَهَا الناظِمُ - رحمه الله تعالى - على الأصل.

من ذلك: زيادتُهُ لأربعَةِ أحرُفٍ من أحرُفِ الجرِّ، هي: «مُذْ»، و«مُنْذُ»، و«لَعَلَّ»، «حَتَّى». وزيادتُهُ التَّقدِيرَ بـ: «في» في بَابِ مخفُوضَاتِ الأسماءِ.

سابعاً: أغفَلَ الناظمُ - رحمه الله تعالى - ذكر بعضِ المبَاحثِ المجمَلَةِ التـي ورَدَتْ في الأصـلِ، مُكتَفِيـاً بتفـصِيلِهَا؛ كبيَـانِ المعرَبَـاتِ بالحرَكَـاتِ والحرُوفِ، وتِعَدَادِ المرفُوعَاتِ والمنصُوبَاتِ.

كـما أنـه أجمـلَ بعـضَ المباحـث التـي جـاءَتْ مُفَـصَّلةً في «المقدِّمـة» كالضَّمَائِرِ مثلاً.

إهماله لحرف «الباء» عند تعداده لحروف القَسَمِ، مع أنَّ ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - أفرده بالذِّكر.

ثامناً: خالفَ الناظمُ - رحمه الله تعالى - مذهبَهُ في بعض المسائل.

ففي «باب الفاعل» مثلاً، نجده يُقَرِّر أن «الفاعل» لا يتقدَّمُ على «الفعل»، وذلك في قوله: «وهْوَ مَا قَدْ أُسنِدَا إليهِ فِعْلٌ قبلَهُ قَدْ وُجِدَا»، وهـذا - كما هـو معلومٌ - مخالفٌ لمذهب الكوفيين القائلين بجوازه.

اشتراطه كون «التمييز» نكرة - وهذا مذهبُ البصريين - وذلك في قولـه: «وَكَوْنُهُ نَكِرَةً قَدْ وَجَبَا». والذي عليه الكوفيون أنه يجوزُ كونه نكرةً - كما سيأتي التنبيه عليه في بابه إن شاء الله تعالى -.

* * *

المقدّماتُ

تعريف النَّحوِ لغةً: هو اسمٌ مَنقُولٌ من مَصْدَرِ نَحَوْتُ الشَّيْءَ، أَنْحُوهُ نَحْواً، إذَا قَصَدتهُ.

اصطلاحاً: معرِفةُ أُصُولٍ يُعرَفُ بها أحَوَالُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ للاستِعَانَةِ على فَهْمِ كَلاَمِ الله، وكَلاَمِ رَسُولِهِ ﷺ، وكَلاَمِ العُلَمَاءِ.

حَدُّه: عِلْمٌ بِالمقَايِيسِ المستَنْبَطَةِ من استِقْرَاءِ كَلاَمِ العَرَبِ.

موضُوعُهُ: الكَلِمَاتُ العَرَبيَّةُ من جِهَةِ البَحْثِ عن أحَوَالهَا المذكُورَةِ.

ثمرتُهُ وفائِدَتُهُ: صِيَانَةُ اللِّسَانِ عن الخطَأ في الكَلاَمِ العَرَبِيِّ، وفَهْمُ كِتَابِ الله تعَالى، وحَدِيثِ سَيْدِ الأتقِيَاءِ ﷺ فَهْماً صَحِيحاً، اللذينِ هُمَا أصلُ الشَّرِيعَةِ الإسلاَمِيَّةِ وعَلَيهِمَا مَدَارُهَا [١].

---

(١) قال أبو القاسم الزَّجاجيُّ في «الإيضاح في علل النحو» (٩٥): «فإن قَالَ قَائِلٌ: فمَا الفَائِدَةُ في تَعَلُّمِ النَّحْوِ وأكثرُ النَّاسِ يتكلَّمُونَ على سَجِيَّتِهم بغيرِ إعرَابٍ ولا معرِفَةٍ منهم به، فيُفهَمُونَ ويُفهِمُونَ غيرَهم مثلَ ذلك ؟.

فالجوابُ في ذلك أن يُقَالَ له: الفائِدَةُ فيه الوُصُولُ إلى التكلُّمِ بكلاَمِ العَرَبِ، على الحقيقةِ، صَوَاباً غيرَ مُبَدَّلٍ، ولا مُغيَّرٍ، وتقويمُ كِتَابِ الله عزَّ وجَلَّ، الذي هو أصلُ الدِّينِ والدنيا، والمعتَمَدُ، ومعرِفَةُ أخبَارِ النَّبِيِّ ﷺ، وإقَامَةُ معَانيها على الحقيقة، لأنه لا تفهَم معَانِيها على صحةٍ إلاَّ بتوفيتها حُقُوقِها من الإعرابِ، وهذا ما لا يدفعُه أحدٌ ممن نظَرَ في أحاديثه وكلامه، وقد قال الله عز وجل في وَصْفِ كتابه: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢]، وقال: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٥]،=

نِسبتُهُ: هُو من عُلُومِ اللُّغَةِ العَربيَّةِ.

وَاضِعُهُ: أولُ من وضَعَ عِلْمَ النَّحْوِ - على المشهُورِ - أبو الأَسَوَدِ ظالم بن عَمروِ الدُّؤَلِيُّ، بأَمْرٍ من أَمِيرِ المؤمِنينَ عَليٍّ ابنِ أبي طَالِبٍ رضي الله عنه[1].

حُكمُهُ الشَّرعِيُّ: تعلُّمُه فرضُ كفَايةٍ، وقد يتعيَّنُ.

* * *

= وقال: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [الزمر: ٢٨]، فَوَصَفَهُ بالاستِقَامَةِ كما وصَفَهُ بالبَيَانِ في قوله: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، وكما وَصَفَهُ بالعَدْلِ في قوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ﴾ [الرعد: ٣٧]». انتهى.

(١) فقد رُوِيَ عنهُ - رضي الله عنه - أنه سُئِلَ: من أينَ لك هذا النَّحو ؟. فقال: «لُقِّنْتُ حُدُودَهُ من عليِّ بن أبي طالبٍ - رضي الله عنه -. وفي رواية: سُئِلَ عمَّن فتحَ له الطَّرِيقَ إلى الوَضْعِ في النَّحْوِ وأرشَدَهُ إليهِ ؟. فقَالَ: «تَلَقَّيتُهُ من عَليِّ بن أبي طَالِبٍ رحمهُ الله». وقال في مَوطنٍ: «ألقَى إليَّ عَليٌّ أُصُولاً احتَذَيْتُ عليهَا».

المقدمة

مبارك الابتدا ميمونة الانتها

قَـالَ عُبَيْـدُ ربِّـهِ محمَّـدُ ... اللهَ في كُـلِّ الأُمُـورِ أَحْمَـدُ

مُـصَلِّياً عَـلَى الرَّسُـولِ المُنتَقَـى ... وآلِـهِ وصَـحْبِهِ ذَوِي التُّقَـى

وبَعْـدُ: فَالقَـصْدُ بِـذَا المَنْظُـومِ ... تَـسْهِيلُ مَنْثُـورِ «ابْـنِ آجـرُّوم»

لِمَـنْ أَرَادَ حِفْظَـهُ وعَـسُرَا ... عَلَيـهِ أَنْ يَحْفَـظَ مَـا قَـدْ نُثِـرَا

واللهَ أَسْـتَعِينُ في كُـلِّ عَمَـلْ ... إِلَيـهِ قَـصْدِي وعَلَيـهِ المُتَّكَـلْ

الشَّرحُ:

بدأ منظُومتَه المباركة بـ: «البسمَلة»، اقتداءً بكتاب الله تعالى، واقتفاءً لسنة النَّبِيِّ المصطفى [1]. وتبركاً بالابتداء بها [2]، وتيمناً بذكرها، واتباعاً لعادة وطريقة المصنفين في تصدير كُتبهم بها [3].

---

(١) وذلك لما ثبت في سنته الفعليَّة ﷺ، من أنه كان يكتب «البسملة» في صدر رسائله، وكتبه إلى الملوك؛ كما جاء في الصحيحين من حديث أبي سفيان رضي الله عنه. انظر: البخاري (٦)، ومسلم (١٧٧٣).

أما ما يستدل به غالبُ الشرَّاحِ من إيرادهم لحديث: «كُلُّ أمرٍ ذِي بَالٍ لاَ يُبدَأُ فيهِ بِبِسْمِ الله الرَّحمنِ الرَّحيمِ، فهُو أبتَرُ» وفي رواية: «أجْذَمُ»، وفي رواية: «أقْطَعُ». فقد ضعَّفه أئمةُ النقدِ، لآفةٍ في سنده. راجع: «الإرواء» (١/ ٢٩- ٣٠).

(٢) لأنَّ «الباء» في «بسم» للاستعانة، أو للمصاحبة على وجه التبرك.

(٣) قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في «الفتح» (١/ ٩): «وقد استقرَّ عملُ الأئمَّةِ المصنِّفِينَ على افتتَاحِ كُتُبِ العلمِ بِالبسْمَلةِ، وكذا مُعْظَم كُتُبِ الرَّسَائِل». انتهى كلامه.

قوله: «قَالَ» فـ: «قال» فعل ماض منزل حصوله منزلة المضارع[1]؛ لأنَّ مقتضى الكلام أن يكون بصيغة «يقولُ» لأنه كلامٌ مستقبَلٌ.

قوله: «عُبَيْدُ رَبِّهِ» تصغير عَبْدٍ، وهو وصفٌ بمعنى المربُوب لبارئه؛ و«ربِّ» مضَاف، والهاء مُضَافٌ إليه.

قوله: «محمَّدُ» علَمٌ منقولٌ من التحميد، مُشتقٌّ من الحميد؛ وهو هُنا بدلٌ، أو عطفُ بيانٍ من «عُبيد ربِّه».

أقولُ: وتعيينُ النَّاظمِ - رحمه الله تعالى - لنفسه والتعريف بها، مما يُرَّغِبُ الطَّالب في قَبُولِ نظمه، والإقبال عليه، وليكونَ أدعى للاجتهَادِ في تحصيله ودراسته، ومن ثمَّ يؤجر صاحبه، وينال المثوبة والقبول[2].

---

(١) وذلك لأنَّ أصل «قال»: قَوَلَ - بفتح الواو- فقُلِبَت أَلِفاً لتحرُّكِهَا، وانفتَاحِ ما قبلَها، لا بكسرِهَا، وإلاَّ لأتى مضَارِعُه على «يَقَالُ» كـ: «خَافَ يخَافُ»، ولا بِضَمِّها، وإلاَّ لكَانَ لاَزِماً مع أنه مُتَعَدٍّ.

(٢) ومدحُ الكتَابِ، وذكرُ الاسمِ ليسَ من الأمُورِ المعِيبَةِ عند أهلِ التصنيفِ، وإنما فيه إظهَارٌ للنِّعمَةِ التي أنعمَ الله بها عليه، ثم إنَّ المصنَّف المجهُولٌ مرغُوبٌ عنه، والمؤلفُ والناظمُ ناقلٌ، فإذا سمَّى نفسَه عرَفَ طالبُ العلمِ جَلاَلَةَ مَن نَقَلَ العلمَ، فيُقبِلُ على ما نقل بقلبه، وجوارحه، فيحصُلُ له النَّفْعُ في أقربِ مُدَّةٍ بإذن الله تعالى. انتهى مُقْتَبَساً من «فتح رب البرية» للشيخ الحازمي.

قوله: «اللهَ» منصوبٌ على التعظيم، وهو عَلَمٌ على ذَاتِ الرَّبِ المقدَّسَةِ سبحانه وتعَالى، لا يُطلَقُ إلاَّ عليهِ جلا في عُلاه؛ وأصلُهُ «إلـه» حُذفت الهمزةُ، وعُوِّضَ مكانها «أل» التعريف. ولفظُ الجلالةِ هُنا مفعُولٌ مقدَّم لـ: «قال» قصدَ بتقديمهِ إفادَةَ الحصْرِ. لأنه لا يَسْتَحِقُّ الحمْدَ الكَامِلَ الشَّامِلَ إلاَّ هُوَ سبحَانه.

وقوله: «في كُلِّ الأُمُورِ أحمدُ» «في» بمعنى «على» أي: أحمد الله سبحانه على كلِّ شأنٍ. وعلى كلِّ حالٍ؛ وعبَّر بالجملة الفعلية، والأولى أن يعبِّر بالاسمية، لدلالتها على الدَّوامِ والثبوتِ، بخلاف الفعلية؛ فإنها تدل على التجدد والحدوث.

فيكون متعلَّقُ الحمدِ شأنَ العبدِ. وشأنُه متقلِّبٌ، بين سرَّاءٍ وضرَّاء، وفي الحديث: «**عَجَبا لأمْرِ المؤمِنِ، إنَّ أمرَهُ كُلَّهُ خيْرٌ، ولَيْسَ ذَاكَ لأحَدٍ إلاَّ للمُؤْمِنِ، إنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءَ شَكَرَ، فكَانَ خَيْراً لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءَ صَبرَ، فَكَانَ خَيْراً لَهُ**» (١).

والحمدُ لغةً: هو الثَّنَاءُ بالجميلِ على الجميلِ الاختيَارِيِّ، على جِهَةِ التَّبجِيلِ والتَّعظِيمِ، سواءَ كان مُقَابلَ نِعْمَةٍ، أم لاَ.

(١) أخرجه مسلم تحت رقم: (٢٩٩٩)، وأحمد في «المسند» تحت رقم: (١٨٩٥٤) عن صهيبٍ رضي الله عنه.

واصطلاحاً: فعلٌ يُنبِئُ عن تعظيمِ المُنْعِمِ.

وقيل: هُو ذِكرُ محَاسِنِ المحمُودِ معَ حُبِّهِ، وإجلالِه، وتعْظِيمِهِ [١].

أقولُ: وبينَ الحمدِ وبينَ الشُّكرِ، عُمومٌ وخُصُوصٌ، نصَّ عليه أئمتُنا - رحمهم الله - [٢].

ثم قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

مُصَلِّياً عَلَى الرَّسُولِ المُنتَقَى ... وآلِهِ وصَحْبِهِ ذَوِي التُّقَى

قوله: «مُصَلياً» بالنَّصبِ حال من فَاعلِ «أحمدُ»، أي: أحمدُ اللهَ في كُلِّ أمورِي حالةَ كوني مُصليًا على الرَّسول ﷺ. و«مُصلياً» اسمُ فَاعلٍ من صلَّى الرُّباعِيِّ.

وتُطلَقُ الصلاةُ في اللغةِ على عِدَّةِ معَانٍ، منها: البركَةُ، والدُّعَاءُ - وهو

---

(١) كما ذكر ذلك شيخُ الإسلامِ - رحمه الله تعالى - في «المجموع» (٦/ ٢٥٩).

(٢) من ذلك ما حرَّرَهُ العلامةُ محمَّد فال بن مَتَالي التندغي الشنقيطيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٢٨٧هـ، بقوله:

وَنِسْبَةُ العُمُومِ وَالخُصوصِ مِنْ ... وَجْهٍ فَقَطْ للحَمْدِ وَالشُّكْرِ تعنْ
وَجَمْعُ مَعْقُولَيْنِ بِانْفِرَادِ ... كُلٌّ هُوَّ العُمُومُ وَجْهاً بَادِي
فَالحَمْدُ بِالثَّنَاءِ مُطْلَقاً بَدَا ... كَانَ جَزَاءَ نِعْمَةٍ أو ابْتِدَا
وَالشُّكْرُ مَا كَانَ جَزَاءً لِلنِّعَمْ ... فَالحَمْدُ مِنْ ذَا الوَجْهِ وَحْدَهُ أَعَمْ
وَالشُّكْرُ يَأْتِي عِنْدَ كُلِّ شَارِحِ ... بِالقَلْبِ وَاللِّسان وَالجَوَارِحِ
وَالحَمْدُ بِاللِّسان لاَ غَيْرُ وُسِمْ ... فَالشُّكْرُ مِنْ ذَا الوَجْهِ وَحْدَهُ أَعَمْ

أصلُ معَانِيها وهو المقصُودُ هُنَا -، والعِبَادَةُ، والدَّينُ [١].

وفي الاصطلاحِ: ثَنَاءُ الله تعَالى على رَسُولِهِ في الملأ الأعلَى [٢]. ومن الملائكة الاستغفارُ والثناء عليه، لحديث: «الملائكةُ تُصَلّي علَى أحَدِكُمْ مَا دَامَ في مُصلاَّه الَّذِي صَلَّى فيهِ، ما لم يحْدِث، تقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ» [٣]؛ ومن الآدميين الثناءُ والدُّعَاءُ والتضرُّعُ بأن يزيده تشريفاً وتكريماً.

---

(١) فمجيئها بمعنى «البركة»: كما في حديث عبد الله بن أبي أوفى قال: كان النبيُّ ﷺ إذا أتَاهُ قَومٌ بصدَقَتِهم قالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ علىَ آلِ فُلاَنٍ». فأتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ فقَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى». أخرجه الشيخان: البخاري (١٤٩٧)، ومسلم (١٠٧٨). وجاء هذا المعنى في قولُ الرَّاعِي:

صَلَّى عَلَى عَزَّةَ الرَّحمَنُ وابْنَتِهَا ... لَيْلَى وصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الأُخَرِ

ومجيئها بمعنى «الدُّعاء»: قوله تبارك وتعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وقوله ﷺ: «إذا دُعِيَ أحدُكُم فليُجِبْ فإن كانَ صَائِماً فليُصَلِّ، وإن كانَ مُفطِراً فليطعم». يعني: فليَدْعُ لأَربابِ الطَّعامِ بالبركةِ والخيرِ، وكُلُّ دَاعٍ مُصَلٍّ. أخرجه مسلم (١١٥٠)، وأبو داود (٢٤٦٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) كما ثبت عن أبي العاليَة رضي الله عنه عند البخاريِّ (٣/ ٢٨٠) باب: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ۝٥٦﴾ [الأحزاب: ٥٦].

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: وهذا أصحُّ ما قيلَ في صلاة الله على رسُولهِ ﷺ.

(٣) متفقٌ عليه: البخاري تحت رقم: (٤٤٥)، ومسلم تحت رقم: (٦٤٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الله اصْطَفَى كِنَانَةَ من وَلَدِ إسْمَاعِيلَ، واصْطَفَى قُرَيْشاً من كِنَانَةَ، واصْطَفَى من قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، واصْطَفَانِي من بَنِي هَاشِمٍ» (١).

والمرادُ من الصلاة عليه ﷺ زيادةُ التَّشريفِ، والتَّعظيمِ، والتَّسليمِ.

قوله: «وآله» معطوف على قوله: «الرسول» والآل: مُشتقَةٌ من آل يؤُولُ إذا رَجَعَ. و«آلُ الرَّجُلِ»: أهلُه، وعيالُه، وأتباعُه؛ الذين يرجعون ويضافون إليه، يكون مآلهم إليه. لا تدخُلُ «آل» إلاَّ على أُولِي الشَّرفِ؛ ولا تُضَافُ إلاَّ إلى عَاقلٍ (٢).

والمقصود بها هُنَا: أتباعه على دينه، وقيل: المؤمنون من قرابته ﷺ، لأنه عطف معهم الأصحاب - وهو من عطف العام على الخاص -؛ وقد يختلف معناها بحسَب المقام والسِّياقِ (٣).

---

(١) الحديث أخرجه مسلم (٢٢٧٦)، والترمذي (٣٦٠٦) وغيرهما.

(٢) قال العلامة المختار بن بونا الجكني الشنقيطيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٢٢٠هـ، في «احمراره»:

وغَالِباً «آلُ» كَأهْلٍ لم يُضَفْ ... إلاَّ إلى العَالِمِ مِنْ ذَوِي الشَّرَفْ

(٣) قال العلامة سيد محمَّد بن عبد الله بن الحاج إبراهيم العَلَويُّ الشنقيطيُّ:

آلُ النبيِّ سيد الأنام ... مختلفٌ بحسب المَقام

مؤمنَ هاشمٍ عَوا بالآل ... في منعِ إعطاءِ زكاةِ المالِ

وإن إلى نهجِ الدُّعاءِ تذهبِ ... فالمؤمنون كلهم آل النبي

وفي مقام المدح هُمْ أهلُ العبا ... ءةِ الذين الرِّجسُ عنه ذهبا

وطُهِّروا لمَّا دعا تطهيرا ... طوبى لهم دعاءه الشهيرا

طه، وبنتُ المصطفى سبطاها ... وبعلُها، سليلُ عمِّ طه

والمقصود بها هُنَا: أتباعه على دينه، وقيل: المؤمنون من قرابته ﷺ، لأنه عطف معهم الأصحاب - وهو من عطف العام على الخاص -؛ وقد يختلف معناها بحسَب المقام والسِّياقِ [(١)].

قوله: «وصحبه» اسمُ جنس، واحدهُ صاحب، والمراد بالصَّاحبِ شرعاً: مَنْ لقيَ النبيَّ ﷺ مؤمناً به، وماتَ على الإسلام، ولو تخللت رِدَّةٌ على الأصَّح. والإجماعُ قائمٌ على إلحاقهم بالآل في مقام الصلاة.

ووجهُ ثنائهِ - رحمه الله تعالى - على «الآلِ» و«الصَّحْبِ» بالدُّعاء لهم؛ هو الوجهُ في الثناءِ عليه ﷺ بعد الثناء على الرَّبِ سبحانه وتعالى؛ لأنهم الواسطةُ في إبلاغ الشرائع إلى العباد، فاستحقوا الإحسانَ إليهم بالدُّعاء لهم.

«ذوي التقى» أي: أصحاب التقوى. والتقوى هي: التوقي مما يسخط الله تعالى، أو بمعنى أوسع هي: «عملٌ بِطَاعَةِ الله، رَجَاءَ رَحمةِ الله، على نُورٍ من اللهِ؛ والتَّقوَى تَرْكُ مَعْصيةِ الله، مخافَةَ عِقَابِ الله على نُورٍ من الله» [(٢)].

---

(١) قال العلامة سيد محمَّد بن عبد الله بن الحاج إبراهيم العَلَويُّ الشنقيطيُّ:

آلُ النبيِّ سيد الأنام ... مختلفٌ بحسب المَقام
مؤمنَ هاشمٍ عوا بالآل ... في منعِ إعطاءِ زكاةِ المالِ
وإن إلى نهجِ الدُّعاءِ تذهبِ ... فالمؤمنون كلهم آل النبي
وفي مقام المدح هُمْ أهلُ العبا ... ءةِ الذين الرِّجسُ عنه ذهبا
وطُهِّروا لمَّا دعا تطهيرا ... طوبى لهم دعاءه الشهيرا
طه، وبنتُ المصطفى سبطاها ... وبعلُها، سليلُ عمِّ طه

(٢) وهذا التعريفُ لطلق بن حبيب - رحمه الله تعالى - أخرجه ابن أبي شيبة في=

ووَصْفُهُم بالتَّقوَى - رضي الله عنهم - يُعتبرُ في حقِّهم صفة مَدحٍ، وليسَ صِفَةَ تخصيصٍ.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

وبَعْـدُ: فَالقَـصْدُ بِـذَا المَنْظُـومِ تَـسْهِيلُ مَنْثُـورِ «ابْـنِ آجـرُّوم»

قوله: «وبعد» الواو نائبة عن «أمَّا» النَّائبةِ عن «مهما». وهي من الظُّرُوفِ المبنيَّة على الضمِّ، المنقطعَةِ عن الإضَافةِ، أصلُهَا «أمَّا بعدُ»؛ وفيهَا معنى الشَّرْطِ، ويُتخلَّصُ بها من المقدِّماتِ إلى لُبِّ الكَلاَمِ المقصُودِ[(١)].

وأصل التركيب وتقدير الكلام: مهما يكُن من شيءٍ، بعدَ ما تقدَّمَ من التعريف بالنفس، والحمدلة، والصلاة على الرسول ﷺ، والآل، والصحب، فأقول: مقصودي بنظمي...إلخ.

قوله: «ف» للإشعار بالشرط، وهي للجواب، وتُسمَّى «الفاء الجزائية». وهذا منهُ إشارة إلى المرتب الحاضر في الذِّهن؛ سواء تقدَّمت الديباجة أو تأخرت.

قوله: «القصدُ» مصدرٌ بمعنى المفعُولِ أي: المقْصُودُ. والمعنى: مُراده ومقصُوده «بذا» اسمُ إشارةٍ لمفردٍ مذَكَّرٍ، وهو جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بقوله:

= «المصنف» (١٠/ ٢٩٩) تحت رقم: (٣٠٨٧١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٦٤) وغيرهما، وأثنى على تعريفه غيرُ واحدٍ من أهل العلم.

(١) وقيلَ: بأن العاملَ في «بعد» هو: «أمَّا» المحذوفة لنيابتها عن الفعل، وحُذِفتْ لكثرة الاستعمَالِ، واستُغِني عنها بدخول «الفاء» في الجوابِ. وقد نصَّ علمائُنا على أنَّ الإتيان بها سنةٌ، قد ثبتت عن أكثر من ثلاثين صَحَابياً.

«القَصْدُ». و«المنظوم» عطف بيانٍ أو بدل. والنظم: من نظمَ الشيءَ إذا جمعه، وفي الاصطلاح: هو الكلامُ الموزُونُ المقفّى. «تسهيل» السَّهل ضد الصَّعبِ. والمعنى: أنه يصيِّرهُ سهلاً مُيسراً.

قوله: «منثور» اسم مفعُولٍ من نَثَرَ. والنثر: هو الكلامُ المُقَفَّى بالأسْجَاعِ، ضِدُّ النَّظْمِ. وهو مجازٌ على التشبيه بنَثْرِ الحَبِّ إذا بُذِر.

ومقصوده: أن يسهِّل ما نثره الإمامُ أبو عبد الله - رحمه الله تعالى - في مقدِّمته المشهورة فيجعلها نظماً موزُوناً تيسيراً وتسهِيلاً لحفظِهِ.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

لِمَنْ أَرَادَ حِفْظَهُ وعَسُرَا ... عَلَيهِ أنْ يَحْفَظَ مَا قَدْ نُثِرَا

قوله: «لمن أراد حفظه» تعليلٌ لقوله: «تسهيلُ منثور....» أي: لمن شَاءَ ورَغِبَ في حفظ النَّثر.

قوله: «عسُرا» العُسْرُ هو: الضِّيقُ، والشِّدةُ، والصُّعوبةُ، ضدُّ اليُسْرِ؛ والمعنى: أنه تعسَّر عليه حفظُ النثرِ واستظهاره، لصُعُوبتِهِ، وسُرعةِ تفلُّتِهِ من الذِّهنِ[1].

---

(١) وهذا شيءٌ أثبتته التجربةُ، وأكدته الممارسةُ. وقد أشار لهذا المعنى الإمامُ ابن أبي عاصم - رحمه الله تعالى - في «مُرتقَى الوُصُولِ» بقوله:

والنَّظْمُ مُدْنٍ منهُ كُلَّ مَا قَصَى ... مُذَلِّلٌ مِنْ مُمْتَطَاهُ مَا اعْتَصَى

فَهْوَ مِنَ النَّثْرِ لِفَهْمٍ اسْبَقُ ... وَمُقْتَضَاهُ بِالنُّفُوسِ أَعْلَقُ

قوله: «ما» اسم موصُول بمعنى الذي. «قد نثرا» في المقدمة المشار إليها. والألف في «عسرا» و«نثرا» للإطلاق.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

وَاللهَ أَسْـتَعِينُ فِي كُـلِّ عَمَـلْ   إِلَيـهِ قَـصْدِي وعَلَيـهِ المُتَّكَـلْ

قولـه: «والله أستعين» التاء والسين للطلب. أي: أطلبُ الإعانـةَ من الله تعالى وحدَه، لا شريكَ لهُ (١) .

وقدَّم المعمُولَ (لفظ الجلالة) على عامله «أستعين» لإفادةِ ودِلاَلَةِ القصْرِ والحصرِ.

قوله: «في كل عمل» أي: عملي كلّه؛ سواءٌ كان ظاهرًا أو باطنًا؛ لـذلك عبر بالعمل ليشمل أعمال القلب والجوارح.

قولـه: «إليـه» جارٌ ومجرورٌ، وقدَّمه لإفادةِ القَصْرِ والحَصْرِ. أي: إليه قصدي لا إلى غيره. و«قصدي» أي: توجهي.

---

(١) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: وهذا واجبُ كلِّ مُسْلِمٍ، لاسيمَا وقد لقَّننَا ربُّنا سبحَانهُ وتعَالى، أن نقُولَ في مُنَاجَاتِنَا لَهُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [الفاتحة: ٥]. ولقَّننَا نبيُّنَا ﷺ كما جاء في حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: كنتُ خَلْفَ رسُولِ الله ﷺ يوماً فقال: «يا غلامُ إِنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ: احْفَظِ الله يحفَظْكَ، احْفَظِ الله تجِدْهُ تجاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ الله، وإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِالله...». أخرجه: الترمذيُّ في «السنن» (٢٥١٦)، وأحمد في «المسند» (٢٦٦٩) و(٢٧٦٣).

«وعليه المتّكَل» أي: عليه سبحانه وتعالى الاعتماد. فالمتّكـلُ على هذا مصدرٌ مِيميٌّ مما فوق الثلاثي.

مُلَخَّـصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن مقدِّمة الناظم - رحمه الله تعالى - اشتملت على سبعةِ أمُورٍ:

١) التعريف بالذَّاتِ.

٢) حمد الله تعالى.

٣) الصلاة على الرَّسولِ ﷺ، والآلِ، والصَّحبِ - رضوان الله عليهم أجمعين -.

٤) بيان المقصَد من النَّظم.

٥) الاستعانة بالله تعالى.

٦) التوجُّه لله تعالى.

٧) التوكُّل عليه سبحانه [1].

* * *

(١) فقد اشتملت مقدّمته - كما نبَّه عليه شيخُنا حفظه الله تعالى - على أربع مسائل من مسائل التوحيد: «الحمد»، و«الاستعانة»، و«التوجُّه»، و«التوكُّل».

بَابُ الكلام وما يتألف منه

إنَّ الكَـلامَ عِنْـدَنَا فَلْتَسْتَمِعْ لَفْظٌ، مُرَكَّبٌ، مُفِيدٌ، قَدْ وُضِعْ
أَقْسَامُهُ الَّتِي عَلَيْهَا يُبْنَى: اِسْمٌ، وفِعْلٌ، ثـم حَـرْفُ مَعْنَى

الشَّرحُ:

بدأ - رحمه الله تعالى - بتعريف الكلام لأنه المقصُودُ بالذَّاتِ، وهو موضُوعُ النَّحوِ، ومادتُه التي يعمَلُ فيها، وبه يقَعُ التَّفَاهمُ والتَّخَاطُبُ.

قوله: «باب الكلام...». مُرَكَّبٌ إضافِيٌّ. والباب هنا يمكن أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف تقديره: هذا باب الكلام، أو يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره: باب الكلام هذا موضعه، أوجهٌ كلُّها مُستسَاغَةٌ.

الباب في اللُّغةِ: المدخَل إلى الشَّيءِ.

واصطلاحاً: اسمٌ لجملةٍ من العلم، تحته فصُولٌ ومَسَائلُ غَالِباً[1].

تعريف الكلام: هو اسمُ مصدَرٍ لكلَّمَ على المشهُورِ. وهو في اللغةِ: القولُ وما كان مكتفيًا بنفسهِ. واصطلاحاً: هو اللَّفظُ المركبُ المفِيدُ فَائِدةً يحسُنُ السُّكُوتُ عليهَا.

---

(١) لطيفةٌ: ألغز بعضهم في معنى «الباب» بقوله:

وَمَا شَيْءٌ حَقِيْقَتُهُ مجَازٌ وأَوَّلُهُ، وآخِرُهُ سَوَاءُ
ثُلاثِيٌّ، وفِيهِ حَرْفُ مَدٍّ لَهُ الإِعْرَابُ حَقّاً، وَالبِنَاءُ

قوله: «إنَّ الكلام» «أل» الداخلة على «الكلام» للحقيقة وهي التي تدخل وتباشر المعرفات.

قوله:«عِنْدَنَا» أي: في حُكْمِنَا معاشر النُّحاةِ، لأنه يتكلم عن نفسه وغيره؛ وهو قيدٌ يحترز به من الكلام المصطلَحِ عليه عند اللغويين [١]. لأن الكلام يتنوَّع ويختلف باختلاف الفنون والعلوم.

فالكلام عند النحاة ما اجتمعت فيه قيودٌ وأركانٌ أربعةٌ [٢]:

١. **القيّدُ الأولُ: اللَّفظ:**

تعريفهُ لغةً: الطَّرْحُ والرَّمْيُّ.

اصطلاحاً: هو الصَّوتُ المشتملُ على بعض الحرُوفِ الهجَائيَّـةِ - حَقِيقـةً أو حُكْماً -. خَرجَ بذلكَ ما انعدمَ فيه هذا القيدُ وهو: الكتابـةُ، والرُّمُوزُ، والعقْدُ، والإشَارَةُ - ولو كانت مفهُومةً - ولسان الحال.

فاللَّفظُ: جِنْسٌ يشملُ الكلامَ، والكلمةَ، والكَلِمَ - مُهمَلاً كان أو مُستعمَلاً -.

---

(١) لأن الكلام في اصطلاحهم: هو اسمٌ لكل ما يُتكَلَّمُ به، مفيداً كان أو غير مفيدٍ.

(٢) ولكلِّ قيدٍ من هذه القُيُودِ الأربعَةِ محترزَاتٌ عنيت بإيضاحها وبيانها كتبُ النَّحوِ المطوَّلة. وأُلفتُ انتباهَك إلى أن ما ذكره الناظمُ تبعاً لابن آجرُّوم - رحمهما الله - من القيود الأربعة، حدّاً للكلام عند النُّحاةِ، قد سبقهما إلى ذكره جماعةٌ من الأئمة، منهم الإمامُ الجزُوليُّ - رحمه الله تعالى - في مقدِّمته؛ كما أشار إلى ذلك الإمامُ الأزهريُّ في شرحه على «الآجرُّوميّة» ص (١٧).

٢. القَيْدُ الثاني: التركيب:

تعريفه لغةً: هو وَضعُ الشيءِ على الشيءِ لإرَادَةِ الثُبُوتِ، أو عدمِهِ.

اصطلاحاً: هو ما ترَكَّبَ من كلمتينِ فأكثرَ تَركِيباً إِسنَادِياً. خرج بذلك: الملفُوظُ المفردُ.

أنواعه: يأتي التركيبُ على أربعة أنواعٍ:

الأول: التركيب الإسنادي: وهو المكوَّنُ من مُسنِدٍ، ومُسند إليهِ، كقولك: «محمَّد قائمٌ»، و«قام محمَّد».

الثاني: التركيب المزجي: كقولك: «بعلبك».

الثالث: التركيب الإضافي: كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ﴾ [الروم: ٥٦]. الشاهد فيه قوله: «كتاب الله».

الرابع: التركيب العددي: كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]. وقوله: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾﴾ [المدثر: ٣٠].

وقوله - رحمه الله تعالى - في النظم: «مُركبٌ» هو اسمُ مفعُولٍ من «ركَّبَ».

٣. القَيْدُ الثالثُ: الإفادة: وهي مصدر «أفاد».

ومعناها لغةً: ما استفادهُ الإنسانُ مُطلقاً - حِسياً كالمال أو مَعنوياً كالجاه - [١].

---

(١) قال أحمد الفيومي في «المصباح المنير» (٢/ ٦٦٥): «قال أبو زَيدٍ: الفَائِدَةُ ما اسْتَفَدْتُ من طَرِيفَةِ مَالٍ من ذَهَبٍ، أو فِضَّةٍ، أو ممْلُوكٍ، أو مَاشِيَةٍ، وقالُوا: اسْتَفَادَ=

اصطلاحاً: ما أفاد فائدةً تامَّةً، يحسنُ سُكُوتُ المتكلم عليها [(١)]. خرجَ بذلك: اللَّفظُ المركب غير المفيد. مثل: «غلام زيد».

وقوله: «مفيدٌ» هو اسمُ فاعلٍ من «أَفَادَ».

٤. القيّدُ الرابعُ: الوضع: وهو من مصادر الفعل «وَضَعَ».

وله عدَّة معان في اللغة منها: الإثبات للشيء، ومنها إسقاط الجناية عن فلان، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]..

اصطلاحاً: جعلُ اللفظِ دليلاً على معنى [(٢)]، وفق الاستعمال العربي.

= مَالاً اسْتِفَادَةً؛ وكَرِهُوا أن يُقَالَ: أَفَادَ الرَّجُلُ مَالاً إِفَادَةً إذا اسْتَفَادَهُ. وبعضُ العرَبِ يقُولُهُ. قال الشَّاعِرُ:

نَاقَتُـهُ تَرْمُـلُ فِي النِّقَـالِ ... مُهْلِـكُ مَـالٍ وَمُفِيـدُ مَـالِ

والجمْعُ الفَوَائِدُ وَفَائِدَةُ العِلْمِ والأَدَبِ من هَذَا». انتهى ما علَّقه شيخُنا الشيخ عبد الرحمن ابن عوف كوني - حفظه الله تعالى -.

أقولُ: ونحوه في «اللسان» (١٠/ ٣٦٥) في مادة (فيد).

(١) هل المراد بالسُّكُوتِ؛ سُكُوتُ المُتكلِّم عن التكلُّم، أو السَّامع عن طلب الازدياد، أو هما معاً ؟. أقوالٌ في المسألة. أرجحُها وأولاها سُكُوتُ المتكلِّم عن التكلُّم، لأن السُّكُوتَ عكسُ التكلُّمِ وخلافه، الله أعلم.

(٢) قولنا: «دليلاً على معنى» احترازاً عن اللفظ الدال على معنى مفرد بالدلالات الطبيعية كـ: «أَحْ» الدال على السُّعال، أو الدلالات العقلية كـ: دلالة الصوتِ على المصوِّت.

كوضع «محمَّد» على الذَّات المشخصة مثلاً[1].

قيل: المرادُ بـ: «**الوضع**» الوضع العربي، ليخرج بذلك كلام الأعاجم.

وقيل: معناهُ: القصدُ[2]. أي: قصد المتكلم إفهام السَّامعِ، وإفادته. فخرج بذلك اللفظ المركب المفيد من غير قصد. كـ: كلام النائم، والسكران، وهذيان المريض، والمجنون.

والمعنى الثاني هو الصَّحِيحُ في بيانِ معنى الوضع[3].

والحاصلُ أنه متى وُجِدت هذه القيودُ الأربعةُ، وُجِدَ الكلامُ النحويُّ؛ ومتى انتفَتْ، أو انتفَى وَاحِدٌ منها، انتفَى الكلامُ النحويُّ.

مثالٌ: ما استوفى هذه الشروط قوله تبارك وتعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢].

وقفةٌ: الكلامُ الاصطلاحيُّ له ثمان صُورٍ يظهَرُ فيها:

فهو إمَّا أن يتألف من: اسمين، أو من فعل واسم، أو من فعل واسمين، أو

---

(١) وهذا المعنى الاصطلاحيُّ له علاقةٌ بالمعنى اللُّغويِّ الذي هو: الإثبات. كما نبَّه عليه شيخُنا الشيخ عبد الرحمن كوني - حفظه الله تعالى -.

(٢) وحدُّه بـ: «القصد» قطع به أئمةٌ معتبرون، وعليه أكثر شُرَّاحِ «مقدمة ابن آجرُّوم».

(٣) ومهما يكن فلا يخرج معنى الوضع عن شيئين:

الأول: الوضع العربي. والثاني: القصد على الصَّحيحِ. والله أعلم.

من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء، أو من اسم وجملـة، أو مـن حرف واسم، أو من جملة الشرط وجوابه، أو من جملة القسم وجوابه.

اعتراضٌ: قد يُعترَضُ على ابن آجرُّوم والناظمِ - رحمهما الله تعالى - لذكرهما قيدين في حدِّ الكلام، وهما: «التركيب» و«الوضع» مع أنَّ ذكر «الإفادة» يغني عن ذكرهما، وأن المفيدَ الفائدة التي يحسنُ السُّكُوتُ عليها يستلزمُ أن يكونَ مُركباً ومَوضُوعاً (١).

وقوله في النظم: «مركبٌ» هو نعت لقوله: «لفظٌ» وقوله: «مفيدٌ» نعتٌ لقوله: «مركبٌ»

قوله: «فلتستمعْ». الفاء هنا عاطفةٌ، و«لتستمع» مضارع مجزوم بلام الأمر، و«الفاء» رابطةٌ. وهو مركب من فعل أمر، والفاعل مستتر تقديرُهُ: استمع أنت.

---

(١) وأُجِيبَ عن هذا الاعتراضِ بجوابين:

أحدهما: أنَّ دلالةَ اللُّزُومِ مهجُورةٌ في التعَارِيفِ - كما هو معلومٌ عند أولي النظر -، ولذا أثبت - رحمه الله تعالى - هذين القيدين: «التركيب» و«الوضع».

ثم إن المقصود من التعريف شرح المعرَّف ببيان أجزائه، وقيوده، فلا يكفي دلالة اللزوم.

ثانيهما: أنَّ تعريفَ الشَّيءِ بذكرِ قُيُودِهِ، وأجزَائِهِ، بَعِيداً عن دلاَلَةِ اللُّزُومِ، هُو المناسِبُ للمبتدئين؛ إذ الغَالِبُ أنهم لا يعقِلُونَ دَلاَئِلَ اللُّزُومِ. وهذه المنظُومةُ المباركَةُ نظمٌ للمقدِّمة «الآجرُّوميَّة»، وهي موضُوعَةٌ لفئةِ المبتدئينَ من الطلاَّبِ فحصَلَ التَّنَاسُبُ، والله أعلم.

ومقصوده: أن الكلام في حكمنا نحن معاشر النحاة ما تركب مما ذكرته لك فلتستمع له، والله أعلم.

لما ذكر - رحمه الله تعالى - حدَّ الكلام، ذكر أقسَامه التي يتألف منها فقَالَ:

أقْسَامُهُ الَّتِي عَلَيْهَا يُبْنَى ... اِسْمٌ، وفِعْلٌ، ثم حَرْفُ مَعْنَى

قوله: «أقسامه» الأقسام جمع قَسْمٍ، والقَسْمُ - بفتح القاف - مصدر قسمت الشيءَ قسماً إذا جزأته. و- بالكسر - إذا أُريدَ به النَّصِيبُ أو الجزءُ من الشَّيءِ المقسُومِ. و«ـه» ضمير متصلٌ يعود على الكلام، وهو في محل خفض بالإضافة. وهذا تفصيل منه - رحمه الله تعالى - لما ذكر من أن الكلام يكون مركباً.

فالمقصود إذاً بأقسام الكلام: أجزاؤه من جهة التركيب لا من جهة الحقيقة [١].

قوله: «التي عليها يُبنى» أي: الدعائم والعُمَد والأركان التي يتأسس عليها ويتألف منها الكلام من مجموعها لا من جميعها ثلاثةٌ [٢]. وتفصيل ذلك وتوضيحه بما يلي:

---

(١) لأنه قد سبق معك أن الكلام عند معاشر النحاة حقيقته مركبَّة من اللفظ المركب، والمفيد بالوضع، فهذه القيود الأربعة هي أجزاء الكلام من جهة حقيقته.

أما من جهة تركيبه فثلاثة هي: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى وسيأتي تفصيل ذلك قريباً إن شاء الله تعالى.

(٢) ودليل هذه القسمة الثلاثية إجماعُ اللغويين والنحويين وإفادة العقل الاستقراء التَّام كما نص على ذلك الإمام الأزهريُّ رحمه الله.

القسم الأول: الاسم [١].

تعريفهُ لُغةً: ما دلَّ على مُسمًّى. واصطلاحاً: هو كل كلمة دلّت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان. واشتقاقُهُ من «السُّمُوّ» وهو العُلُوُّ على الصَّحيحِ، وعليه الأكثرُ [٢].

حكمه: الاسمُ يكونُ مُعرَباً دائماً، والبِناءُ طَارِئٌ عليهِ.

أنواعه: الاسم ثلاثة أنواعٍ.

الأوَّل: متمِّكن أمكن، وهو: المعرَبُ المنصَرِفُ.

الثاني: متمِّكن، وهو: المعرَبُ فقط.

الثالث: غير متمِّكن، وهو: المبنِيُّ.

وينقسم ثلاثة أقسامٍ من جهة الإظهار، والإضمار، الإبهام:

فالمظهَر: ما دلَّ على مُسمَّاه بلا قيدٍ. كـ: « محمَّد».

---

(١) تنبيهٌ:

قدم في هذه القسمة الثلاثية الاسم على الفعل والحرف، لأن الاسم يكون مسنداً ومسنداً إليه خلافاً للفعل فإنه لا يكون إلا مسنداً، وخلافاً للحرف فلا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه.

(٢) بدليل جمعه على «أسماء» وتصغيره على «سُمَيٍّ». وهذا ما ذهبَ إليه البصريون؛ أما الكوفيون فقالوا: هو مُشتقٌّ من «الوَسْمِ» أو «السِّمَة» وهي: العلامة.

والمضمَر: ما دلَّ على مُسمَّاه بقيدِ: التكلُّم، أو الخطاب، أو الغيبة: كـ: «أنَا»، و«أنتَ»، و«هُوَ».

والمبهَم: ما دلَّ على مُسمَّاه بقيد الإشارة أو الصِّلَةِ. فالإشَارةُ كـ: «هذَا»، و«هذه» و«هؤلاء»، والصِّلَةُ كـ: «الذي».

القسم الثاني: الفعل[١].

تعريفه لغةً: الحدثُ. واصطلاحاً: هو كلُّ كلمةٍ دلَّت على معنى في نفسِهَا، واقترنت بأحدِ الأزمِنَةِ الثلاثة[٢].

قولنا: «في نفسِهَا» أي: في ذاتها دُونَ ضَمِيْمَةِ كلمةٍ أُخرَى، فخرج بذلك الحرفُ لأنه لا يدل على معنى في نفسه.

وقولنا: «واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة» خرج بذلك الاسم، لأن الاسم يدل على معنى في نفسه، ولم يقترن بزمن معين.

وقولنا: «بأحد الأزمنة» لأنه لا يمكن أن يدل على زمنين في وقت واحد حقيقة، ولا على الأزمنة الثلاثة من باب أولى، وإنما يكون مدلول الفعل زمناً واحداً.

أقسامه: ينقسم الفعلُ - إجمالاً - ثلاثة أقسام: فعل ماض، ومضارع، وأمرٍ. وسيأتي الكلامُ عليها تفصيلاً في باب الأفعال إن شاء الله تعالى.

---

(١) ثنى بالفعل في الرتبة لكونه يتوسط الاسم، والحرف.

(٢) أو بعبارة أخرى: هو ما أُسند إلى شيء، ولم يسند إليه شيء.

القسم الثالث: الحرفُ [١] :

تعريفه لغةً: الطرف، والجانب، فإن حرفَ كلِّ شيءٍ طرفهُ وجانبهُ ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ ﴾ [الحج: ١١]. أي: طرف.

واصطلاحاً: هو كل كلمة دلَّت على معنى في غيرها ولم يقترن بزمانٍ.

حكمه: الحرفُ مبنيٌّ، ولا يُعربُ منه شيءٌ أبداً.

تنبيهٌ: المقصودُ بالحرف هنا أحرفُ المعاني [٢] بدليل القيد الذي ذكرهُ الناظمُ - رحمه الله تعالى - بقوله: «ثم حَرفُ مَعْنَى».

والأداة «ثم» هنا بمعنى الواو؛ لأنه لا معنى للتَّراخِي مع تَسَاوِي الأقسَامِ، لأنَّ الأقسَامَ من جهةِ المقسومِ شيءٌ واحِدٌ؛ ولأن الحرف لا يسند ولا يسند إليه، كما هو حاصلٌ للاسم والفعل.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن الكلام عند النُّحَاةِ هو ما اجتمعت فيه أربعةُ قُيودٍ: «اللفظ»، و«التركيب»، و«الإفادة»، و«الوضع». وينقسم - إجمالاً - ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، والله أعلم.

* * *

---

(١) أخرَّ الحرفَ لكون مرتبته متأخرةً عن الاسم والفعل.

(٢) لأنَّ الحرُوفَ نوعَانِ:

الأوَّل: حُرُوفُ مَبَانٍ: وهي التي تُبنَى منها الكلمةُ، ويطلق عليها اسم: «حروف التَّهَجِّي».

والثاني: حُرُوفُ مَعَانٍ: وهي التي لها معنى مع غيرها. كحُرُوفِ الجرِّ مثلاً.

بَابُ بيان علامات الاسم

فَالِاسْــمُ بِــالخَفْضِ وبِــالتَّنْوِينِ أَوْ ... دُخُولِ «أَلْ» يُعْرَفُ فَـاقْفُ مَا قَفَوْا

وبِحُـرُوفِ الجَـرِّ وهْـيَ: مِـنْ، إِلى ... وعَـنْ، وفِي، ورُبَّ، والبَـا، وعَـلَى

والكَــافُ، والــلاَّمُ، وَوَاوٌ، والتَّــا ... ومُــذْ، ومُنْــذُ، ولَعَــلَّ، حَتَّــى

الشَّرحُ:

هذا شروعٌ من الناظم - رحمه الله تعالى - في بيان العلامات الدَّاخلةِ على القسم الأوَّل من أقسام الكلام وهو الاسم.

قوله في الترجمة: «علامات الاسم»: أي: بيان للعلامات التي تمَيِّزُهُ، ويُعرف بها عن غيره من الفعل، والحرف.

وقوله: «فالاسم...» الفاء الدَّاخلة على كلمة «الاسم» تُدعى: «الفاء الفصيحة»، وضابطُها أن تقع جوابَ شرطٍ مُقدَّرٍ؛ فكأنه قال: إذا أردت أن تعرف ما يتميز به كلٌّ من الاسم، والفعل، والحرف؛ فالاسم يتميز بـ: الخفض.....إلخ. و«أل» الدَّاخلة على «الاسم» للعهد الذكري. لأنَّ النكرةَ إذا أُعيدَت معرفة فهي عينُ الأولى[1].

وقوله: «بالخفضِ» المقصود به: مُسمَّاهُ الذي هو الكسرة. كذلكم الشأنُ في قوله: «وبالتنوين» فالمقصود مسمى التنوين، وليس لفظه.

---

(١) لأنه سبق وأن ذكر الاسم منكراً في قوله: «اسم وفعل....».

علاماته: للاسم أربع علامات [١] يختص بها عن صاحبيه، وتفصيلها كالتالي:

١. العلامة الأولى: الخفض [٢] :

تعريفه لغةً: هو الوَضْعُ؛ ومن معانيه: التذلُّل والخضُوعُ.

اصطلاحاً: تغيير مخصوصٌ يجلبه عاملٌ مخصوصٌ، علامته الكسرة، وما ينوب عنها.

٢. العلامة الثانية: التنوين [٣] :

---

(١) اقتصر الناظمُ - رحمه الله تعالى - على ذكر أربع علامات للاسم مع وجود غيرها كـ: النداء، والنعت والتصغير، والجمع بالتصحيح والتكسير. والكلام عليها وإيضاحها مجموعة والتمثيل لها في المطولات.

«وبدأ به لكونه أشرف أنواع الكلام، ولأنه قد يستغني بنفسه في الكلام عن قسميه - وقد تقدمت الإشارة...-.

(٢) تنبيهٌ: التعبير بالخفض من اصطلاحات الكوفيين - وعليه درج الماتن، والناظم رحمهما الله -، وسيعيده في أقسام الإعراب.

أما البصريون فيعبرون عنه بالجرِّ. وقد عبَّر الناظم - رحمه الله تعالى - في الباب نفسه بقوله: «وبحروف الجرِّ» جمعاً بين المذهبين. وعلى كلٍّ فالمسألةُ لا تتعدى باب الاصطلاح.

(٣) فائدتان:

الفائدة الأولى: ذكر الفاكهيُّ - رحمه الله تعالى - في «مجيب الندا» (٢/ ٥٩ - ١٠٥). أن التنوينُ يقَعُ في كلام العربِ على خمسةِ أضرُبٍ:

الضرب الأول: أن يكون فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف.

الضرب الثاني: أن يكون دليلاً على التنكير. (ولا يوجد هذا الضرب في معرفة البتة، ولا يكون إلاَّ تابعاً لحركات البناء دون حركات الإعراب). =

=الضرب الثالث: أن يكون في جماعة المؤنث معادلاً للنُّون في جماعة المذكر.
الضرب الرابع: أن يلحق أواخر القوافي معاقباً بما فيه من الغنة لحروف اللِّين.
الضرب الخامس: أن يلحق عوضاً من الإضافة.
وقال أبو الحجَّاج الشنتمريُّ - رحمه الله تعالى - في «المخترع» (٥٠- ٥١): «وعلَّة دخوله - أي: التنوين - على الاسم أنه جُعِلَ فرقاً بين ما كان من الأسماء على أصله، غير مخرج إلى مضارعة الفعل، وبين ما ضارعَ الفعلَ فثقل؛ كما كان الإعراب فرقاً بين المتمكن، وغيره مما ضارع حرف المعنى، وكان الاسمُ الذي لم يضارع الفعل أولى بهذه الزيادة، التي هي التنوينُ لخفته، وثقل الاسم المضارع للفعل؛ كما كان الاسمُ الذي هو المتمكن أولى بالحركة من الذي لم يتمكن؛ حيث كان المتمكنُ على أصله، غير مخْرِج إلى مضارعة الحرف، الذي هو ضدُّ الاسم، بكونه آخر الكلام، والاسم أول الكلام، فلما كان الحرفُ مستوجباً للسكون، كان ما ضارعه من الأسماء مستوجباً له، ولما كان الاسمُ غير المتمكن يضارع الحرف، كان ضده، فحرك بحركات الإعراب لأنَّ الحركة ضد السكون؛ فقف على هذا وتدبره، فإنه مخترعٌ». انتهى كلامه.
الفائدة الثانية: قال أبو الحجَّاج الشنتمريُّ - رحمه الله تعالى - أيضاً: «أما عِلَّةُ تسميةِ النحويين هذه النون تنويناً، فلأنهم أرادُوا الفرق بين ما زِيدَ لمعنى الصرف والتمكن، وبين ما كانت نونه أصلية زائدة للإلحاق، كنون «رَعْشَن» وما أشبهها، ونون «عَنْ» و«لَدُنْ» ونحوهما، كما فرقت العرب بينها، وبين هذه النونات، فأثبتوها في الوصل، وحذفوها في الوقف، فقالوا: «جاءني زيدٌ يا فتى»، و«جاءني زيدْ» إذا وقفوا؛ كما فُرِّق بينها، وبين غيرها في تسميتها تنويناً - والتنوين مصدر نوَّنْتُ الاسم تنويناً: إذا ألحقته هذه النون بالصرف - فسميت باسم المصدر المشتق من لفظها، فقف على هذا وتدبره، فإنه مخترعٌ إن شاء الله». انتهى من «المخترع في إذاعة سرائر النحو» ص (٥٢).

تعريفه لغةً: التَّصويتُ، ومنه تنوينُ الطَّائرِ إذا صَوَّتَ.

اصطلاحاً: وهي نونٌ تَلحَقُ الآخِرَ لفظاً، لاَ خَطّاً، لغيرِ توكيدٍ، ولا الترنُّم.

قولنا: «نونٌ» من غير تقييدٍ بالزائدة الساكنة كما في بعض التعاريف؛ لأن الزائدة الساكنة قد تلحق الفعل، وقد تلحق الحرف، وقد تلحق الاسم، فهي مشتركة بين الثلاث وليست مختصة بالمراد وهو الاسم.

قولنا: «لا خطّاً» احتِرَازاً من اللاَّحقة في الخطِّ، نحو: «ضيفن».

وقولنا: «لغير توكيد» احترازاً من نحو قوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [العلق: ١٥]. وقوله: ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]. فالنونُ فيهما لاحقةٌ لفظاً، لا خطاً لكنَّها للتوكيد.

مثاله: قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة: ١٢٨]. فهذه خمسةُ تنويناتٍ اجتمعَتْ في هذه الآية المباركة.

أقسامه: للتنوين أقسامٌ عدَّة، نقتصرُ على ما يصلُحُ أن يكونَ عَلامةً للاسمِ، ولهُ متعلَّقٌ بهِ، وهِيَ أربعة (١) :

---

(١) هناك أقسام أخرى للتنوين جمعها بعضُهُم بقوله:

مَكِّنْ وعَوِّضْ وقَابِلْ والمنكَّرَ زِدْ ... رَنِّمْ أو احْكِ اضطَّرِرْ غَالٍ ومَا هُمِزَا

القسم الأول: تنوين التمكين: وهو اللاَّحقُ للأسماء المعربة المنصرفة.

مثالـه: قولـه تعـالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [الفتح: ٢٩]. وقولـه تعـالى: ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [الأنعام:٩٢].

القسم الثاني: تنوين التنكير: وهو اللاَّحقُ لبعض الأسماء المبنيَّةِ المختُومَةِ بـ: «وَيهِ» للدِّلالة على التنكير مثاله: قولك: «مررت بنفطويهِ، ونفطويهٍ آخر».

القسم الثالث: تنوين المقابلة: وهو اللاَّحقُ لجمعِ المؤنث السَّالم، في مقابلة النُّونِ في جمع المذكر السَّالم.

مثاله: قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ۝ ﴾ [التحريم:٥].

القسم الرابع: تنوين العوض: وهو ثلاثةُ أنواعٍ:

الأول: عوضٌ عن حرف: وهو اللاَّحقُ لنحو: «جوارٍ»، و«غواشٍ»، عوضاً عن الياء في حالتي الرَّفعِ، والجرِّ [1].

---

(١) قال أبو القاسم الزجَّاجيُّ في «الإيضاح» (٩٧): «وذلك أنَّ التنوين في هذا الجنس عوض من نقصان البناء، ولذلك صارَ لازماً، وأصله: «جواري» و«سواري»، فاستثقلت الضمَّة في الياء المكسور ما قبلها، وكذلك كان في حال الجرِّ، «مررت بجواري وسواري» مثلاً، فاستثقلت للكسرة قبلها أيضاً فأسكنت فلما سكنت نقص=

ضابطه: أنه كلُّ جمع على وزن: «فَوَاعِلٍ»، وآخره ياء تحذف، ويصير التنوينُ عوضاً عنها.

مثاله: قوله تعالى: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴿٤١﴾﴾ [الأعراف: ٤١].

الثاني: عوضٌ عن كلمة: وهو اللاَّحقُ لـ: «كُلٍّ» و«بَعْضٍ» عِوَضاً عَمَّا يُضَافُ إِليهِ كَمَا في قوله سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤]. فيقدَّر: كل أحد، أوكل امرئٍ.

وقوله تعالى: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾ [ص: ١٤]. وقوله: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥]. أي: على بعضهم.

الثالث: عوضٌ عن جملة: وهو اللاَّحقُ لـ: «إذْ» عِوَضاً عن جملةٍ تكُونُ بعدَها كما في قول الله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾﴾ [الأعراف: ٨]. وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصْرِ اللَّهِ ۚ﴾ [الروم: ٤-٥]. وقول الله تعالى:

= البناء فأدخل التنوينُ عوضاً من نقص البناء، فسقطت الياءُ لسكونها، وسكون التنوين بعدها، فقيل: «جوارٍ يا هذا»، فهذا في حال الرفع، والجرُّ منوَّن كما ترى، تقول: «هؤلاء جوارٍ، وسوارٍ»، و«مررت بجوارٍ، وغواشٍ» ولولا أن التنوينَ عوضٌ من نقصان البناء لما دخله التنوين....». انتهى كلامه.

﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [الواقعة: ٨٤].

٣. العلامة الثالثة: دخول «أل» المعرِّفةِ[1] في أوله سواء أفادَ التَّعريفَ، أولم يُفِدْ. وسواء كانت للعَهْدِ، أو للجِنْسِ.

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ﴾ [إبراهيم: ٣٢ – ٣٣]. فقد اجتمع في هذه الآية المباركة سبع كلماتٍ دخلت عليهنَّ «أل» التعريف.

---

(١) لا فرق بين ما إذا كانت «أل» معرِّفة كـ: «الرجل»، أو موصولية كـ: «الضارب»، أو زائدة للغلبة كـ: «المدينة»، أو زائدة للمح الصِّفة كـ: «الحسن».

فإن قال قائلٌ: ما هي العلَّةُ في اختصاص الاسم بدخول: «أل» للتعريف عليه دون الفعل؟.

قيل: الجوابُ: أنَّ «الاسمَ» يكون معهوداً، وغير معهودٍ، وما لم يعهد فمنكورٌ شائعٌ في جنسه، وما عُرف عهد بمعروف خاص في الجنس، فلم يكن بدٌّ من فرق بين الشائع والخاص، فزيدت اللام في أول المعهود الخاص، لتكون فيه سمة لتخصيصه من غيره، ولم يقع في الفعل مثل ذلك، لأن «الفعلَ» لا يتكلم به على معنى العهد؛ لأنَّ الفائدة إنما تقع فيما لم يعهده المخاطبُ، ولم يكن عنده معروفاً. انتهى بتصرفٍ من كتاب «المخترع» لأبي الحجَّاج الشنتمريِّ ص (٥٢).

فائدةٌ: «خُصَّت اللام بأن تكون سمةَ التعريفِ دون غيرها، لأنها من زوائد الاسم خاصة، وهي حرف مجهور، وحرف يدغم في أكثر حروف الفم، والإدغام أخف من الإظهار، فخص بالاستعمال دون غيره لذلك». ا.هـ. «المخترع» ص (٥٣).

واجتمع هذا العدد [١] في قول أبي الطيِّب المتنبيّ في قوله:

الخَيْـلُ، واللَّيْـلُ، والبَيْـدَاءُ تَعْرِفُنِـي ... وَالسَّيفُ، وَالرُّمْحُ، والقِرْطَاسُ، والقَلَـمُ

تنبيهٌ: عبَّر الناظمُ - رحمه الله تعالى - بلفظ: «أل»، - جرياً على مذهب الخليل ابن أحمد الفراهيديِّ رحمه الله - وهو أجودُ من التعبيرِ بلفظ: «الألف واللام»، كما هو صنيعُ ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - [٢].

٤. العلامة الرابعة: حروف الجرِّ: وهي حروفٌ تصل ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسمَ بالاسمِ، وتوصل الفعلَ بالاسمِ [٣].

---

(١) أفاده شيخُنا - حفظه الله تعالى -.

(٢) توضيحهُ: أن القاعدة المقرَّرة عند العُلمَاءِ، أن الكَلِمَةَ إذا كانت مُكوَّنةً من حرفٍ واحدٍ، نُطِق باسمها لا بِمُسمَّاهَا كحرف العين مثلاً، خلافاً للكلمةِ المكوَّنةِ من حرفين فأكثر، كمَا هو شأن «أل» فإنه ينطق بمسماها لا باسمها، عكس النُّطق بالحرف الواحد.
لكن قد يُعتذر لأبي عبد الله ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - أنه تحاشى النطق بمسماها للخلاف الموجود فيها، وقد أطلق عليها بعضهم لفظ: «أداة التعريف» ليشمل الجميع. والله أعلم. انظر: «إيضاح المقدمة الآجرُّومية» للأسمريِّ.

(٣) فائدةٌ: ذكر ابنُ عُصفُورٍ - رحمه الله تعالى - في شرح «الجمل» (١/ ٤٨٧) أنَّ حُروفَ الجرِّ على أربعة أقسامٍ:
الأول: قِسْمٌ لا يُستعمل إلاَّ حرفاً.
الثاني: قِسْمٌ يُستعمل حرفاً واسماً، وهو: «مُذْ»، و«مُنْذُ»، و«عَنْ»، و«كَافُ» التَّشْبِيهِ.
الثالث: قِسْمٌ يُستعمل حرفاً وفعلاً، وهو: «حَاشَا»، و«خَلا».
الرابع: قِسْمٌ يُستعمل حرفاً واسماً وفعلاً، وهو: «عَلَى».

أقسام حروف الجرِّ: تنقسم حروفُ الجرِّ إلى قسمين:

القسم الأول: حروفٌ مُشتَرَكةٌ بين الظَّاهر والمضمَرِ، وهي سبعةٌ:

١. «من»: من معانيها الابتداء. وهي تجرُّ ما لا يجر غيرها [١].

وقد دخلت على الظاهر والمضمر في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴿٧﴾﴾ [الأحزاب: ٧].

٢. «إلى»: من معانيها انتهاء الغاية الزَّمانيَّة [٢]. فدخولها على الظَّاهرِ كما في قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٠٥]. والمضمر كقوله

---

(١) قال أبو عبد البرّ - عفا الله عنه -: لعلَّ الناظم - رحمه الله تعالى - صدرها، وابتدأ بها لمناسبة معناها، والله أعلم.

فائدة: جمع الناظم - رحمه الله تعالى - معاني «مِنْ» في منظومته في معاني حروف الجرِّ بقوله:

«مِـنْ» حَـوَتْ مِـنَ المعَـاني عَـشَرَهْ ... دُونَكَهَـا مجْمُوعَـةً محَـرَّرَهْ
بَعْـضٌ وبَـيِّنْ وابْتَـدِئ في الأَمْكِنَـهْ ... بِهَـا وقَـدْ تَـاتي لِبَـدْءِ الأَزْمِنَـهْ
وخَصِّـصَنْ وعَلِّلَـنْ وأَبْـدِلاَ ... ورَادَفَتْ «بَاء»، و«فِي»، و«عَنْ»، «عَلَى»

انظر: «عون القيوم على كشف الغموم» للشيخ محمَّد باي بالعالم ق (١٢).

(٢) ولها عدَّة معَانٍ جمعها الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله:

«إلى» حَـوَتْ مَعَانِيـا ثَمَانِيَـهْ ... دُونَكَهَـا بِبَيْـتِ شِـعْرٍ ثَاوِيَـهْ
أَنْـهِ وصَـاحِبْ أَكِّـدَنْ وبَـيِّنِ ... ورَادَفَتْ «لاَماً» و«عِنْدَ» «فِي» «مِنِ»

وتعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠].

٣. «عن»: من معانيها البعد والمجاوزة [١]. فدخولها على الظَّاهرِ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٨﴾﴾ [التكاثر: ٨]. والمضمر كما في قوله تعالى: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [البينة: ٨].

٤. «في»: من معانيها الظرفية. فدخولها على الظَّاهرِ كقوله تعالى: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [الذَّاريات: ٢٠]. والمضمر كقوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١].

٥. «على»: من معانيها الاستعلاء [٢]. فدخولها على الظَّاهرِ قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. واجتمع الظاهر والمضمر في قوله: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [غافر: ٨٠].

---

(١) جمع الناظم معانيها بقوله:

و«عَنْ» لِعَشْرَةٍ مِنَ المعَاني ... تُنْسَبُ هَاكَهَا بِلاَ تَوَانِ
وَهِيَ: المجَاوَزَةُ والبَعدِيَهْ ... والزَّيْدُ للتَّعْوِيضِ والظَّرْفِيَهْ
والبَدَلُ التَّعْلِيلُ الاسْتِعلاَءُ ... والاسْتَعَانَةُ و«مِنْ» و«البَاءُ»

(٢) بلغت معانيها عشرة، جمعها الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله:

«عَلَى» تَضَمَّنَتْ مِنَ المعَاني ... عَشَرَةً عِندَ ذَوِي الإتقَانِ
اسْتَعلِ واسْتَدرِكْ بهَا وعَلِّلِ ... صَاحِبْ وجَاوِزْ زد عَوِّضْ تَنَلِ
وَوَافِقْ «البَاءَ» بها، و«مِنْ»، و«فِي» ... وسَلْ ذَوِي العِرْفَانِ عَمَّا قَدْ خَفِي

٦. «اللام»[1]: وهي مكسورة مع الظاهر ومفتوحة مع غير ياء الضمير نحو: لَه، ولَك، ولَنا؛ ومن معانيها الملك والاختصاص. فدخولها على الظَّاهرِ

---

(١) فائدةٌ: ذكر أبو الحسن ابن سِيْدَه في «المخصَّص» (٤/ ٢٢٨- ٢٢٩): أنَّ «لام الجرِّ» على خمسة أضربٍ: «لام الاختصاص»، و«لام الملك»، و«لام الاستغاثة»، و«لام العلَّة»، و«لام العاقبة». وكلُّها راجعةٌ إلى معنى واحد وهو: الاختصاص.

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: قد أوصلَ علماؤنا معاني «اللام» إلى واحدٍ وعشرينَ معنى جمعها الناظم - رحمه الله تعالى - في منظومته في معاني الحروف بقوله:

«لـلام» عِشْرُونَ مِنَ المعَانِي ... وَوَاحِدٌ ظَفِرْتَ بِالأَمَانِي
المِلْكُ شِبْهُ المِلْكِ والتَّعْلِيلُ ... والزَّيدُ والتَّمْلِيكُ يَا نَبِيلُ
وشِبْهُهُ فَاعْلَمْ وللتَّبْيِينِ ... وللتَّعَجُّبِ مَعَ اليَمِينِ
ولمُجَرَّدِ التَّعَجُّبِ يَفِي ... وفِي انْتِهَاءِ غَايَةٍ أَيضاً قُفِي
وللمِثَالِ ولِتَبْلِيغٍ وَرَدْ ... ونَسَبٍ تَعْدِيَةٍ نِلْتَ المَدَدْ
وَوَافِقَنْ بِهِ «عَلَى» و«بعْدَا» ... و«فِي» و«منْ» و«عَنْ» و«مَعْ» و«عِنْدَا»

ثم اعلم أنَّ ضابط اللام التي تدل على الملك أنها تقع بين ذاتين، وتدخل على من يملك، كقولك: «الكتاب لعبد البرِّ»، فـ: «الكتاب» ذاتٌ، و«عبد البرِّ» ذاتٌ، ودخلت اللاَّم على «عبد البرِّ»، هو يملك يعني يصح منه الملك، فحينئذٍ نحكم على اللام بأنها للملك.

أما التي للاختصاص فضابطها: أن تقع بين ذاتين، وتدخل على ما لا يملك، نحو قولك: «اللِّجَامُ للفرس»، و«الحصير للمسجد». فـ: «الحصير» ذاتٌ، و«المسجد» ذاتٌ، لكن «الفرس» لا يملك «اللِّجام»، كما أن «المسجدَ» لا يملك «الحصير».

وضابط التي للاستحقاق أن تقع بين ذاتٍ ومعنى، وتدخل على الذَّاتِ، نحو: «الحمد لله». ويصحُّ أن تكون للملك والاختصاص أيضاً. انتهى بتصرُّفٍ من «فتح رب البريَّة».

كقولـه تعـالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ۝١٦﴾ [غـافر: ١٦].

والمضمر كقوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

٧. «الباء»: من معانيها الاستعانة [(١)]. فدخولها على الظَّاهرِ كقوله تعالى: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝١٢٨﴾ [التوبة: ١٢٨]. والمضمر كقول الله تعالى: ﴿قُلْ ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا۟﴾ [الإسراء: ١٠٧].

القسم الثاني: حروفٌ تختصُ بالظاهر فقط، وهي ثمانيةٌ:

٨. «رُبَّ» [(٢)]: - بضَمِّ الرَّاءِ وفتحِ البَاءِ المشَدَّدةِ على المشهُورِ -.

---

(١) فائدةٌ: قال الإمام ابنُ مالكٍ - رحمه الله تعالى - في معاني «الباء»:

تَعَـدَّ لُـصُوقاً واسْـتَعِنْ بِتَـسبُّبٍ ... وَبَـدِّلْ صِـحَاباً قَـابَلُوكَ بِالاسْـتِعْلاَ

وَزِدْ بَعْضَهُم إنْ جَاوَزَ الظَّرْفَ غَايَةً ... يَمِيْنـاً تحُـزْ لِلبـاءِ مَعَانِيَهَـا كُـلاّ

(٢) فوائد:

الفائدة الأولى: اعلم أنَّ «رُبَّ» تضمر وتحذف بعد «الوَاوِ»، و«الفَاءِ»، و«بَلْ».

فحذفها بعد «الواو» كمثل قول الشاعر:

وَبَلْـدَةٍ لاَ تـرام خائفـة ... زوراء مغـبرة جوانبهـا

وبعد «الفاء» في قول امرئِ القَيْسِ:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع ... فألهيتها عن ذي تمائم محول

وبعد «بل» في قول الشاعر:

بل بلد ملء الفجاج قتمه ... لا يشترى كتانه وجرثمه

الفائدة الثانية: في «رُبَّ» سبعون لغةً.

=

ومعناها التقليلُ تارةً، والتكثيرُ أخرى [(١)] - على حَسَبِ سياقِهَا في الكلام.

مثالها قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾ ﴾

= قال شيخُ الإسلام زكريا الأنصاريُّ - رحمه الله تعالى -: «في «رُبَّ» سَبعُونَ لغةً: ضَمُّ الراءِ، وفتحُهَا، مع تَشْدِيدِ البَاءِ، وتَخْفِيفِهَا مفتوحةً في الضَّمِّ، والفَتْحِ، ومضمومةً في الضَّمِّ، كُلٌّ مِنَ السِّتَّةِ مع تَاءِ التأْنيثِ ساكنةً، أو مفتوحةً، أو مضمومةً، أو مَعَ مَا، أو مَعَهُمَا بأحْوَالِ التَّاءِ، أو مجردةً منهما، فذلك ثَمَانٍ وأَرْبَعُونَ.

وضَمُّهَا، وَفَتْحُهَا مع إِسْكَانِ البَاءِ، كُلٌّ منهما مع التَّاءِ مفتوحةً، أو مضمومةً، أو مع مَا، أو مَعَهُمَا بحالَتَيِ التاءِ، أو مجردةً، فذلك اثْنَتَا عَشْرةَ.

و«رُبت» بضم الرَّاءِ، وفتحها مع إِسْكَانِ الباءِ، أو فَتْحِهَا، أو ضَمِّهَا مخَفَّفَةً، أو مُشَدَّدَةً في الأَخيرتَيْنِ، فذلك عشرة». ا.هـ. نقله الزبيديُّ في «تاج العروس» (٢/ ٤٧٥).

الفائدة الثالثة: جمع الإمام المهلبيُّ - رحمه الله تعالى - مواضع «ربَّ» بقوله:

خِصَالُ «رُبَّ» أَتَتْ عَشْراً وَوَاحِدَةً	الصَّدرُ، والخفضُ، والتَّقلِيلُ في
وكَونُ مَعْمُولِهَا اسماً منكَّرَةً	مَوْصُوفَةً، وتُزَادُ التَّاءُ في الأثَرِ
تَأتِي لما قَدْ مَضَى والحالُ قَد وُصِلَتْ	بما و«قَدْ» خُفِّفَتْ من ثِقلِهَا الشَّمِرِ
وقد أتى مُضْمَرٌ من بعدِها غَلِقٌ	مُفسَّراً بِالَّذِي مِن بَعْدُ للحَصرِ

(١) ذكر الإمامُ السيوطيُّ - رحمه الله - في كتابه «الإتقان» (٢/ ١٩٦ - ١٩٧): «أنها تأتي للتكثير إذا كانت في مقام المباهاة والفخر».

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: وقد أشار العلامة المختار بن بُونا الجكنيُّ الشنقيطيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٢٢٠هـ، لمعانيها بقوله:

كَثِّرْ بِـ: «رُبَّ» قَلِّلَنْ قَلِيلا	كـ: رُبَّ مَنْ كَانَ هُنَا ثَقِيلا

[الحجر: ٢][1]. وقول الشاعر:

رُبَّـهُ فِتيَـةً دَعـوتُ إلى مـا يُـورِثُ المجـدَ دَاعِيـاً فأجَـابُوا

شروط عملها: يُشترَطُ لعملِ «ربَّ» شُرُوطٌ:

١) أن تكون في أوَّلِ الكلامِ.

٢) يجبُ أن يُؤَخَّرَ عملُها.

٣) يجبُ أن يكُونَ فعلُها مَاضياً.

٤) لا تجرُّ إلاَّ النَّكرةَ.

٥) أن تكُونَ النكرةُ مَوصُوفةً بجملةٍ.

٩. «مُذْ»: حرفٌ من حُرُوفِ الجرِّ، تختصُّ بالزَّمَانِ المعين - المحدد -، ولا تجرُّ الضَّمِيرَ، وهِيَ مُشتَرِكَةٌ بينَ الحرفيَّةِ، والاسميَّة[2]. قال الشاعر:

---

(١) تنبيهٌ: لم ترد «رُبَّ» في القرآن الكريم إلاَّ في هذا الموضع، مع كثرة وقوعها في اللسان العربي.

(٢) ذكر الإمام المبرد في «المقتضب» (٣/ ٣٠) ضابطاً لـ: «مُذْ» فقال: «أما «مُذْ» يقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى، ومخفُوضاً على معنى.

فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره، غير أنها لا تقع إلاَّ في الابتداء لقلَّة تمكنها، وأنها لا معنى لها في غيره.

وأما الموضع الذي ينخفض ما بعدها بأن تقع في معنى «في» ونحوها؛ فيكون حرف خفض». انتهى بتصرُّف.

تنبيهٌ: المشهُورُ الذي عليه الجمهُورُ أن «مُذْ» فرعٌ من «مُنْذُ» حذفت نونها تخفيفاً.

لِمَـنِ الـدِّيَارُ بِقُنَّـةِ الحِجْـرِ أَقْـوَيْنَ مُـذْ حِجَـجٍ وَمُـذْ دَهْـرِ

١٠. «مُنْـذُ»: هـي حـرف مـن حـروف الجـرِّ، تخـتص بالزمـان المعـين - المحدد-، ولا تجر الضمير، كالحال في «مُذْ» تماماً. قال امرؤُ القيس:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَي حَبِيبٍ وعِرْفَانِ ورَبْـعٍ عَفَـتْ آثَـارُهُ مُنْـذُ أَزْمَـانِ

تنبيهان:

الأول: أجمعَ العرَبُ على ضَمِّ الذَّالِ في «منذُ» إذا كـان بعـدَها مُتحرِّكٌ أو سَاكِنٌ؛ وعلى إسكَانِ «مذْ» إذا كان ما بعـدَها مُتحـرِّكٌ، وتحريكُهـا بالـضَمِّ، أو الكسرِ، إذا كان بعـدَها ألـفُ وَصْـلٍ؛ ولا تجرَّانِ إلاَّ ظرفَ الزَّمَانِ، فـإن كـان مَاضِياً كانتا بمعنى «من»[1]، وإن كان حَاضِراً كانتا بمعنى «في».

الثاني: «مُذْ» و«مُنذُ» يكونان اسمين في موضعين[2].

---

(١) نصَّ على ذلك سيبويه - رحمه الله تعالى - فقال: «مذ» للزمان مثل «مِنْ» للمكان، ويشترط في هذا الزمان أن يكون معيَّناً لا مبهماً ماضياً أو حاضراً لا مستقبلاً. انتهى كلامه

(٢) الموضع الأول: أن يدخلا على اسمٍ مرفوعٍ، كقولك: «ما رأيته مُذْ يومَانِ» أو«منذُ يومِ الجمعَةِ» وهما حينئذٍ مبتدآن وما بعدهما خبر.

الموضع الثاني: أن يدخلا على الجملة فعليةً كانت - وهو الغالبُ -. كقول الفرزدق:

مَـا زَالَ مُـذْ عَقَـدَتْ يَـدَاهُ إِزَارَهُ فَـسَمَا فَـأَدْرَكَ خَمْـسَةَ الأَشْـبَارِ

أو اسميةً كقول الأعشى:

وَمَا زِلْـتُ أَبْغِي الخيرَ مُذْ أَنَـا يَـافِعٌ وَلِيـداً وَكَهْـلاً حِـينَ شِـبْتُ وأَمْـرَدَا

١١. «حَتَّى»: وهي لانتهاء الغاية[١]. كقوله تعالى: ﴿ فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٥٤﴾ ﴾ [المؤمنون: ٥٤].

وقوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴿٥﴾ ﴾ [القدر: ٥].

تنبيهٌ: «حتى» كما تكونُ حرفَ جرٍّ للاسمِ، وحرفَ عَطْفٍ، تكونُ أداةَ نَصْبٍ للفعلِ المضارعِ، وتقع أيضاً مبتدءاً في الجملة[٢].

---

(١) فإذا كانت «حتى» الجارَّة بمعنى «إلى» في انتهاء الغاية، تكون مشابهة لها في المعنى، لكن تنفرد عنها بثلاثة أمور:

الأول: أن مجرورها لا يكون إلا ظاهراً، فلا تجرُّ المضمر، بخلاف «إلى» فإنها تجره.

الثاني: أن مجرورها آخرٌ، نحو قولك: «شربتُ الكأس حتى الثُّمَالَةِ»، أو متصلاً بالآخر، كالآية المستشهَد بها قبلُ، وهو قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر: ٥].

الثالث: أن كلاً منهما قد ينفرد بمحلٍّ لا يصلح للآخر. فانفردت «إلى» كقولك: «سرتُ من مكةَ إلى المدينة»، وانفردت «حتى» بمباشرة المضارع منصوباً بعدها بـ: «إن» مضمرة كما سيأتي في باب نواصب الفعل المضارع، إن شاء الله تعالى.

(٢) قال بعضُهُم:

«حَتَّى» تَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ يَا فَتَى ... وَحَرْفَ نَصْبٍ لِلْمُضَارِعِ أَتَى
وحَرْفَ عَطْفٍ ثم حَرْفَ الابْتِدَا ... أَرْبَعَةٌ تجِدُهَا مُقَيَّدَا
كَـ: مَطْلَعِ الفَجْرِ وحَتَّى يحْكُمَا ... والنَّاسُ جَاؤُوا كُلُّهُم حَتَّى العَمَى
يَا عَجَباً حَتَّى الكُلَيْبُ سَبَّنِي ... حَتَّى الجِيَادُ لم تُقَدْ بِأَرْسُنِ

قوله: «يَا عَجَباً حَتَّى الكُلَيْبُ سَبَّنِي» يشير بذلك إلى قول الفرزدق:

فَيَا عَجَباً حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي ... كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ =

ملاحظة: وهذه من زِيَادَاتِ الناظمِ - رحمه الله تعالى - فإنَّ ابنَ آجرُّوم - رحمه الله تعالى - لم يذكُرْها ضِمْنَ حُرُوفِ الجرِّ.

١٢. «الكَافُ»: وتدل على التَّشْبِيهِ، من ذلك قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ ﴿٤﴾ وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ﴿٥﴾ ﴾ [القارعة: ٤ - ٥].

١٣. «وَاو القسم»: وهي من أشهَرِ وأخَصِّ حُرُوفِ القَسَمِ (١)، وتختصُّ

= وقوله: «حَتَّى الجِيَادُ لم تُقَدْ بِأَرْسُنِ» يشير به إلى قول امرئ القيس:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ ... وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

(١) ويليها في المرتبة حرف «الباء»، وتليهما «التاء»؛ والقسم هنا بمعنى اليمين.

تنبيهٌ: ذكر ابنُ آجرُّوم - رحمه الله تعالى - في الأصل ثلاثةَ أحرُفٍ للقَسَمِ: «الواو»، و«الباء»، و«التاء».

واقتصرَ الناظمُ - رحمه الله تعالى - على ذكر حرفين منها، بإسقاط حرف «الباء»، لأمرين:

الأول: أنه اكتفى بذكره ضِمْنَ حرُوفِ الجرِّ، فلم يرَ إعادته اجتناباً للتَّكرَارِ.

الثاني: أنه من الحروف المشتَركة بين الجرِّ والقَسَمِ، فأغنَى إيراده في أحدهما.

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: شَاهِدُ «باء القسم» في كتاب الله قول الله: ﴿ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَـٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴾ [النساء: ٦٢]. وقول الله: ﴿أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ ۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ۚ﴾ [المائدة: ٥٣]. وقول الله: ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص: ٨٢]. ودخولها على المضمر كما في قول عُوَيَّةَ بن سلمى بن ربيعة:

ألاَ نَادَتْ أُمَامَةُ بِاحْتِمَالِ ... لِتَحْزُنَنِي فَلاَ بِكِ مَا أُبَالِي =

بالاسمِ الظَّاهرِ مُطلَقاً. كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ ۝٢ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ۝٣﴾ [التين: ١ - ٣].

تنبيهٌ: ضَابِطُ «واو» القسم أن لا يُذكرَ فعلُ المقسم معهَا، كما في الآيات الكريمات.

شروط عملها: اشترط النُّحاةُ لعمل «الواو» في القَسَمِ شُرُوطاً:

١) حذف فعل القسم معها. فلا يقال: «أُقسم والله».

٢) ألاَّ تستعمل في قَسَم الطَّلبِ. فلا يُقال: «والله أخبرني».

٣) ألاَّ تدخل على ضمير.

= قال المرادي في «الجنى الداني في حروف المعاني» (٤٥): «وهي أصلُ حرُوفِ القَسَمِ، ولذلك فضلت سائر حروفِهِ بثلاثة أمور:

أحدُها: أنها لا يجب حذفُ الفعلِ معَها، بل يجوزُ إظهَارهُ. نحو: «أقسم بالله».

والثاني: أنها تدخُلُ على المضمَرِ. نحو: «بِكَ لأفعلنَّ». والثالث: أنها تُستعمَلُ في الطَّلَبِ وغيرِهِ، بخلاف سائرِ حُرُوفِهِ. فإنَّ الفعلَ معَها لا يظهَرُ، ولا تجرُّ المضمَر، ولا تُستعمَلُ في الطَّلبِ. وزَادَ بعضُهم رابعاً، وهو: أن «الباء» تكُونُ جَارَةً في القَسَمِ وغيرِهِ، بخلاف واو القسم وتائه، فإنهما لا تجرَّانِ إلاَّ في القَسَمِ. قلتُ: ويُشَارِكُها في هذا بعضُ حُرُوفِ القَسَمِ كاللاَّمِ». انتهى كلامه.

راجع: «الصاحبي» لابن فارس (١٣٦)، و«رصف المباني» للمَالقي (٢٢٤)، و«مغني اللبيب» (١/ ١٧٩).

١٤. «تاء القسم»: ولا تدخل إلا على اسم الله جلَّ جلاله. كما في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [يوسف: ٧٣].

وكقوله تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ ﴾ [الشعراء: ٩٧].

شرُوطُ عمَلِها: اشترط لها النُّحاةُ ما اشترطُوهُ لـ: «الواو».

تنبيهان:

الأول: ليس معنى «تاء» القسم أنها لا تفيدُ إلاَّ القَسَمَ فحسَب - كما يُتَوَهمُ - بل تفيدُ معنى القَسَمِ والتَّعجُبِ معاً، كما صَرَّحَ به بعضُ أئمة النَّحو[1].

الثاني: حُرُوفُ القَسَمِ من حُرُوفِ الخفضِ، لكن سميت بحروف القَسَمِ لدخُولها على المُقْسَمِ به.

---

(١) قال المالقيُّ في «رصف المباني» (٢٣٥): «اعلم أن هذه «التاء» كان ينبغي أن يُقالُ فيها: بدلٌ من الواو، لأن الواو أخت الياء، والألف اللتين هما حرفا المضارعة، لأن الجميع حروفُ علَّةٍ تُزادُ وتنقُصُ وتُغيَّرُ بالقلب والبدل». انتهى كلامه.

وقال ابن هشام في «المغني» (١/ ١٩٥): «الباء أصل حروف القسم، والواو بدلٌ منها، والتاء بدلٌ من الواو، وفيها زيادة معنى التعجُّب». انتهى كلامه.

وقد صرح بذلك الحريريُّ في «ملحته» فقال:

لَكِــنْ تَخَــصُّ التَّــاءَ بِاسْــمِ اللهِ ... إِذَا تَعَجَّبْـــتَ بِـــلاَ اشْـــتِبَاهِ

راجع: شرح عبد الملك الإسفراييني على «الآجرُّومية» ص (٢٧).

١٥. «لعلَّ»: وهي حرفُ ترجٍّ شبيهٌ بالزَّائِدِ، والجرُّ بها شاذٌّ[1]، وتعمل جارَّةً في لغةِ «عُقَيلٍ». من ذلك قول شاعرهم الكحلبة العرنيِّ:

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا ... بِشَيءٍ أَنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمُ

فالشَّاهدُ: لفظ الجلالة «اللهِ» وهو مبتدأ مجرورٌ لفظاً. وقول كَعْبِ بنِ سَعْدٍ الغَنَوِيِّ:

فقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ ... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

الشاهد قوله: «لعلَّ أبي المغوار» حيث جرَّ بـ: «لعلَّ» لفظ: «أبي» على لُغَةِ عقيلٍ.

قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «فاقْفُ ما قَفَوا» أي: اتبع ما اتبع النُّحاةُ قبلك من علامات الاسم المذكورة.

وقوله: «وبحروف الجرِّ وهي...» من باب الاستطراد - والنَّاظمُ تابعَ في ذلك ابنَ آجروم رحمهما الله تعالى - والمقصودُ: دخولُ واحدٍ من حُرُوفِ الجرِّ؛ لأنه متى دخلَ حرفٌ واحدٌ ثبتت الاسميةُ وحُكم بها.

فائدتان:

الأولى: في «لعلَّ» عشر لُغَاتٍ[2]، أفصحُهنَّ وأصحُّهنَّ «لَعَلَّ».

---

(١) ألحقَ النُّحاةُ بحروفِ الجرِّ الشاذَّة: «متى» في لُغَةِ هُذَيْلٍ، و«لولا»، و«كي».

(٢) ذكرها الزبيديُّ - رحمه الله تعالى - في «تاج العروس» (٣٠/ ٣٧٣) فقال: «فيه لُغَاتٌ: «عَنَّ»، و«غَنَّ»، و«أَنَّ»، و«لأَنَّ»، و«لَوَنَّ»، و«رَعَلَّ»، و«لَعَنَّ»، و«لَغَنَّ»،=

الثانية: العلامَاتُ الدَّاخلةُ على الاسمِ قسمَانِ:

قِسمٌ يلحَقُ الاسمَ في آخرِهِ، وهما: الخفضُ، والتنوينُ.

وقِسمٌ يلحقُ الاسمَ في أوَّلِهِ، وهما: الألفُ واللاَّمُ، وحروفُ الجرِّ.

وقفتان:

الأولى: حرف الجرِّ لا يدخل على نظيره من حروف الجرِّ، لأنه جيء بها لإيصَال معاني الأفعال وأشباهها إلى الأسماء، فالأصلُ أن يتوسط بها لا إليها.

الثانية: من حروف الجرِّ التي زادها الناظمُ على ابن آجرُّوم - رحمهما الله -: «مُذْ»، و«مُنْذُ»، و«لَعَلَّ»، و«حَتَّى».

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن الاسم يُعرف بأربع عَلامَاتٍ:

بـ: «**الخفض**»؛ وبـ: «**التنوين**»: وهو أربعة أنواع: «**تنوين التمكين**»، و«**التنكير**»، و«**المقابلة**»، و«**العوض**»، وهو ثلاثة أقسام: قسم عوض عن حرف، وقسم عن كلمة، وقسم عن جملة.

= و«رَغَنَّ»، ويقالُ: «عَلِّي أفعلُ»، و«عَلَّني أفعلُ». انتهى كلامه.

ونظمَ بعضَها العلامةُ عمرو الورديُّ - رحمه الله تعالى - بقوله:

«لَعَلَّ»، «عَلَّ»، و«لَعَنَّ»، «عَنَّا» «لَغَنَّ»، «غَنَّ»، و«لأَنَّ»، «أَنَّا»

و«عَنَّ»، مَعْ «رَغَنَّ» تِلكَ عَشْرُ ....

انظر: شرح الإمام عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمريِّ على «عقود الجمان» للإمام السيوطي - رحمهما الله تعالى - (٢/ ٢٣٢).

وبدخول «**أل**»: التعريف؛ وبـ: «**حروف الجرِّ**»: وهي خمسة عشر حرفاً، سبعةٌ منها تدخل على الاسم الظاهر والمضمر، وهي: «**من**»، و«**إلى**»، و«**عن**»، و«**في**»، و«**على**»، و«**اللام**»، و«**الباء**».

والثمانيةُ الباقيةُ تدخلُ على الظَّاهرِ فقط، وهي: «**ربَّ**»، و«**مذ**»، و«**منذ**»، و«**حتى**»، و«**الكاف**»، و«**واو**» القسم، و«**تاء**» القسم، و«**لعلَّ**»، والله أعلم.

* * *

بَابُ الفعل

والفِعْلُ بِـ: السِّينِ، وسَوْفَ، وبِقَدْ   فَاعْلَمْ وتَا التَّأْنِيثِ، مَيْزُهُ وَرَدْ

الشَّرحُ:

لما أنهى الكلام على علامات القسم الأول من أقسام الكلام، شرع في بيان العلامات الداخلة على القسم الثاني من أقسام الكلام، وهو «الفعل».

قوله: «والفعلُ». «أل» الداخلة عليه للعهد الذكري. لأنه سبقَ أن ذكره منكراً بقوله: «اسم وفعل....».

علامات الفعل: للفعل علاماتٌ يعرف بها، وتميزه عن صاحبيه الاسم والحرف، وهي:

١. «السين»: وهو حرفُ تَنْفِيسٍ [١]، ومعناه: الزَّمنُ القريبُ. كما في قوله

(١) أي: توسيع أو توسع، بدليل أنها إذا دخلت على الفعل المضارع وسَّعته من الحاضر إلى المستقبل.

قال شيخنا - حفظه الله -: «السين» و«سوف» حرفا تنفيس، فكأنَّ الفعلَ كانَ مخنُوقاً بفعلِ الحادثِ، فدخلَتا عليه فنفَّست ووسَّعَت عنه الخناقَ، كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤ - ٥]. وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣ - ٤].[بتصرف].   =

تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴿٧﴾﴾ [الطلاق: ٧]، وقوله: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴿٦﴾﴾ [الأعلى: ٦].

٢. «سوف»: وهو حرف تسويف، ومعناه: الزمن البعيد كما في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]. وقوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴿٥﴾﴾ [الضحى: ٥].

تنبيهاتٌ:

الأول: «سوف» مثل «السين» في كونهما حرف استقبال، لكن «سوف» أوسع منها استقبالاً، وتنفرد عنها بدخول اللام عليها، كما في الآية المستشهد بها.

الثاني: يجب أن تلتصقَ «سوف» بفعلها المضارع.

الثالث: «السين» و«سوف» تعملان على تخصيص الفعل المضارع بزمان الاستقبال بعد أن كان محتملاً له، ولزمان الحال.

فائدةٌ: لـ: «سوف» لغاتٌ منها: «سف» و«سي» و«سو».

= قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: ليس المراد بالسين في هذا الباب مطلق السين لأن ذلك يُدخل سين التهجِّي، كسعدٍ وسعيدٍ، وسين الصيرورة، كاستنوقَ الجملُ؛ وإنما المقصود: سين الاستقبال التي تدخل على الفعل المضارع فحسب.

٣. «قـد»[1] : المقصود بها الحرفية[2]، ولها عدَّة معانٍ، وتدخل على الفعلين الماضي والمضارع بشروط أربعة:

الأول: أن يكون الفعلُ مُثبتًا لا مَنفيًا.

الثاني: أن يكون الفعلُ مُتصرِّفًا لا جَامدًا، بمعنى أنه يأتي منه المضارعُ، والأمرُ، والمصدرُ، واسمُ الفاعلِ.

---

(١) تقدمت الإشارة إلى لُغَاتِ «سوف»؛ وبقي الكلام على معاني «قد» فأقول: ذكر الشيخُ - حفظه الله - في البيت أربعة معَانٍ: «التقليل»: ويختص بالفعل المضارع، وهو قليلٌ. و«التكثير»: وهي بمنزلة «رُبَّمَا». و«التقريب»: ويختص بالفعل الماضي لأنها تقربه من الحال. و«التحقيق»: وتدخل على الماضي والمضارع وهو قليلٌ فيها. وزاد غيرهُ: «التوقع»: وتدخل على الماضي والمضارع وهو كثيرٌ فيها. راجع: «رصف المباني» (٤٥٥- ٤٥٦)، و«معاني الحروف» للرماني (٩٨- ٩٩)، وذكر المراديُّ في «الجنى الداني» (٢٥٦- ٢٥٩) أن لها خمسة معَانٍ، وزاد ابنُ هشام في «المغني» (١/ ٢٩٣- ٢٩٧) معنى سادسا.

قال علاء الدين الأربليّ في «جواهر الأدب» (٤٦٩- ٤٧٢): «والحاصل أنها تفيد مع الماضي أحد ثلاثة معَانٍ: التوقع والتقريب والتحقيق؛ ومع المضارع أحد أربعة مَعَانٍ: التوقع، والتقليل، والتحقيق، والتكثير» انتهى كلامه.

(٢) لأن «قد» نوعان:

الأول: الحرفيَّة: وهي التي تكون علامةً للأفعَالِ.

الثاني: الاسميَّة: وهي المرادفةُ لـ: «حَسْب» وتدخلُ على الأسماء، ولا تكونُ علامةً للأفعَالِ.

الثالث: أن يكونَ خبريًا لا إنشائيًا.

الرابع: أن لا يفصِلَ بين «قد» والفعلِ فَاصِلٌ.

مثال دخولها على الفعل الماضي كما في قول الله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]. وقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]. وقوله: ﴿قَدْ قَالَهَا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الزمر: ٥٠]. وتفيد التقريب كما في قول المؤذن: «قد قامت الصلاة»[1].

ودخولها على الفعل المضارع كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]. وقوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤].

فائدةٌ: جمع الشيخُ محمَّد الإغاثة بن الشيخ الشنقيطيُّ - حفظه الله - معاني «قد» ولغات «سوف» بقوله:

قَلِّـلْ وكَثِّـرْ قَـرِّبَنْ وحَقِّـقِ بِـ: قَدْ وفي سَوْفَ بِـ: سَوْ سَفَ انْطِقِي

وفي قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «وبقد» أدخل عليه حرف الجرِّ، مع أنه مرَّ بك أن حروف الجرِّ مختصة بالأسماء، فما توجيهه:

توجيهه أن نقول: «قد» هنا اسم بدليل دخول الباء الجارة عليها، وليست حرفاً، لأن حرفيتها تكمن في حال التركيب ففي قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ

(١) قد اجتمع في هذا المثال ثلاثة مَعَانٍ: «التحقيق»، و«التوقع»، و«التقريب». انظر: «معجم القواعد العربية» للدَّقر ص (٣٦٨).

ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ﴾ [المؤمنون: ١]. فـ:«قد» في هذا التركيب في الآية الكريمة حرفٌ، لأنه أفاد معنى التحقيق.

٤. «تاء التأنيث» السَّاكنة [1]: - حقيقيَّة أو مجازيَّة -.

وقولنا: «الحقيقية» المقصود بها الخلقية؛ أما «المجازيَّة» فالمقصود بها المعنوية.

أمثلةٌ: مثال للحقيقية الخلقية: قوله تعالى: ﴿فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ﴾ [مريم: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ﴾ [القصص: ١١].

ومثال المجازيَّة - المعنوية - قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَهُمْ فِى فَجْوَةٍ مِّنْهُ﴾ [الكهف: ١٧]. وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [فصلت: ١١].

تنبيهان:

الأول: هذه «التاءُ» الساكنةُ مختصةٌ بالفعل الماضي فقط.

الثاني: الأصلُ في هذه «التاء» أن تكون ساكنةً، لكن لا يضرُّ تحريكها لعارض التخلُّص من التقاء الساكنين:

إما إلى الكسر: كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥]. وقوله: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾ [يوسف: ٣١].

---

(١) وتقيدها بـ: «السَّاكنة» حتى تخرج تاء التأنيث المتحركة المختصة بالاسم.

وإما إلى الفتح: كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١].

وإما إلى الضم: كما في الآية السابقة: ﴿وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ عَلَيۡهِنَّۖ﴾ [يوسف: ٣١].

في قراءة من قرأ بضم «التاء» في «قالت».

٥. «تاء الفاعل»: كقوله تعالى: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦۖ﴾ [البقرة: ٤١]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦].

٦. «ياء المخاطبة»: وهي من علامات فعل الأمر اللَّفظِيَّة [1]. مثالها قوله تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا ٢٦﴾ [مريم: ٢٦]. فقد اجتمع في هذه الآية الكريمة أربعة ياءات كلُّها للمخاطبة.

٧. «نون التوكيد» - ثقيلةً كانت أم خفيفةً -: فالثقيلةُ كقوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ ٥٧﴾ [الأنبياء: ٥٧]. وقوله تعالى: ﴿لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٨٥﴾ [ص: ٨٥]. والخفيفةُ كما في قوله تعالى: ﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥﴾ [العلق: ١٥].

---

(١) لأن فعل الأمر له علامتان لفظيَّة: وهي قبوله لياء الفاعلة أو إحدى نوني التوكيد - الخفيفة أو الثقيلة - ؛ ومعنويَّة: وهي دلالة لفظه التي يُفهم منها الطلب بصيغته.

وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [يوسف: ٣٢].

تنبيهان:

الأول: نون التوكيد لا يؤكَّد بها الفعل الماضي - لفظاً ومعنى - لأنها تخلِّص الفعل للاستقبال وهذا ينافي المضيّ.

الثاني: اقتصر الناظمُ - تبعاً لابن آجرُّوم - رحمهما الله على ذكر أربع علامات من العلامات الداخلة على الفعل. فذكرا علامتين تختصان بالفعل المضارع، وهي «السين»، و«سوف». وعلامةً تختص بالفعل الماضي وهي: «تاء التأنيث الساكنة». وعلامةً مشتركةً بينهما، وهي: «قد» الحرفية.

وأغفلا علامةَ فعلِ الأمرِ جَزْياً منهما على مذهب أهل الكوفة الذين يقسمون الأفعال إلى: مضارعٍ، وماضٍ فحسب.

قوله: «فاعلم» الفاء هنا عاطفة، وفعل الأمر وفاعله جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

قوله: «ميزه ورد» أي: ورد تميز الفعل عن صاحبيه بهذه العلامات المذكورات في البيت.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «الفعل» يعرف بدخول سبع علامات وهي: «السين»، و«سوف»، و«قد»، و«تاء التأنيث»، و«تاء الفاعل»، و«ياء المخاطبة»، و«نون التوكيد»، والله أعلم.

* * *

بَابُ الحرف

والحَــرْفُ يُعْــرَفُ بِــأَلاَّ يَقْــبَلاَ لاَسْــمٍ ولاَ فِعْـلٍ دَلِـيْلاً كَـ: «بَـلَى»

الشَّرحُ:

هـذا شروعٌ منـه - رحمـه الله تعـالى - في ذكـر العلامـات التـي يميـز بهـا القسم الثالث والأخير من أقسام الكلام وهو «الحرف» (١).

قوله: «والحرف» «أل» للعهد الذكر لأنه سبق وأن ذكره منكراً بقوله: «ثم حرف معنى».

تعريفُ الحـرفِ: هـو الـذي يَمتَـازُ عـن الاسـمِ والفعـل بخلُـوِّه عـن عَلاماتِ الاسم وعلامات الأفعالِ. أو هو ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسمٍ ولا فعلٍ.

قال الناظم - رحمه الله تعالى - في منظومته «نزهة الحلوم»:

والحــرْفُ مَــا تَـرَاهُ غَـيرَ قَابِـلِ مَــا لِقَــسِيمَيْهِ مِــنَ الــدَّلاَئِلِ

فالحرفُ إذاً لا يدخل في الإعراب أصلاً، لأن علامته سلبية عدميَّة (٢).

---

(١) إنما أخرَّهُ عن الاسم والفعل في الذكر والترتيب لضعفه، ولكونه لا يسند، ولا يسند إليه. بمعنى: لا يخبر به، ولا يخبر عنه.

(٢) فإن قلتَ: لم خُصَّ الحرفُ بعلامةٍ سلبيَّةٍ عَدَميَّةٍ بخلاف الاسم والفعل ؟.

الجوابُ: أن علَّة ذلك ضعفُ دلالته، فإنه لا يدل إلاَّ مع غيره بخلاف الاسم=

وقوله في النظم: «دليلا» الدليل فعيل بمعنى فاعل، وهو مأخوذٌ من الدلالة، وهي العلامة والإرشاد. وهو هنا نكرة في سياق النفيِّ، فعدمُ قَبُولِهِ لأيِّ علامةٍ من علاماتِ الاسمِ والفعلِ عَامٌّ.

حكمه: الحروفُ جميعها مبنيَّةٌ بإجماع، ولاحظٌّ لها في الإعراب، لأنها لا تتصرف، ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما يحتاج معه إلى إعرابٍ.

أقسامه: ينقسم الحرفُ مع الاسمِ والفعلِ ثلاثة أقسام.

١. **القسم الأول:** ما يدخل على الأسماء والأفعال: فيكون مشتركا بينهما: كأسماء الاستفهام، وحروف العطف. من ذلك قول الله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَـٰكِرُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [الأنبياء: ٨٠]. وقوله: ﴿وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنتُم مُّجْتَمِعُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الشعراء: ٣٩]. وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]. وقوله: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ﴾ [ص: ٢١].

= الفعل فإنهما مستقلان في الدلالة، فكان حقهما أن يعرفا بالتعريف الوجوديِّ لقوتهما، وحق «الحرف» أن يعرف بالتعريف العدَمِيِّ لضعفه. فاضبط هذا وفقك الله.

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: قد أشارَ بنحو هذا التعليلِ الإمامُ الكيشيُّ في كتابه «الإرشاد إلى علم الإعراب» ص (٧٦).

ففي الآيتين الأولى والثانية دخلت «هل» على الاسم، وفي الآيتين الثالثة والرابعة دخلت على الفعل.

٢. القسم الثاني: ما لا يدخل إلاَّ على الأسماء، ويكون مختصاً بها كـ: «حروف الجرّ»، و«أل» المعرفة. وقد تقدَّم الكلام عليها والتمثيل لها قريباً.

٣. القسم الثالث: ما لا يدخل إلاَّ على الأفعال، ويكون مختصاً بها كحروف «الجزم» و«النواصب». كما سيأتي التمثيل لها بحول الله وقوته.

قوله:«كـ: بلى» أي: مثل «بلى» وهو حرفُ جوابٍ هَامِلٍ لا يقبلُ أحد الدليلين مبني على السُّكون لا محل له من الإعراب.

مثاله قوله تعالى:﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ۖ﴾[البقرة: ٢٦٠]. وقوله:﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ قَالَ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾[الأنعام: ٣٠].

تنبيهان:

الأول: «بلى» تُعطي من الإضراب ما تعطى «بل»، إلا أنها لا تكون أبداً إلا جواباً للنفي، دخلت عليه همزة الاستفهام أو التقرير أو التوبيخ أو لم تدخل.

الثاني: الحدُّ الذي ذكره الناظمُ – رحمه الله تعالى – للحرف تبعاً للأصل فيه نظرٌ.

لأنه يدخل فيه فعل الأمر إذ يصدق عليه أنه لفظٌ لا يصلح معه دليل الاسم، ولا دليل الفعل، فلو زاد «نون التوكيد» مثلاً لسلم مما ذكر.

اعتراضٌ: فإن قيل: لم جاءت الحروف ؟.

الجواب أن نقُولَ: إنها جاءت الحروف للنقل، والتخصيص، والرَّبط، والتعدية، وللزيادة [١].

وقفةٌ: بين «الحرف» وصاحبيه.

اتفق الاسمُ والفعلُ في الدِّلالة على أنفسهما، وشذَّ الحرفُ بالدِّلالة على معنى في غيره.

واشترك الاسم والحرف في عدم الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة، وشذَّ الفعلُ بالاقتران بأحد الأزمنة - كما مرَّ معك في التعريف - [٢].

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «الحرفَ» علامتهُ أنه لا يقبل ما كان علامةً للاسم والفعل، وأنه ينقسم ثلاثة أقسام: قسم يختص بالأسماء: كحروف الجرِّ. وقسم بالأفعال: كحروف الجزم. وقسم مشتركٌ بينهما: كحروف العطف، وبعض أسماء الاستفهام، والله أعلم.

* * *

---

(١) وقد جمع هذه المعاني الإمام المهلبيُّ - رحمه الله تعالى - بقوله:

تَفَطَّنْ فَإنَّ الحرفَ يَأتِي لِسِتَّةٍ ... لنقلٍ وتخصيصٍ ورَبْطٍ وتَعْدِيَهْ

وقَدْ زِيدَ في بعضِ المواضِعِ ... جَوَاباً كُسِيتَ العِزَّ والأَمْنَ تَزْدِيَهْ

انظر: التمثيل لها في كتابه «نظم الفرائد وحصر الشرائد» ص (٢٣٨-٢٣٩).

(٢) نَبَّهَ على هذا الشيخُ عيسى بن أهل حمَّاد - رحمه الله تعالى - في شرحه على المقدِّمة.

بَابُ الإعراب

الإِعْـرَابُ تَغْيِـيرُ أَوَاخِـرِ الكَلِـمْ تَقْدِيراً، أَوْ لَفْظاً، فَذَا الحَدَّ اغْتَنِمْ
وذَلِـكَ التَّغْيِـيرُ لِاضْطِرَابِ عَوَامِلٍ تَدْخُلُ لِلإِعْرَابِ
أقْسَامُهُ: أَربَعَةٌ تُؤَمُّ رَفْعٌ، ونَصْبٌ، ثم خَفْضٌ، جَزْمُ
فَالأَوَّلاَنِ دُونَ رَيْبٍ وَقَعَا في الإِسْمِ والفِعْلِ المُضَارِعِ مَعَا
فَالإِسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجَرِّ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بجِزْمٍ فَاعْلَمَا

الشَّرحُ:

لما أنهى - رحمه الله تعالى - الحديث عن الكلام وأقسامه، شرعَ في بيان الإعراب، لأنه المقصُودُ بهذا التصنيف، والمراد عند التطبيق.

تعريفه لغةً: الإعرابُ - بكسر الهمزة - المدخل إلى الشيء.

اصطلاحاً: عرَّفهُ الناظمُ - رحمه الله تعالى - بقوله:

الإِعْـرَابُ تَغْيِـيرُ أَوَاخِـرِ الكَلِـمْ تَقْدِيراً أَوْ لَفْظاً فَذَا الحَدَّ اغْتَنِمْ

فالمقصود: تصيير أحوال أواخر الكلم[1] بنقله من السُّكون إلى الضمَّة، أو من الضمَّة إلى الفتحة، ومن الفتحة إلى الكسرة.

وقوله: «أواخر الكَلِم» الإضافة هنا للتقييد، احترازًا عن تغيير الأوائل

---

(١) لأنه الذي يقتصرُ عليه نظرُ النحويِّ، لا أوائلها لأنه من شأن اللغويين، ولا أواسطها لأنه من شأن الصرفيين.

والأواسط. و«الكَلِمُ» اسم جنسٍ جمعيٌّ واحدُهُ كَلِمَةٌ؛ والمراد به هُنا: الاسم المتمكِّن [١]، والفعل المضارع السَّالم من نون الإناث، ومن نون التوكيد المباشرة.

وقوله: «تقديراً أو لفظاً» حالان من «تغيير». والمقصود بالتقدير: هو ما يمنع من التلفُّظِ به مَانِعٌ بسبب التعذر، أو الاستثقال، أو المناسبة. كالاسم المقصور، والمنقوص، والمضاف إلى ياء المتكلم، والفعل المضارع المعتل الآخر.

وضابط المقصور: أنه كل اسم معرب آخره ألف لازمة، كقولك: «جاء الفتى» و«رأيت الفتى» و«ما أصعب النَّوى».

وضابط المنقوص: أنه كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة، كقولك: «حكم القاضي» و«مررت بالقاضي» [٢].

وضابط المضاف إلى ياء المتكلم: أنه كل اسم معرب أضيف إلى ياء المتكلم، كغلامي.

---

(١) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: الاسم المتمكن يشمل ثمانية أنواع، هي: «الاسم المفرد» بنوعيه: المنصرف وغير المنصرف، و«جمع المكسَّر» بنوعيه أيضاً: المنصرف وغير المنصرف، و«الأسماء الستة»، و«المثنى»، و«جمع المؤنث السالم»، و«جمع المذكر السالم».

(٢) وتسهيلاً على الرَّاغب في الحفظ، فقد نظم بعضهم ضابط التعذر والثقل بقول:

تَعَـذُّراً في «الأَلِـفِ»؛ اسْـتِثْقَالاَ ... في «الـوَاوِ» وَ«اليَـاءِ» فَخُـذْ مِثَـالاَ

وضابط الفعل المضارع المعتل الآخر: وهو ما آخره حرف علَّة كالألف، والواو، والياء. وسيأتي التمثيل له إن شاء الله تعالى.

أما اللَّفظيُّ: فهو ما لا يمنعُ من النُّطْقِ به مَانِعٌ.

وقوله: «أو» للتقسيم والتنويع لا للتردُّدِ والشكِّ [١]، أي: أن الإعراب ينقسم قسمين: لفظيٌّ وتقديريٌّ. - كما سيأتيك إيضاحه إن شاء الله -.

قوله: «فَذَا» اسم إشارةٍ مفعولٌ مقدَّمٌ على عامله. و«الحَدَّ» الحدُّ: وصفُ الشيءِ وصفاً مساوياً. ونُصِبَ إمَّا على البدَلِيَّةِ، أو على أنه عَطْفُ بَيَانٍ أو نَعْتٌ. وقوله: «اغتَنِمْ» من الغنيمة: وهي الفوز بالشيء بلا مشقَّةٍ. أي: اغتنم وفُز بهذا التعريف الذي ذكرته لك للإعراب.

وقفةٌ: اعلم - وفقني الله وإيَّاك - أن الإعراب في اللغـةِ يُطلق على عدَّة معان، استقصَاها علماؤنا، وبينوا مدلولاتها - رحمهم الله - [٢].

---

(١) لأن القاعدة المقرَّرة عند العلماء أن «أو» التي تفيد الشك لا ينبغي دخولها في الحدود، وقد أشار لهذه القاعدة الإمام الأخضريُّ - رحمه الله تعالى - في منظومته في علم المنطق بقوله:

ولا يجُوزُ في الحُدُودِ ذِكْرُ «أوْ»   وجَائِزٌ في الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا

(٢) فمن معانيه: «الإبانة والإفصاح عن الشيء»، و«الإجالة»، و«التحسين»، و«عدم اللَّحن في الكلام»، و«التغيير»، و«إزالة الفساد والقبيح»، و«النكاح والتزوج بالعروب»، و«إجراء الفرس وإحضاره»، ويأتي «أعرب» لازماً بمعنى تكلَّم بالعربية، أو صارت له خيلٌ عِرابٌ، أو ولد له ولد عربي اللَّون، أو تكلَّم بالفحش، أو أعطي العربون.=

أقول: والأنسبُ منها في المعنى الاصطلاحي - كما أشار إليه غيرُ واحدٍ من أئمتنا - هو: التغيير. إذْ المقصدُ منه: إبانةُ المعاني والألفاظ المختلفة.

أمثلة: مثال اللفظ: قوله تبارك وتعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]. وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَكَفُورٌ﴾ [الحج: ٦٦]، وقوله: ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ [فصلت: ٥١].

وقد اجتمعت حركات الإعراب الثلاثة في قوله تبارك وتعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧][1].

= انظر: «تاج العروس» (٣/ ٣٣٥- ٣٣٧)، و«همع الهوامع» للسيوطي (١/ ٥١).

وقد نظم الإمام السيوطيُّ - رحمه الله تعالى - بعض هذه المعاني بقوله:

الإعْـرَابُ في اللُّغـةِ جَـا لِعَـشَرَهْ ... مِـنَ المعَـاني قَـدْ حَكَاهَـا المهَـرَهْ
أَعْـرَبَ عَـمَّا في الحِجَـا أَبَـانَهْ ... والـشَّيْءَ أَعْـرَبَ فُـلانٌ زَانَـهْ
وأَعْـرَبَ الإِبِـلَ أيْ: أَجَالَهَـا ... ومُفْـسِدَاتِ الـشَّيءِ قَـدْ أَزَالَهَـا
وأَعْـرَبَ الإِلَـهُ شَـيْئاً غَـيَّرَا ... بِـ: «عَنْ»، وبِـ: «الهمْزَةِ» عَدِّ مَا تَرَى
وأَعْـرَبَ الرَّجُـلُ أيْ: تَكَلَّـمَا ... بِـالفُحْشِ، أو بِالعَرَبِيَّـةِ وَمَـا
كَانَـتْ لَـهُ خَيْـلٌ عِـرَابٌ، وَوَلَـدْ ... وَلَـداً اعْرَابِيـاً، أَيْـضاً ولْتُعَـدْ
مِـنْ ذَاكَ مَـنْ يَبِيـعْ بَيـعَ العُرْبُـونْ ... وهَـذِهِ الخَمْـسُ لَوَازِمـاً تكُـونْ

(١) أفاده شيخنا - متع الله به -.

ومثال التقدير: قوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾﴾ [الأنعام: ٧١].

قاعدتان:

الأولى: الإعرابُ أصلٌ في الأسماءِ[1]، فرعٌ في الأفعالِ؛ والبناء أصلٌ في الأفعال، فرعٌ في الأسماء[2].

الثانية: الإعرابُ لا يدخل صنفين من الكلام:

١. جميع الأفعال، سوى الفعل المضارع الذي لم تحلقه نون التوكيد حيث يبنى على الفتح، أو نون النسوة حيث يبنى على السُّكُون.

٢. الحروف، حيث إنها مبنيَّةٌ.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

وذَلِــكَ التَّغْيِــيرُ لِاضْــطِرَابِ عَوَامِـــلٍ تَـــدْخُلُ لِلإِعْـــرَابِ

قوله: «وذَلِكَ» المشارُ إليهِ هو الجنسُ المأخُوذُ في حَدِّ الإِعْرَابِ الَّذِي هُوَ: «التَّغْيِيرُ» والتغييرُ هُنَا مصدَرٌ، ومعناهُ: التحْوِيلُ، والتبديلُ الحاصِلُ في

---

(١) قال الكيشي في «الإرشاد» ص (٨٢): «والاسم إعرابه بالأصالة، لأنه يدل على الذات، والذات تختلف عليه الأحوال فيستحق إعراباً ليدلَّ عليها، والفعل لا يستحق لذاته الإعرابَ؛ فإنه يدل على الأحوال، والأحوال لا تطرأ على الأحوال، فلا يستحق إعراباً».

(٢) وذلك إذا شابهت الحروف كما سيأتيك بيانه وتوضيحه في المطولات بإذن الله تعالى.

الكَلِمِ على وَجْهٍ مخصُوصٍ.

وقوله: «لِاضْطِرَابِ.....» بيانٌ لعلَّةِ التَّغييرِ. أي: لأجل اختلاف العوامل وتغايرها من حيث العمل. وهو من الأسباب الموجبة لتغيُّر أخِر الكلم.

قوله: «عواملٍ» جمع عَامِلٍ، وحقُّه أن يكون ممنوعاً من الصَّرْفِ، لكنه صُرِفَ لضرورة الوزن. والعاملُ: هو فاعل الحركة ومسببها؛ أو هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوصٍ، من رفعٍ، أو نصبٍ، أو خفضٍ، أو جزمٍ. والمراد: ما أثر في آخر الكلمة أثراً لهُ تعلُّقٌ بالمعنى التركيبيِّ.

قوله: «تدخلُ» على الاسم المعرب كما قدمنا. و«للإعراب» حتى يخرج ما حكمه «البناء» لأنه ضد الإعراب[1].

قال الناظمُ - رحمه الله تعالى -:

أقسَامُهُ أربَعَةٌ تُؤَمُّ	رَفْعٌ، ونَصْبٌ، ثم خَفْضٌ، جَزْمُ
فَالأَوَّلاَنِ دُونَ رَيْبٍ وَقَعَا	في الإِسْمِ والفِعْلِ المُضَارِعِ مَعَا
فَالإِسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجَرِّ كَمَا	قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِجِزْمٍ فَاعْلَمَا

قوله - رحمه الله تعالى -: «أقسامه» أي: أقسام الإعراب بالنسبة إلى الاسم والفعل.

---

(١) وناسب في هذا المقام تعريف «البناء» فنقول:

«البناء» لغةً: وضعُ شيءٍ على شيءٍ على جهةٍ يُرادُ بها اللُّزومُ. واصطلاحاً: لزومُ آخرِ الكلمة حالةً واحدةً لغير عاملٍ ولا اعتلالٍ.

وقوله: «أربعة» أي: أربعة أقسام[١] بدليل الحصر، والاستقراء التَّام لكلام العرب.

أقولُ: ذكرها النَّاظمُ - رحمه الله تعالى - هنا مجملةً، وسيأتي تفصيلُها، والتمثيلُ لها بإذن الله تعالى.

وقوله: «تؤم» أي: تُقصدُ عند الدَّارِسِينَ للنَّحْوِ.

أقسامه: ينقسمُ الإعرابُ على وَجْهِ التفصيلِ إلى أربعِ علامَاتٍ أصليَّةٍ رَأَسِيَّةٍ [٢].

١. العلامة الأولى: الرفع.

لغةً: التعلية. واصطلاحاً: تغيير مخصوصٌ، يجلبه عامل مخصوصٌ، وعلامته الضمَّةُ، وما ناب عنها، وهو مختصٌّ بالاسم والفعل.

٢. العلامة الثانية: النصب.

لغةً: الاستواء. واصطلاحاً: تغيير مخصوصٌ، يجلبه عامل مخصوصٌ، وعلامته الفتحةُ، وما ناب عنها، وهو مختصٌّ بالاسم والفعل كسابقه.

---

(١) وهي العلاماتُ الأصليةُ، لأنَّ علاماتِ الإعرَابِ: أربعَ عشرَةَ علامةً، منها الأربعَةُ الأصليةُ المذكُورَةُ، والعَشَرَةُ البَاقِيةُ فروعٌ نائبةٌ عنهَا. ويُقالُ بعبَارةٍ أخرى: العلاماتُ تسعٌ: ثلاثُ حَرَكَاتٍ، وأربعَةُ أحْرُفٍ، وحَذْفٌ، وسُكُونٌ.

(٢) قال الكيشيُّ في «الإرشاد» ص (١٠٠): «اعلم أن الرَّفعَ عَلَمُ الفَاعِلِيَّةِ، والنَّصْبَ عَلَمُ المفعُولِيَّةِ، والجرَّ عَلَمُ الإِضَافَةِ، وإنما جُعِلَ كَذَلِكَ؛ لأنَّ الضَّمَّةَ أثقَلُ الحرَكَاتِ، والفتحَةَ أخفُّهَا، والفَاعِلَ وَاحِدٌ، والمفعُولَ خمسةٌ، لِيَكْثُرَ الخفِيفُ ويَقِلَّ ضِدُّهُ، وخُصَّ الكسرُ بالمضَافِ إليهِ لكَوْنِهِ وَاقِعاً بينَ الفَاعِلِ والمفعُولِ». انتهى كلامه.

٣. العلامة الثالثة: الخفض.

لغةً: الوضع، أوالتذلل والخضوع. واصطلاحاً: تغيير مخصوصٌ، يجلبه عامل مخصوصٌ، وعلامته الكسرةُ، وما ناب عنها، وهو مختصٌ بالاسم فقط.

٤. العلامة الرابعة: الجزم.

لغـةً: الحـزُّ والقطـع. واصـطلاحاً: تغيـير مخـصوصٌ، يجلبـه عامـل مخصوصٌ، وعلامته السكونُ، وما ناب عنه، وهو مختصٌ بالفعل فقط.

قوله: «فـ» الفاء فاء الفصيحة. «بالأَوَلاَنِ»: أي: الرفع والنصب، وهو من باب التغليب - وعلى طريق اللَّفِ والنَّشْرِ -.

قوله: «دُونَ رَيْبٍ وقعا»: دُونَ هنا بمعنى: غير. والرَّيْبُ: الظِّنَّةُ، والشَّكُّ. ومقصودُه: أن حُكْمَ «الرَّفعِ» و«النَّصْبِ» ثبتَ وحَلَّ من غيرِ ظنٍّ أوشَكٍّ، على «الاسْمِ»، و«الفعلِ المضَارِعِ».

وقوله: «معًا» منصوب على الحال، بمعنى مجتمعَيْن.

فائدةٌ: بدأ الناظم - رحمه الله تعالى - بذكر «الرَّفْعِ» لاختصاصه بعُمَد الكلام، وثنى بـ: «النَّصْبِ» لوجوده في العُمَد، وفي الفضلات، وثلَّث بـ: «الخفْضِ» لاختصاصه بالأسماء، وهي أشرفُ من الأفعال، وأخَّر «الجزْمَ» لكونه لا يوجد إلاَّ في الفعل.

وقفةٌ: هنا سؤالٌ واردٌ، وهو أن نقول: لماذا اختصَّ الاسمُ بالخفضِ دُونَ الفعلِ؟.

والجوابُ عنه: أن «الاسمَ» خفيفٌ، و«الخفضَ» ثقيلٌ، فأُعطِيَ الخفيفُ الثقيلَ. أما «الجزمُ» فإنه حذفُ حركةٍ، أو حرفٍ، فهو خفيفٌ، و«الفعلُ» ثقيلٌ، لأن لفظَهُ مفردٌ، ودلالتَهُ مركبةٌ، فهو ثقيلٌ، فأُعطِيَ الثقيلَ الخفيفَ، طلباً للتعادل، والله أعلم[1].

قوله: «ف» الفصيحة. «**الاسم قد خُصِّصَ بالجرِّ**» كأن سائلاً سأل فقال: ما الذي يختصُّ به الاسم والفعل؟. وفي بعض النسخ «**قد خُصِّصَ بالخفضِ**» جرياً على اصطلاح أهل الكوفة كما مرَّ معك في علامات الاسم. ولعله تنويع منه - رحمه الله تعالى - لأنه قد عبر بالخفض في باب علامات الاسم.

قوله: «**فاعلما**» أصلها: اعلمنْ. انقلبت نونها ألفاً. والمعنى: فادْرِ واعلم ما ذكرته لك من خصائص الاسم والفعل. ولا تخلو هذه الكلمة أن تكون تكمِيلاً وتتميماً للبيت.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «**الإعراب**» مختص بأواخر الكلم، وأنه ينقسم أربعة أقسام، وهذه الأقسام ترجع إلى نوعين:

نوع مشترك في الاسم والفعل: وهو «**الرفع**» و«**النصب**».

ونوع مختص بالاسم وهو: «**الخفض**»، ونوع مختص بالفعل وهو: «**الجزم**»، والله أعلم.

* * *

(١) انظر: «الإرشاد» للكيشي ص (٩٥).

بَابُ الضمِّ وما ينوبُ عنه

ضَـــمٌّ، وَوَاوٌ، أَلِــفٌ، والنُّـــونُ   عَلاَمَـــةُ الرَّفْـــعِ بِهَـــا تَكُـــونُ
فَـــارْفَعْ بِـــضَمٍّ: مُفْـــرَدَ الأَسْـــمَاءِ   كَـ: جَـاءَ زَيـدٌ صَـاحِبُ العَـلاَءِ
وارْفَعْ بِـهِ: الجَمْعَ المُكَسَّرَ، وَمَا   جُمِـــعَ مِـــنْ مُؤَنَّـــثٍ فَـــسَلِمَا
كَـذَا المـضَارِعُ الَّـذِي لم يَتَّـصِلْ   شَيْءٌ بِـهِ كَـ: يهْتَـدِي، وكَـ: يَـصِلْ
وارْفَـعْ بِـوَاوٍ: خمـسَةً أَخُوكَـا،   أَبُـوكَ، ذُو مَـالٍ، حَمُـوكِ، فُوكَـا
وهَكَـذَا الجَمْـعُ الـصَّحِيحُ فَاعْرِفِ   ورَفْـــعُ مَـــا ثَنَّيْتَـــهُ بِـــالأَلِفِ
وارْفَـعْ بِنُـونٍ: يَفْعَـلاَنِ، يَفْعَلُـونَ   وتَفْعَـــلاَنِ، تَفْعَلِـــينَ، تَفْعَلُـــونَ

الشَّرحُ:

لما ذكر في الباب السَّابق أقسام الإعراب الأربعة - إجمالاً - ناسب أن يعقد لك باباً تفصيلياً في معرفة علامات تلك الأقسام، وبدأها بعلامة «الضَّمِّ».

قوله - رحمه الله تعالى -: «ضَمٌّ، ووَاوٌ، ألفٌ، والنُّونُ علامةُ الرَّفـعِ....».

هذا تفصيلٌ لما أجمله في الباب السابق بقوله: «أقسَامُهُ أربعَةٌ تُؤَمُّ رَفْعٌ...».

وقوله: «عَلاَمَةُ» أي: أمارة. «الرَّفْعِ بِهَا» أي: بهذه المذكورات من الـضَّمِّ وما عُطِفَ عليه. «تكُونُ» أي توجد وتحصُلُ، لأنَّ كان هنا تامة وليست ناقصة.

تنبيهان:

الأول: قدَّم «الضمَّةَ» لأصالتها، وثنى بـ: «الـواو» لأنها بنتها، ولكونها تنشأ وتتولد منها العلَّةُ عند إشباعها، وثلَّث بـ: «الألف» لأنها أختُ «الـواو» في العلَّة

والمدِّ، واللين، وختم بـ: «النون» لضعف شبهها بحروف الغنَّةِ عند سُكونها [١].

الثاني: قدَّم الحركاتِ على الحروفِ لأسباب [٢]:

١) أنها أصلُ، والحروف نائبةٌ عنها، فهي فرعٌ منها.

٢) أنها أولى بالاستعمال، للدلالة على الإعراب من الحروفِ.

٣) أنها أخصر من الحروف، وأوجز، وأخف.

٤) أن حذفها أيسر وأهون، من حذف الحروف - كما هو مقرَّرٌ -.

علامات الرَّفع: للرفع أربع علامات.

١. **العلامة الأولى: الضَّمُّ**: تكون علامة للرفع أصالةً في أربعة مواضع.

الموضع الأول: الأسماء المفردة: وهي ما ليس مثنى، ولا مجموعاً، ولا ملحقاً بهما، ولا من الأسماء الخمسة [٣].

مثاله: قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ﴾ [الفتح:٢٩].

---

(١) ذكر هذه العلل بعض الشرَّاح.

(٢) أشار إلى بعض هذه الأسباب أبو الحجَّاج الشنتمريُّ في «المخترع». والأسمريُّ في «الإيضاح».

(٣) جمع بعضُهم هذا القيود بقوله:

قَـدْ فَـسَّرُوا «المفـرَدَ» في الإعْـرَابِ ... هُـــوَ بقَوْلِــهِ في هَـــذَا البَـــابِ

مَـا لَـيْسَ مجمُوعـاً، ولاَ مُثَنَّـى ... ولاَ مِـــنَ الـــسِّتَّةِ فَاسْـــمَعَنَّ

ومثَّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «جاء زيدٌ صاحبُ العَلاءِ».
فـ: «جاء» فعل ماض مبني على الفتح، و«زيد» اسم مفرد مرفوع بالضمة الظاهر لأنه فاعل لـ: «جاء»، و«صاحبُ» نعتٌ مرفوعٌ وهو مضاف و«العلاء» مضاف إليه مجرور وعلامة جرِّه الكسرة الظاهر في آخره.

وقوله: «مفرد الأسماء» «أل» الدَّاخلة على «الأسماء» تفيدُ العُمُومَ، لأنه جمعٌ محلًّى بـ:«أل». فيعمُّ «المذكر»، و«المؤنث» و«المنصرف»، و«غير المنصرف».

الموضع الثاني: جمع المكسَّر: هو الاسمُ الدَّالُ على أكثر من اثنين، بتغيُّرٍ ظاهرٍ [1] أو مقدَّرٍ. أو هو: ما تغيَّر فيه بناءُ مفردِه عند الجمع.

مثال: قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٢]. وقوله: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٣٧].

---

(١) فائدةٌ: التغيُّر الظاهر لا يخرج عن ستة أنواع بالتتبع والاستقراء، فهو إمَّا:
١. بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل، نحو: «صنو» و«صنوان».
٢. بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل، نحو: «تخُمَةٌ» و«تخُمٌ».
٣. بتبديل شكل من غير زيادة ولا نقص، نحو: «أَسَدٌ» و«أُسُودٌ».
٤. بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل، نحو: «رجُلٌ» و«رِجَالٌ».
٥. بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل، نحو: «رسُولٌ» و«رُسُلٌ».
٦. بالزيادة مع تغيير الشكل، نحو: «غُلاَمٌ» و«غِلمَانٌ».
ملاحظة: أمَّا التغيُّر المقدَّر فنحو: «فُلْكٌ» و«شِمَالٌ» فجمعهنَّ مثلهُنَّ وضعاً وشكلاً.

قوله: «فارفع به» الضميرُ يعودُ على الضَّمِّ.

وقوله: «الجمع» من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول أي: ارفعْ به المجموع.

و«المكُسَّر» عبَّر باصطلاح المتقدمين، بخلاف المتأخرين فإنهم يعبرون بقولهم: «جمع التكسير»[1].

الموضع الثالث: جمع المؤنث السالم[2] : ما جمع بألف وتاء مزيدتين على مفرده.

حكمه: أن يرفع بالضمَّة، وينصب بالكسرة، نيابة عن الفتحة، ويجر بالكسرة.

مثال: قوله تعالى: ﴿فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤].

---

(١) فائدة: نَظَمَ العلامةُ مَمُّ أحمد محمود الجكني الشنقيطي المتوفى -رحمه الله تعالى- سنة ١٣٦٢هـ، الفرق بين جمعي «التكسير» و«التصحيح» بقوله:

يَفْـتَرِقُ «التَّكْـسِيرُ» و«التَّـصْحِيحُ» ... في أربـعٍ، ذَكَرَهَـا «التَّـصْرِيحُ»

إِعْـرَابُ حَـرْفٍ، وسَـلاَمَةُ بِنَـا ... تجريـدُ فِعْـلٍ، كَوْنُـهُ لِلْفُطَنَـا

(٢) قال السيوطيُّ في «همع الهوامع» (١/ ٧٧): «وذكر الجمع بألف وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السَّالم لأنه لا فرق بين المؤنث كـ: «هندات»، والمذكر كـ: «اصطبلات»...». انتهى كلامه.

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: هذا التعبير عبَّر به ابن مالك - رحمه الله تعالى - في «الخلاصة» بقوله:

ومَـا بِتَـا وأَلِـفٍ قَـدْ جُمِعَـا ... يُكْـسَرُ في الجـرِّ وفي النَّـصْبِ مَعَـا

وقوله في النظم: «فَسَلِمَا» الفاء هنا زائدة، والألف للإطلاق، والجملة صفةٌ للجمع، أي: سَلِمَ مفردُهُ في الجمع، ولم يتغيَّر، فمفرد «صالحات» في الآية «صالحة»، ومفرد «قانتات»: «قانتة»، وهكذا فليُقس.

فائدةٌ: المؤنث على ثلاثة أوجُهٍ:

١) أن يكون مُؤنثًا بـ: «التاء» فحسب، نحو: «أمامة»، و«مسلمة».

٢) أن يكون مُؤنثًا بـ: «الألف» فحسب، نحو: «حُبلى»، و«صحراء».

٣) أن يكون مُؤنثًا بالمعنى فحسب، نحو: «مريم»، و«زينب».

الموضع الرابع: الفعل المضارع: هو الصحيحُ الآخر، المجرَّد عن ضمير بارز مرفوع، للتثنية، أو الجمع، أو المخاطب المؤنث.

حكمه: أن يرفع بالضمة الظاهرة، وينصب بالفتحة الظاهرة، ويجزم بالسكون.

مثال: قوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]. وقوله: ﴿إِذَآ أُلْقُوا۟ فِيهَا سَمِعُوا۟ لَهَا شَهِيقًا وَهِىَ تَفُورُ ۝٧ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [الملك: ٧ - ٨][1].

والمقدَّر كما في قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ۝٥٦﴾ [القصص: ٥٦]. وقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٢٥﴾ [يونس: ٢٥].

(١) تنبيهٌ: اجتمع في هاتين الآيتين من سورة «الملك» ثلاثة أفعال كلُّها مضارعة: «تَفُورُ»، و«تَكَادُ»، و«تميَّزُ» من غير أن يكون عطف بينها. كما أفاده شيخنا -حفظه الله تعالى-.

قوله: «فارفعْ» الفاء فاء الفصيحة، كأنه يقولُ: إذا أردتَ أن تعرف مواضعَ الضَّمِّ فأقولُ لكَ: ارفع بضمٍّ...إلخ.

وقوله:«كذا المضارع الذي لم يتصل شيءٌ به» مما يوجبُ بناءه، أو ينقلُ إعرابه، أو يتقدَّمُ عليه كالنَّاصبِ والجازمِ.

أقولُ: إنما قيّد بهذا القيد، لأنه إذا اتصل به شيءٌ يوجب بناءَه كنون الإناث، بني على السُّكون؛ أو نوني التوكيد، بني على الفتح، ولا يكون حينئذٍ مرفوعًا.

كذلك إذا نقل إعرابه من الأصل إلى الفرع، كألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة. فإذا اتصل به شيءٌ ينقل إعرابه لم يكن مرفوعًا حينها بالضَّمَّةِ.

والقيد الثالث: هو أن لا يتقدم عليه ناصب ولا جازم؛ لأنه إن تقدم عليه ناصب أظهر عليه الفتحة، أو ما يحل محلَّها، وإن تقدم عليه جازم أظهر عليه السُّكون، أو ما يحل محلَّه.

تنبيهٌ: إنما مثَّل الناظم - رحمه الله تعالى - بمثالين للفعل المضارع، إشعاراً منه بأن الفعل المضارع، إما أن يكون معتلاً، فيرفع بضمة مقدَّرة على الياء، كما في قوله: «يهتدي»، أو على الألف، كما في قوله: «يخشى»، أو على الواو، كـ: «يدعو»، أو يكون صحيحاً، فيُرفع بالحركة الظاهرة، كـ: «يصل» والله أعلم[1].

(١) نبَّه عليه بعضُ شرَّاح المقدِّمة.

٢. **العلامة الثانية: الواوُ**: تكون نيابةً عن الضمَّةِ في موضعين.

الموضع الأول: الأسماء الخمسة: وهي: «أبٌ»، «أخٌ»، «حَمٌ»، «فَمٌ»، «ذُو»(١).

شروط عملها(٢): لهذه الأسماء الخمسة - بمجموعها - شروطٌ. وينفرد «الفم» و«ذو» كل منهما بشرط.

١. أن تكون مفردة: فإذا ثُنِّيت أعربت إعراب المثنى نحو: «أبوان»، وإذا جمعت - جمع تكسير - أعربت بالحركات نحو: «آباءُ الحسن».

٢. أن تكون مكبرة: فإذا صُغِّرت أعربت إعراب المفرد - بالحركات - نحو: «أُبَيِّكَ» و«هذا أُخَيٌّ».

٣. أن تكون مضافة: فإذا تجردت، أو قطعت عن الإضافة، كانت أسماء مفردة؛ ويكون إعرابها بالحركات، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٌ﴾ [النساء: ١٢]. وقوله: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيۡخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف: ٧٨].

---

(١) تنبيهٌ: ألحق بعضهم بالأسماء الخمسة اسماً سادساً وهو: «هَنُ» وهو: اسم يكنى به عمَّا يستهجن، ويستقبحُ ذكرُه، وأغفله ابن آجرُّوم والناظم تبعاً للفرَّاء والزَّجاجي - رحم الله الجميع - ولأنَّ الإتمام فيه قليلٌ، كما هو مبسُوطٌ في محلِّه من المطوَّلاتِ.

(٢) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: شروط عملها ذُكِرت في النَّظمِ تلميحاً؛ فقد ذكرها - رحمه الله تعالى - مفردةً، مكبَّرةً، مضافةً لغير ياء المتكلم؛ وذكر «ذُو» مضافةً إلى اسمِ جنسٍ ظَاهِرٍ، وهو «مَالٍ»؛ وذكر «فُوكَ» منفصلةً عن الميمِ.

ثم اعلم - وفقني وإيَّاك الله - أن لهذه الأسماء الخمسة لغات ثلاثة، ومذاهب إعرابية ثلاثة، مبسوطة في المطوَّلات.

٤. أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم: فإن كانت الإضافة لياء المتكلم، قدِّرت حركات الإعراب على ما قبل الياء، لاشتغال المحل بحركة المناسبة، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخِي هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾ [القصص: ٣٤].

٥. ألا تكون منسوبة: فإذا نسبت كان إعرابها بالحركات الظاهرة على ياء النسبة كما هو مقرَّرٌ.

٦. يشترط في «الفم»: أن تنفصل وتزول منه الميم؛ فإن لم تزل منه أعرب بالحركات. كقولك: «هذا فَمٌ».

٧. ويشترط في «ذو»: أن تكون بمعنى صاحب، وأن تضاف إلى اسم جنس ظاهر.

حكمها: تعرب هذه الأسماء بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً.

مثال: قوله تعالى: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾

الجنسِ الظَّاهر [١].

قوله: «حموكَ» يجوزُ بالنَّصب والخفض؛ فعلى النصب يكونُ خِطَاباً للرَّجُلِ؛ وعلى الخفض يكونُ خِطَاباً للمرأة، وهو الغالبُ [٢].

وقوله: «فوكا» أصلُه «فَمٌ»، لكن حُذفت لامه لموضع الإضافة، ثم أُبدلَت بالميم في الإفراد لقُرب المخرجين [٣].

---

(١) كما أنه لا يفرد لكونه على حرفين، آخرهما حرف علَّة؛ فلو أُفرد لبقيَ على حرف واحد، مُنونٍ ولا مثيل إلى ذلك. انظر: «شرح جمل الزجَّاجي» لأبي الحسن بن خروف (١/ ٢٦٦)، و«تاج العروس» (٣٧/ ٤٧٤).

(٢) قال أهل اللُّغةِ: «حمو المرأة»: أبو زوجها، ومن كان من قِبَلِهِ، كالأخ وغيره. و«حمو الرَّجل»: أبو امرأته، أو أخوها، أو عمها؛ أو «الأحماء» من قِبَلِهَا خاصة، و«الأَخْتَانُ» من قِبَلِ الرَّجل، و«الصِّهْرُ» يجمع ذلك.

انظر: «الصَّحَاح» للجوهريِّ (١/ ٤٥)، و«المخصص» لابن سيده (١/ ٣٣٣)، و«شرح جمل الزجَّاجي» لابن خروف (١/ ٢٦٧)، و«تاج العروس» (٣٧/ ٤٧٤).

أقولُ: قد نَظَمَ - وجهاً من هذا التفريق - العلامةُ الحسَنُ بن أَبَّا بن نور الحق الشنقيطي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٤٠٨هـ، بقوله:

الصِّهْرُ والخُتَنُ والحُمُ لِمَنْ ... قَدْ قَارَبَ الزَّوْجَينِ جَا او الخُتَنْ

والحُمُ مَنْ قَدْ قَارَبَ الزَّوْجَةَ لاَ ... الزَّوْجَ وَ«القَامُوسُ» هَذَا نَقَلاَ

فائدةٌ: في «الحمو» خمسُ لُغَاتٍ: «حَمُوكِ»، و«حَمُكِ»، و«حَمْوُكِ»، و«حَمْؤُكِ»، و«حَمَاكِ».

(٣) فائدة: في «فَمٍ» سبعُ لُغَاتٍ: «فَمٌ»، و«فِمٌ»، و«فُمٌ»، وتشديدُ الميم في الشِّعْرِ، وإتباعُ=

الموضع الثاني: الجمع المذكر السالم: هو لفظ دلَّ على أكثر من اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد وعطف مثله عليه[1]. وهو إما أن يكون عَلَماً أو صِفَةً.

حكمه: يرفع بالواو نيابة عن الضمة وينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة.

مثالـه: قولـه تعـالى: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلۡعَـٰبِدُونَ ٱلۡحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَـٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿١١٢﴾﴾ [المؤمنون: ١]. فـ: «المؤمنون» في الآية فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم.

وقولـه: «وَهَكَـذَا» أي: ومثـل ذا. والمـشارُ إليـه هُنـا الأسـماء الخمـسة، والمقصود: أن مثل الأسماء الخمسة في كونها ترفع بالواو نيابة عـن الـضَّمَّةِ «الجَمْعُ الصَّحِيحُ» كذلك حكمه. و«فاعرفِ» تتميمٌ وتكميلٌ للبيتِ.

= الفَاءِ لحركةِ الميمِ في الأحوال الثلاثة، والكثيرُ «فَماً» في الأحوال الثلاثة، وعليه ثُنِّيَ «فَمَيَانِ»، و«فَمَيَيْنِ»، وقيـل في الجمـعِ «أَفْـمَامٌ» عـن أبي زيـدٍ. والـسَّابعة: «فُـوكَ»، و«فَاكَ»، و«فِيكَ». ا.هـ.

انظر: «المقتضب» لأبي العباس المبرد (١/ ٣٧٥)، و«شرح جمـل الزجَّـاجي» لابـن خروف (١/ ٢٦٦).

(١) فـإذا وجـدتَ اسماً عـلى صورة «الجمع المـذكر الـسالم»، ولم تتـوفر فيـه شروطُـه. فاحكم عليه بأنه: اسمٌ ملحقٌ به في إعرابه دُونَ حدِّه.

تذكيرٌ: سمي «الجمع المذكر السالم» كذلك، لأنه لا يكون مفرده إلا مذكراً سالماً. وسمي سالماً لسلامة بناء المفرد فيه مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون، والياء والنون سواء كان علماً أو صفةً.

٣. العلامة الثالثة: الألفُ: وتكون نيابة عن الضمَّة في موضعٍ واحدٍ.

المثنى: وهو كلُّ اسم دلَّ على اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد منها، وعطف مثله عليه.

حكمه: يرفع بالألف نيابة عن الضمَّة، وينصب ويجر بالياء نيابةً عن الفتحة والكسرة.

مثال: قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ [المائدة: ٢٣]. وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [المائدة: ٦٤].

٤. العلامة الرابعة: النونُ: وتكون نيابةً عن الضمَّة في موضعٍ واحدٍ.

الأفعال الخمسة: وضابطها: أنها كلُّ فعلٍ مُضَارعٍ أُسندَ إلى ألف اثنين، أو واو جماعةٍ، أو ياء مؤنثةٍ مخاطبةٍ[1].

أمثلة: مثال لصيغة «تفعلون»: قال تعالى: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ [الصف: ١١]. ولصيغة «يفعلون» قوله:

---

(١) فيسند للألف مع تاء الخطاب وياء الغيبة، ويسند لواو الجماعة معهما أيضاً، ويسند لياء المخاطبة مع التاء فقط فيصير الجميع خمسة.

﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٣]. ولصيغة «يفعلان» قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا ﴾ [المائدة: ١٠٧]. ولصيغة «تفعلان» قوله تعالى: ﴿ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ [يوسف: ٤١]. ولصيغة «تفعلين» قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [هود: ٧٣]. وقوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ [النمل: ٣٣].

قوله: «وارفع بنون يفعلان يفعلون....» البيت[1]. ليس المراد خصوص

---

(١) ثم اعلم - وفقني الله وإياك - أن شيخنا - حفظه الله ورعاه - قد أصلح هذا البيت بقوله:

وارْفَـعْ بِنُـونِ يَفْعَـلاَنِ، يَفْعَلُـون، تَفْعَـلاَنِ، تَفْعَلُـونَ، يَـا فُـلُ
وتَفْعَلِـينَ، وفي الاسْـتِعْمَالِ تُعْـرَفُ ذِي بِخَمْـسَةِ الأَفْعَـالِ

لأن في بيت الناظم - رحمه الله تعالى - تذييلاً، كما نبَّه عليه شيخُنا، وهو لا يدخل البحرَ الَّذي عُقدت به هذه المنظومةُ المباركةُ ألاَ وهو بحرُ الرَّجزِ.

وكنتُ قد نبهتُ لمثل هذا في المقدِّمةِ. راجع إن شِئتَ: «متن نظم الآجرُّوميَّة» بتحقيق الشيخ: محمَّد بن أحمد جدُّو الشنقيطيّ - حفظه الله تعالى -.

تنبيهٌ: في قول شيخنا: «يا فُلُ». أصلُه: «يا فُلان» حُذفت الألفُ والنونُ لغير ترخيمٍ، وترك ما بقي اسماً على حياله يعملُ فيه الإعراب، وهو من الأسماء التي لا تُستعملُ إلاَّ في النِّداءِ؛ ومعناه: «يا رجُل». أنشد الكُمَيتُ:

وَجَـاءَتْ حَـوَادِثُ في مِثْلِهَـا يُقَـالُ لِمِـثْلِي وَيْهـاً فُـلُ =

هذه الألفاظ، لأنها ليست مقصودةً لذاتها كالأسماء الخمسة، بل من باب القياس والتمثيل للصيغة، فتنبَّه!!.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «الرَّفع» له أربع علامات. ويعمل إجمالاً في ثمانية مواضع.

«الضَّمُّ»: وهو الأصلي، ويكون في أربعة مواضع: الأسماء المفردة، والجمع المكسَّر، والجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع.

و«الواو»: وهو نائب، ويكون في موضعين: الأسماء الخمسة، والجمع المذكر السالم.

و«الألف»: وهو نائب أيضاً، ويكون في موضع واحد وهو: المثنى.

و«النون»: وهو نائب، ويكون في موضع واحد أيضاً وهو: الأفعال الخمسة، والله أعلم.

* * *

= ويقالُ للواحد: «يا فُلُ»، وللاثنين: «يا فُلانِ»، وللجَمْعِ: «يا فُلُونَ»، وفي المُؤَنَّثِ: «يا فُلَةُ»، و«يا فُلَتانِ»، و«يا فُلاتُ». وقد يقالُ للواحِدَةِ: «يا فُلاتُ»، و«يا فُلَ»، يُرادُ: «يا فُلَةُ». ومنعَه سيبويه إلاَّ في الشِّعْرِ.

وأشار ابنُ مالك – رحمه الله – في «الألفية» بقوله:

و«فُلُ» بَعْضُ مَا يخُصُّ بِالنِّدَا «لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ» كَذَا، واطَّرَدَا

راجع: «تهذيب اللُّغة» (١٥/ ٣٥٥)، و«شرح ابن عقيل» (٣/ ٢٧٧)، و«القاموس المحيط» (١١٠١) مادة: (ف ل ن).

باب النّصب وما ينوبُ عنه

عَلاَمَةُ النَّصْبِ لهَا كُنْ محْصِيَا:	الفَـتْحُ، وَالأَلِـفُ، والكَسْرُ، ويَـا
وحَـذْفُ نُـونٍ، فَالَّـذِي الفَـتْحُ بِـهِ	عَلاَمَـةٌ - يَـا ذَا النُّهَـى - لِنَـصْبِهِ
مُكَسَّرُ الجُمُـوعِ، ثـم المُفْـرَدُ،	ثـم المُـضَارِعُ الَّـذِي كَـ: تَـسْعَدُ
بِـالأَلِفِ الخَمْـسَةَ نَـصْبَهَا الْتَـزِمْ	وانصِبْ بِكَسْرٍ جَمْعَ تَأْنِيثٍ سَلِمْ
واعْلَـمْ بِـأَنَّ الجَمْـعَ، والمُثَنَّـى	نَــصْبُهُمَا بِاليَــاءِ حَيْــثُ عَنَّــا
والخَمْـسَةُ الأَفْعَـالِ نَـصْبُهَا ثَبَـتْ	بِحَــذْفِ نُونِهَــا إِذَا مَــا نُـصِبَتْ

الشَّرحُ:

هذا هو القسم الثاني من علامات الإعراب، وهو «النَّصب» وما ينوب عنه [١].

قوله: «علامةُ النَّصْبِ» علامةُ: مبتدأ مرفوعٌ [٢]؛ وهـو مـضافٌ و«النَّصْبِ» مضافٌ إليه.

وقوله: «لها» جار ومجرور متعلِّق بقوله: «محصيا». و«كـن» فعـل أمر ناسخ. و«محصيا» جملة اعتراضية، والإحصَاءُ: العَدُّ، والإحَاطةُ، والحفْظُ،

(١) نـصَّ علماؤُنـا عـلى أنَّ بـاب المنـصُوباتِ أكثـر مـن بـاب المرفوعـاتِ؛ وذلـك أنَّ المنصوباتِ فضلةٌ، وهي ترد في الكلام كثيراً، بخلاف المرفوعاتِ فإنها عُمَدٌ، لـذلك كان دورانها قليلاً، والله أعلم.

(٢) ويجوز أن تكون «علامة» منصوبة بفعل محذوف تقديرهُ: «أحصِ» أو«عُدَّ» ونحوهما.

ومعرفةُ قدْرِ الشَّيءِ. والمعنى: كُنْ أيها الطَّالِبُ لعلمِ النَّحْوِ عَادّاً، وحَافِظاً، ومحيطاً، وعَارِفاً بعلامَاتِ «النَّصب»[١].

وقوله: «الفَتْحُ.......» الفتحُ خبرٌ لـ: «علامةُ»؛ وقدَّم «الفتحةَ» لأنها الأصل، ولأنه لا يُعدَلُ عنها إلى غيرها إلا عند تعذُّرِ ظهُورِها أو تقديرها؛ وثنى بـ: «الألف» لأنها بنتها لتولدها منها إذا أشبعت؛ وثلَّث بـ: «الكسرة» لأنها أخت الفتحة في التحريك، ولأنها تنوب عن الفتحة في جمع المؤنث السَّالم في حالة النصب؛ وأعقبها بـ: «الياء» لكونها تنشأ عنها، ولأنها تنوبُ عن الكسرة في جمع المذكر السالم، والمثنى في حالة الجرِّ؛ وختم بـ: «حذف النون» لبعد المشابهة، ولأنه لم يبق لها رتبة إلا التأخير، ولأن متعلَّق الحذف هو الفعل، فحذف النون لا يكونُ إلاَّ في «الفعل المضارع» الذي هو الأمثلة الخمسة، و«الألف» و«الكسرة» و«الياء» تكون في الأسماء، وما كان متعلَّقًا بالأشرف - وهو الاسم - أولى بالتقديم، مما تعلَّق بما هو دونه - وهو الفعل -.

قوله: «فالذي» الفاء فاء الفصيحة، لأنها أفصحت عن جَوَابِ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ. و«الذي» مبتدأٌ، خبره في البيت التالي، وهو قوله: «مكسَّر الجموع».

علامات النصب: للنصب خمس علامات.

---

(١) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: الطَّلَبُ بالعَدِّ، والإحَاطةِ، والحفْظِ تستوي فيه جميع العلامات: «الرَّفع»، و«الخفض» و«الجزم»، وليس «النصب» فحسب.

١. العلامة الأولى: الفتحُ: أصالةً وتكون في ثلاثة مواضع.

الموضع الأول: جمع المكسَّر[1]: قوله تعالى: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: ١]. وقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَـٰبُ ٱلْأَعْرَافِ رِجَالًا﴾ [الأعراف: ٤٨]. وقوله: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾ [النساء: ٥].

الموضع الثاني: الاسم المفرد: قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٤٠]. وقوله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَـٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩].

الموضع الثالث: الفعل المضارع: كقوله تعالى: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]. وقوله: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا﴾ [الحج: ٣٧]. وقوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ﴾ [الزمر: ٥٦].

ومثل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «ثم المضارع الذي كتسعدُ».

---

(١) الأصل أن يقدِّم «المفرد» على «مكسَّر الجمُوع»، لأن الجمع فرع المفرد، والمفرد أولى بالتقديم.

ولعل السببَ في التقديم والتأخير، يرجع لضيق النظم، وهذا السبيلُ يسلكه كثيراً أصحابُ المنظومَاتِ والأراجيزِ، فإنهم يقدمون ما حقُّه التأخير، ويؤخرون ما حقُّه التقديم، مراعاةً لضيق النظم. انتهى بتصرُّفٍ من «فتح ربِّ البريَّة» للشيخ الحازمي -حفظه الله-.

«الكـاف» تمثيليـة لا استقـصائية. و«تـسعدُ» إشـارة إلى المـضارع الـذي لم يتصل بآخره شيءٌ، لأن الفتحة تظهر عند نصبه؛ تقول: «لن تسعدَ».

وقولـه: «يَـا ذَا النُّهَـى» يـا حـرف نـداء، و«ذَا النُّهَـى» النُّهَـى: جمـع نُهْيـة، وهـو العقل، والمراد: يا أصحاب العقول، وهذا من باب التَّفَاؤُلِ، والتَّحْفِيزِ للرَّاغـبِ، والتَّشْجِيعِ للطَّالِبِ. و«ذَا» بمعنى صاحب، وهو مضاف و«النُّهَى» مضاف إليه.

٢. العلامة الثانية: الألفُ: تكون نيابة عن الفتحة في موضعٍ واحدٍ.

الأسماء الخمسة: كقولـه تعـالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]. وقوله: ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴾ [يوسف:١٦].

وقال تعالى: ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴿١٤﴾ ﴾ [القلم: ١٤].

٣. العلامة الثالثة: الكسرةُ: تكـون علامـة للنـصب نيابـة عـن الفتحـة في موضعٍ واحدٍ.

جمع المؤنث السالم: كقولـه تعـالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [التوبة: ٧٢]. وقوله تعـالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ [التحريم: ٥]. فهـذه نعـوت للمفعـول الثـاني «أَزْوَاجًا» ونعـت المنصوب منصوب.

٤. العلامة الرابعة: اليـاءُ: تكـون علامـة للنـصب نيابـة عـن الفتحـة في موضعين.

الموضع الأول: جمع المذكر السالم: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ﴾ [البروج: ١٠] فـ: (المؤمنين) في الآية مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم.

قوله: «واعلم» كلمة يؤتى بها للاهتمام بما بعدَها، وساقها - رحمه الله تعالى - ليتمَّ بها النظم. و«بأن الجمع.....» المقصود بالجمع هنا: الجمع المذكر السالم لأنه إذا أطلق ولم يقيد بجمعٍ معينٍ، وكان في مقابلة التثنية، أو على حدِّ المثنى، قُيِّدَ بهِ، وصُرِفَ إليهِ، لأنه أخوه في الإعراب بالحروف[1].

الموضع الثاني: المثنى: كقوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّوا۟ لَهُۥ سُجَّدًا﴾ [يوسف: ١٠٠]. وقوله: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥].

٥. العلامة الخامسة: حذفُ النونِ: تكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضعٍ واحدٍ.

---

(١) وهذه قاعدة قرَّرها أئمةُ النَّحْوِ.

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: يرى بعضُ الشرَّاحِ أن إطلاق ابن آجرُّوم والناظم - رحمهما الله - لمثل هذا، يحتاج إلى اعتذار، لا إلى توجيه. والأمرُ - إن شاء الله - واسعٌ لا مُشَاحَة فيه.

الأفعال الخمسة: كقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤]. وقوله: ﴿أَن تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا﴾ [الأنعام: ١٥٦]. وقوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣].

قوله: «حيثُ عنَّا» عَنَّ بمعنى: ظهر، وعرَضَ لكَ [١].

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «النَّصب» له خمس علامات: ويعمل إجمالاً في ثمانية مواضع.

«**الفتح**»: وهو أصلي: ويكون في ثلاثة مواضع: في «**جمع المكسَّر**»، و«**الاسم المفرد**»، و«**الفعل المضارع**».

«**الألف**»: وهو نائب ويكون في موضع واحد: «**الأسماء الخمسة**».

«**الكسر**»: وهو نائب ويكون في موضع واحد أيضاً: «**الجمع المؤنث السالم**».

«**الياء**»: وهو نائب ويكون في موضعين: «**الجمع المذكر السالم**»، و«**المثنى**».

«**حذف النون**»: وهو نائب ويكون في موضع واحد: «**الأفعال الخمسة**».

والله أعلم.

* * *

---

(١) تقول: عَنَّ يَعِنُّ على القياس، ويَعُنُّ على الشذوذ. ومنه قول امرئ القيس:

فَعَنَّ لَنَا سِربٌ كَأَنَّ نِعاجَهُ ... عَذَارَى دَوَارٍ في مُلاَءٍ مُذَيَّلِ

بَابُ الخفض وما ينوب عنه

عَلاَمَـةُ الخُفْـضِ الَّتـي بِهَـا يَفِـي   كَـسْرٌ، ويَـاءٌ، ثـم فَـتْحٌ، فَـاقْتَفِ

فَـالخُفْضُ بِالكَـسْرِ لِمُفْـرَدٍ وفَى   وجَمْـعِ تَكْـسِيرٍ إذَا مَـا انْـصَرَفَا

وجَمْـعِ تَأْنِيـثٍ سَـلِيْمِ المُبْنَـى   واخْفِضْ بِيَاءٍ - يَا أَخِي - المُثَنَّى

والجُمْعَ والخُمْسَةَ فَاعْرِفْ واعْتَرِفْ   واخْفِضْ بِفَتْحٍ كُلَّ مَا لاَ يَنْصَرِفْ

الشَّرحُ:

هذا هو القسمُ الثالثُ من علاماتِ الإعرابِ، وهو «الخفض» وما ينوبُ عنه.

أقولُ: إنما جعله في المرتبة الثالثة، لكونه مختصاً بالاسم، وهو أشرف، ومقدَّم على «الجزم» المختص بالفعل.

قوله: «كَسْرٌ، ويَاءٌ، ثم فَتْحٌ» بدأ بـ: «الكسرة» لأنها الأصل، ويجر بها غالب المجرورات؛ وثنَّى بـ: «الياء» لأنها ابنتها ناشئة عنها، لأن الكسرة إذا أشبعت تولدت عنها الياء؛ وثلَّث بـ: «الفتحة» لأنها تنوب عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف.

قوله: «فاقتفِ» أي: اتبع، وقد مرَّ معناه قريباً.

قوله: «يفي» أي: يحصل ويتمُّ. والمعنى: أنه يتم ويكمل ما للاسم من أنواع الإعراب.

علامات الخفض: للخفض ثلاث علامات.

١. **العلامة الأولى: الكسرةُ**: أصالةً، وتكون خافضةً في ثلاثة مواضع.

الموضع الأول: الاسم المفرد - المنصرف -: وهو الاسم المتمكِّن الأمكن [(١)].

مثال: قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝٣﴾ [المعارج: ٣].

قوله: «**لمفردٍ وَفَى**» أي: إذا تمَّ؛ وقيل: معناهُ: انصرف، لأن الاسم إذا كان غير منصرف يكون غيرَ وافٍ أي: ناقصاً عن المنصرف من حيث التمكُّن في باب الاسميَّة.

الموضع الثاني: الجمع المكسَّر - المنصرف - الذي ينون: كقوله تعالى: ﴿وَأَمْدَدْنَٰكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ﴾ [الإسراء: ٦]، وقوله: ﴿يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

ملاحظة: هذا إذا كان «الاسم المفرد» و«الجمع المكسَّر» منصرفين، وقد أشار الناظم - رحمه الله تعالى - لهذا القيد بقوله: «**إذا ما انصرفا**» أي: كل منهما؛ فإن لم يكونا منصرفين، فيتغير الحكم حينئذٍ، كما سيأتي - قريباً - في نيابة الفتحة عن الكسرة.

و«ما» في قوله: «**إذا ما انصرفا**» زائدة لأنها بعد «إذا» كما هو مقرَّر في بابه [(٢)].

---

(١) فائدةٌ: سمي «منصرفاً» لدخول تنوين الصرف عليه، وهو تنوينُ التمكين.

(٢) لأنَّ القاعدة عند أئمَّة اللغةِ: أن «ما» إذا كانت بعد «إذا» تعتبر زائدة. قال بعضهم:

يَـا طَالِبًـا خُـذْ فَائِـدَهْ ... «مَـا» بَعْـدَ «إِذَا» زَائِـدَهْ

الموضع الثالث: الجمع المؤنث السالم: كقوله تعالى: ﴿وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٧٣].

وقوله - رحمه الله تعالى -: «سليم المبنى» أي: بناء مفرده سَلِمَ في الجمع فلم يتغير.

تنبيهٌ: لم يقيد الناظم - رحمه الله تعالى - «جمع المؤنث السالم» بالمنصرف كما فعل بـ: «المفرد» و«جمع المكسَّر»؛ لأن «جمع المؤنث السالم» كلّه منصرفٌ.

٢. العلامة الثانية: الياءُ: تكون نيابةً عن الكسرة في ثلاثة مواضع.

الموضع الأول: المثنى: سواء كان مذكراً أو مؤنثاً.

كقوله تعالى: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ﴾ [الأحزاب: ٤]. وقوله: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا﴾ [آل عمران: ١٣]. وقوله: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾ [سبأ:١٦].

وقوله: «يا أخي» اليَاء حرف نداء، و«أَخِي» منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدَّرة على آخره مَنَعَ من ظهُورِهَا اشتغَالُ المحلِ بحركةِ المناسَبَةِ. وفيه تلطُّفٌ وتواضُعٌ من الناظم - رحمه الله تعالى -، للطَّالبِ.

الموضع الثاني: جمع المذكر السالم: كقوله تعالى: ﴿وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٧٣].

الموضـع الثالـث: الأسـماء الخمسة: كقولـه تعـالى: ﴿ ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُواْ يَٰٓأَبَانَآ ﴾ [يوسف: ٨١]. وقوله: ﴿ هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ ﴾ [الفجر: ٥].

قولـه - رحمـه الله تعـالى -: «فـاعرف» مـن المعرفـة، و«واعـترف» مـن الاعتراف، وهو: الإقرَارُ الَّذِي صحبتُه المعرِفَةُ بما أقرَّ به، مع الالتـزامِ لـه [١]، لذلك قدَّم المعرفة ثم طلب منك الإقرارَ بها.

ومقصودُهُ - رحمه الله تعالى -: أن تعلم وتُقرَّ بما ذكره لـك مـن القواعـد النحويَّة العامة، وأن تعترف بذلك عند أربابه مـن النحـاة، الـذين يَسَّرُوا لـك هذا العلمَ بالتأصيل والتقعيد، والحصر والتتبع والاستقراء.

وهـذا إرشـادٌ منـه - رحمـه الله تعـالى - وتوجيـهٌ للطالـب الرَّاغـب في التحصيل، والله أعلم.

٣. **العلامة الرابعة: الفتحةُ:** تكون نيابةً عن الكسرة موضعٍ واحدٍ.

الاسم الذي لا ينصرف [٢]- الممنوع من الصرف -:

---

(١) انظر: «الفروق في اللُّغة» لأبي هلال العسكريِّ (٥٨).

(٢) وضابطه: أنه الاسم المشابه للفعل في اشتماله على علتين فرعيتين، مرجع إحداهما إلى اللفظ، والأخرى إلى المعنى، أو علَّة واحدة، تقوم مقام علتين.

أما الأسبابُ المانعةُ من الصرف فهي تسعةٌ: «التعريف»، و«التأنيث»، و«وزن الفعل»، و«الوصف»، و«العدل»، و«العجمة»، و«التركيب»، و«الجمع الأقصى»، و«الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث». =

حكمه: يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة، نيابةً عن الكسرة.

مثـال المفـرد: قولـه تعـالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ ﴾ [البقـرة: ١٣٦]. وقولـه: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٖ فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ أَوۡ رُدُّوهَآۗ ﴾ [النسـاء: ٨٦]. فـ: «بِأَحۡسَنَ» في الآية مجرور بالفتحة نيابةً عن الكسرة لأنه ممنوعٌ من الصرف.

وفي جمع المكسَّر: قوله تعـالى: ﴿ يَعۡمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٖ ﴾ [سبأ: ١٣].

تنبيهٌ: يُصرف الاسم الممنوع من الصرف في حالين:

الأولى: إذا أضيف. كما في قوله تعـالى: ﴿ لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ٤ ﴾ [التين: ٤]. فلفظ: «أَحۡسَنِ» جُرَّ لأنه أضيف إلى «تَقۡوِيمٖ».

الثانيـة: إذا دخلـت عليـه «أل». كـما قولـه تعـالى: ﴿ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فلفظ: «ٱلۡمَسَٰجِدِ» ممنوع من الصرف، وقد جُرَّ في الآية بالكسرة لدخول «أل» عليه.

= جمعها بهاء الدين ابن النحاس الحلبيُّ المتوفى (٦٩٨هـ) بقوله:

اجْمَـعْ، وَزِنْ، عَـادِلاً، أَنِّـثْ، بِمَعْرِفَـةٍ ... رَكِّبْ، وَزِدْ عُجْمَةً، فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ

ولهذه العلل ضوابطُ وشروطٌ مبسوطةٌ في كتب النحو، والله الموفق

لذلك فإن قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «واخْفِضْ بِفَتْحٍ كُلَّ مَا لاَ يَنْصَرِفْ» ليس على إطلاقه، وإنما يقيَّد بالحالين اللذين ذكرناهما، والله أعلم.

قاعدةٌ: يقرِّرُ أئمةُ النَّحْوِ: أن كلَّ ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة، إلاَّ نحو: «أحمرَ» إن سَمَّيتَ به رجُلاً ثم نكرت، وكذا ما فيه ألف التأنيث - مقصورة أو ممدودة - كـ: «صحراء» و«حبلى»، و«فعلان» الذي مؤنثه «فعلى»، نحو: «سكران» و«سكرى»، والجمع الأقصى. انتهى.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «الخفض» له ثلاث علامات: ويعمل إجمالاً في سبعة مواضع.

«الكسر»: وهو الأصل، ويكون في ثلاثة مواضع، في: «الاسم المفرد»، و«جمع المكسَّر»، و«الجمع المؤنث السَّالم».

و«الياء»: وهي نائبة، وتكون في ثلاثة مواضع أيضاً، في: «المثنى»، و«الجمع المذكر السَّالم»، و«الأسماء الخمسة».

و«الفتحة»: وهي نائبة أيضاً، وتكون في موضع واحد، وهو: «الذي لا ينصرف». والله أعلم.

* * *

بَابُ الجزم وما ينوب عنه

إنَّ الـــسُّكُونَ يَـــا ذَوِي الأَذْهَـــانِ والحَـــذْفَ لِلْجَـــزْمِ عَلاَمَتَـــانِ
فَـــاجْزِمْ بِتَـــسْكِينٍ مُـــضَارِعاً أَتَـــى صَحِيْحَ الآخِـرِ كَـ: لَمْ يَقُـمْ فَتَـى
واجْـزِمْ بِحَـذْفِ مَـا اكْتَسَى اعْـتِلاَلاَ آخِـــرُهُ والخَمْـــسَةَ الأَفْعَـــالاَ

الشَّرحُ:

هـذا هـو القـسمُ الرابـعُ مـن علامـات الإعـراب وهـو: «الجـزم». وأخَّـره - رحمه الله تعالى - لهذه المرتبة لاختصاصه بالفعـل فحسب، وقـدَّم عليـه «الرفع» و«النصب» لاشتراكهما واختصاصهما بالاسم والفعل، و«الخفض» لاختصاصه بالاسم.

قولـه: «يـا ذوي الأذهـانِ» جملـة معترضـة واليـاء: حـرف نـداءٍ. و«ذوي» منادى منصوب باليـاء نيابـة عـن الفتحـة لأنـه مُلَحَقٌ بجمـع المـذكر الـسَّالم. و«الأذهان» جمـعِ ذِهـنٍ، والـذِّهْنُ - بالكسر - يطلـقُ عـلى الفَهـمِ، والعَقـلِ، والفِطنَـةِ، وحفـظِ القَلْـبِ. والمـراد: يـا أصـحابَ الفَهْـمِ، والعَقْـلِ....إلـخ. و«ذوي» مضافٌ، و«الأذهان» مضافٌ إليهِ.

علامات الجزم: للجزم علامتان.

١. العلامـة الأولى: الـسُّكُونُ: مـصدرُ سَـكَنَ يَـسْكُنُ سـكوناً، وهـو في اللغـةِ: القرار، وفي الاصطلاح: حذفُ الحرَكَةِ.

والسُّكونُ علامةٌ للجزم أصالةً، ويكون الجزمُ به في موضعٍ واحدٍ.

الفعل المضارع - الصحيح الآخر -.

مثالُـهُ: قولـه تعـالى:﴿ لَمْ يَـلِدْ وَلَـمْ يُولَـدْ ﴿٣﴾ ﴾[الإخـلاص: ٣].

ومثَّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «لم يقمْ فتى» فـ: «لم» حرف جزم ونفي وقلب، و«يقُمْ» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون في آخره لأنه صحيح الآخر، و«فتى» فاعل مرفوع بالضمَّة المقدَّرة على آخره، مَنَعَ من ظهُورِهَا التَّعذُّرُ.

قوله: «فاجزم» الفاء فاء الفصيحة، و«بتسكين» أي: بسُكُونٍ، وهذا مجازٌ مُرَسَلٌ، لأنه أطلَقَ المصدَرَ وأرَادَ اسْمَ المفعُولِ.

وقوله: «مضارعاً أتى» إنما خصَّه من بين أخويه - الماضي والأمر - لأنَّ الجزمَ إعرابٌ، ولا يدخل الإعراب إلاَّ الفعل المضارع. و«أتى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على: «مضارعاً» وهو صفةٌ له.

وقوله: «صحيحَ الآخرِ» صحيحَ حالٌ من فاعل «أتى». أي: حالة كون الفعل المضارع صحيح الآخر، فإذا لم يكن صحيح الآخر فلا يجزم حينئذٍ بتسكينٍ. و«الآخر» صفةٌ لموصوفٍ محذُوفٍ. المقصود: صحيح الحرف الآخر.

تنبيهٌ: قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «صحيحَ الآخر» الصحيح عند النحاة هو: ما ليس في آخرهِ حرف علَّةٍ، وبالتالي نقول: لا يحتاج إلى القيد الذي ذكره بقوله «الآخر».

ويطبق هذا القول أيضاً على قوله: «اكتسى اعتلالاً آخره» لأنَّ المعتل عند النحويين هو: الذي آخره حرف علَّةٍ. فلا يحتاج إلى هذا القيد أيضاً. والله أعلم[١].

٢. العلامة الثانية: حذفُ حرفِ العلَّةِ:

الحذف لغةً: القطع وإسقاط الشيء ورميه.

واصطلاحاً: حذفُ حرفِ العلَّة، أو النون لأجل الجازم[٢].

ويكون علامةً للجزم نيابةً عن السكون في موضعين.

الموضع الأول: الفعل المضارع المعتل: وهو ما كان آخره ألفاً، أو واواً، أو ياءً.

حكمه: يجزم بحذف آخره ألفاً كان، أو واواً، أو ياءً.

أمثلة: مثال الألف: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا﴾ [القصص: ٧٧]. وقوله: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨].

مثال الواو: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ﴾ [المؤمنون: ١١٧]. وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

---

(١) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: وقد استدرك الإمامُ عبد الملك الإسفراييني على صاحب الأصل بمثل هذا في «شرحه للآجرُّومية» - رحم الله الجميع -.

(٢) بمعنى: التخلُّص من التقاء الساكنين، لا لكراهة توالي الأمثال.

مثال الياء: قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥]. وقوله: ﴿ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [القصص: ٧٧].

الموضع الثاني: الأفعال الخمسة: ويكون الحذف في الأفعال الخمسة بحذف النُّونِ مما تكون النُّونُ فيه علامةً للرَّفعِ.

مثاله: قوله تعالى: ﴿ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠١]. وقوله: ﴿ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ ﴾ [القصص: ٧]. وقوله: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾ [الإسراء: ٣٢]. وقوله: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ﴾ [الإسراء: ٣١].

قوله: «واجزم بحذفٍ» أي: بحذف النون، وبحذف حرف العِلَّةِ، فالحذفُ هنا يشملُ النوعين. و«ما» موصولية بمعنى: الذي. «اكتسى» افتعل من الكِسَاءِ، وهو اللِّباسُ، فكأنه شبَّه الفعل المضارع بلبسه ثوب العلَّة.

وقوله: «الخمسةَ» «أل» الداخلة على «الخمسة» للعهد الذكري. والمراد: الأفعال الخمسة ففيه تقديم وتأخير. و«الأفعَالاَ» الألف للإطلاق.

فوائد:

١. ينوبُ عن الحركة في الأسماء حركات وحروف.

٢. ينوبُ عن الحركة في الأفعال حروف وحذف.

٣. إذا اتصل الاسمُ بياء المتكلِّم فإنّه يُعربُ بحركةٍ مقدَّرةٍ على ما قبل ياءِ المتكلِّم مَنَعَ من ظهُورِها اشتغالُ المحلِّ بالحركة المناسبة للياء، وهي الكسرة.

٤. يكون إعراب الأسماء المبنية محلّيّاً.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «الجزم» له علامتان: ويعمل إجمالاً في ثلاثة مواضع.

«السُّكون»: وهو الأصلي، ويكون في «المضارع الصحيح الآخر».

و«حذف النُّون»: وهو النائب عن الأصلي، ويكون في «المضارع المعتل»، وفي «الأفعال الخمسة»، والله أعلم.

* * *

بَابُ قِسْمَةِ الأفعَالِ

وَهْـيَ ثَلاَثَـةٌ: مُـضِيٌّ قَـدْ خَـلاَ ... وَفِعْـلُ أَمْـرٍ، ومُـضَارِعٌ عَـلاَ

فَالمُـاضِ مَفْتُـوحُ الأَخِـيرِ أَبَـدَا ... والأَمْرُ بِالجَزْمِ لَدَى البَعْضِ ارْتَدَى

ثـم المُضَارِعُ الَّـذِي في صَـدْرِهِ ... إِحْـدَى زَوَائِـدِ «أَنَيْـتُ» فَـادْرِهِ

وحُكْمُـهُ: الرَّفْـعُ إِذَا يجَـرَّدُ ... مِـنْ نَّاصِـبٍ، وجَـازِمٍ كَـ: تَـسْعَدُ

الشَّرحُ:

لما ذكر الكلامَ وأقسامَه، والإعرابَ وعلاماتِه، شرعَ في ذكر الأفعالِ مُقدِّماً لها على الأسماء.

وكان قد أشار إلى بعض أحكام الأفعال من الناحية النَّظرية، وسيتكلم عليها في هذا الباب من النَّاحية التطبيقية مع تفصيل ما أجمله هناك[1].

قوله: «**باب قسمة الأفعال**» المرادُ بالأفعال هُنا الاصطلاحية[2]؛ وجمعَ لفظها - رحمه الله تعالى - في هذا المقام لأنَّ المقصودَ بيان النَّوعِ، وأفرده

---

(١) تنبيهٌ: هذا هو القسمُ الثاني من أقسام الكلام، لأنه قد مضى معك قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «أقسامه التي عليها ينبى....». فابتداءً من هذا المحلِّ إلى آخر المنظومة المباركة سيخُوضُ في الكلام على النَّحوِ التطبيقيِّ بمعنى: أنه يبحث عن الأفعال متى تكونُ مبينةً، ومتى تكونُ معربةً، وعلامة كُلٍّ منهما..... وهكذا. وقد أشارَ شيخُنا - متَّع الله به - لمثل هذا ونبَّه عليه.

(٢) خرج بذلك الأفعال اللُّغويَّة لأنَّ بابها واسعٌ لا ينحصر.

سَابِقاً في قوله: «اِسْمٌ، وفِعْلٌ، ثم حَرْف.....» لأنّه قصدَ به بيانَ الجِنْسِ.

أقسام الأفعال:

تنقسم الأفعال الاصطلاحية إلى ثلاثة أقسام بدليل التتبع والاستقراء [١].

وقد أشارَ إلى هذا الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «وهِيَ ثلاثةٌ» [٢].

١. القسم الأول: فعل الماضي: ما دلَّ على حدثٍ حصل في زمانٍ مضى، وقَبِلَ «تاء التأنيث» السَّاكنة، أو«تاء الفاعل» [٣].

وقولنا في التعريف: «في زمانٍ مضى» المقصود به: الزَّمان الذي قبل زمانِ المتكلِّم، بدليل القيد الذي قيده النَّاظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «مضيٌّ قد خلا» [٤].

---

(١) قال شيخُنا الشيخ محمَّد عمر حَوِيِّه الجكني - حفظه الله -: «من بين دلائل الاستقراء التي يستأنس بها - مما ذكره أهل العلم - قوله تبارك وتعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [مريم: ٦٤].

(٢) وذلك من جهةِ أنواعها لا صيغها، لأنَّ الصيغَ كثيرةٌ ومتعددةٌ.

ثم إنَّ قِسْمَةَ الفعلِ هُنا المقصُودُ بها: جهة الزَّمن؛ لأنَّ الفعل - كما هو معلومٌ - ينقسم لعدة انقسامات: ينقسم من جهة الزَّمَنِ، ومن جهة الجمُودِ والتَّصرُّفِ، ومن جهة التَّمَامِ والنُّقْصَانِ، ومن جهة الزِّيَادَةِ والتَّجَرُّدِ.

(٣) فإن دلَّ على ذلك، ولم يقبل إحدى التاءين فهو: اسم فعل ماضٍ نحو: «هيهات» و«شتَّان».

(٤) فلا يفهم من قوله - رحمه الله تعالى -: «قد خلا» الترتيب بين الأفعال، فليس مقصوده ذلك، كما تقدَّم بيانه.

و«خَلاَ» بمعنى: انْقَضَى ومَضَى، ومراده: التأكيد لمعنى قوله: «مَضَي».

حكمه: الفعل الماضي مبنيٌّ على الفتحِ دائماً [١]، سواء كان ظاهراً أو مقدَّراً؛ وسواء كان ثلاثياً، أو رباعياً، أو خماسياً، أو سداسياً.

فلفظاً كما في «ضربَ» و«كتبَ». أو تقديراً لاتصال الفعل بضمير رفعٍ متحرِّك، كما في «ضربتُ» و«ضربوا» [٢]. وتقديراً للتعذر كما في قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ١٢١﴾ [طه: ١٢١].

وأشار الناظم - رحمه الله تعالى - إلى حكمه بقوله: «فالماضِ مفتوحُ الأخير أبداً» [٣].

---

(١) وذلك إذا لم تتصل به واو الجماعة، أو ضمير رفع متحرك؛ وإلاَّ فإنه يُبنى على الضَّمِّ إذا اتصلت به الواوُ، وعلى السُّكُونِ إذا اتصل به أحدُ ضمائر الرَّفع المتحركة؛ وقيل: بل يُبنى مع الواو على فتحٍ مُقَدَّرٍ يمنع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة.

(٢) هذا الذي جرى عليه، وذهب إليه متقدمو أئمة النحو. انظر: شرح الإمام عبد الملك الإسفراييني (٤٤).

(٣) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: وهي نفس عبارة ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - بحروفها. وقد جاء في بعض نسخ «الآجرُّوميَّة» التي اعتمدها بعضُ الشرَّاح عبارة: «فالماضِ يُبنَى على فتح الآخر»، وهي العبارة نفسُها، إلاَّ أن صيغة الناظمِ - رحمه الله- جاء فيها التَّصْرِيحُ بالبِنَاءِ على الفتحِ.

تنبيهٌ: اعلم - وفقني الله وإيَّاك - أن جمهور النحاة - رحمهم الله - أثبتوا للفعل الماضي ثلاث حالات في البناء: =

=الأولى: بناؤه على الفتح نحو: «ضرَبَ» وهو الأكثرُ والأشهرُ.

الثانية: بناؤه على السُّكُونِ، كقولك: «ضربْتُ»، وذلك عند اتصال ضمير الرفع المتحرك بالفعل الماضي.

الثالثة: بناؤه على الضَّمِّ في نحو: «اضربوا» وذلك عند اتصاله بالواو.

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: إنما نبهتك على هذه الحالات الثلاث، لئلا يلتبس عليك - وقد ثبت عندك، واستقرَّ لديك - أنَّ الفعل الماضي يكون مَبنياً على الفتحِ دائماً أبداً، للفائدة فقد جمعَ هذه الحالاتِ الشيخُ محمَّد باي بلعالم - حفظه الله - في نظمه «اللؤلؤ المنظوم» بقوله:

فَالمَـاضِي مَبْنِـيٌّ بِفَـتح في الأَخِـير ... إلاَّ إِذَا كَـانَ في عَجُـزِهِ ضَـمِيرْ
فَفِـي «ضَرَبْـتُ» ابْـنِ عَـلَى السُّكُونِ ... و«ضَرَبُـوا» بِالـضَّمِّ للتَّبْيِـينِ

أما فعل الماضي المقدَّر فله أربع مواضع:

الأول: أن يكونَ الفعلُ معتلَّ الآخرِ بالألف مع كون فاعله اسمًا ظاهرًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ١٢١﴾ [طه: ١٢١]. وأما المعتل الياء أو الواو، فالفتح فيه ظاهرٌ لا مُقدَّرٌ، نحو قوله تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُۚ﴾ [المائدة: ١١٩].

الثاني: أن يكونَ الفعلُ معتلَّ الآخرِ بالألف مع كون فاعله ضميرًا مستترًا، نحو: زيد رمى.

الثالث: أن يكونَ فاعلُه واو الجماعة، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآۖ﴾ [البقرة: ٣٢].

الرابع: أن يكونَ فاعلُه ضمير رفع متحرِّك كتاء الفاعل، نحو قوله: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ﴾ [الكهف: ٣٩]. ونون النِّسوة، نحو قوله: ﴿مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ ٱلَّٰتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّۚ﴾ [يوسف: ٥٠].

مثاله: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ۝٥﴾ [الأعلى: ٢- ٥].

قوله: «فالماضِ» الفاء فاء الفصيحة، و«أل» الدَّاخلة على «الماضي» للعهد الذكري، لأنه سَبَقَ أن ذكره مُنكَّراً بقوله: «مضيٌّ قد خَلاَ».

اعتراضٌ: هل قدمَّ الناظمُ - رحمه الله تعالى - الفعلَ الماضي لأصالته، أم قدَّمه لعلَّةٍ، وهي مُرَاعَاةُ النَّظمِ ليسَ إلاَّ ؟..

والجواب أن نقول: الذي ذهبَ إليه جمهور النُّحاةِ أن الأفعالَ كُلَّها أُصُولٌ، فلا يكون ثمة اعتراض عليه في تقديمه الفعل الماضي على صاحبيه في الترتيب [١].

وذَهَبَ بعضُ الشرَّاحِ إلى أنَّ علَّةَ التقديم تتمثل في كون الفعل الماضي مبنيّاً باتفاق، بخلاف الأمرِ، فإنَّهُ مبني على الأرجَحِ، والمضَارعِ حكمُه الإعرَابُ، فاقتضى بذلك تقديمه، والله أعلم [٢].

٢. القسم الثاني: فعل الأمر: هو ما دلَّ على طلب حصول الحدث، وقَبِلَ «نون» التوكيد [٣].

---

(١) راجع المسألة: في «همع الهوامع» للسيوطي (١/ ٣٦).

(٢) انظر: «فتح رب البريَّة» للشيخ الحازمي - حفظه الله تعالى -.

(٣) فإذا دلَّ على ذلك، ولم يقبل نون التوكيد، فهو اسم فعل أمرٍ نحو: «مَهْ»، و«صَهْ»، و«إليكَ عنِّي».

وقولنا: «طلب حصول الحدث» خرج بذلك المضارع والماضي؛ لأنهما لا يَدُلاَّنِ على حَدَثٍ يُطلَبُ حُصُولُهُ، وإنما يَدُلُّ المضارع على حدث يقع في الزَّمنِ الحالِ، والماضي على حدثٍ قد وقعَ وانقضَى.

حكمه: فعل الأمر البناء دائماً، والأصلُ في بنَائِهِ السُّكُونُ، وغيرُ السُّكُونِ عَارِضٌ لِسَبَبٍ.

ونَصَّ - رحمه الله تعالى - على حكمه في النَّظم بقوله: «والأمر بالجزم»[1].

مثاله: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ۝٥﴾ [المدثر: ١ - ٥].

مثال على ما إذا كان مضارعه يبنى على حذف آخره. قال تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ ﴾ [النحل: ١٢٥].

---

(١) تنبيهٌ: ولو نصَّ - رحمه الله تعالى - أن الأمر ساكنٌ، لكان أولى وأصرح في البناء، لأنَّ إطلاق الجزم يُفهم منه أن فعل الأمر معربٌ، وليس مبنياً، ولأنَّ كلمة الجزم تستعمل في المعربات - كما تقرر عندك -. وقد أشار الإمام الأزهريُّ في شرحه لمثل هذا فراجعه إن شئت.

وقد اعترض الشيخُ عيسى بن أهل حمَّاد - رحمه الله تعالى - بنحو هذا على عبارة الناظم - رحمه الله تعالى - فقال: «وعبارة الجزم تدل على أنه معربٌ، وذلك رديءٌ، والمشهورُ أنه مبنيٌّ على ما يجزم به مضارعه، من سكون، إن كان صحيحاً، أو حذفٍ إن كان معتلاً». انظر: شرحه على المنظُومة ص (٣٠).

وقولـه - رحمـه الله تعـالى - في الـنظم: «والأَمْـرُ بِـالجُزْمِ لَـدَى الـبَعْضِ ارْتَدَى» إشعارٌ منه بالخلاف الحاصل في هذه المسألة، لأنَّ البصريين ذهبوا إلى أن فعـل الأمـر مبنـيٌّ، وذهـب الكوفيـون إلى أنـه معـربٌ، مجـزوم بـلام محذوفة للتخفيف[1].

---

(١) فالكوفيون يميلون في نحو قولك: «اذهب» أن أصله «لتذهب» وأنه مجزومٌ بلام الأمر المحذوفة - تخفيفاً - ثـم حُذِفَ حرفُ المضارعة، ثـم استجلب لـه ألف الوصـل، للتوصل إلى نطق بالساكن، وهذا لا شك أنه تكلُّفٌ لا يرضى بـه جمهـورُ النحـويين الذين اختاروا مذهب البصريين في فعل الأمر، ومقتضاه عندهم: أنه مبنيٌّ على ما يجزم بـه مضارعه، فإن كـان صحيح الآخر غير متصل بآخره ألف اثنين، أو واو جماعة، أو ياء خطاب الأنثى، بُنِيَ على السُّكون، وإن اعتلَّ آخرهُ فبناؤه على حذف حرف العلَّة، وإن اتصل بآخره ضميرُ رفعٍ بارزٍ- عدا نون النسوة - فهو مبنيٌّ على حذف النُّون، ويبنى أيضاً على ما يُبنى عليه المضارعُ، فيبنى على السُّكون إن اتصلت به نـون الإنـاث، ويُبنى على الفتح إذا باشرته نـونُ التوكيد. فهذا هـو توضيح هـذه المسألة وتوجيهها والله الموفق. انظر لزيادة التوضيح: شرح الشيخ زايد الأذان الشنقيطي على المنظومة (٦٢)، و«فتح ربِّ البريَّة» للشيخ الحازمي.

والحاصل أن «فعل الأمر» له أربعة أحوال:

الأول: البناء على السُّكُونِ، وذلك إذا كان صحيحَ الآخرِ، ولم يتصل به ألف الاثنين، ولا واو الجماعة، ولا ياء المؤنثة المخاطبة، بمعنى أنه ليس من الأمثلة الخمسة.

الثاني: البناء على الفتح، وذلك إذا اتصل به نونا التوكيد - الخفيفة أو الثقيلة -.

الثالث: البناء على حذف حرف العِلَّةِ، وذلك إذا كان معتلَّ الآخر. =

وقوله: «لدى» بمعنى: «عند»، وهي لغـةٌ في «لَدُنْ». و«البعض» أدخل - رحمه الله تعالى - الألف واللام على «بعضٍ» مع أن جمهورَ النحويين يمنعه، لأنه معرفةٌ مُلازِمَةٌ للإضَافةِ لفظاً ومعنى (١).

وقوله: «ارتَدَا» أي: اتخذه رداءً. بمعنى: أنه متصف بالجزم كالرِّداء للابسه.

٣. **القسم الثالث: فعل المضارع** (٢) : وهو ما دلَّ على أن حدثاً يحدثُ

= الرابع: البناء على حذف النون، وذلك إذا كان الفعلُ مسنداً إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة.

فائدةٌ: جمع هذه الحالات الناظم - رحمه الله تعالى - في منظومته «نزهة الحلوم» بقوله:

والأمْـــرُ مَبْنِـــيٌّ عـــلى الـــسُّكُونِ ... أو حَـــذْفِ حَـــرْفِ عِلَّـــةٍ أو نُـــونِ
كَـــصُمْ وَصَـــلِّ وادْعُ وارْضَ بِالقَـــضَا ... وأَقْـــرِضِي وأَقْرِضُـــوا وأَقْرِضَـــا

انظر: «عون القيوم» للشيخ محمَّد باي بالعالم [ق/ ٣٨].

(١) قال السُّيوطيُّ في «المزهر» (٢/ ١٥٨): «وفي كتاب «ليس» لابن خالويه؛ العوامُ وكثيرٌ من الخواص يقولُون: الكُلّ والبَعْضُ؛ وإنما هو: كُلٌّ وبَعْضٌ، لا تدخُلُهُمَا الألفُ واللاَّمُ؛ لأنهما معرِفتَانِ في نِيَّةِ إضَافَةٍ، وبذلك نَزَلَ القُرآنُ، وكذلك هو في أشعَارِ القُدمَاءِ.

وحدَّثنا ابنُ دُرَيدٍ عن أبي حَاتمٍ عن الأصْمَعِيِّ قالَ: قرأتُ آدَابَ ابنِ المقفع فلم أرَ فيهَا لحناً إلاَّ قولَه: العِلْمُ أكثرُ من أن يحاطَ بِالكُلِّ منهُ، فاحْفَظُوا البَعْضَ». انتهى نقلُه.

وعارَضَ المنعَ ابنُ الأنباريِّ - رحمه الله تعالى - في كتابه «منثور الفوائد» ص (٧١) بقوله: «أجاز النَّحويون إدخَالَ الألفِ واللاَّمِ في «كُلٍّ» و«بَعْضٍ» وأبَاهُ الأصْمَعِيُّ».

(٢) سُمِي الفعل «المضارع» كذلك، لأنه مشتق من الضَّرعِ. كأنه ارتضع مع الاسم من ضرع واحد؛ فأشبه الاسم لمضارعته له أيضاً.

الآن، أو في المستقبل، وقَبِلَ دخول «لم» عليه [١].

حكمه: الفعل المضارعُ مرفوعٌ أبداً سواء أكان رفعه بالضمَّة الظاهرة، أو المقدَّرة [٢]، أو بثبُوتِ النُّونِ، كما في الأفعال الخمسة التي تقدمت معك [٣].

---

(١) فإن دلَّ اللفظُ على ذلك، ولم يقبل دخول «لم» عليه، فهو اسمُ فعلِ مضارعٍ نحو: «أُفٍّ»، و«وَيْ»، بمعنى: أتعجب.

تنبيهان:

الأول: قولهم: الفعل المضارع يفيد الحال والاستقبال؛ تفسير ذلك أنه يصلح لوقتين: «لما أنت فيه»، و«لما لم يقع».

الثاني: ذكرتُ لك أن الأفعال الثلاثة: الماضي، والأمر، والمضارع، لها علامات إن لم تقبلها صارت أسماء أفعال؛ وأسماءُ الأفعالِ عبارةٌ عن ألفاظٍ تدل على معنى الأفعال، وتعمل عمل ما دلت عليه، والأكثرُ فيها أن تكون بمعنى الأمر، كما تكون بمعنى الماضي، والمضارع كما تقدم. راجع تفصيل ومباحث هذه المسألة في كتب النحو المطولات.

(٢) كما في قول الباري: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ﴾ [يونس: ٣٥].

(٣) أما في حالة بنائه فإنه يُبنى على السُّكون إذا اتصلت به نون النسوة كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ﴾ [الطلاق: ٤]. أو على الفتح إذا باشرته نون التوكيد: خفيفةً كانت كما في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥﴾ [العلق: ١٥]. أو ثقيلةً كما في قوله: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ [المائدة: ٨٢].

وأشار الناظم - رحمه الله تعالى - لحكمه بقوله: «وحُكْمُهُ الرَّفْعُ إذَا يجَرَّدُ مِنْ نَّاصِبٍ، وجَازِمٍ»[1].

قوله: «إذا يجَرَّد» «يجرَّد» بمعنى: يُعرَّى. والمقصود: أنه يرفعُ بشرط أن يكون عَارِياً من النَّاصبِ والجازمِ - على الأصح -. وقد مثَّل له بقوله: «تَسْعَدُ» فإنه مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمَّةِ الظَّاهِرَة في آخره، لتجرده من النَّاصب والجازم.

تنبيهٌ: يمكن أن نقول: إن الفعل المضارع، له حكمٌ من جهةِ أوَّلِهِ، وهو دُخولُ أحرفِ «أنيت» عليه؛ ولهُ حكمٌ من جهةِ آخرِهِ، وذلك أنه مرفُوعٌ، مَا دَامَ مُتجرِّداً من النَّاصبِ والجازمِ، والله أعلم.

أمثلةٌ للفعل المضارع:

مثال لـ: «الألف»: وهي للمتكلم الواحد. قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١﴾ [الفلق: ١].

ومثال لـ: «النون»: وهي لما زاد على المتكلم - مذكَّراً كان أم مؤنثاً - قوله سبحانه: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠].

---

(١) ملحوظة: في قوله - رحمه الله تعالى -: «من نَاصبٍ وجازمٍ» إيهام على الطَّالب الذي يجهل عاملَ النصب والجزم المتمثل في أدواتهما. لكنَّ الإشكالَ يرتفع، والإبهامَ يزول، بالكلام على البابين الآتيين بعدُ - إن شاء الله تعالى -.

أو للمتكلم وحده إذا كان معظِّماً لنفسه كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ [يس: ١٢].

مثال لـ: «الياء»: وهي للغائب المذكَّر وحده قوله تعالى: ﴿ هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٥٦﴾ ﴾ [يونس: ٥٦].

والاثنين قوله تعالى: ﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ ﴾ [المائدة: ١٠٧].

والجماعة كما في قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٦﴾ ﴾ [آل عمران: ١٦].

وللغائب المؤنث جماعة كما في قوله: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ۚ وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ ﴾ [الطلاق: ٤].

مثال لـ: «التاء»: وهي للمخاطب المذكر واحداً كما في قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ ﴾ [آل عمران: ٢٦].

وللغائب المؤنث واحداً كقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُبْلِسُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ [الروم: ١٢].

والاثنين في مثل قوله جلا وعلا: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ﴾ [القصص: ٢٣].

أما قوله - رحمه الله تعالى -: «ومضارع عَلا» معناه: سما، وارتفع على صاحبيه: الماضي والأمر. وذلك لشرفه، ولكونه معرباً، والقاعدةُ المقرَّرة أنَّ الإعرابَ أشرفُ من البناء.

وقوله: «فَادْرِهِ» أي: فاعلمه، من درى الشيء إذا علمه. ومقصوده: اعلم هذا الحكم، وهو أن الفعل المضارع يميز عن قسيميه - الماضي والأمر - بإحدى زوائد «أنيت».

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن الأفعال ثلاثة:

«ماض»: وحكمه البناء على الفتح دائماً، وضابطه قبول «تاء التأنيث الساكنة»، أو «تاء الفاعل».

و«أمر»: وحكمه البناء على السُّكون - على خلاف بين العلماء - وضابطه قبول «نون التوكيد».

و«مضارع»: وحكمه الرفع، وضابطه تعاقب إحدى الزوائد الأربع عليه، المجموعة في حروف «أنيت»[1]. والله أعلم.

* * *

---

(١) أقول: عبَّر الناظمُ تبعاً لابن آجرُّوم - رحمهما الله - لأحرف الزِّيادة بصيغة: «أنيتُ»، وهي بمعنى: «أدركتُ» كما في «القاموس» وغيره. وهذا منهما - رحمهما الله تعالى - تفاؤلاً بإدراك الطالب بغيته من هذا المصنَّف المبارك. كما أشارَ إلى هذا بعضُ الشرَّاح.

بَابُ نواصب المضارع

وَنَـصْبُهُ: بِـ: أَنْ، ولَـنْ، إِذَنْ، وَكَـيْ وَلاَمِ كَـيْ، لاَمِ الجُحُـودِ يَـا أُخَـيّ
كَـذَاكَ حَتَّـى، والجَـوَابُ بِالفَـا والـوَاوِ، ثـم أَوْ، رُزِقْـتَ اللُّطْفَـا

الشَّرحُ:

لما أنهى الكلام عن الأفعال شرعَ في بيان الأدوات التي تدخل على قسم من هذه الأفعال ألا وهو: «الفعل المضارع».

أدوات نصب الفعل المضارع: أدواته عشر - وفاقاً وخلافاً - وهي التي نَصَّ عليها في النظم[1].

وهي تنقسم ثلاثة أقسام:

---

(١) جعلها عشر أدوات هو المذهب الذي أستقر عليه الكوفيون، وعليه سار ابن آجرُّوم والناظمُ - رحمهما الله -، أما البصريون فيجعلونها أربعاً فقط - وهي الأصيلة منها في العمل، وهو المذهب المختار - وهي: «أن»، و«لن»، و«كي» المصدريَّة، و«إذن»، معللين أن البواقي لا تنصب بنفسها، بل بـ: «أن» مضمرة بعد كلِّ أداةٍ - وجوباً أو جوازاً -؛ وهذا مذهبُ جماعةٍ من المحققين منهم: ابنُ مالكٍ صاحب الألفية، وابنُ هشَامٍ وغيرهما.
قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: أما الستةُ الباقيةُ المشارُ إليها، والتي تنصبُ الفعلَ المضارعَ بـ: «أن» مضمرة جوازاً، أو وجوباً، فبعضُها حروفُ جرٍّ كـ: «لام كي»، و«لام الجحود»، و«حتى». وبعضُها حروفُ عطفٍ كـ: «الفاء»، و«الواو»، و«أوْ»، والله أعلم.

القسم الأول: ما ينصب الفعل المضارع بنفسه، وهي أربع أدوات متفق عليها:

١. «أَنْ»: المصدريَّة. وهي: حرفُ مصدرٍ، ونصبٍ، واستقبالٍ[1]؛ ويُعبَّر عنها: بأمِّ البَابِ[2].

وقولنا: «حرفُ مصدرٍ» لأنها مع منصوبها، يُؤَوَّلانِ بمصدرٍ، فخرج بذلك: «أن» الشرطية، والمخففة، والتفسيرية.

وقولنا: «ونصبٍ» أي: أنها تنصب الفعل المضارع - لفظاً أو محلاً -.

---

(١) تنبيهان:

الأول: «أنْ» تنصب الفعل المضارع لفظاً، والفعل الماضي والأمر محلاً.

الثاني: يشترط لنصب المضارع بعد «أن» ألا تقع بعدَ فعلِ يقينٍ، فإن وقعت بعده، فهي مخففةٌ من الثقيلة؛ فيجب رفع المضارع بعدها، وفصله منها بحرف تنفيس، كما في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]. أو بـ: «لو» كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١]. أو بنفيٍ كقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٩]. أو بـ: «قد» كما في قوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [المائدة: ١١٣].

(٢) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: كثيراً ما تجد عبارة: «أمُّ البَابِ» في قول النحاة وغيرهم؛ والمقصودُ: أنَّ كُلَّ بابٍ أصله شيءٌ واحدٌ، ثم تدخل عليه دواخل، لاجتماعهما في المعنى. كما نص على هذا الإمامُ المبرد - رحمه الله تعالى - في «المقتضب» (٢/ ٤٥).

وقولنا: «استقبالٍ» لأنّها تجعل الفعل المضارع خالصًا للاستقبال[١].

وقولنا: «أمّ الباب» لأنها تعمل ظاهرةً ومضمرةً، وما عداها لا تعمل إلا ظاهرةً.

أمثلة: مثالها في موضع رفع قوله تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

وفي موضع نصب قوله تعالى: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩].

وقوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

٢. «لَنْ»: - بفتح اللام وسكون النون - وهي حرفُ نفيٍّ[٢]، ونصبٍ، واستقبالٍ. وهي نقيض «السين» الداخلة على الفعل[٣].

وقولنا: «واستقبال» بمعنى: أنها تفيدُ وقوعَ الفعلِ في المستقبل، وتلازم النصب، بخلاف البواقي.

مثال: قال الله تعالى: ﴿وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾

---

(١) وهذا الشأنُ في جميع نواصب الفعل المضارع، تمحّضه للاستقبال بعد أن كان يحتمل الحال، والاستقبال.

(٢) ولا تقتضي تأبيد النفيِّ، ولا تأكيده، لكن تتضمنه وتحتمله.

فائدةٌ: «لنْ» تنصب الفعل المضارع بنفسها، ومعناها يفيد النفيَّ في المستقبل على وجه من التأكيد» ا.هـ. أفادها شيخنا محمَّد عمر حَوِيَّه الجكني - حفظه الله -.

(٣) لأنَّ «لن» للنفي في المستقبل، بخلاف «السين» فإنها للإثبات فيه.

[الإسراء: ٩٣]. وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:٩١].

٣. «إذَن» (١) : - بكسر الألف وفتح الذَّال وإسكان النُّون - وهي حرفُ جَوَابٍ وجَزَاءٍ، ينصبُ الفعلَ المضارعَ، ويشترط لعملِهَا:

١) أن تكون في صدر الجواب (الكلام)، فإن توسطت، أُلغِيَ عملُها(٢)، كقولك: «إن تزرني إذن أكرمْك». كذلك يُلغى عملُها إن تأخرت، في نحو قولك: «أكرمُك إذن».

٢) أن يكون المضارع بعدها مستقبلا، فإن كان للحال أُلغِيَ العملُ، كقولك لمن حدثك عن شخص: «إذن تصدقُ» - بالرفع -.

٣) أن تكونَ مُتصلةً بالفعل، وألاَّ يفصل بينها، وبينه بفاصلٍ: إلاَّ إذا كانَ

---

(١) وقفةٌ: وقع خلاف بين علمائنا في كيفية رسم «إذن» هل تكتب النون نونًا أم تكتب ألفًا؟.

قال أبو العباس القلقشندي في كتابه « صبح الأعشى » (٣/ ١٧٥) : تكتب « إذا » المنونة بالألف على رأي المازني -رحمه الله تعالى- ومن تابعه: لأن الوقف عليها بالألف لضعفها، والمبرد والأكثرون على أنها تكتب بالنون.

(٢) إذا وقعت «إذن» بعد «الفاء»، أو «الواو» العاطفتين، جازَ إعمالها، فينصب الفعل المضارع بها، أو إلغاؤها فيرفع وهو الأرجحُ. كما في قراءة الجمهور: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]. وقوله: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣].

الفاصلُ بـ: «القسَم»، أو«لا النافية»، أو«النِّداء»[1].

ومن الشَّواهد لـ: «إذن» المستوفية للشروط قول عبد الله بن عَنَمَةَ الضَّبيِّ:

ارْدُدْ حِمَــارَكَ لاَ يَرْتَــعْ بِــضَيْعَتِنَا　　إِذَنْ يُــرَدَّ، وَقَيْــدُ العَــيْرِ مَكْــرُوبُ

تنبيهٌ: تنصب «إذن» إذا كان الفعل بعدها مُفرَّغاً لها، غير مُعتمِدٍ على شيءٍ قبلَها؛ فإن اعتمَد بَطَلَ عملُها[2].

---

(١) فـ: «القسَم» كما في قول الشاعر:

إِذَنْ والله نَــــــزمِيَهُم بِحَـــــرْبٍ　　تُـشِيبُ الطِّفْـلَ مِـنْ قَبـلِ المَـشِيبِ

قال الشيخ عبد الرحمن المكُّوديُّ - رحمه الله تعالى -: «وعلَّة عدم الاعتداد به في الفصل، لأنه كثيرٌ ما يفصل بين الشيئين المتلازمين، كالمضاف والمضاف إليه». انتهى بتصرف.

وأما «لا النافية» فقولك: «إذن لا أشرك بالله»، و«النداء» كما في قولك: «إذن يا عبد البرِّ أزورك».

فائدةٌ: وتسهيلاً على الرَّاغب في الحفظ، فقد جمع بعضُهم هذه الشُّروط بقوله:

أَعْمِــــلْ «إذنْ» إذا أتتْـــكَ أوَّلاَ　　وسُــقْتَ فِعْــلاً بَعْــدَهَا مُــسْتَقبَلاَ
واحــذَرْ إذَا أعمَلْتَهَــا أنْ تَفْـصِلاَ　　إلاَّ بِحَلْــفٍ، أو نِــدَاءٍ، أو بِــلاَ
وافْـصِلْ بِظَـرْفٍ، أو بمجـرُورٍ عَـلَى　　رَأى ابْــنِ عُــصفُورٍ رَئِــيسِ النُّــبَلاَ
وإنْ يجِــيء بحــرفِ عَطْــفٍ أوَّلاَ　　فَأَحْــسَنُ الــوجْهَينِ أن لاَ تَعْمَــلاَ

تنبيهٌ: الفصل بـ: «لا النافية»، و«النِّداء» ليس على إطلاقه، لأن بعض النحاة يمنعه، وبعضهم يجيزه. انظر: «شرح قطر الندى» ص (٥٩- ٦٠). و«مجيب النِّدا» للفاكهي، و«حاشية يس» عليه (١/ ١٥٠).

(٢) انظر: كتاب «المصباح» للمطرِّزيِّ ص (٨٠).

٤. «كَي»: - بفتح الكاف وسكون الياء - وهي حرفُ مصدرٍ، ونصبٍ، واستقبالٍ، وتُنَزَّلُ منزلة «أن» المصدريَّة - معنىً وعملاً -.

وشرطُ وجُوبِ عملِها أن تتقدمها «لام العليل» إما لفظاً، أو تقديراً[(١)].

أمثلةٌ: مثالها لفظاً قوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. وقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣].

ومثالها تقديراً وقوله تعالى: ﴿فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [طه: ٤٠]. وقوله تعالى: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧].

تنبيهٌ: لا يجوزُ أن يفصل بين «كي» وبين معمولها باسم.

القِسمُ الثاني: ينصب الفعل المضارع بـ: «أن» مضمرةً جوازاً. وهي أداةٌ واحدةٌ.

٥. «لام كي»: وهي حرفُ مصدرٍ ونصبٍ واستقبالٍ، رُكِّبت معها «اللاَّم» الدَّالةُ على التعليل[(٢)].

مثالـه: قولـه تعـالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]. وقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص: ٢٩].

---

(١) فإن لم تتقدمها «لام التعليل» لا لفظاً، ولا تقديراً، فهي حرفُ تعليلٍ وجرٍّ، ويكونُ الفعلُ بعدَها منصوباً بـ: «أن» مضمرة وُجُوباً.

(٢) وهذه «اللام» أضيفت إلى «كي» لأنها تخلفها في إفادة التعليل، بحيث إذا حُذِفَتْ هذه «اللام» عوضت عنها «كي»، والله أعلم.

قاعدةٌ: إذَا وقعَ بعد «لام كي»: «لا النَّافية» أو«لا الزائدة»، وجبَ في هذه الحال إظهارُ «أنْ» [١].

القِسمُ الثالث: ينصب الفعل المضارع بـ: «أن» مضمرةً وجوباً: وهي باقي الأدوات.

٦. «لام الجحود» [٢]:

ضابطها: أن تُسبق بكونٍ ناقصٍ، منفيٍّ، ماضٍ لفظاً ومعنىً [٣]، وهو نوعان:

---

(١) فوقوع «لا النافية» بعدها، كما في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾ [البقرة: ١٥٠]. ووقوع «لا الزائدة» بعدها، كما في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩].

ملاحظة: فإن لم يكن بعدها «لا» جاز لك الوجهان:

الأول: الإضمار: كما في قوله سبحانه تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١].

الثاني: الإظهار: كما في قوله سبحانه ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢].

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: إنما وجب إظهارُ «أنْ» لكراهة اجتماع «لام الجرِّ» مع «لا»، لثقل اجتماع الأمثال. والله أعلم.

(٢) فائدةٌ: سميت بـ: «لام الجحود» لأنها مسبوقةٌ بـ: «كان» أو «يكن» المنفيَّة، والنفي يُسمَّى جُحُوداً.

(٣) إلى هذين الضابطين أشارَ بعضُهم بقوله:

وكُلُّ «لام» قَبْلَهُ «مَا كَانَا» ... أوْ «لم يَكُنْ» فَلِلْجُحُودِ بَانَا

١) «كان» المنفيَّة بـ: «ما»: مثاله قوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

٢) «يكن» المنفيَّة بـ: «لم»: مثاله قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَظَلَمُوا۟ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ ﴾ [النساء: ١٦٨].

٧. «حَتَّى»[1]: وهو حرفٌ لانتهاء الغاية، وينتصبُ الفعلُ بـ: «أن» واجبةَ الإضمَارِ بعدَها.

---

(١) فائدةٌ: «حتى» النَّاصبةُ للفعلِ المضارعِ لها ثلاثةُ معَانٍ:

الأول: الغائيةُ: إذا صلح أن يحل محلَّها «إلى أنْ» كما في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾ ﴾ [طه: ٩١].

أقول: هذا هو الغالبُ فيها، ولها مواضعُ كثيرةٌ في كتاب ربِّنا تبارك وتعالى.

الثاني: التعليلُ: إذا كان ما بعدها مُسَبَّباً عما قبلها، وإذا صلح أن يحل محلَّها «كي» كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ﴾ [البقرة: ٢١٧].

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: ومما يصلح أن يكون شاهداً للمعنى الأول والثاني، قول المولى عز وجل: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الحجرات: ٩].

الثالث: الاستثناءُ: تأتي «حتى» بمعنى «إلاَّ»، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ [البقرة: ١٠٢].

تذكيرٌ: ذكر ابنُ الأنباريِّ في «منثور الفوائد» (٤١) أن الفعلَ المنصوبَ بعد «حتى» يكونُ على ضربين:

الأول: أن يكون علَّةً للفعل كقولك: «كلمته حتى يعطيني».

الثاني: أن لا يكون علَّةً للفعل كقولك: «سرت حتى تطلعَ الشمسُ». أي: إلى أن تطلع الشمس.

ويشترط للنَّصبِ بـ: «حتى». أن يكون الفعلُ المنصوبُ بها مستقبلاً لما قبله. كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]. وقوله تعالى: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ [القصص: ٢٣]. وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمَّد: ٤]. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وكقولِ المقنع الكنديِّ:

لَيسَ العَطَاءُ مِن الفُضُولِ سَمَاحَة ... حَتَّى تجُودَ ومَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

٨. «فَاء السببية»: تضمر «أن» وجوباً بعدها، بشرط أن يتقدمها: نفيٌ محضٌ، أو طلبٌ محضٌ[1].

أمثلة: وقوع «فاء السببية» بعد الطلب جواباً للأمر قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾ [البقرة: ١١٧]. على قراءة من قرأ بنصب «فيكون»[2]. ومنه قولُ أبي النَّجم العجليِّ:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا ... إلى سُلَيمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

---

(١) وتيسيراً على الرَّاغب في الحفظ، قد جمع بعضُهم ما ينصب بعده المضارع بـ: «أن» مضمرة وجوباً بعد «فاء السببية»، أو «واو المعية»، بقوله:

مُـرْ، وَانْـهَ، وَادْعُ، وَسَـلْ، واعْـرِضْ، ... تمَنَّ، وَارْجُ، كَذَاكَ النَّفْيُ، قَدْ كَمُلاَ

(٢) كما في قراءة ابن عامر من السبعة. انظر: (٢/ ٢٥٨) من «التذكرة» لأبي الحسن طاهر ابن غلبون – رحمه الله تعالى –.

ووقوعها بعد النفيِّ قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ ﴾ [فاطر: ٣٦].

وبعد الطلب في جواب النهيِّ قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍۖ وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ ﴿٦١﴾ ﴾ [طه: ٦١].

وبعد الطلب جواباً للاستفهام قوله تعالى: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةًۚ ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

وبعد الطلب جواباً للتمنيِّ قوله تعالى: ﴿ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٣﴾ ﴾ [النساء: ٧٣].

وبعد الطلب جواباً للدعاء قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾ ﴾ [يونس: ٨٨].

وبعد الطلب جواباً للتحضيض قوله تعالى: ﴿ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ [المنافقون: ١٠].

ووقوعها في جواب الترجِّي قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًاۚ ﴾ [غافر: ٣٦ – ٣٧].

فائدةٌ: سميت «فاء السببية» كذلك، لأنها تأتي متوسطةً بين أمرين، أولهما

- وهو المتقدم - سببٌ في حصُولِ المتأخر(١).

ضابطٌ: علامةُ صحةِ الجواب بـ «الفاء» أن يكون المعنى: «إنْ فَعلْتَ فَعلْتُ».

٩. «وَاوُ المعية»(٢): ينصب الفعلُ المضارع بـ «أن» مضمرةً وجوباً بعد «الواو» بشرطين:

الأول: أن تكون للجمع في الزمان. توضيحه: أن يجتمع مضمونُ ما قبلها، وما بعدها في زمانٍ واحدٍ.

الثاني: أن يكون ذلك في جواب النفيِّ، أو الطلبِ - كما مرَّ مع «فاء السببية» -:

فمثالُ النفيِّ قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [آل عمران: ١٤٢].

ومثال وقوعها بعد «الواو» جواباً للنهيِّ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ﴾ [البقرة: ١٨٨]. ومنه قولُ أبي الأسود الدُّؤلي:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيكَ إِذَا فَعلَتَ عَظِيمُ

---

(١) راجع: كتاب «النحو القرآني» ص (٣١-٣٢).

(٢) فائدةٌ: لـ: «الواو» اثنا عشر معنىً، جمعها الإمامُ المهلبيُّ - رحمه الله تعالى - في «نظم الفرائد» بقوله:

مَرَاتِبُ «الوَاو» عَشرٌ واثنتانِ مَعاً ... للعطفِ، والحالِ، والإقْحَام، والقَسَم
ومثلُ «رُبَّ»، و«أوْ»، «الباءِ»، زَائِدَةٌ ... ومثل «مَعْ»، ثم الاستِئْنَافُ في الكَلِم
وقِيلَ: للصَّرْفِ عَمَّا قدْ نَهَيْتَ لَه ... ونَصبُكَ الاسمَ، ثم الفِعْلَ للفَهم

أي: لا يجتمِعْ ولا يكُنْ مِنكَ نهيٌ وإتيانٌ لمثلِهِ.

ومثال وقوعها بعد «الواو» جواباً للتمني قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [الأنعام: ٢٧].

ومثال وقوعها بعد «الواو» في جواب الاستفهام قول الحطيئة:

ألم أكُ جَارَكُمْ ويَكُونَ بَيْنِي ... وبَيْنَكَمُ المَوَدَّةُ والإِخَاءُ

تنبيهٌ: لا تكون هذه «الواو» ناصبةً، حتى يكونَ ما قبلها فعلاً، أو بمعنى الفعل [1].

---

(١) نصَّ على ذلك أبو الفتح المطرِّزي في كتابه «المصباح» ص (٧٥).

وقفةٌ: اعلم - وفقني اللهُ وإياكَ - أنَّ النُّحَاةَ دَرَجُوا على التمثيل بمثالٍ مُتداولٍ في كتبهم، مَشهُورٍ في دووابنهم، وهو قولهم: «لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ». حتَّى انتقل هذا المثالُ إلى واقع الناسِ، فكدَّر عليهم أذواقهم، فأصبحوا يتحاشون الجمعَ بين «السَّمَكِ» و«اللَّبَنِ»، معتقدين أنه قاعدةٌ طبيةٌ مسلَّمةٌ، بل علَّقوا عليه داءً، وبنوا عليه نتائجَ بزعمهم، فقالوا: إن الجمعَ بين «السَّمَكِ» و«اللَّبَنِ» يُورِثُ دَاءَ البَرَصِ - وهذا مما لقَّنونَنا إيَّاهُ صغاراً -.

فأحببتُ أن أذكرَ تعليقاً علَّقه مفخرةُ الجزائرِ وأديبُها، العلامةُ محمَّد البشيرُ الإبراهيميُّ على هذا المثال فقال - رحمه الله تعالى - في «آثاره» (٢/ ٤٦): «وانظر قولهم: «لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ» كيف لَعِبَ به الزَّمنُ وتعَاورَهُ الاستعمَالُ حتى أصبحَ مَا ليسَ بصحيحٍ فيه صحيحاً، وأصبحَ قاعدةً طِبيَّةً، وما هو من الطِبِّ، ولا قالهُ طبيبٌ، ولا هو بصحيحٍ في الواقع والتَّجْرِبةِ، ولا بمطَّرد ضررهُ على فرض وقوع ضرر منه في جميع الأمزجة، وقد استعمله النحاةُ مثالاً لحكم لفظيٍّ فأدّوا مرادَهم به على أكمل وجهٍ،=

قوله: «وَالجَوَابُ بِالفَا وَالوَاوِ» العبارة مقلوبةٌ، والأصلُ أن يقال: والفاء والواو الواقعتان في الجواب[١].

١٠. «أَوْ»: ينصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرةً وجوباً بعد «أو»، من ذلك قول امرئِ القَيسِ:

فقلتُ لَهُ: لاَ تَبْكِ عَينُكَ إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكاً، أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

وتكون «أو» بمعنى «إلى»، أو معنى «إلاَّ»[٢] - وهذا عند الأكثر - ولها حينئذٍ ثلاثةُ معَانٍ: «الغائية»، و«التعليل»، و«الاستثناء».

= ولكن لما لم يكن معناهُ صحيحاً، أوقع أُمَمَاً وأجيالاً في الخطأ، فحفظَهُ النَّاسُ ونقلوهُ من الاحتجاج به على حُكْمٍ عربيٍّ، إلى الاستشهاد به على حُكْمٍ حَيَوِيٍّ، وأصبحَ النَّاسُ يتحامون الجمعَ بين اللَّبَنِ والحوتِ عن عقيدةٍ قرَّرَها في نفوسهم هذا المثالُ، وإذا كانت في المَعِدِ معدةً ضعيفةً تتأثرُ من الجمع بين غداءين فَمُحَالٌ أن تكون حجةً على معد بني آدم في علم، أو عالم الكروش....». انتهى كلامه - برَّدَ الله مضجعَهُ -.

(١) لأن الناصب عند الكوفيين هو «الفاء» و«الواو» نفسهما - كما تقدم معك - لا الجواب. انتهى بتصرُّفٍ من «فتح ربِّ البريَّة» للشيخ الحازمي.

(٢) فتأتي بمعنى «إلى» كما في قول الشَّاعر:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ، أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ

ويشترط في فعلها، أن ينقضي شيئاً فشيئاً. وتأتي بمعنى «إلاَّ» كما في قول زيَّاد الأعجم أيضاً:

وَكُنتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا، أَوْ تَسْتَقِيمَا

ويشترط في فعلها، أن ينقضي دفعةً واحدةً.

وقوله: «رُزِقْتَ اللُّطْفَا» تميمٌ للبيت، قصَدَ به النَّاظِمُ - رحمه الله - التلطُّفَ للطالبِ، والدُّعَاءَ له أن يمنحَهُ الله الرِّفْقَ والبِرَّ، ويرزُقَهُ التَّوفِيقَ والعِصْمَةَ.

فائدةٌ: قال بعضُهم:

وَهَـاكَ حُرُوفـاً بالمـصَادِرِ أُوِّلَـتْ ... وَذِكْرِي لها خمساً أَصَحُّ كَمَا رَوَوْا

وهَـا هِـيَ: «أَن» بِـالفتحِ، «أَنَّ» مُـشَدَّدَا ... وَزِيدَ عَلَيهَا «كَيْ»، فَخُذْهَا وَ«مَا»، وَ«لَوْ»

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن الأدوات النَّاصبة للفعل المضارع عشر، وهي مقسمةٌ ثلاثة أقسام.

فالقسم الأول: ينصب الفعل المضارع بنفسه. وهي ست أدواتٍ: «أن»، و«لن»، و«إذن»، و«كي»، وهي محلُ اتفاق بين النُّحاةِ.

والقسم الثاني: ينصب الفعل المضارع بواسطة «أنْ» مضمرةً جَوَازاً وهي: «لام كي».

والقسم الأخير ينصبه بواسطة «أن» وُجُوباً، وهو باقي الأدوات: «لام الجحود»، و«حتى»، و«الفاء»، و«الواو»، و«أو».

والحاصل أن «أنْ» تُضْمَرُ بعدَ ثلاثةِ أَحْرُفٍ من حُرُوفِ الجرِّ، وثلاثةِ أَحْرُفٍ من حُرُوفِ العَطْفِ. فَحُرُوفُ الجرِّ: «اللام»، و«كي التعليلية»، و«حتى»؛ وحُرُوفُ العَطْفِ: «الفاء»، و«الواو»، و«أو»، والله أعلم.

* * *

بَابُ جوازم المضارع [١]

وجَزْمُـــــهُ إذَا أَرَدْتَّ الجَزْمَـــــا ... بِـــ: لَمْ، ولمَّـــا، وألم، أَلمَّـــا

ولاَمِ الامْــرِ، والـــدُّعَاءِ، ثـــم لاَ ... في النَّهْيِّ، والدُّعَاءِ، نِلْتَ الأَمَلاَ

وإنْ، وَمَـــا، ومَـــنْ، وأَنَّـــى، مَهْـمَا ... أيٌّ، مَتَـــى، أَيَّـــانَ، أَيْـــنَ، إذْمَـــا

وحَيْـــثُمَا، وكَـــيْفَمَا، ثـــم إذَا ... في الشّعْرِ لاَ في النَّثْرِ فَادْرِ المأْخَذَا

الشَّرحُ:

لما فرغ - رحمه الله تعالى - من الكلام على نواصب الفعل المضارع، انتقل إلى الكلام على جوازمه، وهي الحالة الثالثة في إعرابه[٢].

---

(١) ملحوظة: الأصل في «النواصب» و«الجوازم»، أن يكونا ضمن بابٍ واحدٍ، من غير فصلٍ بينهما؛ لكن جَرَتْ عادةُ بعض النُّحاة أن يفصلوا بينهما، تسهيلاً، وتيسيراً على الطالب، وأمناً من التشويش على ذهنه.

(٢) لأنَّ الفعل المضارع له في إعرابه ثلاثُ حالاتٍ:

الأولى: أن يكون مرفُوعاً، وهذا هو الأصلُ، والعمدة فيه، لذلك قُدِّم في الرتبة؛ وقد تقدَّم في قوله – رحمه الله تعالى -: «وَحُكْمُهُ الرَّفْعُ إِذَا يجُرَّدُ».

الثانية: أن يكون منصُوباً، وذلك إذا دخلت عليه إحدى النَّواصبِ المتقدِّمة في قوله:«ونصبه بأن ولن.....إلخ». وهو أعلى درجة، وأشرف من الفعل المجزوم، لأن النصب يكون بحركة، وهي الفتحة – وهي شيء وجودي متلفظ به - بخلاف الحذف الواقع في الجزم فهو عدميٌّ.

الثالثة: أن يكون مجزُوماً، وذلك إذا دخلت عليه إحدى أدوات الجزم المذكورة في هذا الباب، وهو آخر المراتب، لأنَّ الجزم حذف حركةٍ أو حرفٍ، وهو عدم، فكان النَّصبُ مُقدَّماً عليه كما أسلفنا.

قوله: «باب جوازم المضارع» التقييد بالإضافة هنا لبيان الواقع، وليس من باب الاحتراز، لأن «الجزم» خاص بالأفعال، فلا يدخل الأسماء [١].

قوله: «وجزمه» أي: الفعل المضارع، و«إذا أردت» هذا تقييد، لأنَّ الجزم لا يكون بغير إرادة المتكلم.

أدوات جزم الفعل المضارع: أدواته ثماني عشرة أداة [٢].

أقسام الجوازم: تنقسم جوازم الفعل المضارع قسمين - بالاستقراء والتتبع -:

القسم الأول: ما يجزمُ فعلاً واحداً - أصالةً -: وهي ستةُ أحرفٍ [٣].

فرعٌ: تنقسم أدوات القسم الأول بالنظر لموضوعها إلى ضروبٍ:

الضرب الأول: ما كان حرفاً بإجماع. وهي ستةُ أحرفٍ.

١. «لَمْ»: وهو حرفُ نفيٍّ، وجزمٍ، وقلبٍ، يختص بالمضارع، فلا يدخل إلا عليه.

---

(١) بخلاف ما تقدم معنا في «بابِ نواصبِ المضَارعِ» فالتقييد بالإضافة هناك للاحتراز، لأنَّ «النصب» يدخل الأسماء والأفعال.

(٢) بإسقاط «إذا» لأنها مقيدةٌ بالشِّعْرِ فقط.

(٣) وهي التي عني بذكرها الناظم - رحمه الله تعالى - في البيتين الأوليين في هذا الباب.

تنبيهٌ: وقدَّم القسمَ الذي يجزم فعلاً واحداً، على الذي يجزم فعلين لأن الكلام فيه يطولُ. كما نبَّه عليه الشيخ ابن قاسم - رحمه الله تعالى - في «حاشيته».

قولنا: «حرف نفيٍ» لأنها تنفي وقوع الحدث الذي دلَّ عليه الفعل.

وقولنا: «جَزْمٍ» لأنه يُحدث الجزم في الفعل المضارع، فتسقط حركته مع إرادة المتكلم - كما تقدَّم قريباً -.

وقولنا: «قلْبٍ» لأنه يقلب زمن المضارع، من الحال والاستقبال، إلى الزمن الماضي. منه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]. وقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾[الحجرات: ١٤]. وقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا ﴿٤٦﴾﴾ [النازعات: ٤٦].

٢. «لمَّا»: وهو حرفُ نفيٍ، وجزمٍ، وقلبٍ، ويختص بالفعل المضارع، بقلب معناهُ إلى المضيّ - كالحال مع «لم» تماماً - ولا يكون النفي بها إلاَّ مُتصلاً بالحال[1]. قال سبحانه: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [آل عمران: ١٤٢]. وقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات: ١٤].

---

(١) لأنَّ النفيَّ بها، يستمر إلى زمن التكلُّم، بعكس «لم»، ولذا جَازَ أن تقول: «يكن ثم كان» وامتنع أن تقول: «لما يكن ثم كان».

فائدةٌ وتنبيهٌ:

الفائدةُ : فرَّق العلماءُ - رحمهم الله - بين «لم» و«لما»، فقالوا: إنَّ «لم» نفيُها مطلقٌ، يصلح فيما لم يقع الآن، وفيما لم يقع قبلُ، ثم وقع.

أمَّا «لمَّا» فنفيُها محدودٌ متصلٌ بالحالِ، فقولك: «لما يكن» أي: إلى الآن لم يحصُل[(١)].

التنبيهُ: تشتركُ «لَمْ» و«لمَّا» في أمور، وتنفرد كلُّ واحدةٍ منهُما بأمور ذكرها أئمتنا - رحمهم الله - في مصنفاتهم[(٢)].

---

(١) أفادها شيخُنا - حفظه الله تعالى -.

(٢) فمِمَّا يشتركان فيه:

١) خصوصيتهما بالفعل المضارع، فلا يدخلان إلاَّ عليه.

٢) أنهما ينفيان ما دخلتا عليه.

٣) أنهما يقلبان الفعل المضارع إلى الماضي.

٤) أنهما حرفان جازمان للفعل المضارع إذا دخلتا عليه.

٥) جواز دخول همزة الاستفهام عليهما.

٦) جواز توسط «الواو» و«الفاء» العاطفتين بينهما وبين الهمزة.

وتنفرد «لَمْ» بأمرين :

١) جوازُ مُصَاحبةِ أدوَاتِ الشَّرطِ كما في قوله تعالى:﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]. =

٣. «أَلَمْ»: وهو حرفُ استفهامٍ، ونفيٍ، وجزمٍ، وقلبٍ. قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشَّرحُ: ١]. وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ۝١٨﴾ [الشعراء: ١٨]. وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٦﴾ [المرسلات: ١٦].

تنبيهٌ: «أَلَمْ» مثل «لَمْ» إلاَّ أنها أُدخلت عليها همزةُ الاستفهَامِ.

= ٢) جوازُ انقطَاعِ نفيِّ منفيِّها عن الحال، ولذلك جاز نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان: ١]. أي: ثم كان.

وتنفرد «لمَّا» بأمورٍ:

١) جوازُ حذفِ مجزُومِها، والوقفِ عليها في الاختيار (إذا دلَّ عليه دليلٌ)، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝١١١﴾ [هود: ١١١]. وكقول الشَّاعر:

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْءاً وَلمَّا ... فَنَادَيْتُ القُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ

٢) جوازُ توقُّعِ ثبوتِ مجزُومِها - منفيها - في المستقبل، كما في قوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ ۝٨﴾ [ص: ٨]. أي: إلى الآن ما ذاقوه، وسوف يذوقونه، وذوقهم إيَّاه متوقعٌ. والله أعلم.

٣) وجوبُ اتصالِ نفيِ منفيِّها إلى النطق، كقول المُمَزَّق العبديِّ:

فَإِنْ كُنتُ مَأكُولاً فَكُنْ خَيرَ آكِلٍ ... وَإِلاَّ فَأَدْرِكْني ولمَّا أُمَزَّقِ

أنها لا تقترن بأداة الشَّرطِ فلا تقول: «إنْ لمَّا تقُمْ».

٤. «أَلمَّا»: وهو حرفُ استفهامٍ، ونفيٍ، وجزمٍ، وقلبٍ. منه قول عمرو ابن كلثومٍ في معلقته:

إِلَيْكُم يَا بَنِي بَكْرٍ إِلَيْكُم ... أَلمَّا تَعْلَموا مِنَّا اليَقِينَا

تنبيهٌ: القولُ في «أَلمَّا» كالقول في «لمَّا» تماماً.

٥. «لام الأمر» وهي الدَّالةُ على الأمر، وتُسمَّى: «لام الطلب». وهي مكسورةٌ(١)، ودخولها على المضارع لطلب حصوله.

ضابطها: أن تكون من الأعلى إلى الأدنى(٢). كما في قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. وقوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧].

و«لام الدُّعاء» وهي الدَّالة على الدُّعاء. وسُميت كذلك من باب التأدُّب.

---

(١) ويجوزُ أن تُسَكَّنَ هذه «اللام» بعد: «الواو»، و«الفاء»، و«ثم».

فـ: «الواو» و«الفاء» كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ۝٨٢﴾ [التوبة: ٨٢].

و«ثم» كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ۝٢٩﴾ [الحج: ٢٩].

(٢) وتسهيلاً على الرَّاغبين في الحفظ، وحتى يثبتَ ضابطُ «الطَّلَبِ»، فقد عقد العلامةُ الأخضريُّ - رحمه الله تعالى - ضبطه في «السُّلَّم» بقوله:

أمرٌ مع اسْتِعلاَ، وعكسُهُ دُعَا ... وفي التَّسَاوِي، فَالتمَاسٌ وَقَعَا

وضابطها: أن تكون من الأدنى للأعلى. كما في قوله تعالى حاكياً عن أهل النار: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

٦. «لا في النَّهي» وهي الدَّالة على النهيِ، وتسمَّى: «لا الطلبِيَّة».

وهي حرفٌ يفيدُ طلب الكفِّ عن الفعل، إن كان الطلبُ من الأعلى للأدنى. منه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١].

و«لا في الدُّعاء»: وتكون من الأدنى إلى الأعلى. كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

القسم الثاني: ما يجزمُ فعلين بالأصالة. يُسمَّى الفعلُ الأولُ: «الشرط»، والثاني: «جوابه أو جزاءه»[1]. وهي اثنا عشر حرفاً:

(١) سُمي الأولُ: «شرطاً» لتعليق الحكم عليه، وسُمي الثاني: «جواباً» لأنه مترتبٌ على الشرط، كما يترتبُ الجوابُ على السُّؤالِ، ويدعى: «جزاءً» أيضاً، لأنَّ مضمونه جزاءٌ لمضمون الشَّرط، وتسميتُه «جواباً» مجازٌ، وكذا «جزاءً» لأنَّ الجزاءَ هو: الفعلُ المترتبُ على فعل آخر - ثواباً عليه أو عقاباً - وهذا مفقودٌ هُنا. انتهى.

الضرب الثاني: ما كان حرفاً باتفاقٍ [١].

٧. «إِنْ» - بكسر الهمزة وسكون النون - وهو حرفُ شرطٍ، وجزمٍ [٢]، واستقبالٍ. وبعبارة أخرى: هو حرفٌ يفيدُ ربط الشَّرط بالجزاء، ويجزمهما، وهي أمُّ باب الجوازم، ولها عِدَّةُ معَانٍ [٣]. قال تعالى: ﴿ قُلْ إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٢٩]. وقوله: ﴿ إِن تَسْتَفْتِحُوا۟ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ وَإِن تَنتَهُوا۟ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَعُودُوا۟ نَعُدْ ﴾ [الأنفال: ١٩].

الضرب الثالث: ما كان اسماً باتفاقٍ.

٨. «مَا» الشرطيَّة: وهي اسمٌ للدِّلالة على ما لا يعقلُ غالباً [٤]، ثم ضُمِّنَتْ معنى الشَّرطِ. قال تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٧]. وقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر: ٧].

---

(١) حكى بعضُ النحاة أنها حروفٌ بإجماعٍ.

تذكيرٌ: هذا القسمُ هو المقصودُ بالبيتين: الثالث والرابع من المنظومة المباركة.

(٢) لأنها: تجزم الفعل المضارع لفظاً، والفعل الماضي محلاً، وتقلبه إلى الاستقبال؛ وبالتالي يكون عملُها عكس عمل «لَمْ» التي مرَّت في جوازم القسم الأول.

(٣) جمعها بعضهم بقوله:

واجْـزِمْ بِـ: «إِنْ» وَانْـفِ، وَزِدْ، وَخَفِّـفِ ... فَهَـذِهِ أَرْبَعَـةٌ فَلْتَعْـرِفِ

(٤) فائدةٌ: فرَّق بعضهم بين «من» و«ما» بقوله:

و«مَـنْ» لعَاقِـلٍ، و«مَـا» و«مَهْـمَا» ... لِغَـيرِهِ، وكُلُّهُـنَّ اسْـمَا

٩. «مَنْ» الشرطيَّة: وهي اسمُ شرطٍ جازمٍ، وُضِعَتْ للدِّلالَة على ما يعقلُ غالباً[(١)]، ثم ضُمِّنَتْ معنى الشَّرطِ: قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا﴾ [الشورى:٢٣]. وقال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزلزلة:٧- ٨]. ومنه قول زهير في معلقته:

وَمَنْ يَجْعَلِ المعرُوفَ في غَيرِ أَهْلِهِ ... يَكُنْ حَمْدُهُ ذَمّاً عَلَيهِ وَيَنْدَمِ

١٠. «أَنَّى»: - بفتح الهمزة والنون المشددة - وهي: للدِّلالة على المكان، ثم ضُمِّنَتْ معنى الشَّرطِ. مثالها قول الشَّاعر:

خليليَّ أَنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا ... أَخاً، غَيْرَ مَا يَرْضِيكُمَا، لاَ يُحَاوِلُ

١١. «أَيٌّ»: وهي اسمٌ بحسب ما تُضافُ إليه[(٢)]، وتصلُح لجميع ما ذُكر. قال تعالى: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ۖ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ ۖ﴾ [القصص: ٢٨]. وقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الإسراء: ١١٠].

---

(١) وهنا ملاحظة دقيقة نبَّه عليها الشيخُ الحازميُّ في شرحه فقال: «الأحسنُ أن يقال: من يعلم؛ لأنها قد تُطلَقُ على الرَّبِّ جل وعلا». انتهى كلامه - حفظه الله -.

(٢) معنى قولنا: «بحسب ما تضاف إليه». أي: أنها إذا أُضيفت إلى نكرةٍ فهي نكرةٌ، أو إلى عاقلٍ فهي اسمُ موصُولٍ للعاقل بمعنى: «مَنْ»، وإن أُضيفت إلى ظرفٍ - زماناً أو مكاناً - كانت ظرفاً، وهكذا... على حسب إضافتها.

١٢. «مَتَى»[١] : هي اسمٌ للدِّلالة على الزَّمان. وتُنصبُ دائماً على الظرفية الزمانيَّة. منه قول الحطَيْئَة:

مَتَـى تَأْتِـهِ تَعْـشُو إلى ضَـوْءِ نَـارِهِ تجِـدْ خَيرَ نَـارٍ عِنْـدَهَا خَيرُ مَوْقِـدِ

ف: «تأت» فعل الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف الياء، و«تجد» جوابه.

ومنه قول طَرَفَةَ في مُعَلَّقَتِهِ:

مَتَـى تَـأْتِنِي أَصْـبَحْكَ كَأْسـاً رَوِيَّـةً وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَـا غَانِيـاً فَـاغْنَ وَازْدَدِ

١٣. «أَيَّانَ» - بفتح الهمزة - وهو للدِّلالة على الزمان، وتضمَّن معنى الشَّرط. ويُنصبُ دائماً على الظَّرفِيَّةِ الزَّمانيَّةِ[٢]. منه قول الشَّاعر:

أَيَّـانَ نُؤمِنْـكَ تَـأْمَنْ غَيْرَنَـا، وَإِذَا لم تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لم تَـزَلْ حَـذِرَا

١٤. «حَيْثُمَا» وهي للدِّلالة على المكان، ثم ضُمِّنت معنى الشَّرط. وتُنصب دائماً على الظرفية المكانية. قال الله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٥٠]. وقال الشَّاعر:

---

(١) تنبيهٌ: «متى» كما تكون أداة جزمٍ، تكون اسم استفهَامٍ، يُستفهم بها عن الزَّمان، من ذلك قوله تعالى: ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾﴾ [البقرة: ٢١٤].

(٢) اعلم - وفقني الله وإيَّاك - أنَّ كثيراً ممن يُعتدُّ بهم من أهل النَّحْوِ أهملوا «أيَّان» ولم يُثبِتُوهَا مع أدَواتِ الجزمِ. كما نصَّ على ذلك ابن سيده - رحمه الله تعالى - بقوله: «لم يذكُرها أصحابُنا في الظُّروفِ المشرُوطِ بها، نحو: «مَتَى»، و«أَيْنَ»، و«أَيٌّ»، و«حينَ». انتهى. انظر: «اللِّسان» (١/ ٢٩٤). مادة (أين).

حيثُمَا تَستَقِمْ يُقدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحاً، في غَابِرِ الأزْمَانِ

تنبيهان:

الأول: «حيثُ» لها ميزةٌ، وهي: أنها تضَافُ إلى الأفعال والأسماء [١].

الثاني: لا تُستعمل «حيثُما» أداة شرطٍ، إلاَّ إذا اقترنت بـ: «ما» الزَّائدة، وهي كافةٌ لها عن الظرفِيَّة، ومهيئةٌ لها للشرطية، كما في الآية المستشهد بها قريباً [٢].

١٥. «كَيْفَمَا» [٣]: وهي اسمٌ لعموم الأحوال. وتكون في محلِّ نصبٍ دائماً، إما على الحالية إن كان فعلُ الشَّرْطِ تاماً، أو تكون خبراً لفعل الشَّرْطِ إن كان نَاقِصاً.

---

(١) «والرأي المشهُورُ فيها اختِصَاصُها بالإضافةِ إلى الجمَلِ، ولذا بُنيت». نبَّه عليه الشيخ حسن بن محمَّد الحفظيُّ - حفظه الله تعالى -.

(٢) توضيح ذلك: أنه لا يحصل الجزاء فيها بغير «ما»، لأنها ظرفٌ يضافُ إلى الأفعال، والأسماء - كما تقدم في التنبيه الأول - فإذا جِئْتَ بـ: «ما» منعتَ الإضافة، وجزمت فعلين.

(٣) في الجزم بـ: «كيفما» مذاهب:

فذهب الكوفيون إلى إعمالها مطلقاً، دليلهم في ذلك القياس، ومشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام. وفي فُلْكِهِم يَدُورُ ابنُ آجرُّوم والنَّاظِمُ - رحمهما الله - كما مرَّ التنبيهُ عليه في المدخل إلى هذه المنظومة.

أما جمهورُ البصريين فذهبوا إلى إهمالها، وعدمِ الاعتداد بها مُطلقاً، ولهم في ذلك عدة أوجهٍ، وصَحَّحَ هذا المذهب جمعٌ. والمذهبُ الثالثُ جَنَحُوا إلى التفصيل: فقالُوا: إذا اقترنَتْ بـ «ما» أُعملتْ، وإن لم تقترن بها أُهملتْ. راجع المسألة في: «الإنصاف» لابن الأنباري (٢/ ٦٤٣)، و«مغني اللبيب» (١/ ٣٤٥).

ضابطها: لا بد في فِعْلِيهَا - الواقعين شرطاً وجَوَاباً - من أن يكونا متوافقين في اللَّفظ والمعنى، وذلك مثل قولك: «كيفما تفعل أفعلْ» وقولك: «كيفما تجلس أجلس».

١٦. «إِذَا»: وهي مقيدةٌ، فلا تجزم إلاَّ في الشِّعْرِ، وتعتبر زائدة على أدوات الجزم الثماني عشرة.

ومما حُفِظَ من إعمالها في الضَّرُورَةِ الشِّعْرِيَّةِ قول عبد القَيْسِ بن خفاف البرجميِّ:

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

فـ: «إذا»: اسم شرط جازم، و«تصبك» مجزومٌ على أنه فعل الشَّرْطِ، و«الكاف»: ضميرٌ محلُّه النصبُ، و«خصاصة»: فاعلُ، و«الفاء»: رابطةٌ، والجملة «فتجمَّلِ» في محلِّ جزمٍ جواب الشرط.

فرعٌ: فإن قيل: لم خُصَّت «إذا» بالشِّعْرِ دون النثر ؟.

الجواب: لأنها موضوعةٌ لزمن معين، واجب الوقُوعِ، والشَّرْطُ المقتضي للجزم لا يكونُ إلاَّ فيما يحتمل الوقوعَ وعدمَهُ[1].

١٧. «أَيْنَ» وهي للدِّلالة على المكان. وتُنصب دائماً على الظرفية المكانية. وكثيراً ما تُستعمل مقرونةً بـ: «ما» الزائدة. قال تعالى:

---

(١) انظر: «حاشية يس على شرح الفاكهي» (١/ ١٧٦).

﴿أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا﴾ [البقرة:١٤٨]. وقال: ﴿مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلًا ۝﴾ [الأحزاب:٦١]. ومنه قول عبد الله بن هَمَّامٍ السَّلولِيِّ:

أَيْـنَ تَـضْرِبْ بِنَـا العُـدَاةَ تجِـدْنَا نَـصْرِفُ العِـيسَ نَحْوَهَـا لِلتَّلاَقِـي

الضرب الرابع: ما كان حرفاً على الأصح.

١٨. «إِذْمَا» - بكسر الهمزة وسكون الذال وفتح الميم - وهي أداةُ شرطٍ، وأصلُها: «إذْ» دخلت عليها «مَا» فمنعتها من الإضافة، فعَمِلَتْ في الجزاء، ولا عمل لها بدونها. قال العبَّاسُ بن مرداسٍ السلمي - رضي الله عنه -:

إذْمَـا أَتَيْـتَ عَـلى الرَّسُـولِ فَقُـلْ لَـهُ حَقـاً عَلَيْـكَ إِذَا اطمَـأَنَّ المجلِـسُ

ف: «أتيتَ» فعل الشَّرطِ، و«فقل» جوابه مجزوم محلاً.

وقال عبد الله بن هَمَّامٍ السّلولي:

إذْمَـا تَرَيْنِـي اليَـوْمَ أُزْجِـي ظَعِينَتِـي أُصَـعِّدُ سَـيْراً في الـبِلاَدِ وأُفْـرِعُ

فقولـه: «تَرَيْنِـي» مجـزومٌ بـ: «إذْمَـا» بحـذف النـون، والأصـلُ: تَرَيْنَنِـي، فحُذِفَتْ الأولى للجزم، والثانية نونُ الوقايةِ، والياء ضمير المتكلم؛ وجزاءُ الشَّرطِ هو الثاني[1].

تنبيهٌ: لا يكون الجزاءُ في «إذْ»، ولا في «حيثُ» بغير «ما»؛ لأنهما ظرفان

(١) انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (٩/ ٣٣) الشاهد رقم (٦٧٨).

يُضافان إلى الجمل - اسمية وفعلية -؛ وإذا زدت على كلِّ واحدٍ منهما «ما» منعتا الإضافة فعملتا [1].

الضرب الخامس: ما كان اسماً على الأصح.

١٩. « مهما » [2] : وهي اسمٌ للدِّلالة على ما لا يعقل. قال الله:

---

(١) انظر: «المقتضب» للمبرد (٢/ ٤٦).

(٢) قال سيبويه - رحمه الله تعالى - في «الكتاب» (٣/ ٥٩-٦٠): «سألتُ الخليلَ عن «مهما» فقال: هي «ما» أدخلتَ معها «ما» لغواً، بمنزلتها مع «متى»، إذا قلتَ: «متى ما تأتني آتك»، وبمنزلتها مع «أنْ»، إذا قلتَ: «إما تأتني آتك»، وبمنزلتها مع «أيْنَ»، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾، وبمنزلتها مع «أيٍّ» إذا قلتَ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾، ولكنهم استقبحوا أن يكرِّرُوا لفظاً واحداً فيقولون: «ماما» فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى». انتهى كلامه.

وقال الفيروز آبادي في «القاموس» (١٢١٨): «مَهْما» بَسيطَةٌ لا مُرَكَّبَةٌ من: «مَهْ» و«مَا»، ولا من «مَامَا»، خِلافاً لِزاعميهِما. ولها ثَلاثَةُ مَعَانٍ:

الأوَّل: ما لا يَعقِلُ غيرَ الزَّمانِ مع تَضَمُّنِ معنى الشَّرطِ: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

الثاني: الزَّمانُ والشَّرطُ، فتكون ظَرفاً لفعلِ الشَّرطِ، كقولِهِ:

وإنَّكَ مَهْما تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ ... وفَرْجَكَ نالا مُنْتَهى الذَّمِّ أجْمَعا

الثالِثُ: الاستفهام، كما في قول الشاعر:

مَهْما لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمالِيَهْ ... أوْدَى بِنَعْليَّ وسِرْباليَهْ

﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. ففي الآية عاد الضمير من «بِهِۦ» على «مَهْمَا» والضمير - كما هو معلوم - لا يعود إلاَّ على اسمٍ. ومنه قول امرئ القَيْسِ:

أغــرَّكِ مِنِّــي أنَّ حُبَّــكِ قَــاتِلِي ... وأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ

وقول سَاعِدَةَ بنِ جُؤَيَّةَ الهذَلِيِّ:

قـد أُوبِيَـتْ كُـلَّ مـاءٍ فَهْـيَ صَـادِيَةٌ ... مَهْـمَا تُـصِبْ أُفُقاً مـن بـارِقٍ تَـشِمِ

قـول النـاظم - رحمـه الله تعـالى - في البيـت: «نِلْـتَ الأَمَـلاَ» فنلـت مـن النَّوال، وهو: العَطِيَّةُ، والأَمَلُ: الرَّجَاءُ؛ وهذا دعاءٌ منه - رحمه الله تعالى - لدارس منظومته المباركة أن يُعطى ما يرجُوه، ويُنال ما يؤمِّلُه.

وقولـه: «فـادْرِ المأخـذا» دَرَى الـشَّيءَ إذا عَلِمَـهُ. والمأخـذ: المتنـاول. والمعنى: فاعلم - أيها الطالبُ - متناول الأحكام، والمواضع التي أخذت واستنبطت منها. وهاتان العبارتان تتميمٌ.

فائدةٌ: لخَّصَ بعضُهم معَانِي أدوَاتِ الجزم بقوله:

«إِذْمَـا» و«إِنْ» حَرفَـانِ عنـدَ سِـيبَوَيه ... وأَنْكَــرَ المــبرِّدُ الأُولَى عَلَيــه

و«مَــنْ» لِعَاقِــلٍ، و«مَــا» و«مَهْـمَا» ... لِغَــيرِهِ، وكُلُّهُــنَّ اسْــمَا

«مَتَـى» و«أَيَّـانَ» ظُـرُوفٌ لِلزَّمَـان ... و«حَيْثُمَا» «أَنَّـى» و«أَيـنَ» لِلمَكَـان

لِكُـلِّ مَـا ذَكَـرْتُ «أَيَّـاً» تَـأْتِي ... فَـادْعُ لمَـنْ أَفَـادَ بِالأَبْيَـاتِ

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن أدوات جزم الفعل المضارع إجمالاً ثمان عشرة أداةً. وتنقسم من جهة عملها إلى قسمين:

القسم الأول: ما يجزم فعلاً واحداً، وهي ست أدوات: «لم»، و«لما»، و«ألم»، و«ألما»، و«لام الأمر والدُّعاء»، و«لا في النهي والدُّعاء» وهي حروفٌ بإجماع.

والقسم الثاني: ما يجزم فعلين، الأول: الشرط، والثاني: جوابه، وهي الأدوات الباقية: «إنْ» وهي حرفٌ باتفاق؛ و«ما»، و«منْ»، و«أنى»، و«أيٌّ»، و«متى»، و«أيّان»، و«حيثما»، و«كيفما»، و«إذا» والمختصة بالشِّعْرِ، و«أنّى» وهذه كلُّها أسماءٌ باتفاقٍ؛ و«إذما» وهو حرفٌ على الأصح؛ و«مهما» وهو اسمٌ على الأصح، والله أعلم.

* * *

بَابُ الفَاعِلِ

الفَاعِلَ ارْفَعْ، وهْوَ: مَا قَدْ أُسْنِدَا إِلَيْهِ فِعْلٌ، قَبْلَهُ قَدْ وُجِدَا

وظَاهِراً يَأْتِي، ويَأْتِي مُضْمَرَا كَ: اصْطَادَ زَيْدٌ، واشْتَرَيْتُ أَعْفَرَا

الشَّرحُ:

بعد أن أنهى الكلام على ما يتعلَّق بالأفعال - رفعاً، ونصباً، وجزماً - شرع في ذكر الأسماء وما يتعلق بها؛ وابتدأ بـ: «باب الفاعل» وهو من المرفوعات، لأنها مقدَّمةٌ على غيرها، من المنصوبات والمخفوضات.

فرعٌ: المرفوعاتُ سبعةٌ، ودليلُ حَصْرِها الاستقراءُ التَّام، وإجماعُ أئمةِ النَّحْوِ - رحمهم الله - وهي: «الفاعل»، و«المفعول الذي لم يسم فاعله»، و«المبتدأ»، و«الخبر»، و«اسم كان» وأخواتها، و«خبر إنَّ» وأخواتها، والتابع للمرفوع، وهي أربعةٌ: «النعت»، و«العطف»، و«التوكيد»، و«البدل»[1].

وسيذكر لك في هذا الباب القسم الأول من المرفوعات وهو: «الفاعل» وبدأ به لعمديته.

تعريف الفاعل: الفاعل له معنيان، معنىً لغوي، ومعنىً اصطلاحي.

أما معناه اللُّغوي: فهو من أَوْجَدَ الفِعْلَ أي: الحدَث. فكلُّ من أوجَدَ

(١) هذه المرفوعاتُ ذكرها ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - مجملةً ومفصلةً، واقتصر ناظمُنا - رحمه الله تعالى - على تفصيلها.

الفِعْلَ في اللغـةِ فهو فَاعِلٌ [١].

أما المعنى الاصطلاحي فنقولُ: هـو الاسـمُ الـصَّرِيحُ، أو المـؤوَّلُ بـهِ [٢]، المرفُوعُ الَّذِي أُسنِدَ إليهِ فِعْلٌ [٣] قبلَه، أو مَا في تأويلِهِ، مُقدَّمٌ عليه أَصليُّ المحلِّ والصِّيغةِ.

وهذا ما عناه الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «**وهْوَ: مَا قَدْ أُسْنِدَا إِلَيهِ فِعْلٌ قَبْلَهُ قَدْ وُجِدَا**».

قوله: «ما» ما هنا اسمُ موصول بمعنى الَّذِي، فيصدق حينئذٍ على الاسم بنوعيه: الصَّريح أو المؤوَّل به، - كما ذكرنا قبلُ -.

قوله: «أُسنِدَ إليهِ» أي: إلى الاسم المحكوم عليه بكونه فاعلاً. والألف في «أُسنِدَا» للإطلاق.

قوله: «فعلٌ» المقصود بالفعل هنا التَّام؛ احترازاً من الفعل الناقص كـ: «كان» فإنها ناقصةٌ تحتاج إلى اسم وخبر - كما سيأتيك في بابها - [٤].

---

(١) فيشمل بذلك المبتدأ.

(٢) مثال المؤوَّل به: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦].
وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١].

(٣) أو نحوه مما يعمل عمله كـ: «اسم الفاعل»، و«صيغ المبالغة»، و«الصفة المشبهة باسم الفاعل»، و«اسم التفضيل»، و«المصدر»، و«اسم الفعل».

(٤) أقولُ: علَّق الشيخُ حسن بن محمَّد الحفظيُّ - حفظه الله تعالى - في هذا الموضع بقوله: «وقد يكونُ ما أسند إلى الفعل اسماً، نحو قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩]. فإن «مُّخْتَلِفٌ» اسم فاعل، و«أَلْوَٰنُهُۥ» فاعل به» ا.هـ.

قولـه: «قبلَـه» قيـدٌ أخـرجَ بـه بقيَّـةَ المرفوعـاتِ. وفي تعريفـه - رحمـه الله تعالى - إشارة إلى أن الفاعل لا يتقدَّم على الفعل، خلافاً للكوفيين (١).

قوله: «قَدْ» للتحقيق. والألف في «وُجِدَا» للإطلاق.

وقفةٌ: اعلم - وفقني الله وإيَّاك - أن الأصل أن يلي الفاعلُ الفعلَ، من غير أن يَفْصِلَ بينهما فَاصِلٌ، لأنه كالجزءِ منهُ؛ بخلاف المفعول، فالأصل فيه أن ينفصل من الفعل: بأن يتأخر عن الفاعل، ويجوز تقديمه عليه (٢).

حكمه: الرفعُ إمَّا بالضمَّةِ الظاهرة في المفرد، وجمع المكسَّر، وجمع المؤنث السالم؛ وإمَّا بضمَّةٍ مقدَّرةٍ على الألف، وعلى الياء في المقصور، والمنقوص؛ وإمَّا بالألف نيابةً عن الضمَّة في المثنى؛ والواو في جمع المذكر السَّالم، والأسماء الستة. وأشار - رحمه الله تعالى - إلى حكمه بقوله: «الفَاعِلَ ارْفَعْ» (٣).

---

(١) كما أفاده شيخُ شيوخِنا العلامة الحاج السَّالك بن فَحْفُ - بارك الله في عمره -.

(٢) انظر: «شرح ابن عقيل» (٢/ ٩٦).

(٣) خرج بذلك المنصوب والمخفوض من الأسماء.

لكن قد يُجرُّ لفظاً بإضافة المصدر كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، أو بإضافة اسم المصدر كما في حديث عائشة: «من قبلة الرجلِ امرأته الوضوءُ»، أو يجرّ بـ: «من» كما في قوله سبحانه: ﴿أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩].=

أقسامهُ: الاسم الواقع فاعلاً ينقسم قسمين [١].

١. **القسم الأول: الظاهر**: وهو ما ليس مضمراً. كقوله تعالى:﴿ وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ ﴾[القصص: ٢٠]. وقوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ﴾.[الممتحنة: ١٠].

= أي: ما جاءنا بشيرٌ، أو بـ: «الباء» كما في قوله تعالى:﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾[الرعد: ٤٣]. أي: كفى اللهُ، أو بـ: «اللاَّم» كما في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[المؤمنون: ٣٦]. أي: هيهات ما توعدون. والله أعلم.

فائدةٌ: قال الأنباري في «منثور الفوائد» (٤٢-٤٣): «أُعطِيَ الفَاعِلُ الرَّفعَ لأنهُ أولٌ، والرَّفعُ أولٌ، وأُعطِيَ المفعُولُ النَّصبَ لأنهُ آخرُ، وأُعطِيَ المضافُ إليهِ الجرَّ لأنهُ أوْسَطُ».

وقفة: بين الناظم - رحمه الله تعالى - حكم الفاعل قبل أن يبين حدَّه، وهذا على خلاف الأصل؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولكنه أولى من صنع صاحب الأصل ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - حيث إنه ذكر الحكم بقوله: «**هو: الاسم المرفوع**»، والناظم هنا أخرجه عن الحدِّ، فقال: «**الفاعل ارفع**»؛ لأن الرفع حكم، والفاعل محكوم عليه، والتعريف إنما يكون لمعرفة الحقائق، والحكم على الشيء فرع عن تصوره - كما أسلفنا -. فحينئذٍ لا بد من البدء بالتعريف أولاً ثم ذكر الحكم بعدُ؛ لذلك عدَّ علماء المنطق من شرط صحة الحدود ألاَّ تدخل فيه الأحكام.

كما أشار إليه الإمام الأخضريُّ - رحمه الله تعالى - في «السُّلَّمِ المنوْرَقِ» بقوله:

وَعِنْـدَهُمْ مِـنْ جُمْلَـةِ المَـرْدُودِ ... أَنْ تَـدْخُلَ الأَحْكَـامُ فِي الحُـدُودِ

انظر: «فتح ربِّ البريَّة» للشيخ الحازمي - حفظه الله -.

(١) **تنبيهٌ**: ذكر ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - الظاهر والمضمر بقسميه، واقتصر بالتمثيل للمتصل؛ أما الناظمُ - رحمه الله تعالى - فذكرهما إجمالاً دون تقسيمٍ أو تمثيلٍ.

ومثَّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «اصطاد زيدٌ» فـ: «اصطاد» فعل ماض مبني على الفتح، لا محلَّ له من الإعراب، و«زيدٌ» فاعل مرفوعٌ بالضمَّة الظاهرة على آخره.

٢. القسم الثاني: المضمر: وهو ما دلَّ على مُسَمَّاهُ بقيدٍ. إمَّا: متكلم، أو مخاطب، أو غائبٍ معلومٍ.

مثاله: قوله تعالى: ﴿ وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ [البقرة: ٤١].

فقوله: «أَنزَلْتُ» «أنزل» فعل ماضٍ و«التاء» ضمير متصل في محلِّ رفع فاعل.

ومثل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «اشتريت أعفرا». فـ: «اشترى» فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، مَنَعَ من ظهورهِ اشتغَالُ المحلِّ بالسُّكُونِ المجلُوبِ لدفع توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، و«التاء» ضمير متصل بارز مبني على الضَّمِّ في محل رفع فاعل. و«أعفرا» مفعول به منصُوبٌ، والعُفْرَةُ: غُبْرَةٌ في حُمْرَةٍ، تشبيهاً بعفْرِ التراب؛ وهو من الظباء ما يعلو بياضه حمرة، ويقال للأنثى: عفراء. والألف في «أعفرا» للإطلاق.

فائدةٌ: الكلام مداره على ثلاثة معَانٍ [1]:

١. «الفاعليّة»: وحكمهُ الرَّفعُ، ويلحق به في حكم الرفع (خمسة أضرب): «المبتدأ»، و«الخبر»، وخبر «إنَّ»، واسم «كان»، واسم «ما»، و«لا» التي بمعنى «ليس»، وخبر «لا» لنفي الجنس.

---

(١) راجع: «كتاب المصباح» لأبي الفتح المطرِّزيِّ (١٠١ - ١٠٢).

٢. «المفعوليَّة»: وحكمهُ النَّصبُ، ويدخل فيه: «المفعول المطلق»، و«المفعول به»، و«المفعول فيه»، و«المفعول معه»، و«المفعول له». ويلحق به في النَّصب (سبعة أضرب): «الحال»، و«التمييز»، و«المستثنى المنصوب»، واسم «إنَّ»، واسم «لا» لنفي الجنس، وخبر «كان»، وخبر «ما»، و«لا» عند الحجازيين.

٣. «الإضافة»: له حكمُ الجرِّ الأصليِّ. إمَّا بالحروف، أو بالإضافة المعنويَّة، أو اللفظيَّة.

فرعٌ: للفاعلِ سبعةُ أحكَامٍ - إجمالاً - وهي:

١) حكمهُ الرفعُ.

٢) وقوعهُ بعد فعلهِ أو ما في تأويلهِ.

٣) أنه عمدةٌ لا بدَّ منهُ.

٤) جوازُ حذفِ فعلهِ.

٥) توحيدُ فعلهِ مع تثنيةِ الفَاعلِ أو جمعهِ.

٦) تأنيثُ فعلهِ وجُوباً، وجَوازاً وامتناعُ تأنيثهِ.

٧) اتصالُهُ بفعلهِ وانفصالُهُ.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «الفاعل» حكمه الرفع لفظاً أو تقديراً؛ وينقسم قسمين: ظاهر، ومضمر.

* * *

بَابُ النائب عن الفاعل (١)

---

(١) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: عبارة ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - في «مقدِّمته»: «المفعول الذي لم يسم فاعله»، وهي من اصطلاحات الكوفيين ومتقدمي أئمة النَّحوِ - رحمهم الله -.

أما العبارة التي اختارها الناظم - رحمه الله - فقد أُثرت عن بعض المتأخرين، كابن مالك - رحمه الله تعالى - وهو أول من عبَّر بها.

قال أبو حيَّان - رحمه الله تعالى - في «ارتشَاف الضرب» (٣/ ١٣٢٥): «لم أرَ مثل هذه الترجمة لغير ابن مَالكٍ، والمعروفُ: باب المفعول الذي لم يسمَّ فاعله». انتهى.

وقال ابن هشام - رحمه الله تعالى - في «مغني اللبيب» (٢/ ٤١٤- ٤١٥): «ينبغي للمُعْرِب أن يتخيَّر من العبارات أوجزَها وأجمعها للمعنى المراد؛ فيقول في نحو «ضُرب»: فعل ماض لم يُسمَّ فاعله، ولا يقول: مبني لما لم يُسمَّ فاعله، لطول ذلك وخفائه، وأن يقول في المرفوع به: نائبٌ عن الفاعل، ولا يقول: مفعول ما لم يسم فاعله، لذلك ولصدقِ هذه العبارة على المنصوب من نحو: «أُعطي زيدٌ ديناراً». ألا ترى أنه مفعولٌ لأعطي، وأعطي لم يسم فاعله ؟. وأما النائب عن الفاعل فلا يَصْدُقُ إلاَّ على المرفُوعِ». انتهى كلامه.

وقال ابنُ الطيِّب الفاسيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة (١١٧٠هـ) في كتابه «فيض نشر الانشراح من طيِّ روض الاقتراح»: «التعبيرُ بالنائب أحسنُ وأخصرُ، كما قاله ابنُ هشامٍ وغيره، وأولُ من عَبَّرَ به الشيخُ ابنُ مالكٍ، وعبارةُ الأقدمين: المفعول الذي لم يسم فاعله». انتهى.

أما سيبويه - رحمه الله تعالى - فكان يعبِّرُ في «كتابه» بلفظ: «المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ».

=

إذَا حَـذَفْتَ في الكَـلاَمِ فَـاعِلاَ مُخْتَـصِراً، أوْ مُـبْهِماً، أوْ جَـاهِلاَ
فَأَوْجِـبِ التَّـأْخِيرَ لِلْمَفعُـولِ بِـهْ والرَّفْـعَ حَيْـثُ نَـابَ عَنْـهُ فَانْتَبِـهْ
فَـأَوَّلَ الفِعْـلِ اضْـمُمَنْ، وكَسْرُ مَـا قُبَيْـلَ آخِـرِ المُـضِيِّ حُـتِمَا
ومَـا قُبَيْـلَ آخِـرِ المُـضَارِعِ يجِـبُ فَتْحُـهُ بِـلاَ مُنَـازِعِ
وظَـاهِراً، ومُـضْمَراً، أيْـضاً ثَبَـتْ كَـ: أُكْرِمَتْ هِنْدُ، وهِنْدٌ ضُرِبَتْ

الشَّرحُ:

شرح الناظم - رحمه الله تعالى - في الكلام على القسم الثاني من المرفوعات وهو: «المفعول الذي لم يسم فاعله» أو «النائب الفاعل»(١).

تعريفه: هو الاسمُ المذكُورُ بعدَ فعلٍ تَامٍّ لم يُذكر معهُ فِاعلُهُ(٢).

فائدةٌ: يُبنى الفعل للمجهول لعلتين:

= قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: فسَّر العلامةُ مَمُّ أحمد محمود الشنقيطيُّ موقفَ الإمامِ ابن مالكٍ - رحمهما الله تعالى - بقوله:

تَـرْجَمَ بِالنَّائِـبِ نَجْـلُ مَالِـكْ ومَالَـهُ في ذَاكَ مِـنْ مُـشَارِكْ
لِيُـدْخِلَ المجـرُورَ في المُعْتَـبَرِ وقَابِـلِ مِـن ظَـرْفٍ، أوْ مِـنْ مَـصْدَرِ
ولاخْتِـصَارٍ، ولمنْـعِ ثَـانِ «عَلِـمَ زَيْـدٌ سُـوَرَ المَثَـانِي»

(١) وسمي بذلك، لأنه: يحلُّ محل الفاعل بعد حذفه، ويصير عمدة بعد أن كان فضلة - كما سيأتيك في تعريفه -.

(٢) وذلك لقيامه مقامه في رفعه، وعمديته، ووجوب تأخيره عن الفعل، وتأنيث الفعل لتأنيثه.

١) عِلَّة لفظيَّة.

٢) وعِلَّة معنويَّة. وهي المقصودة في هذا الباب.

قاعدةٌ: ينُوبُ عن الفَاعلِ كلٌّ من: «المفعول به»، و«الجار والمجرور»، و«المصدر المتصرف المختص»، و«الظرف المتصرف المختص».

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

إذَا حَـذَفْتَ في الكَـلاَمِ فَـاعِلاَ مخْتَصِراً، أوْ مُبْهِماً، أوْ جَاهِلاَ

هذا مبحثٌ زاده الناظمُ - رحمه الله - على الأصل، قصَدَ به الزيادةَ في التوضيحِ، ولفتَ الطالب إلى تداخل الفنون [(١)].

قوله: «إذَا» شرطية. و«حَذَفْتَ» فعل الشرط. و«في الكلام» في هنا بمعنى «من».

قوله: «مختصراً» أي: في كلامك. و«مبهماً» على السَّامع. و«جاهلاً» به. وهي منصوبة على الحال.

أغراض حذف «الفاعل» ونيابة «المفعول به» منابه:

١. الاختصار - الإيجاز -: ويكون هذا لغرض لفظيٍّ. كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦] [(٢)]، وقوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴿٤﴾﴾ [البروج: ٤].

---

(١) لأنه مبحثٌ بلاغي.

(٢) ففي الآية الكريمة من الإيجاز ما لا يخفَى على تَالٍ.

٢.الإبهام: بأن لا يريد التَّصريح بالفاعل تعميةً وإبهاماً على السَّامع، نحو قولك ولم تُرِدْ أن تفصح بمن تصدق: «تُصُدِّق بألف دينَارٍ».

٣.الجهل: كقولك: «سُرِقَ المتَاعُ».

تنبيهٌ: اقتصر الناظمُ - رحمه الله تعالى - على ذكر ثلاثة أغراض من أغراض حذف الفاعل، وإلاَّ فهي تزيدُ على هذا العَدَدِ بكَثيرٍ[1].

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

فَأَوْجِبِ التَّأْخِيرَ لِلْمَفعُولِ بِهْ والرَّفْعَ حَيْثُ نَابَ عَنْهُ فَانْتَبِهْ

قوله: «فَأَوْجِبِ» الفاء واقعة في جواب الشَّرْطِ لأنه فعل أمر.

قوله: «التَّأْخِيرَ لِلْمَفعُولِ بِهْ» أي: وأوجب التأخير للمفعول به بعد أن كان جائز التقديم، والعِلَّةُ في ذلك أنه أقيم مقام الفاعل.

قوله: «والرَّفعَ» أي: وأوجب الرَّفع لفظًا أو تقديرًا أو محلاً بعد أن كان منصُوبًا.

---

(١) وحِرصاً على الفائدة، وإتماماً للنَّفع، فقد جمع بعضُهم أسبابَ حذفِ الفاعل بقوله:

وحَذْفُكَ الفَاعِلَ لِلنَّظَّام والسَّجْع، والتَّحْقِيرِ، والإِعْظَام
والخَوْفِ، والإِبْهَام، والإِيْثَارِ والعِلْم، والجَهْلِ، والاخْتِصَارِ
تيسر الإِنْكَارِ، والاخْتِبَارِ تفطُّنِ السَّامِعِ، أو مِقْدَارِ
ذَكَاءٍ، أو تخييلك العُدولا مِنْكَ إلى أقواهما دَلِيْلاَ
ولاحتراز ظَاهِرٍ عن العَبَثْ ولِلْوِفَاقِ، فَاشْكُرَنَّ مَنْ نَفَثْ
ولا تَظُنَّ الحَصْرَ في المذْكُورِ بَلْ ذَا هُوَ المعرُوفُ في المشْهُورِ

ذكر الأبيات صاحبُ «الكواكب الدريّة». ص (٨٦).

قوله: «حيثُ نَابَ عنهُ» قيدٌ وتعليلٌ لقوله: «فأَوْجِبِ التَّأخيرَ».

وقوله: «فانتبِهْ»: أي: فَقِفْ على هذا الحكم، وافْطَنْ لهذه الفائدة، وهي: أن النَّائِبَ يأخذُ حكمَ المنابِ عنهُ.

ومعنى البيت إجمالاً: أنك إذا حذفت «الفاعل» لأيِّ غَرَضٍ من الأغراض، فلا بدَّ أن يحلَّ «المفعولُ به» محلَّه، ويقوم مقامه، فيجب له ما كان لـ: «الفاعل» من وجُوبِ التأخيرِ عن «الفعل»، ووجُوبِ الرَّفعِ، وَجَوازِ التأنيثِ أو وجُوبِهِ، وسَائرِ أحكَامِهِ.

ثم قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

فَأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ وكَسْرُ مَا ... قُبَيلَ آخِرِ المُضَيِّ حُتِمَا

ومَا قُبَيلَ آخِرِ المضَارِعِ ... يجِبُ فَتْحُهُ بِلاَ مُنَازِعِ

مضمون البيتين: أن «الفعل» الذي حُذف فاعلُه، وناب عنه «المفعول به» تطرأُ عليه صيغتان[1]:

١. الصيغة الأولى: إن كان ماضياً: ضُمَّ أولُه، وكُسِرَ ما قبلَ آخرِه - لفظاً أو تقديراً -[2].

فلفظاً كما في قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء: ٣٧].

فقوله: « خُلِقَ » فعل ماضٍ، ضُمَّ أولُه، وكُسِرَ الحرفُ الَّذِي قبلَ آخرِهِ.

---

(١) وهَاتَانِ الصِّيغتَانِ ترفعَانِ الالتِبَاسَ، وهما القَرِينَةُ التي يُدرِكُ بهما السَّامعُ مُرَادَ المتكلمِ.

(٢) ضابط التقدير: أن يكون وسط الفعل الماضي الثلاثيِّ حرف علَّةٍ.

و«ٱلْإِنسَٰنُ» نائبٌ عن الفاعل، والأصلُ: «خَلَقَ اللهُ الإنسَانَ» فحُذِفَ الفَاعِلُ، ونابَ عنهُ المفعُولُ بهِ منابَهُ.

وتقديراً كما في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧١]. فقوله: «سِيقَ» فعل ماض مبني للمجهول ضُمَّ أولهُ تقديراً، لأنَّ الكسرة عارضةٌ وليست بأصلية، لكون حركة العين نُقلت إليها. و«الَّذِينَ» موصول مبني على الفتح في محل رفع نائب فاعل.

تنبيهٌ: يزاد على هذه الصيغة أنه إذا كان الفعل الماضي مبدُوءاً بتاء المطاوَعَةِ، ضُمَّ مع أوَّلهِ ثانِيهِ، كقولك: «تُعُلِّمَتِ المسألةُ»، وإن كان مبدُوءاً بهمزة الوَصْلِ ضُمَّ معهَا ثالثه، كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤]. والله أعلم.

قوله: «فأولَ الفعلِ» الفاء فاء الفصيحة. و«أولَ» مفعول مقدَّم لـ: «اضمُمَنْ». وهذا عامٌّ يشمَلُ الفعلين الماضي والمضارع.

وقوله: «اضمُمَنْ» أي: ضُمَّ أول الفعل تحقيقًا أو تقديرًا.

وقفةٌ: قوله: «اضمُمَنْ» هذا خلاف ما تقرَّر في قواعد النَّحْوِ من أنَّ الفعلَ - سواء كان مُضَارِعًا أو أَمْرًا - إذا أُكِّدَ بنون التوكيد، لا يجوزُ أن يتقدَّمَ عليه معمولُهُ؛ لكن قد يُتجاوَزُ في الشِّعْرِ ما لا يُتَجَاوَزُ في غيرِهِ. والأصل أن يُقالَ: فاضمُمَنْ أوَّلَ الفعلِ.

قوله: «حُتِمَا» بمعنى وجَبَ كسر ما قبل آخره، تحقيقًا أو تقديرًا؛ والألف فيه للإطلاق.

٢.الصيغة الثانية: إن كان مضارعاً: ضُمَّ أولُه وفُتِحَ ما قبل آخره - لفظاً أو تقديراً -.

فلفظاً كما في قوله تعالى: ﴿ يُنَبَّؤُا الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴾ [القيامة: ١٣]. الشاهد في قوله: «يُنَبَّؤُا». فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، و«الإنسانُ» نائب فاعل مرفوع.

وتقديراً: كما في قوله سبحانه: ﴿ قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ [الأنبياء: ٦٠]. فقوله: «يُقَالُ» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. و«له» جار ومجرور، متعلِّق بـ:«يُقَالُ». و«إبراهيمُ» نائب فاعلٍ.

قوله: «بلا مُنَازِع» أي: من غير تَغْييرٍ، ولا تحوِيْلٍ، ولا صَرْفٍ عن هذا الحكْمِ، وعن هذه القَاعِدَةِ.

تنبيهٌ: ذكر الناظم - رحمه الله تعالى - صيغةَ فعلي الماضي والمضارعِ، ولم يذكر صيغةً لفعل الأمر؛ لأنه لا يُبنى للمفعول.

قال - رحمه الله تعالى -:

وظَـاهِراً، ومُـضْمَراً، أيـضاً ثَبَـتْ   كَـ: أُكْرِمَتْ هِنْـدُ، وهِنْـدٌ ضُرِبَـتْ

قولـه: «أَيْـضًا» مـصدر آضَ يئـيضُ أيـضاً، بمعنـى: رجـع رجوعـاً. فهـي منصوبةٌ على المفعولية المطلقة، والعامل محذوف.

ومقصوده: أنه كما قسَّمَ لك الفاعل من قبلُ إلى قسمين: ظاهرٍ، ومضمرٍ، يرجع ويعود مرة أخرى ويقسِّم لك نائب الفاعل إلى قسمين أيضاً: ظاهرٍ، ومضمرٍ.

ونقولُ: ينقسم النائب عن الفاعل قسمين:

القسم الأول: الظاهر: كما في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ﴾ [إبراهيم: ٤٨]. فقوله: «تُبَدَّلُ» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. و«الأرضُ» نائب فاعل.

ومثَّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «أُكْرِمَتْ هِنْدٌ» فـ: «أُكْرِمَ» فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب. و«التاء» للتأنيث الحقيقي مبنيَّة على السُّكُونِ. و«هِنْدٌ» نائب فاعل، مرفوع بضمَّةٍ ظاهرةٍ على آخره، وهو اسمٌ ظاهرٌ.

القسم الثاني: المضمر: كما في قوله تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٦﴾﴾ [التحريم: ٦]. فقوله: «يُؤْمَرُونَ» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بثبوت النون، والواو نائب فاعل.

كذلك الشَّأن في «زُحْزِحَ» و«أُدْخِلَ» في قوله تعالى: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥] [١].

---

(١) والنائب الفاعل في «زُحْزِحَ» و«أُدْخِلَ» ضمير مستتر.

ومثَّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «هند ضُربت» فـ: «هِنْدٌ» مبتدأ مرفوع بالضمَّة الظاهرة على آخره، و«ضُرِبَتْ» فعل ماضٍ ضم أوله وكسر ما قبل آخره، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: «هي» يعود على «هند»، والجملةُ في محلِّ رفعٍ خبر للمبتدأ.

تنبيهان:

الأول: «المفعول لأجله» لا يكون نائباً عن الفاعل، لأنَّ نصبه في الأصل هو المُشْعِرُ بالعِلِّيةِ، إذْ ليسَ في لفظه ما يُشْعِرُ بها.

الثاني: «المفعول معه» لا يقع نائباً عن الفاعلِ، لأنَّ شرطه أن يكون مع الفاعل، وشرطُ هذا أن يحذف الفاعل[1].

لطيفةٌ: قال أحدُ مشايخنا الشَّنَاقِطَةِ مبيِّناً حَالَ العَبْدِ تجاه رَبِّهِ بصيغَةٍ نحويَّةٍ:

العَبـدُ مَفعُـولٌ بـهِ فلَينتَـصِبْ ... لِطَاعَـةٍ، والارتِفَـاعَ يجتنِـبْ

كَيـفَ ارتفَاعـهُ بِغَـيرِ رَافِـعِ ... ولم يَنُـبْ عـن فَاعِـلٍ في الوَاقِـعِ

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبَقَ أن «النائب عن الفاعل» هو الَّذي حُذِفَ فَاعلُهُ لعِلَّةٍ معنَويَّةٍ أو لفظيَّةٍ، وأنه يحذف لغرض من الأغراض، وهي كثيرة منها: الاختصار، والإبهام، والجهل، وله صيغتان:

---

(١) وهناك مفاعيلُ أخرى لا يصح أن تنوبَ عن «الفاعل». مباحثُها مبسُوطةٌ في كتب النَّحْوِ المطوَّلة.

الأولى: إن كان ماضياً ضُمَّ أولُه، وكُسِرَ ما قبلَ آخرِهِ.

الثانية: إن كان مضارعاً ضُمَّ أولُه، وفُتِحَ ما قبلَ آخرِهِ.

وينقسم إلى ظاهر، ومضمر، والله أعلم.

* * *

بَابُ المبتدأ والخبر [١]

المُبْتَـدَا اسْـمٌ مِـنْ عَوَامِـلَ سَـلِمْ ... لَفْظِيَّـةٍ وهْـوَ بِرَفْـعٍ قَـدْ وُسِـمْ

(١) جعل الناظمُ - تبعاً لابن آجرُّوم رحمهما الله - بابَ المبتدأ والخبر بعد باب الفاعل ونائبِهِ، مع أنَّ جمهور النُّحاةِ يقدِّمون بابَ المبتدأ والخبر على جميع المرفوعاتِ، وذلك لعلتين:

الأولى: كون المبتدأ مرفوعاً أصالةً دون سبق عاملٍ لفظيٍّ خلافاً لغيره؛ فالفاعلُ مثلاً سُبِقَ بعاملٍ لفظيٍّ وهو الفِعلُ.

الثانية: أصالةُ المبتدأ في باب الرَّفع، إذ هو الأصلُ في باب المرفُوعَاتِ.

أقول: علَّق شيخُنا الشيخُ عبد الرحمن بن عوف كوني - حفظه الله تعالى - في هذا الموضع بقوله: «اختُلِفَ في ذلك: فمنهم من ذهبَ إلى أنه المبتدأ، ومنهم من ذهَبَ إلى أنه الفاعل. واحتج كلٌّ لما ذهبَ إليه حتى قال بعضهم: إنَّ كلاًّ فاعلٌ.

وقد نظَمَ حَاصِلُ ذلك الخلاف العلامةُ عبد الودود بن عبد الله الألفغي الشنقيطيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٢٨٦هـ، فقال:

[واخْتَلَفُوا فِيمَا لَـهُ التَّأَصُّلُ ... في الرَّفْـعِ هَـلْ مُبْتَـدأٌ أَوْ فَاعِـلُ]
[وَوَجْـهُ كُـلٍّ بِاتجَـاهٍ يجَلُـو ... مِـنْ ثَـمَّ قَـالَ البَعْضُ كُـلٌّ أَصْـلُ]
فَـسِيبَوَيهِ قَـالَ: إنَّ المُبْتَـدا ... لِكَونِـهِ بِـهِ يَكُـونُ الابْتِـدَا
وعَامِـلٌ وأَنَّـهُ مَعْمُـولُ ... وَمُبْتَـدَا في الأَصْـلِ لاَ يَـزُولُ
أَصْـلٌ، ولابْـنِ الحاجِـبِ أَنَّ الفَـاعِلا ... قَـوِيَ مَـا يَكُـونُ فِيـهِ عَـامِلا
ورَفْعُـهُ للفَـرْقِ لاَ يَنْحَـرِفُ ... أَصْـلٌ وذَاكَ مَـا حَكَـاهُ الـسَّلَفُ»

انتهى تعليقُه - أحسنَ الله إليه -.

تنبيهٌ: البيتان اللَّذان بين معكوفين من ألفية الإمام السيوطيِّ النحويَّة.

وظَـاهِراً يَـأتِي، ويَـأتِي مُـضمَرا ... كَـ: القَولُ يُستَقبَحُ، وهُوَ مُفتَرَى
والخَبَرُ: الجُزءُ الَّذي قَدْ أُسنِدَا ... إِلَيـهِ، وارتِفَاعَـهُ الْـزَمْ أَبَـدَا
ومُفْـرَداً يَـأتِي، وغَـيرَ مُفْـرَدِ ... فَـأَولٌ نحـوُ: سَـعِيدٌ مُهْتَـدِي
والثَّـانِ قُـلْ: أَربَعَـةٌ مجـرُورُ ... نحـوُ: العُقُوبَـةُ لِمَـنْ يَجُـورُ
والظَّـرْفُ نحـوُ: الخَيْرُ عِنْدَ أَهْلِنَا ... والفِعْـلُ مَـعْ فَاعِلِـهِ كَقَوْلِنَـا
زَيْـدٌ أَتَـى؛ والمُبتَـدَا مَـعَ الخَـبَرْ ... كَقَـوْلِهِمْ: زَيْـدٌ أَبُـوهُ ذُو نَظَـرْ

الشَّرحُ:

لما أنهى الكلام على الأفعال وأقسامها، وعلاماتها، ومميزاتها، شَرعَ في الكلام على المرفُوعاتِ، وهذان البابان هما الثالثُ والرَّابعُ منها [1].

تعريف المبتدأ لغةً: مشتقٌّ من الابتداء. وهو الافتتاح.

اصطلاحاً: هو الاسمُ الصَّرِيحُ، أو المؤوَّلُ به، العَارِي عن العَواملِ اللفظيَّةِ.

قولنا: «الاسم» خرج بذلك الفعلُ والحرفُ.

وقولنا: «العَارِي عن العَواملِ اللفظيَّةِ» بمعنى: أنه لا يتقدَّم عليه شيءٌ، ولا

(١) ولكَ أن تقول: لماذا جمع ابنُ آجرُّوم والناظمُ - رحمهما الله - باب المبتدأ والخبر في باب واحدٍ، ولم يجعلا كلَّ واحدٍ منهما في بابٍ مستقل ؟.

والجوابُ أن نقول: إنما صنعا ذلك - رحمهما الله - لأنَّ الخبر مُلاَزِمٌ ومُتَمِّمٌ للمبتدأ في الغالب - وإن كان المبتدأ في أصله لا يلزم الخبر - فكان الأولى - لهذا الغرض- أن يجمعا في باب واحدٍ. والله أعلم.

يسبقه ما يَصِحُّ أن يكُونَ عَـامِلاً فيـهِ[١]. و«اللفظيَّة» هنا نعـتٌ لـ: «العوامـل» احترز بها عن العوامل المعنويَّة.

ملحُوظةٌ: تقييده بـ: «العَوامِلِ» احترازاً من الفاعل، واسم «إنَّ» وأخواتهـا، و«كان» وأخواتها، ونحو ذلك.

وتقييده بـ العوامل: «اللفظيَّة» احترازاً من «مِنْ»، الزائدة لأنَّ الزائـد - كـما هو مقررٌ - عدمٌ في الحقيقة[٢].

حكمه: الرَّفعُ - لفظاً أو محلاً -. فلا يكون منصُوباً ولا مجـروراً. وأشـار في النَّظْمِ لحكمه بقوله: «وهو برفعٍ قد وُسِم»[٣].

---

(١) والقاعدة المقرَّرة عند النَّحويين: أنَّ كُلَّ اسمٍ مرفُوعٍ سبقَهُ عَامِلٌ لفظِيٌّ أَصْلِيٌّ فليسَ بمبتدأ قطْعاً.

(٢) نبَّه عليه الشيخُ عيسى بن أهل حماد - رحمه الله تعالى - في شرحه.

ثم اعلم أن العوامل نوعان:

الأول: عامل لفظي: أي يلفظ به، وهو: ماله حَظٌّ في اللِّسان، مثل: «كان»، و«إنَّ»، و«لم».

الثاني: عامل معنوي: يُقَدَّرُ ويُنْوَي في القلب، وحدُّه: ما لا حَظَّ له في اللِّسان. وهذا النوع لا بُدَّ منه في المبتدأ ولا يمكن أن يجُرَّد عنه.

ثم اعلم - وفقني الله وإيَّاك - أنَّ العواملَ المعنويَّة محصورةٌ في أمرين على الصحيح:

الأول: الابتداء: هو كون الاسم معرى مجرَّداً عن العوامل اللفظية.

الثاني: التجرُّدُ: وهو التجرُّد من الناصب والجازم - كما تقدم في الكلام على الفعل المضارع -.

(٣) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: لقد تنوعت المذاهب، وتعددت الآراء في الرَّافع=

قوله: «قد» حرف تحقيق، و«وُسِم» من السِّمَة، وهي العلامة، بمعنى: أنَّ الرفع علامة له.

أمثلةٌ: مثال الصَّريح: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ [الشورى: ١٥]. وقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]. ومثال المؤول: قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. فـ: «أنْ» والفعل هنا، في تأويل مصدرٍ. هو المبتدأ. والتقدير: صومُكم خيرٌ لكم.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

وظَاهِراً يَأتِي، ويَأتِي مُضْمَرا   كَـ: القَوْلُ يُسْتَقْبَحُ، وهْوَ مُفْتَرَى

أقسامه: ينقسم المبتدأ قسمين:

الأول: الظاهر: مثاله قوله سبحانه: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥].

ومثال الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «كالقولُ يُستقبَحُ» فـ: «الكاف» اسم بمعنى: مثل. و«القول» مبتدأ مرفوع وهو اسم ظاهر، و«يستقبح» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. والفاعل ضميرٌ مستترُ جوازاً تقديره: هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

= للمبتدأ، هل هو الابتداء، أو تجرُّده، أو....أقوالٌ متنوعةٌ. والخلاف فيه لا طائلَ من وراءِهِ، ولا ثمرة حاصلة منه. كما نصَّ عليه علماؤنا - رحمهم الله -.

الثاني: المضمر: والمقصود بالضمائر هنا: ضمائر الرفع المنفصلة لا سائر الضمائر. وهي: اثنا عشر ضميراً منفصلاً: للمتكلم اثنان: «أنـا» و«نحن». وللمخاطَب خمسة: «أنتَ» و«أنتِ» و«أنتما» و«أنتم». و«أنتن». وللغيبة خمسة: «هو» و«هي» و«هما» و«هم» و«هنَّ».

مثاله قوله تعالى: ﴿وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] فـ: «هي» ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، و«خاوية» خبر مرفوع، و«على عروشها» جار ومجرور متعلقان بـ: «خاوية».

وقوله تعالى: ﴿ نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ ﴾ [طه: ١٠٤].

ومثَّل الناظم - رحمه الله تعالى - لهذا القسم بقوله: «هو مفترى» فـ: «هو» ضمير منفصل للمفرد المذكر الغائب مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. و«مفترى» خبره مرفوع بالضمَّة المقدرة منع من ظهورها التعذُّر [(١)].

ثم شرع - رحمه الله تعالى - في بيان لازم المبتدأ وهو الخبر فقال:

والخَبَرُ: الجُـزْءُ الَّـذي قَـدْ أُسْـنِدَا إِلَيْـهِ؛ وارْتَفَاعَـهُ الْـزَمْ أَبَـدَا

تعريف الخبر لغةً: ما ينقل ويتحدث به، جمعه أخبار وأخابير.

اصطلاحاً: هو المسنَدُ الَّذِي تَتِمُّ بِهِ معَ المبتدأ فَائِدةٌ [(٢)].

---

(١) وجملة «وهو مُفترَى» حالية من فاعل «يُستقبح»، لأنه ليس كل قول يُستقبح. كما نبَّه عليه الشيخُ حسن بن محمَّد الحفظيُّ - حفظه الله تعالى -.

(٢) هذا التعريفُ للإمام ابن هشام - رحمه الله تعالى - في «القطر» وقد ارتضاه غيرُ واحدٍ.

قولنا: «المسندُ» ليشمل أنواع الخبر الأربعة - كما سيأتي -.

وقولنا: «الَّذِي تَتِمُّ بِهِ معَ المبتدأ فَائِدةٌ» أخرج الفعل فإنه مسندٌ، وتتم به الفائدة، ولكن مع الفاعل لا مع المبتدأ.

حكمه: الخبرُ مرفوعٌ وجوباً أبداً، لأنه عُمدَةٌ - سواء كان رفعه ظاهراً أو مقدَّراً أو محلياً، وسواء كان بحركة أو حرفٍ -. كما قال الناظمُ - رحمه الله تعالى -: «وارتَفَاعَهُ الزَمْ أبدَا».

تنبيهٌ: في قوله - رحمه الله تعالى -: «الجزءُ» جاء في بعض النسخ: «الاسمُ» وهو بهذا القيد يخرج الفعل. والتعبير بـ: «الجزء» أولى وأجودُ، لأنه مطلَقٌ غير مقيَّدٍ، وبإطلاقه يدخل الاسمُ والفعلُ، ويخرجُ الحرفُ؛ لأنه لا يكُونُ مُسنَداً.

قوله: «قد أسندا إليهِ» الألف في «أسندا» للإطلاق، وضمير «إليه» يعود إلى المبتدأ، وبالتالي يكون الخبرُ هو الاسم الذي قد أسند إلى المبتدأ، فيصير مسنداً، والمبتدأ مسندًا إليه.

تنبيهٌ: الأصلُ في الخبر أن يتأخَّر عن المبتدأ، لأنه وصْفٌ له في المعنى، فكمَا تأخَّر عنهُ طَبْعاً، يتأخَّر عنهُ وَضْعاً[1].

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

---

(١) انظر: «مجيب النِّدا» (١/ ٢٥٢).

ومُفْـرَداً يَـأتِي، وغَـيرَ مُفْـرَدِ فَـأَولٌ نحـوُ: سَـعِيْدٌ مُهْتَـدِي
والثَّـانِ قُـلْ: أَرْبَعَـةٌ مجـرُورُ نحـوُ: العُقُوبَـةُ لمَـنْ يجُـورُ
والظَّرْفُ نحوُ: الخَيْرُ عِنْدَ أَهْلِنَا والفِعْـلُ مَـعْ فَاعِلِـهِ كَقَوْلِنَـا
زَيْـدٌ أَتَـى؛ والمُبتَـدَا مَـعَ الخَـبَرْ كَقَـوْلهِمْ: زَيْـدٌ أَبُـوهُ ذُو نَظَـرْ

أقسامه: ينقسم الخبر قسمين أساسيين:

القسم الأول: الخبر المفرد: وهو ما ليس جملة، ولا شبه جملة. وهذا هو الأصلُ والغالبُ فيه(١).

قوله: «ومُفْرَداً» حال تقدمت على عاملها، و«يأتي» يأتي فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على الخبر. أي: يأتي الخبرُ حالَ كونهِ مُفْرَداً. كذلك الشَّأن في قوله: «وغيرَ مفردِ».

ومثَّل له في النظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «سعيدٌ مهتدِي». فـ: «سعيدٌ» مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفعه بالضمَّة الظاهر على آخره؛ و«مهتدي» بإثبات الياء. وأصله: «مهتد» بحذفها في الوصل. وهو خبرٌ مفرَدٌ مرفوعٌ بضمَّة مقدرَّة على الياء مَنَعَ من ظُهورِهَا الثقلُ.

قوله: «فَأَوَّلٌ» الفاء فاء الفصيحة، و«أولٌ» أي: الأسبق في الذكر.

---

(١) لأنَّ المفرد في «باب الخبر» غير المفرد في باب الإعراب. وقد تقدَّم ضابطه في باب الإعراب، وأنه: ما ليس مثنىً، ولا مجموعاً، ولا ملحقاً بهما، ولا من الأسماء الستة.

القسم الثاني: الخبر غير المفرد: بأن يكون جملةً وشبهها، ولو كان مثنى، أو مجموعاً:

وينقسم هذا القسم إلى أربعة أنواع [(١)].

١. **النوع الأول: الجار والمجرور:**

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف:٤٣]. فـ: «الحمد» مبتدأ مرفوع، و«لله» متعلق بمحذوف خبر. وقوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨].

ومثَّل له في النظم بقوله: «العقوبة لمن يجور» فـ: «العقوبةُ» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره. و«لمن» اللام حرف جرٍّ. و«مَنْ» اسم موصول بمعنى الذي مبني على السُّكُونِ في محل جرٍّ، والجار والمجرور في محل رفع خبر. و«يجور» صلة «مَنْ»؛ والجَوْرُ لغةً: الظُّلْمُ.

٢. **النوع الثاني: الظرف [(٢)]:**

---

(١) فالنوع الأول والثاني من هذه الأنواع الأربعة يختصان بالجملة، والنوعان الأخيران لشبه الجملة. كما سيأتيك توضيحه – إن شاء الله تعالى –.

(٢) سواء كان الظَّرفُ: «ظرف زمان»، أو «ظرف مكان». إلاَّ أن «ظرف الزمان» لا يخبر به عن الذَّات، فلا تقول: «محمَّدٌ اليومَ» لعدم الفائدة، وإن وقع شيءٌ من ذلك وجبَ تأويلُه، بحذف المضاف، وإحلال المضاف إليه محلَّه، نحو: «اللَّيلةَ الهلالُ». والله أعلم.

مثاله: قوله تعالى: ﴿ إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٢]. فقوله: «أسفل» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر.

ومثَّل له - رحمه الله تعالى - بقوله: «الخير عند أهلنا». فـ: «الخير» مبتدأ مرفوع، و«عندَ» منصوبٌ على الظرفية متعلق بمحذوف واجب الحذف، وهو مضاف و«أهلنا» مضاف إليه. وهما في محل رفع خبر.

قاعدةٌ: الجار والمجرور والظرف، مُنَزَّلاَنِ منزلة الجملة.

تذكيرٌ: هذان النوعان - الأول والثاني - هما اللذان يختصَّان بشبه الجملة.

فرعٌ وتنبيهٌ:

الفرعُ: كلُّ من الخبر الذي يكون «جاراً ومجروراً»، أو«ظرفاً»، له متعلَّق بمحذوف واجب الحذف.

التنبيهُ: لا يكون «الجارُ والمجرور»، و«الظَّرفُ»، خبرين إلا في حالة كونهما تامَّين. وذلك: بأن يُفهم منهما ما يتعلقان به.

٣. النوعُ الثالث: الفعل مع فاعله. ويطلق عليه: «الجملة الفعليَّة»[1].

مثاله: قوله تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ﴾ [يونس: ٣٥].

---

(١) عبَّر بعضُهم عن هذا النوع بقوله: «الفعلُ مع مرفوعه سواء كان فاعله أو غيره». وهي عبارةٌ دقيقةٌ كما ترى.

وفي النظم: «زيد أتى» فـ: «زيد» مبتدأ مرفوع، و«أتى» فعل مرفوع بضمَّة مقدَّرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو» يعود على زيد. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

وقفةٌ: الخبرُ إذا وقع جملةً لا بُدَّ له من رابطٍ يربطه مع المبتدأ لئلا تكون الجملةُ جملةً أجنبيةً عنهُ (١).

٤. النوع الرابع: المبتدأ مع الخبر. ويطلق عليه: «الجملة الاسمية».

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

ومثَّل - رحمه الله تعالى - لهذا النوع بقوله: «زيد أبوه ذو نَظَر» (٢). فـ: «زيد» مبتدأ أول مرفوع، و«أبوه» مبتدأ ثان، و«ذو» بمعنى صاحب مرفوع

---

(١) توضيحهُ أن نقول: لا بدَّ لجملة الخبر من رابطٍ يربطها بالمبتدأ. وذلك بأن تشتمل على ضمير المبتدأ - ظاهراً أو مقدَّراً - أو على اسم إشارة عائداً إلى المبتدأ، أو يعاد فيها المبتدأ بلفظه أو معناه، أو يكون فيها عمومٌ يشمل المبتدأ، أوجملة الخبر عينَ المبتدأ في المعنى. انظر: «الأساليب الإنشائية» للشيخ عبد السلام هارون (٣٥).
أقول: وهذا إذا لم تكن الجملةُ عينَ المبتدأ، فإذا كانت عينَ المبتدأ فلا تحتاجُ إلى رابطٍ كما هو مقرَّرٌ في بابه.

(٢) في بعض النسخ: «ذو بَطَر» وصوَّب شيخُنا - حفظه الله - العبارة التي أثبتها.
وتوجيهُ تصويبِهِ: أن المثال خرج مخرج المدح، فيكون اللائق به «ذو نظر»، والمدح منفيٌ في قوله: «ذو بطر»، لأنه يراد به الكِبر، والكِبرُ لا يمتدح فاعله، والله أعلم.

بالواو نيابة عن الضمَّة لأنه من الأسماء الستة، وهو خبر للمبتدأ الثاني، وهو مضاف و«نظر» مضاف إليه، الجملة المؤلفة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

تذكيرٌ: هذان النوعان - الثالث والرابع - هما المختصَّان بالجملة.

قاعدةٌ وفرعٌ:

القاعدةُ: يجب أن يوافق الخبرُ المبتدأَ في تذكيره، وتأنيثه، وفي جمعه، وإفراده، وتثنيته.

الفرعُ: يجوز أن يتعدَّد الخبر [1] لفظاً ومعنىً لمبتدأ واحدٍ، كما في قوله

(١) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: علَّة تعدّده أنه كـ: «النَّعت»، فجازَ تعدُّدُه وإن اختلف الجنس، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ۝٢٠﴾ [طه: ٢٠].

تنبيهٌ: تعدُّدُ الخبر على ثلاثة أنواع:

الأول: أن يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد المخبر عنه. وضابطه: صحة الاقتصار على كلِّ واحدٍ من الخبرين، نحو قولك: «محمَّد رسُولٌ نبيٌّ عبدٌ لله». فإذا استعملته بالعطف جاز اتفاقاً.

الثاني: أن يتعدد لفاظاً لا معنى، لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحدٍ، نحو قولك: «هذا حلوٌ حامضٌ»، ولا يجوز العطفُ في هذه الحالة لأن مجموعة بمترلة الخبر الواحد.

الثالث: أن يتعدد لتعدد صاحبه إما حقيقة. كقول الشاعر:

يداكَ: يدٌ خَيْرُها يرتجي   وأخرى لأعدائها غائظه

وإما حكماً كما في قوله تعالى: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَـٰدِ﴾ [الحديد: ٢٠]، وهذا يجب فيه العطف. والله أعلم. انظر «مجيب الندا» (١/ ٢٥٠-٢٥١).

تبارك وتعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج: ١٤ – ١٦]. فـ: «هو» ضمير منفصلٌ مفتوح في محل رفع مبتدأ، و«الغفور» خبر مرفوع، و«الودود» خبر ثانٍ مرفوع. و«ذو» خبر ثالث مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، و«العرش» مضاف إليه، و«المجيد» خبر رابع مرفوع للمبتدأ «هو».

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن المبتدأ هو السَّالم عن العوامل اللَّفظيَّةِ، وحكمُهُ: الرَّفع، وينقسم إلى ظاهرٍ، ومضمرٍ.

وأن الخبر هو: الذي أسند إلى المبتدأ، وحكمه: الرَّفع أيضاً، وينقسم إلى مفردٍ، وجملةٍ، والجملةُ أربعةُ أنواعٍ: «الجار والمجرور»، و«الظرف»، «الفعل مع فاعله»، «المبتدأ مع الخبر»، والله أعلم.

* * *

بَابُ كان وأخواتها

ورَفْعُكَ الِاسْمَ ونَصْبُكَ الخَبرْ ... بهذِهِ الأفْعَالِ حُكْمٌ مُعْتَبرْ

كَانَ، وأَمْسَى، ظَلَّ، بَاتَ، أصْبَحَا ... أَضْحَى، وصَارَ، لَيْسَ، مَعْ مَا بَرِحَا

مَا زَالَ، مَا انفَكَّ، ومَا فَتِيءَ مَا ... دَامَ، ومَا مِنْهَا تَصَرَّفَ احْكُمَا

لَهُ بِمَا لهَا كَـ: كَانَ قَائِمَا ... زَيْدٌ، وكُنْ بَرّاً، وأَصْبِحْ صَائِمَا

الشَّرحُ:

هذا شروعٌ منه - رحمه الله تعالى - في الكلام على العوامل الدَّاخلة على المبتدأ والخبر، وتُسمَّى بالأفعال الناسخة [١] وهي ثلاثة أقسام - بدليل الاستقراء -: «كان» [٢] وأخواتها [٣]، و«إنَّ» وأخواتها، و«ظنَّ» وأخواتها،

---

(١) سميت ناسخةً: لأنها تزيلُ وتغيِّرُ حكم «المبتدأ والخبر»، ولهذه المناسبة ذُكِرَت عَقِبَه.

(٢) واسمها يدخل ضمن القسم الخامس من المرفوعات كما تقرر وتقدم معك.

(٣) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: علَّة تقديم الناظم - رحمه الله تعالى - لـ: «كان» وأخواتها على النواسخ، يمكن تفسيره بأمور:

الأول: كونها أفعالاً فلهَا حقُّ التقديم.

الثاني: لها أحكامٌ تختص بها دُونَ باقي النَّواسِخِ.

الثالث: مع كونها ناسخةً للمبتدأ إلاَّ أنها تجُدِّد له رفعاً، فتبقيه في مرتبة المرفوع كما كان حاله قبل دخولها عليه.

وتثنيته - رحمه الله تعالى - بـ: «إنَّ» وأخواتها في الذِّكر لأنها حُروفٌ - والقاعدةُ: أنَّ الأفعَالَ مقدَّمةٌ على الحروف -. ولكون خبرها باقياً على الأصل، ولأنها تنسخ حالة المبتدأ من مرتبة المرفوع إلى مرتبة المنصوب، وتُبقي خبره كما كان حاله قبل دخولها عليه. =

وعملها مختلفٌ كما سيأتي تفصيله بإذن الله.

حكمها:

«كان» وأخواتها [١]- نظائرها - أفعالٌ ناقصةٌ [٢]، لا يتم بها مع مرفوعها كلام، لذلك ترفع المبتدأ تشبيهاً له بالفاعل، ويُسمَّى حينئذٍ اسمها، ويشترط فيه أن يكون معرفةً، إلاَّ في حالةِ النفيِّ أو شبهِهِ؛ وتنصب الخبر تشبيهاً له

= وتأخيره «ظنَّ» وأخواتها، لأنها تنصب الجزأين جميعاً، ولأنها تدخل ضمن المنصوبات، فحقُّها التأخير على المرفوعات - كما تقرر عندك - وذِكرُها في باب النواسخ بحكم تعلُّقِها بأحكام المبتدأ والخبر. والله أعلم.

(١) وذلك أن العرب يستعملون «الأخ» أو«الأخت» كثيراً بمعنى «الصَّاحب» أو«الصاحبة»؛ أي: صواحبها في العمل؛ من ذلك قول الحماسي «هدبة بن خشرم»:

رَأَيتُ أخَا الدُّنيَا وإنْ كَانَ خَافِضاً ... أخَا سَفَرٍ يُسْرَى بِهِ وهُوَ لاَ يَدْرِي

أفاده شيخُنا الشيخُ عبد الرحمن بن عوف كوني - حفظه الله تعالى -.

(٢) وسبب تسميتها ناقصةً: لنقصانها عن حقيقة الفعل، وسلبها لدلالته على الحدث؛ إذ حقيقةُ الفعلِ يدور على أمرين:

الأول: الزمان. والثاني: الحدث.

وهذه الأفعال دلَّت على الزَّمانِ، وجُرِّدت وسلبت من الحدَثِ، فلهذا احتاجَت إلى خبرٍ دَالٍّ على الحدَثِ يَسُدُّ خللَها فيصِيرُ الفعلُ معهُ تامًّا. راجع: «الإرشاد» للكيشي ص (١٤٦).

تنبيهٌ: فإن قلتَ: كيف أميِّزُ وأفرِّق بين «النَّاقِصِ» الذي ذكرته الآن، وبين «التَّامِ» ؟.

فالجوابُ أن نقول: «التَّامُّ» هو الذي يكتفي بمرفوعه، ولا يحتاج إلى منصوب - أي: إلى خبرٍ -؛ بخلاف «النَّاقِصِ» فإنه مفتقرٌ، ومحتاجٌ إلى المنصوب. والله أعلم.

بالمفعول، ويسمى حينئذٍ خبرها [١]. وأشار الناظم - رحمه الله تعالى - لحكمها بقوله: «ورَفعُكَ الاسمَ ونصبُكَ الخبرْ». والواو في «ورفعُكَ» للاستئناف البياني [٢].

قوله: «حكمٌ معتبر» أي: قضاءٌ صحيحٌ، ومأخوذٌ بهِ عند النحاة، لأنه مُوَافِقٌ لما جَاءَ بِهِ اللِّسانُ العَربِيُّ.

أقسامها: تنقسم «كان» وأخواتها - ومجموعها ثلاثة عشر فعلاً - إلى قسمين، من جهتين: جهة عمل، وجهة تصريف.

القسم الأول: جهة العمل: «كان» وأخواتها من جهة العمل ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يعمل مطلقاً بدون شرطٍ. وهي ثمانية أفعال: «**كَانَ**»، و«**أَمْسَى**»، و«**ظَلَّ**»، و«**بَاتَ**»، و«**أَصْبَحَ**»، و«**أَضْحَى**»، و«**صَارَ**»، و«**لَيْسَ**».

١. «**كان**» - أمُّ الباب [٣] - وهي تفيدُ اتصافَ المخبر عنه بالخبر في

---

(١) وهذه التسمية عند النحاة تسميةٌ اصطلاحيةٌ. لأن الأصل أن يسمى اسمها المرفوع فاعلاً، وخبرها المنصوب مفعولاً، لكن عدلوا عن ذلك، لأن هذه الأفعال في حال نقصانها تجردت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول، فصارت حينئذ كالروابط ومن ثم سميت حروفاً، والله أعلم.
راجع: شرح الأزهري - رحمه الله تعالى - على «المقدمة».

(٢) كذلك الشأن في قوله: «وَنَصْبُكَ الخَبَرْ».

(٣) تميزُها بـ: «أمّ الباب» لغرضٍ، وهو: أن لها أحكاماً تنفرِدُ بها، لا يُشَارِكُهَا غيرَها من أخواتها، على سبيل المثال: حذفها مع اسمها بعد «إِنْ»، و«لو» كثيراً، زيادتها في حشْوٍ -أي: في أثناء الكلام -، وحذف نونها من مضارعها. - وكل ذلك بضوابطه وشروطه -.

زمـن يناسـب صـيغتها: فالمـاضي كـما في قولـه تعـالى:﴿ وَكَانَ أَبُوهُمَا صَلِحًا ﴾ [الكهـف:٨٢]. والمـضارع كـما في قولـه تعـالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقـرة: ١٤٣]. والأمـر كـما في قولـه تعـالى:﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ ﴾ [الحجر: ٩٨].

ومثَّل الناظمُ - رحمه الله تعالى - بقوله: «**كان قائماً زيد**» فـ: «**كـان**» فعـل ماض ناقص، و«قائما» خبر مقدَّم. و«زيد» اسم «كان» مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره.

وقفةٌ: يُفهم من المثال الـذي مثَّـل بـه - رحمـه الله تعـالى -، جـواز تقـديم الخبر على الاسم في باب «كان» وأخواتها[1].

فائدةٌ: تأتي «كان» لإفادة الدَّوام كما في قولـه سـبحانه تعـالى:﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا ﴿١٣٣﴾ ﴾ [النساء:١٣٣]. كما تأتي بمعنـى «صـار» كـما في قولـه تعالى:﴿ فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ ﴿٣١﴾ ﴾ [القمر:٣١].

٢. «أمسى» وهي لاتِّصاف اسمها بخبرها في المساء. قال النَّابِغةُ الذبياني:

---

(١) وذلك لجوَازِ تقدُّمِ المفعُولِ على الفَاعلِ. ومنه قوله جلا وعلا:﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الروم: ٤٧].

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: ويُستثنى من أخواتها: «دام» فإنه لا يجوزُ تقديمه فيها مُطلقاً، ولا يُستحسَنُ في «ليس»، ويمنعُ تقدُّمهُ في «ما» النَّافيةِ مُطلقاً.

أَمْسَتْ خَلاَءً، وأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلى لُبَدِ[1]

٣. «ظل» وهي لاتِّصافِ اسمها بخبرها في النَّهارِ. كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [النحل: ٥٨]، وقوله: ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾ [الشعراء: ٤].

٤. «بات» وهي لاتصاف اسمها بخبرها في الليلِ. كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا ﴿٦٤﴾ ﴾ [الفرقان: ٦٤].

٥. «أصبح» وهي لاتِّصاف اسمها بخبرها في الصباح. كقوله تعالى: ﴿ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا ﴾ [القصص: ١٠]، وقوله: ﴿ فَأَصْبَحَ فِى ٱلْمَدِينَةِ خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ ﴾ [القصص: ١٨].

٦. «أضحى» وهي لاتِّصاف اسمها بخبرها في الضحى. قال النَّابغةُ الذبياني:

أَضْحَتْ خَلاءً، وأَضْحَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيهَا الَّذِي أَخْنَى عَلى لُبَدِ

٧. «صار» وهي للتحوُّل والانتقَالِ من صِفَةٍ إلى صِفَةٍ. قال المتنبي:

ولمَّا صَارَ وُدُّ النَّاسِ خِبّاً جَزَيْتُ عَلَى ابْتِسَامٍ بِابْتِسَامِ

وكقولك: «صَارَ العِنَبُ زَبِيباً».

---

(١) يُروى هذا البيت بلفظين: «أمسَتْ خَلاءً...» و«أَضْحَتْ»؛ لذلك استشهدتُ به لـ: «أمسى» و«أضحى». انظر: «لسان العرب» مادة (خنا)، و«خزانة الأدب» للبغداديِّ (٤/ ٥).

٨. «ليس» وهي لنفي اتِّصاف اسمها بخبرها في زمان الحال[١]. كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [آل عمران:١١٣]، وقوله: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [الفتح: ١٧].

تنبيهٌ: يكثر دخول «الباء» في خبرها من ذلك قوله تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية:٢٢]. وقول الله: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين:٨].

النوع الثاني: ما يعمل عمل «كان» بشرط أن يتقدمه نفيٌ – لفظاً أو تقديراً – أو شبهه كالنهيِّ، أو النفيِّ، أو الدُّعاءِ[٢]. وهي أربعة أفعال. وكلُّها بمعنى واحد، وهو النفيُ[٣].

---

(١) وقد تكون لنفي ذلك في زمان الماضي، ولنفيه في الزمان المستقبل، إذا دلَّ الدليلُ على ذلك. انظر شرح عبد الملك الإسفراييني ص (٦٧).

(٢) هذا الشرط عامٌّ في الأفعال الأربعة، وتزيد «زال» عليها بشرط آخر، وهو: أن يكون مضارعه «يزال» كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨ – ١١٩].

أما الذي مضارعه «يزول» فهذا تامٌّ وليس بناقص كأخوته تماماً. من ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١].

(٣) توضيحه: أنها إذا وقعت بعد النفيِّ، كان معناها استمرار اتِّصاف أسمائها بأخبارها على حسب ما يقتضيه الحال.

٩. «زال» ماضي «يزال»[1] : من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود:١١٨-١١٩]. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَـٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ﴾ [غافر:٣٤].

١٠. «انفكَّ»: كقول الشاعر:

لَـيسَ يَنْفَّـكُ ذَا غِنَـىً واعتِـزَازِ كُـلُّ ذِي عِفَّـةٍ مُقِـلٌّ قَنُـوعِ

١١. «فتئ»: كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَـٰلِكِينَ ۝٨٥﴾ [يوسف:٨٥][2].

١٢. «برح»: كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:٩١].

تنبيهٌ: «مَا» الدَّاخِلَةُ على «زَالَ» وَأَخَوَاتِهَا نَافِيَةٌ، ومَعناهَا استغراقُ الزَّمَانِ. وفي قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «مَا بَرِحَ، مَا زَالَ، مَا انْفَكَّ، ومَا فَتِئَ» إشارةٌ إلى أنَّ هذه الأربعة لا ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلاَّ إذا وقعت بعد النفيّ[3].

---

(١) لا ماضي «يزيل»، ولا «يزول» فإنهما تامَّان. لأنَّ «يزيل» متعَدٍّ إلى واحد، ومصدرهُ «الزيل»، و«يزول» قاصرٌ غير متعَدٍّ، ومصدرهُ «الزوال». انظر: «مجيب النِّدا» (٢/ ٥).

(٢) النفي في هذه الآية مقدَّرٌ، تقديرُهُ: «لا تفتأ» كما نبَّه عليه الشيخ حسن بن محمَّد الحفظي - حفظه الله تعالى - في هذا المقام؛ وأشارَ إليه ابنُ هشامٍ في «المغني» (٢/ ٣٢٤- ٣٢٥).

(٣) سواء كان النفيُّ بـ «ما» كما في تمثيله - رحمه الله تعالى -، أو بغيرها، وإنما خصَّ «ما» بالذِّكر، لأنها أمُّ أدوات النفيِّ. راجع المسألة في: كتاب «المصباح» ص (٨٦)، وشرح الإسفراييني ص (٦٧).

النوع الثالث: ما يعمل عمل «كان» بشرط أن تتقدمه «ما» المصدريَّة الظرفيَّة [١] وهو فعلٌ واحدٌ.

١٣. «دام»: وهي تفيدُ البقاء، والاستمرار بدخول «ما» المصدريَّة الظرفيَّة [٢] عليها.

مثال: قوله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، وقوله: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ۝٣١﴾ [مريم: ٣١].

قوله: «مع» للمصاحبة والمعيَّة. و«ما برحا» الألف في «برحا» للإطلاق. أي: ما ذُكر من الثمانية يضاف إليه، ويصحبه «برحا».

القسم الثاني: جهة التصرف: «كان» وأخواتها من جهَةِ التَّصرُّفِ ثلاثة أنوَاعٍ أيضاً:

النوع الأول: ما يتصرَّفُ في الفعليَّة تصرُّفاً كَاملاً [٣]. وهي سبعةُ أفعَالٍ:

١. «كان»: من شواهدها بصيغة الماضي والمضارع قوله تعالى:

---

(١) تنبيهٌ: سميت «مصدريةً» لأنها تقدَّر مع الفعل بالمصدر، وسميت «ظرفيةً» لنيابتها عن ظرف الزَّمان.

(٢) سميت «ما» التي تدخل على «دام» مصدريةً لتأوُّلها مع صلتها بالمصدر، وهو: الدَّوامُ؛ وسميت ظرفيةً لنيابتها مع صِلتها عن الظَّرف وهو المدَّة. فيكون المعنى: ما دام توقيت أمرٍ بمدَّة اتِّصاف اسمها بخبرها. والله أعلم.

(٣) بمعنى: أنه يأتي منه مع ماضيها، جميع ما يتصرف: كالأمر، والمضارع، واسم الفاعل، والمصدر.

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًاۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۗ ﴾ [البقرة: ١٤٣].

ومن شواهدها بصيغة الأمر قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ ﴾ [الصف: ١٤].

ومثَّل لها الناظمُ – رحمه الله تعالى – بقوله: «كن براً» فـ: «كن» فعل أمر ناقص، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والاسم ضمير مستتر وجوباً تقديره: «أنت»، و«براً» خبره.

وعمل اسم الفاعل منه قول يزيد بن الطثرية:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِناً ... أَخَاكَ إِذَا لم تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

الشاهدُ: عمل اسم الفاعل منه وهو الوصفُ «كَائِناً».

وعمل المصدر منه قول الشَّاعِرِ:

بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سَادَ في قَومِهِ الفَتَى ... وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيكَ يَسِيرُ

الشَّاهدُ منه: عمل مصدره وهو: «كونك»، وهو مصدر مبتدأ مضافٌ لاسمه، وخبره من جهة النَّسخ: «إِيَّاهُ»؛ ومن جهة الابتداء جملة: «عليك يسير» [١].

٢. «أمسى»: مجيئه بصيغة المضارع كما في قول حسَّان بن ثابتٍ -رضي الله عنه-:

---

(١) وبهذا البيت يلغز فيقال: ما مبتدأ له خبران، أحدهما: منصوبٌ، والآخر: مرفوعٌ. راجع: شرح الشيخ عيسى بن أهل حمَّاد – رحمه الله تعالى – ص (٤٤– ٤٥).

وإنَّ امْـرَأً يُمْـسِي ويُـصْبِحُ سَـالِماً مِـنَ النَّـاسِ إلاَّ مَـا جَنَـى لَـسَعِيدُ

وقول العجَّاج:

وبَلْـدَةٍ يُمْـسِي قَطَاهَـا نُسَّـسَا رَوَابِعَـا وبَعْـدَ رَبْـعٍ خُمَّـسَا

٣. «ظَلَّ»: مجيئه بصيغة المضارع كما في قول سعد بن زيد منَاة:

يَظَـلُّ يَـوْمَ وِرْدِهَـا مُزَعْفَـرَا وَهـي خَنَاطِيـلُ تجَـوسُ الخُـضَرَا

٤. «بات»: مجيئه بصيغة المضارع كما في قوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا ﴿٦٤﴾﴾ [الفرقان: ٦٤].

٥. «أصبح»: جاء بصيغة المضارع كما في قول امرئ القيس:

أرَى المرءَ ذَا الأذوَادِ يُصْبِحُ محُرَضاً كَـإِحْرَاضِ بَكْـرٍ في الـدِّيَارِ مَـرِيضِ

ومثَّل الناظمُ - رحمه الله تعالى - لصيغة الأمر بقوله: «أصبح صائما» فـ: «أصبح» فعل أمر ناقص، مبني على السُّكونِ لا محلَّ له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر وجُوباً تقديرُهُ: «أنت»، و«صائماً» خبره منصوب.

٦. «أضحى»: مجيئها بصيغة المضارع ما أنشدَهُ ابنُ الأعرَابيِّ:

يَبِيـتُ أَبُـو لَـيْلَى دَفِيئـاً وضَـيْفُهُ مِنَ القُرِّ يُضْحِي مُسْتَخِفّاً خَصَائِلُهْ

٧. «صار»: جاءت صيغة المضارع منه في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾﴾ [الشورى: ٥٣].

النوع الثاني: ما يتصرَّفُ تصُرُّفاً نَاقِصاً[1]. وهي أربعَةُ أفعَالٍ:

---

(١) بمعنى: أنه يكونُ منه الماضي، والمضارع، واسم الفاعل، ولا يكون منه لا مصدر، ولا فعل أمر. وتُسمَّى أفعال هذا القسم: «أفعال الاستمرار».

١. «زال»: الماضي منه كما في قول ذي الرّمة غيلان بن عقبة:

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

والمضارع كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ ﴾ [التوبة: ١١٠].

٢. «انفك»: مجيئه بصيغة المضارع كقول عاتكةَ بنت زيد بن عمرو بن نُفَيلٍ:

فَآلَيْتُ لاَ تَنْفَكُّ عَيْنِي حَزِيْنَةً عَلَيكَ ولاَ يَنْفَكُّ جِلْدِي أَغْبَرَا

٣. «فتئ»: مجيئه بصيغة المضارع كما في قوله عز وجل: ﴿ قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٨٥].

٤. «برح»: صيغة المضارع كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾ [الكهف: ٦٠].

النوع الثالث: ما لا يتصرَّفُ أصلاً. أي: يكُونُ جَامِداً. ولا يأتي إلا في صُورةِ الماضي فقط. وهما فعلان:

١. «ليس» بإجماع النُّحاة: وقد تقدم التمثيلُ لها من قبلُ.

٢. «دام» على الأصح [1] : وقد تقدم التمثيل لها من قبلُ.

وقوله في النظم: «ومَا مِنْهَا» أي: من هذه الأفعال «تَصَرَّفَ» إشارة إلى أن من أفعال هذا الباب ما لا يتصرَّف كما تقدم توضيحُه والتمثيلُ له.

(١) وهذا عند الفراء، وأكثر المتأخرين، وجزمَ بذلك ابنُ مالك - رحم الله الجميع -.

قوله: «احكُمَا له بما لها» الألف في «احكُمَا» يحتمل أنها للإطلاق، ويحتمل أنها نونُ التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً وقفًا، و«لَهُ» أي لهذا المتصرِّف، و«بِمَا» أي: بالذي. «لهَا» أي: لـ: «كان» من حكم.

والمعنى: أنَّ ما قَبِلَ التصرَّفَ من هذه الأفعال، يُعطى لمتصرفاته ما ثبت لـ: «كان» من أحكام.

فرعٌ: اعلم – وفقني الله وإياك – أن هذه الأفعال كخبر المبتدأ تماماً، في جواز تعدّده، ووقوعه مفرداً، وجملة لها رابط.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «كان» وأخواتها وهي: ثلاثة عشر فعلاً، من نواسخ المبتدأ والخبر، وحكمها أنها ترفع الأول، ويُسمَّى اسمها، وتنصب الثاني، ويُسمَّى خبرها.

ثم إنها تنقسم من جهة العمل والتصرف ثلاثة أقسام.

القسم الأول: يعمل مطلقا بدون شرط وهي ثمانية أفعال: «كان»، و«أمسى»، و«ظل»، و«بات»، و«أصبح»، و«أضحى»، و«صار»، و«ليس» وتتصرف هذه الأفعال تصرفاً كاملاً إلاَّ «ليس».

والثاني: يعمل بشرط أن يتقدمه نفي أو شبهه وهو أربعة أفعال: «زال»، و«انفك»، و«فتئ»، و«برح» وهذه الأربعة تتصرف تصرفاً ناقصاً.

والأخير: يعمل بشرط أن تتقدمه «ما» المصدرية، وهو فعل واحد: «دام»، وهو و«ليس» لا يتصرفان أصلاً، والله أعلم.

* * *

بَابُ إن وأخَواتهَا

عَمَلُ كَانَ عَكْسُهُ لـ: إِنَّ، أَنْ ... لَكِنَّ، لَيْتَ، ولَعَلَّ، وكَأَنْ

تَقُولُ: إِنَّ مَالِكاً لَعَالِمُ ... وَمِثْلُهُ: لَيْتَ الحَبِيبَ قَادِمُ

أَكِّدْ بِـ: إِنَّ، أَنَّ، شَبِّهْ بِـ: كَأَنْ ... لَكِنَّ يَا صَاحِ لِلاِسْتِدْرَاكِ عَنْ

ولِلتَّمَنِّي لَيْتَ عِنْدَهُمْ حَصَلْ ... ولِلتَّرَجِّي والتَّوَقُّعِ لَعَلْ

الشَّرحُ:

شرعَ - رحمه الله تعالى - في بيان القسم الثاني من نواسخِ الابتداء، وهو: «إِنَّ» وأخواتها، وهي حُروفٌ ناسخةٌ لحكم الجملةِ الاسميَّةِ الإعرابي [(١)].

---

(١) ويطلق عليها اسم: الحروف المشبهة بالفعل.

أمَّا سببُ عمَلِهَا فقد ذكره الإمامُ الكيشيُّ في «الإرشاد» ص (١٦٥) بقوله: «لما شابهت هذه الحرُوفُ الفعلَ من حيثُ إنها تستلزمُ الأسماءَ، ويتصِلُ بها الضَّمَائرُ، وتتضمَّنُ معنى الأفعَالِ - وهي مبنيَّة على الفتحِ كالماضي -، وتدخلُها نُونُ الوِقَايةِ....عَمِلَتْ عملَ الفعلِ، فنصبَتْ المبتدأ، وسُمِّيَ اسمها، ورفَعَتْ الخبرَ، ودُعِيَ خبرها، إلاَّ أنَّ منصُوبَها قُدِّمَ على مرفُوعِهَا فَرْقاً بينَ الأصْلِ والفَرْعِ، ولِئَلاَّ يَلزمَ تغيُّرُ بِنْيَةِ الحرفِ عندَ اتِّصَالِ الضَّميرِ المرفُوعِ بِهِ، فيقال: أَنْتُ وأَنْنَا، كما يُقالُ: كُنْتُ وكُنَّا». انتهى كلامه.

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: مشابهة «إِنَّ» ونظائرها للفعل من وجهين:

الأول: مشابهة لفظيةٌ: وذلك أنَّ أقلَّ ما يُوضعُ عليه الفعلُ ثلاثة أحرُفٍ - وكذلك الاسم -، فوضع الحرف على حرفٍ واحد كـ: باء الجرِّ، ولامه؛ أو على حرفين كـ: من وعن؛ وما زاد على ذلك فهو خلاف الأصل. فإذا وُجد في الحرف أنه موضوعٌ=

حكمها: تعمل عكس عمل «كان» وأخواتها، كما أشار إليه الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «عَمَلُ كَانَ عَكْسُهُ لـ: إِنَّ...». فإنها تنصب ما كان مبتدأً، ويُسمَّى اسمها، وترفع ما كان خبراً للمبتدأ، ويُسمَّى خبرها.

وقوله: «عكسُه» المقصودُ بالعكس هنا: العكس اللغوي، ومعناه: خلاف الشيء؛ لا الاصطلاحي المنطقي.

وقفةٌ: يُشترط لإعمال «إنَّ» وأخواتها شرطان:

الأول: أن لا تقترن بهنَّ «ما» الحرفيَّة [1]، فإن اقترنت بهنَّ بطل عملها على المشهُور، لأنها إنما أُعملت لاختصاصها بالجملة الاسمية، إلاَّ في «ليتَ» فلا يضُرُّ.

الثاني: أن يتقدَّم اسمها على خبرها - عكس الحال مع «كان» وأخواتها -.

= على ثلاثة أحرُفٍ مثلُ: «إنَّ» و«ليتَ»، أو على أربعة مثلُ: «كأنَّ» و«لعلَّ»، أو على خمسة مثلُ: «لكنَّ»، فنقولُ حينئذٍ: قد أشبه الحرفُ الفعلَ من جهة اللَّفْظِ.

الثاني: مشابهة معنويةٌ: وهي بالنَّظرِ إلى معانيها - كما سيذكره الناظمُ رحمه الله -، وهي: «إِنَّ» و«أَنَّ» بمعنى: الفعل أُأَكِّدُ، و«لكنَّ» بمعنى: أستدرِكُ، و«ليتَ» بمعنى: أتمنى، و«لعلَّ» بمعنى: أترجى، و«كأنَّ» بمعنى: أُشبِّه. فقد دلَّت من جهة معانيها على ما تدل عليه الأفعال. راجع إن شئتَ: «فتح ربِّ البريَّة» فإنه قد توسَّع في بيانِ أسرَارِ هذهِ المسألةِ.

(١) ويسميها بعضهم: «ما» الزائدة، و«ما» الكافة، و«ما» المهيئة؛ وكلُّها لمسمى واحد.

عمل «إنَّ» وأخواتها:

١. «إِنَّ» - بكسر الهمزة وتشديد النون - وهي لتوكيد نسبة خبرها لاسمها، وتحقيقه، ونفي الشَّكِّ عنه: من شواهدها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ۖ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٦﴾﴾ [الرعد:٦].

٢. «أَنَّ»: - بفتح الهمزة وتشديد النون - وهي كـ: «إنَّ» المكسورة تماماً. من شواهدها في القرآن قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [البقرة: ٧٧].

وقد اجتمعتا - المكسورةُ والمفتوحةُ - في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [العنكبوت:٥١].

ومثَّل - رحمه الله تعالى - في النظم بقوله: «إِنَّ مَالِكاً لَعَالِمٌ» فـ: «إنَّ» حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و«مالكاً» اسمها منصوبٌ بها، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على آخره لأنه اسم مفرد، و«لعالِمٌ» اللام في «لعالم» تسمى لام الابتداء [1]، وهي اللام المزحلقة

---

(١) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: كأنَّ الناظم - رحمه الله تعالى - يشير بذلك إلى وجود حكمٍ في باب «إنَّ» المكسوة، وهو: دخول لام الابتداء على خبرها قصداً للتوازن.

وحقُّ هذه اللاَّم أن تدخل على أول الكلام؛ لأن لها الصَّدارة، فالأولى أن يقول في=

المؤكدة. و«عالم» خبرها مرفوعٌ.

ومقصوده بـ: «مالك» في هذا المثال: إمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي - رضي الله عنه -.

تنبيهٌ: سكَّن الناظِمُ - رحمه الله تعالى - «أنَّ» المفتوحة في البيت الأول، مراعاةً للوزن. كذلكم الشَّأنُ في قوله: «وكأنّ»، و«عنّ» في البيت الثالث، و«لعلّ» في البيت الرَّابع.

فائدةٌ في الفرق بين «أنَّ» المفتوحة و«إنَّ» المكسورة:

فالمكسورة مع اسمها وخبرها كلامٌ تامٌ مفيدٌ. أمَّا المفتوحة: فلا تفيد حتى يكون قبلها فعلٌ كـ: «بلغني»، أو اسم، كقولك: «حقٌّ أنَّ زيداً منطلقٌ»[1].

= المثال: «لإنَّ مالكاً لعالِمٌ»، لكن لما كانت تفيد التأكيد، وكذلك «إنَّ»، كُرِهَ الجمعُ بين حرفين يفيد كل منهُما معنىً واحداً وهو: التوكيد كما هنا، فأخروا اللام، وأوقعوها مع الخبر.

ثم إنَّ هذه اللاَّم تختصُّ بـ: «إنَّ» ولا تدخل على باقي أخواتها. انظر: «الخصائص» لابن جِنِّي (١/ ٢٨٥) و(١/ ٢٦٨)، و«شرح ابن عقيل» (١/ ٣٦٣).

فائدةٌ: «لام الابتداء» تدخل على واحد من أربعة أمور: الخبر المتأخر، والاسم المتأخر، ومعمول الخبر، وضمير الفصل إذا توسطا.

(١) انظر: كتاب «المصباح» لأبي الفتح المطرِّزي ص (٧٨).

وذكر الشيخ ابن القاسم - رحمه الله تعالى - ضابطا للمخففة من المثقلة بقوله: «أن ما سدَّ مسدَّ المصدر، فهو بفتح الهمزة، وإلاَّ فبكسرها». انتهى كلامه من «حاشيته».

فرعٌ: قد تخفَّفُ «إنَّ» فيطلق عليها: «إنْ» المخفَّفة، ويصح في خبرها ما صحَّ في خبر «إنَّ» المثقَّلة. وهي ضربان:

الأول: تكون مُلغَاةً: وهي الأكثر في الاستعمال. من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [يس: ٣٢].

الثاني: تكون عَامِلَةً: وهي الأقل في الاستعمال. كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [هود: ١١١] على قراءة من قرأ بتخفيف «إنَّ»[١].

٣. «لكِنَّ»: تفيد الاستدراك، وهو: تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته، أو إثبات ما يتوهم نفيه. وقد أشار الناظم - رحمه الله - إلى معناها بقوله: «لكِنَّ يَا صَاحِ لِلاستِدرَاكِ عَنْ». و«الاستدراك» المقصود به: تعقيب الكلام برفع ما يتوَّهُم ثبوتُه أو نفيهُ. ولها حينئذٍ شرطان:

الأول: أن تتَوَسَّطَ بينَ كَلامينِ مُتَغَايَرَينِ بالسَّلْبِ والإيجَابِ لَفْظاً أو مَعْنَى.

الثاني: أن يَتَنَاسَبَ المتَغَايِرَانِ.

ومن شواهدها في القرآن قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ﴾ [الأنفال:٦٣]. وقوله: ﴿ وَلَٰكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٧﴾ ﴾ [المنافقون: ٧].

---

(١) كقراءة الحرمين: نافع، وابن كثير - رحمهما الله تعالى -.

وقوله: «يا صَاحِ» مُنادى مرَّخَم، معناه: يا صاحبي، حُذفت منه ياءُ المتكلِّم، ثم رُخِّمَ على غيرِ قِيَاسٍ لأنه نكرةٌ[١].

وقوله: «عنَّ» بمعنى: ظهر - وقد تقدم بيانه عند قوله: «حيث عنَّا» في «باب النصب وما ينوب عنه» -؛ والمقصود: أنه ظَهَرَ كَوْنُ الحرفِ «لكنَّ» يفيد الاستدراك.

٤. «لَيْتَ»: تفيد التمنِّي[٢] وهو: طلبُ المستحيل، أو الممكن غير المطموع في حُصُوله. وقد أشار - رحمه الله تعالى - إلى معناها بقوله: «ولِلتَّمَنِّي لَيتَ عِندَهُمْ حَصَلْ».

فالمستحيل كما في قوله: ﴿قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ ۝٣٨﴾ [الزخرف: ٣٨]. وكقول عمارة بن عليٍّ اليمنيِّ في قصيدته:

لَيْتَ الكَوَاكِبَ تَدْنُو لِي فَأَنْظِمَهَا ... عُقُودَ مَدْحٍ فَمَا أرضَى لكُمْ كَلِمِي

والممكن غير المطمُوعِ في حُصُولِهِ. نحو قولك: «ليت لي خبرةً كاملةً بفنِّ الطبِّ».

---

(١) لأن القياس ألا يُرخَّم مما ليس آخره تاء إلا العلَم. وقد أشار الإمامُ الحريريُّ في «الملحة» لمثل هذا بقوله:

وَقَولهُمْ فِي صَاحِبٍ يَا صَاحِ ... شَذَّ لِمَعْنَى فِيهِ بِاصْطِلَاحِ

(٢) تنبيهٌ: التمنِّي يكون في الأمر الممكن وغير الممكن، وهو في غير الممكن غالب. ومن الممكن ما يكون عسر المنال كما في قول الباري جل جلاله: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [القصص: ٧٩].

ومَثَّل لها الناظم - رحمه الله تعالى - بقول: «لَيْتَ الحَبِيبَ قَادِمٌ». فـ: «ليت» حرف تمنى ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و«الحبيبَ» اسمها منصوب، و«قادمٌ» خبرها مرفوع.

وقوله في البيت: «عندهم» منصوبٌ على الظرفية، والعامل فيه قوله: «حصل».

وقوله: «حصل» بمعنى: ثبت وَوُجِدَ. والمقصود: أنَّ «ليتَ» تفيد التمني، وهذا الحكم ثبت ووجد عند النَّحويين.

فرعٌ: وقد تأتي «لَيْتَ» للترجي، وهو طلب الممكن المطموع في حصوله. كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [يس: ٢٦]. وقوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ تُرَٰبًا ﴿٤٠﴾﴾ [النبأ: ٤٠]. وقوله تعالى: ﴿يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴿٢٤﴾﴾ [الفجر: ٢٤].

٥. «لَعَلَّ»: تفيدُ التوقُّع، والترجِّي في الأمر المحبوب، والإشفاق في الأمر المكروه، والتعليل. ولمعناها أشارَ الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «ولِلتَّرَجِّي والتَّوَقُّعِ لَعَلْ»[1].

---

(١) جمع العلامةُ عبد الرحمن بن بيا الشنقيطي - رحمه الله تعالى - معانيها بقوله:

«لَعَلَّ» للتَّرَجِّي والإِشْفَاقِ تَأتِي، والاسْتِفْهَام بِاتِّفَاقِ
كَذَاكَ للتَّعْلِيلِ أَيضاً تَاتِي عَلَى الَّذِي صَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ

فائدةٌ: الفرق بين التمنِّي والترجِّي: أن التمنِّي طلبُ ما يمكن وقوعه، وما لا يمكن أي: يدخل على الممكن والممتنع؛ أما الترجِّي فهو طلبُ ما يمكن وقوعه. فيكون التمنِّي أعمَّ من التَّرجي.

مثالُ التعليل قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩]. والإشفاق قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴿٦٣﴾﴾ [الأحزاب: ٦٣].

وتأتي «لعلَّ» للتمني كما في قوله تعالى - حكايةً عن فرعون -: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾﴾ [غافر: ٣٦-٣٧].

تنبيهٌ: لـ: «لعلَّ» عدَّة لُغَاتٍ، سبق وأن ذُكِرَتْ عند موضعها في حُرُوفِ الجرِّ.

٦. «كَأَنَّ»: تفيد التشبيه، وهو: الدِّلالة على مشاركة أمر لأمرٍ في صفة - سواء كان شَرِيفاً أو خَسِيساً -. ولها عدَّة مَعَانٍ[1].

مثال: قوله تعالى: ﴿قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ﴾ [النمل: ٤٢]. وقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾﴾ [المدثر: ٥٠].

قاعدةٌ: لا تعمل «إنَّ» وأخواتها إلا متأخراً اسمها وخبرها عنها، ولا يتقدَّم خبرها عن اسمها إلاَّ إذا كان ظرفاً، أو جاراً، ومجروراً، وذلك بسبب ضعفها عن العمل، ولكونها حُرُوفاً بخلاف «كان» وأخواتها.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «إنَّ» وأخواتها من القسم الثاني من نواسخ الابتداء، لكن عملها عكس عمل «كان» وأخواتها، فإن هذه تنصب

---

(١) «التَّشبِيهُ المؤكّدُ» - وهو الغالبُ المتفق عليه -، «الشَّكُّ والظَّنُّ»، و«التحقيقُ»، و«التقريبُ».

المبتدأ، ويسمى اسمها، وترفع الخبر، ويسمى خبرها، وهي ستة حروف: «إِنَّ» و«أَنَّ» وهما للتوكيد، و«لكن» للاستدراك، و«ليت» للتمني، و«لعل» للترجي، و«كأَنَّ» للتشبيه، والله أعلم.

* * *

بَابُ ظن وأخواتها

انْـصِبْ بِأَفْعَـالِ القُلُـوبِ مُبْتَـدَا وخَـبراً وهْـيَ: ظَنَنْـتُ، وَجَـدَا

رَأَى، حَسِبْتُ، وجَعَلْتُ، زَعَمَا كَـذَاكَ خِلْـتُ، واتخَّـذْتُ عَلِـمَا

تَقُـولُ: قَـدْ ظَنَنْـتُ زَيْـداً صَـادِقَا في قَوْلِـهِ، وخِلْـتُ عَمْـراً حَاذِقَـا

الشَّرحُ:

هذا شروعٌ في ذكر القسْمِ الثالِثِ (١) من نواسخ الابتداء. وهي: «ظَنَّ» وأخواتها. وتُسمَّى: «أفعال القلوب» (٢).

---

(١) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: هذا القسم حقُّه أن يُذكر في المنصوبات لكن الناظم - رحمه الله تعالى - ذكره هنا استطراداً لتتابع الأبواب، ومراعاةً للمحل، وتتميماً لبقية النواسخ؛ كما نبَّه عليه بعضُ الشرَّاح، منهم: الشيخُ ابن قاسم - رحمه الله تعالى - في «حاشيته».

(٢) بعض النُّحاة يطلق على أفعال هذا الباب لقب: «أفعال الشَّك»، أو «أفعال اليقين».
ويسميها بعضهم: «الأفعال المتعديَّة إلى مفعولين»،
وهذه الإطلاقات والألقاب من باب تسمية الشيء ببعض معانيه. كما نبَّه عليه المطرِّزيُّ في كتابه «المصباح».
أمَّا تلقيبُها بـ: «أفعال القلوب» كما هو صنيع الناظم - رحمه الله تعالى - فهو من من باب التغليب، لأنَّ مِنْ ضِمْنِ هذه الأفعَالِ ما ليس مختصاً بالقلب.
تنبيهات:
الأول: إنما سميت بأفعال القلوب لأن معانيها قائمة بالقلب، وما يقابلها من أفعالٍ يطلق عليه: الأفعال العلاجية. =

حكمها: تَنصِبُ ما كـان مبتـدأً ويـسمَّى مفعولهـا الأول، وتَنـصِبُ مـا كـان خبراً للمبتدأ، ويسمَّى مفعولها الثاني [١]. وأشار لها في النظم بقوله: «انْصِبْ بِأَفْعَالِ القُلُوبِ مُبْتَدَا وخَبراً».

وقوله: «وَهْـيَ: ظَنَـنْتُ...» الـواو في «وهْيَ» للاستئناف البيـاني، وهـي واقعةٌ في جواب سؤال مقدَّر، فكأنَّ سـائلاً سـأل: مـا هـي أفعـال القلـوب ؟.

فأجابه بقوله: «هْيَ: ظننتُ.....».

ثم اعلم - وفقني الله وإيَّاك - أنَّ «ظنَّ» وأخواتها تـسعة أفعـال، وهـي مـن جهة العمل على ثلاثة أضربٍ:

الضرب الأول: ما يفيد اليقين [٢]، وتحقيق وقوع الخبر - المفعول الثـاني -: وهي ثلاثة أفعال [٣]: «وَجَدَ»، و«رَأَى»، و«عَلِمَ».

= الثاني: «ظنَّ» وأخواتها كلُّها أفعالٌ باتفاقٍ ومتصرفةٌ تعمل بلفظ المضارع، والماضي، والأمر، والمصدر، واسم الفاعل.

الثالث: اقتصر الناظمُ تبعاً لابن آجرُّوم - رحمهما الله - عـلى ذكـر مجموعـة مـن هـذه الأفعال من باب الاختصار ومراعاة مـستوى الطالـب، وإلاَّ فهـي أكثـر مـن ذلـك، فقـد ذكر النحاةُ - رحمهم الله - مـن أخواتهـا: «درى» و«تعلَّـم» و«عـدَّ» و«حجـا» و«هَـبْ» و«تركَ». وستأتيك في المطولات مشروحةً مستوفاةً بحول الله وقوته.

(١) أي: تنصب الجزأين جميعاً ما لم تلغ أو تُعلَّق، وإنما تنصبهما على أنهما مفعولان لها حيث لا مانع.

(٢) وهذا الغالبُ في «رأى»، و«علم»، وإلاَّ فقد يدلان على الظَّنِّ، كما سيُذكر في الشَّواهدِ.

(٣) يذكر بعض النحاة فعلاً رابعاً لهذا الضرب، وهو «ألفى». وقد أهمله الناظمُ -رحمه الله تعالى-.

١. «وَجَدَ»[1] : مجيئه بصيغة الماضي كما قوله تعالى:﴿إِنَّا وَجَدْنَهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿٤٤﴾﴾ [ص: ٤٤]. فالهاء في «وَجَدْنَهُ» مفعول أول، و«صَابِرًا» مفعول ثان.

ومجيئه بصيغة المضارع كقوله تعالى:﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]. فالهاء في «تَجِدُوهُ» مفعول أول، و«خَيْرًا» مفعول ثان.

٢. «رَأَىَ» بمعنى «عَلِمَ» لا من الرأي، وقد ترد بمعنى «ظَنَّ». كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴿٧﴾﴾ [المعارج: ٦ - ٧]. فقوله: «يرونه» للظن. و «نراه» لليقين. ومن اليقين قولُ الشاعر:

رَأَيْتُ اللهَ أكبرَ كُلِّ شَيْءٍ ... محُاوَلَةً وأكثَرَهُمْ جُنُودَا

فـ: «رأيتُ» فعل وفاعل، ولفظ الجلالة «الله» منصُوبٌ على أنه مفعُولٌ أول، و«أكبرَ» بالنصب على أنه مفعول ثان.

٣. «عَلِمَ» بمعنى تيقن لا بمعنى عرف. قال الله تعالى:﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠]. فقوله: «هُنَّ» مفعول أول، و«مؤمنات» مفعول ثان.

---

(١) وقد تجيءُ بمعنى «حزن» أو«حقد» وهي حينئذٍ لازمة، وليست من أفعال الباب، لكونها لا تنصب.

الضرب الثاني: ما يفيد الترجيح [1] لوقوع الخبر: وهي أربعة أفعال: «ظَنَّ» و«حَسِبَ» و«زَعَمَ» و«خَالَ».

٤. «ظَنَّ» بمعنى الحسبان لا بمعنى اتهم، وقد ترد بمعنى علم. يقول تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَـٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٠١].

ومثَّل لها في النظم بقوله: «ظننت زيداً صادقاً في قوله» فـ: «ظننت» فعل وفاعل، و«زيداً» مفعول أول لـ: «ظنَّ»، و«صادقاً» المفعول الثاني، و«في قوله» جار ومجرور متعلِّق بقوله: «صادقاً».

٥. «حَسِبَ» بمعنى الحسبان، وهي كـ: «ظنَّ» تماماً. قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَـٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢]. فلفظ الجلالة مفعول «تحسبنَّ» الأول، و«غافلاً» المفعول الثاني.

٦. «زَعَمَ» وهي كـ: «ظنَّ» والزعمُ: قولٌ يطلق على الحقِّ والباطلِ وأكثرُ ما يقال فيما يشك فيه. يقول سبحانه وتعالى: ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨]. وقال: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟﴾ [التغابن: ٧].

٧. «خَال» ماضي «يخال»، لا ماضي «يخول» بمعنى تكبَّر، وأصلُها خيلت – بكسر الياء – وهي كـ: «ظنَّ» . قال الشَّاعرُ:

---

(١) قال الشيخُ حسنُ بن محمَّد الحفظيُّ – حفظه الله تعالى – معلِّقاً: «ظنَّ»، و«حَسِبَ»، و«خَالَ» الغالبُ فيها الدلالةُ على الرجحَانِ، وقد تدل على اليقين؛ وأغلبُ ما ورد في القرآن الكريم من «ظنَّ» يدل على اليقين» انتهى تعليقه.

إِخَالُكَ إنْ لم تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوَى   يَسُومُكَ مَا لاَ يُسْتَطَاعُ مِنَ الوَجْدِ

ومثل لها الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «خِلْتُ عَمْراً حَاذِقاً» فـ: «خلتُ» فعل وفاعل، و«عمراً» بالنصب على أنه مفعول أول لـ: «خال»، و«حاذقاً» المفعول ثانٍ لـ: «خال». والحاذق: بمعنى الماهر.

الضرب الثالث: ما يفيد التصيير والانتقال من حالة إلى أخرى، وهما فعلان: «جَعَلَ» و«اتخَّذَ»[1].

٨. «جَعَلَ»[2]: فعل ينصب مفعولين إذا كان بمعنى «صار» أي: تفيد التصيير والانتقال. قال تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾ [المائدة: ٩٧]. وقوله: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفرقان: ٢٣]. فالهاء في «فجعلناه» مفعولٌ أولٌ و«هباءً» مفعولٌ ثانٍ.

٩. «اتخَّذَ»: - بتشديد التاء وفتح الخاء المعجمة -. يقول سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا﴾ [المائدة: ٥٧]. وقوله: ﴿وَٱتَّخَذُوٓا۟ ءَايَٰتِى وَمَآ أُنذِرُوا۟ هُزُوًا ﴿٥٦﴾﴾ [الكهف: ٥٦]. فقوله:

---

(١) أفعالُ التصيير كثيرةٌ، منها: «ردَّ»، و«ترك»، و«صيَّر»، و«تخِذَ»، و«وَهَبَ»؛ وإنما أهملتُ ذكرَها لاقتصاري على ما ورد في النَّظم.

(٢) تنبيهٌ: «جعل» كما تكون من أفعال التصيير، تكون من أفعال القلوب أيضاً. نصَّ عليه غيرُ واحدٍ من أئمة النحو.

«واتخذوا» بمعنى «صيَّر» و«ءايتي» مفعول أول، و«هزوا» مفعول ثان.

وقفةٌ: اعلم - وفقني الله وإيَّاك - أن ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - أدخل فعل «سمع» (١) في أخوات «ظنَّ».

وقد أنكرَ صَنِيعَهُ جمعٌ ممن شرحُوا مقدمتَه، معلِّلين أنها من أفعَالِ الحوَاسِ(٢)، وأنها لا تتعدَّى إلى مفعولين كشأن نظائر «ظنَّ» وعلى هذا جمهور النحويين. والله أعلم.

تنبيهٌ: الألف في قوله - رحمه الله تعالى -: «وَجَدَا»، و«زَعَمَا»، و«عَلِمَا» للإطلاق - كما تقدم معنا مراراً -.

فائدةٌ: جمع العلامةُ يحظيه ولد عبد الودود الشنقيطيُّ - رحمه الله - هذه الأضرُبَ بقوله:

---

(١) توضيح ذلك: أنَّ فعل «سمع» ليس من أفعال القلوب، ولا من أفعال التصيير - وعليه الأكثرون - لكنه مُلحقٌ بأفعال القلوب في التعدي إلى المفعولين - وهو مذهب جماعةٍ من النحاة واختاره ابنُ مالك رحم الله الجميع -، ولا يتعدَّى إلى مفعولين إلاَّ إذا كان الاسمُ الذي بعده مما لا يسمع مسمَّاه، كقولك: «سمعتُ زيداً يتكلَّمُ»؛ فإن كان الاسمُ الذي بعد «سمع» مما يُسمع مسمَّاه لم يتعد إلاَّ إلى مفعُولٍ به واحد، كقولك: «سمعتُ كلامَ عليٍّ».

(٢) فائدةٌ: أفعالُ الحواسِ لا تتعدَّى إلاَّ إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو: «سمعت القرآن»، و«ذقت الطعام»، و«أبصرت زيداً»، و«لمست الحرير»، و«شممت الريحان». راجع المسألة: في «مغني اللبيب» (٢/ ٦٣).

وجَــدَ ٱلفَــى وتَعَلَّـمَ دَرَى   تخْـتَصُّ بِـاليَقِينَ عِنـدَ مَـنْ دَرَى
وخُـصَّ بِـالظَّنِّ حَجَـا وزَعَـمَا   جَعَـلَ هَـبْ، وَعَـدَّ أيـضاً فَـاعْلَمَا
وانْـمِ لِـوَجْهِينِ رَأى وعَلِـمَا   وغَلِّـبَنْ وَجْـهَ اليَقِـينِ فِـيهِمَا
وهَكَـذَا ظَـنَّ وخَـالَ حَـسِبَا   لَكِـنَّمَا الظَّـنُّ بِهَـاتِي غُلِّبَـا

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبَقَ أن «ظنَّ» وأخواتها هو القسم الأخير من نواسخ المبتدأ والخبر، تسعة أفعال: «ظنَّ»، و«وجد»، و«رأى»، و«حسب»، و«جعل»، و«زعم»، و«خال»، و«اتخذ»، و«علم».

وعملها يغاير عمل سابقيها، فإنها تنصب المبتدأ، ويسمى مفعولها الأول، وتنصب الخبر، ويسمى مفعولها الثاني.

ولها من جهة العمل ثلاثة أضرب:

ما يفيد اليقين وتحقيق وقوع الخبر، وهو ثلاثة أفعال: «وجد»، و«رأى»، و«علم».

وما يفيد الترجيح لوقوع الخبر، وهو أربعة أفعال: «ظنَّ»، و«حسب»، و«زعم»، و«خال».

وما يفيد التصيير والانتقال، وهو فعلان: «جعل»، و«اتخذ». والله أعلم.

* * *

بَابُ النَّعتِ

النَّعْــتُ: قَــدْ قَــالَ ذَوُو الأَلْبَــابِ   يَتْبَــعُ لِلْمَنْعُــوتِ في الإِعْــرَابِ
كَــذَاكَ في التَّعْرِيــفِ والتَّنْكِيــرِ   كَــ: جَــاءَ زَيْــدٌ صَــاحِبُ الأَمِــيرِ

الشَّرحُ:

بعد أن أنهى الكلام على المبتدأ والخبر ونواسخهما شرعَ في الكلام على التوابع، وهي أربعة [1]: «النَّعت»، و«العطف»، و«التوكيد»، و«البدل».

وكلامه الآن على أولها، وهو «النَّعت» ويطلق عليه «الصِّفة» [2]. وسيأتي الكلام على البواقي إن شاء الله.

تعريف النعت لغةً: هو وصفُ الشيء بما هو فيه. والمراد هنا: المنعوت.

اصطلاحاً: هو التَّابعُ المشتق، والمؤوَّل بالمشتق، الموضح لمتبوعه في المعارف، المخصص له في النَّكرات [3].

---

(١) بعض النحاة يجعلها خمسةً، بتقسيم «العطف» إلى: عطف بيان، وعطف نسق.

(٢) اعلم - رحمك الله - أنَّ: «النَّعت»، و«الصِّفة»، و«الوصف» بمعنى واحد، وكلُّها أسماء صحيحةٌ. لكن فرَّق بعضُ النحاة فقال: إن «الصِّفة» تكون بالأفعال، نحو: ضارب، وخارج؛ و«النَّعت» يكون بالحِلْية، نحو: طويل، وقصير.

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: التعبيرُ بـ: «النَّعت» اصطلح عليه الكوفيون، وعليه درج ناظمُنا - رحمه الله تعالى -؛ أما البصريون فكثيراً ما يعبِّرون بلفظ: «الوصْف» و«الصِّفة».

(٣) وعرَّفه الإمامُ ابن عقيل - رحمه الله تعالى - بقوله: «التابعُ المكمِّلُ لمتبوعه، ببيان صفةٍ من صفاته، أو من صفات ما تعلَّق به. (٣/ ١٩١).

قولنا: «التابعُ» هذا جنس يشمل التوابع الخمسة: «النعت»، و«التوكيد»، و«عطف البيان»، و«عطف النسق»، و«البدل»، لكن بالقيود المذكورة في التعريف تخرج التوابع الأربعة، لأنها ليست بمشتقَاتٍ.

قولنا: «المشتق» وهو: ما أُخذ من المصدر للدِّلالة على معنىً وصاحبه؛ كـ: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبهة، وأفعل التفضيل [1].

وبقيد «المشتق» تخرج التَّوابعُ الأربعَةُ.

و«والمؤوَّل بالمشتق» وهو ما يقوم مقام الاسم المشتق في دلالته على معنى المشتق، والمقصود به: الموصول، والإشارة، و«ذو» الموصولة والتي بمعنى صاحب.

وقولنا: «المخصِّص له في النكرات» المراد به: تقليل الاشتراك. بمعنى أن «النعت» إذا وقع بعد النكرة يصيرُ مخصِّصاً لها.

وقولنا: «الموضح لمتبوعه في المعارف» المراد به رفع الاشتراك.

أقول: وتقليل الاشتراك ورفعه هو فائدة «النَّعت».

قوله - رحمه الله تعالى - في النظم: «ذوو الألبابِ» اللُّبُّ: ما جُعِلَ في القلب من العَقْلِ. والمراد: يا أصحاب العقول من النُّحاة.

فرعٌ: النَّعتُ يأتي لأغراضٍ منها: التخصيصُ، والمدْحُ، والذمُّ، والترحُّمُ، والتأكيدُ [2].

---

(١) من القواعد المقرَّرة عند النحاة: «أن المشتقات والمصادر تعمل عمل أفعالها».

(٢) انظر هذه الأغراض مع التمثيل لها في كتب النحو، كـ: «شرح ابن عقيل» (٣/ ١٩١ - ١٩٢).

قوله: «يتبع للمنعُوت في الإعراب، كذاك في التعريف والتنكير».

أقـولُ: اقتـصر - رحمـه الله تعـالى - عـلى كـون النَّعـت يتبـع المنعـوت في الإعراب، وفي التعريف، والتنكير؛ ولم يذكر: الإفراد، والتـذكير، والتأنيث، طلباً للاختصار، وحتى يكون تعريفُه شَامِلاً للنَّعتِ الحقيقيِّ والسببيِّ. والله أعلم [1].

أمثلةٌ:

مثالٌ للنَّعتِ التَّابع للمرفُوعِ: قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَـٰذَا صِرَٰطٌ عَلَىَّ مُسۡتَقِيمٌ ﴾ [الحجر: ٤١].

مثالُ النَّعـتِ التَّابع للمنـصُوبِ: قولـه تعـالى: ﴿وَيَهۡدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسۡتَقِيمًا ﴾ [الفتح: ٢].

مثـالٌ للنَّعـتِ التَّـابع للمجـرُورِ: قولـه تعـالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٥٢﴾ ﴾ [الشورى: ٥٢] [2].

---

(١) تذكيرٌ: تجد في كتب النحو عبارة: «يتبعه في أربعة من عشرة»، أو«اثنين من خمسة». فما مقصودهم بذلك رحمهم الله ؟.

الجواب: أن مقصودهم بـ: «العشرة»: الرفع، والنصب، والجر، والتعريف، والتنكير، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فهذه عشرة كاملة.

واستعمل الناظمُ - رحمه الله تعالى - في هذا الباب أربعة منها وهي: الرفع، والتعريف، والإفراد، والتذكير. فاختصاراً نقول: «أربعة من عشرة». فافهم هذا وعِهِ - وفقني الله وإيَّاك -.

(٢) التمثيل للنَّعت في حالته الثلاث بمادة واحدة من القرآن من إفادات شيخنا - حفظه الله تعالى ومتع به -.

ملحوظةٌ: يتبع النَّعتُ المنعوتَ، في رفعه إن كان مرفُوعاً، وفي نصبه إن كـان منصُوباً، وفي خفضه إن كـان مخفُوضـاً؛ ولا يكـون النَّعـتُ تابعـاً للمنعُـوتِ في جزمه، لأنَّ المنعُوتَ لا بدَّ أن يكون اسماً، والجزمُ لا يدخلُ في الأسماء [(١)].

أقسام النعت: ينقسم النعتُ قسمين:

الأول: نعتٌ حقيقيٌّ: وهو ما رفعَ ضميراً مستتراً، يعودُ إلى المنعُوت [(٢)].

مثاله: «جاء زيدٌ صاحبُ الأميرِ» فـ: «جاء» فعل ماضٍ. و«زيد» فاعل، و«صاحبُ» نعت لـ: «زيد» تبعه في الرفع، والعامل في النعت هو الفعل «جاء». و«صاحب» مضاف، و«الأمير» مضاف إليه.

الثاني: نعتٌ سببيٌّ: وهو ما رفع اسماً ظاهراً، متصلاً بضميرٍ يعودُ إلى المنعُوتِ.

مثاله: «جاء محمَّد الفاضل أبوه». فـ: «جاء» فعل ماض، و«محمَّد» فاعل مرفوع، و«الفاضل» نعت سببي، لأنه تسبب في رفع اسم ظاهر وهو «أبو». و«أبوه» فاعل للفاضل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابةً عن الضمَّة لأنه من الأسماء الخمسة وهو مضاف والهاء مضاف إليه يعود على المنعوت وهو «محمَّد».

والشأن كذلك في قولك: «رأيت محمَّداً الفاضلَ أبوه»؛ و«مررت بمحمَّد الفاضلِ أبوه».

---

(١) انظر: شرح عبد الملك الإسفراييني (٧٢).

(٢) توضيحهُ: أن «النَّعْتَ» لا بدَّ له من مرفوعٍ، وهذا المرفوعُ الذي يكون فاعلاً، أو نائب فاعلٍ، قد يكون ضميراً مستتراً – وهو الغالبُ – وقد يكون اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً.

فرعٌ: النَّعتُ الحقيقيُّ والسببيُّ، يشتركان في شيئين، ويختلفان في شيئين.

فيشتركان في: الإعراب، حيث يتبع النعتُ فيهما منعوته في جميع حالاته. وفي التعريف والتنكير. ويختلفان في: التذكير والتأنيث، حيث إنَّ النَّعت الحقيقيَّ، يتبع منعوته في التذكير والتأنيث، خلافاً للنَّعتِ السببيِّ، فإنه يتبعُ ما بعده تذكيراً وتأنيثاً، وفي الجمع، والإفراد، والتثنية [١].

قاعدةٌ: كل نعتٍ، أو صفةٍ، تتبع موصوفها، تذكيراً، وتأنيثاً، وتعريفاً، وتنكيراً، وإفراداً، وتثنيةً، وجمعاً، وإعراباً، وذلك بشرط ما إذا كانت فعلاً لهُ.

فأما إن كانت سبباً، فإنها تتبعه في التعريف، والتنكير، والإعراب فحسب [٢].

أنواع النَّعت: النَّعتُ نوعان: مفردٌ، وجملةٌ وشبهُها.

١. النوع الأول: المفرد: وهو أنواع ثلاثة: المشتق: كضارب، وشبه المشتق: كذا، وذي، وأسماء النِّسب: كمدني، وكيفاني، والمصدر: رجل عدلٌ.

٢. النوع الثاني: الجملة وشبهها: ويشترط للنعت بها شروط ثلاثة:

الأول: أن يكون المنعوتُ نكرةً لفظاً، أو معنى. كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]. أو معنى لا لفظاً، وهو المعرف بـ: «أل».

---

(١) ينظر: «إيضاح المقدمة الآجرُّومية» للأسمري (١٥٦).

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء:٧٥]. راجع: كتاب «المصباح» للمطرِّزي ص (٩٨).

الثاني: أن تكون الجملةُ مشتملةً على ضميرٍ يربطها بالموصوف، ملفوظٍ به، أو مقدَّر.

الثالث: أن تكون الجملةُ خبريةً لا إنشائيةً.

فرعان:

الأول: إذا اجتمع «نعتٌ» و«بدلٌ» في كلامٍ، قُدِّم «النَّعتُ» عند جمهور النَّحويين. لأن صِلَةَ «النَّعْتِ» بالمنعُوتِ أقوَى من صِلَةِ «البَدَلِ» بالمبدلِ منهُ. حيثُ إنَّ «النَّعْتَ» مُكَمِّلٌ للمنعُوتِ، أما البدَلُ فهو المقصُودُ بالحكم(١).

الثاني: إذا اجتمعت عندك التَّوابعُ قَدَّمْتَ منها مُرَتَّباً: «النَّعْتَ»، ثم «عطفَ البيَانِ»، ثم «التوكيدَ»، ثم «البدَلَ»، ثم «عطفَ النَّسقِ»(٢).

فوائد تتعلق بالنعت:

الأولى: إذا تقدَّم «النعتُ» على المنعُوتِ العلَم كان المنعوتُ بَدلاً من «النَّعتِ»، أو«عطفَ بَيانٍ». مثاله قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١]. فلفظ الجلالة بدلٌ من «العزيز الحميد» وبهذا يخرج من باب «النَّعت».

---

(١) انظر: «الصَّفْوة من القواعد الإعرابية» ص (٤٣).

(٢) وجمعها العلامةُ المختار ابن بونا الجكَنيُّ - رحمه الله تعالى - في «احمراره» بقوله:

النَّعْتُ والبيَانُ تَوْكِيدٌ بَدَلْ ... ونَسَقٌ تَرْتِيبُهَا كَذاً انْجَعَلْ

الثانية: إذا جاءَ «النَّعتُ» مفرداً وظرفاً وجملةً فالغالب تأخير الجملة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾ [غافر: ٢٨].

الثالثة: يجوزُ عطفُ بعض النُّعُوتِ المختلفةِ المعاني على بعضٍ كقولك: «لبست ثوباً جميلاً، ومتينَ الصُّنْعِ».

قاعدةٌ: «النَّعتُ» لا يتقدَّم على المنعُوتِ، لأنه موضِّحٌ للموصُوفِ، ومخصِّصٌ لهُ.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «النَّعتَ» من «التَّوابع»، وحكمُه متابعة منعُوتِهِ في إعرابه، وتعريفه، وتنكيره، وهو قسمان: حقيقيٌّ، وسببيٌّ، والله أعلم.

* * *

بَابُ المعرفة والنكرة

إِعْلَمْ هُدِيتَ الرُّشْدَ أنَّ المعْرِفَهْ ... خمْسَةُ أنواعٍ لَدَى ذِي المعْرِفَهْ

وهْيَ: الضَّمِيرُ، ثم الإِسْمُ العَلَمُ ... وذُو الأَدَاةِ، ثم الإِسْمُ المُبْهَمُ

ومَا إِلى أَحَدِ هَذِي الأَرْبَعَهْ ... أُضِيفَ؛ فَاعْرِفِ المِثَالَ واتْبَعَهْ

نَحْوُ: أَنَا، وهِنْدُ، والغُلامُ ... وذَاكَ، وابْنِي، عَمَّنَا إِنْعَامُ

وإنْ تَرَ اسْماً شَائِعاً في جِنْسِهِ ... ولم يُعَيِّنْ وَاحِداً بِنَفْسِهِ

فَهْوَ: المنكَّرُ، ومَهْمَا تُرِدِ ... تَقْرِيبَ حَدِّهِ لِفَهْمِ المُبْتَدِي

فَكُلُّ مَا لألفِ واللاَّمِ ... يَصْلُحُ كَـ: الفَرَسِ والغُلامِ

الشَّرحُ:

اعلم - وفقني الله وإيَّاك - أنَّ هذا الباب ليس من التَّوابع [1] ؛ وإدراجُ الناظم - رحمه الله تعالى - له بين التَّوابع لهُ سببٌ، وهو: أنه لما ذكر في تعريف النَّعتِ أنه: يتبع منعوته في التعريف والتذكير؛ ناسبَ أن يذكر لك بَاباً تستعينُ به على معرفةِ وبيانِ معنى المعرفة والنكرة، لارتباطه وتعلّق مباحثه به، والله أعلم.

قال - رحمه الله تعالى -: «باب المعرفة والنكرة» [2] الأولى تقديم

(١) لذلك لم يخصص له ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - باباً مفرداً، وإنما ذكره في سياق ذكره للنعت، لتعلُّقه ببابه وارتباطه بمباحثه. والله أعلم.

(٢) قسم هذا الباب في بعض النسخ إلى قسمين: باب المعرفة وباب النكرة. وبعضُهم يقدِّم النكرة على المعرفة انطلاقاً من أنه لا يوجد اسم معرفة إلا وله نكرة ولا يصح العكس.

النكرة على المعرفة - كما في بعض النسخ -؛ وتقديم الناظم - رحمه الله تعالى - للمعرفة يمكن توجيهه بما يلي:

أولاً: لأصالتها وشرَفِها، بدلالتها على مُعيَّنٍ.

ثانياً: لاندرَاجِ كُلِّ معرفةٍ تحتها - من غير عكسٍ -.

تعريف المعرفة: هي ما وُضِعَ ليدل على شيءٍ بعينه، وهي ضدٌّ النكرةِ وفرعٌ عنها.

أنواعها: المعرفة نوعان:

الأول: ما لا يقبل «أل» ألبتة، ولا يقع موقع ما يقبلها كـ: «**محمَّد**».

الثاني: ما يقبل «أل» لكنَّها غير مؤثرة للتعريف كـ: «**العباس**»، و«**الحارث**»، فإن الدَّاخلة عليها للمح الأصل بها.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -: «**اعلَمْ هُدَيتَ الرُّشدَ أنَّ المعرفَهْ خمسَةُ أنوَاعٍ لَدَى ذِي المعْرِفَهْ**»[1].

قوله: «اعلمْ» أمر من العلم، أي تعلم، وهي كلمةٌ يؤتى بها للإشارة والتنبيه على أن ما بعدها أمر ينبغي العناية به.

وقوله: «هُدِيْتَ» هُدِي فعل ماضٍ مغير الصِّيغة مبني على الفتح المقدر، مُنِعَ من ظهُورِهِ اشتغَالُ المحلِ بسُكُون دفع توالي أربع متحركات؛ والأصل:

---

(١) في بعض النسخ: «خمسة أشيا عند أهل المعرفه».

هداه الله، فحُذِفَ الفاعل، وهو لفظ الجلالة للعلم به، لأن المراد بالهداية: هداية التوفيق، وهي خاصةٌ بالله تعالى. و«التاء» ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع نائب فاعل. و«الرُّشدَ» ضِدُّ الغَيِّ، وهو منصُوبٌ على نزع الخافض. والأصل: هُدِيْتَ للرُّشْدِ. وهذا منه - رحمه الله تعالى - من باب التَّودُّد إلى الطالب - كما هي عادتُهُ -.

قوله: «لدى» بمعنى «عند»، و«ذي المعرفة» أي: أصحاب النَّحْوِ. والمقصُودُ: أن هذا التقسيم والحكم ثابت عند أهل المعرفة، وهم النُّحَاةُ.

أقسام المعرفة: تنقسم المعرفة خمسة أقسام[1]:

---

(١) اقتصر الناظمُ - رحمه الله تعالى - تبعاً للأصل على ذكر خمسة أقسام من المعارف؛ ومن المعلوم أنها ستة أقسام. فيكون الناظم - رحمه الله تعالى - قد أسقط منها قسماً، وهو الموصول.

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: يمكن التخريج لتقسيم الناظم - رحمه الله تعالى - بأن يُضَمَّ اسم الموصول إلى اسم الإشارة في قسم المبهم من الأسماء.

فإن قلتَ: قد أفرد «الضمير» بالذِّكر، ولم يجعله في قسم المبهم من الأسماء، مع أنه من جنسها. فلم لم يفرد الموصول بالذكر كما صنع بالضمير ؟.

فالجوابُ: أن «الضمير» أقوى تعريفاً من اسمي الموصول والإشارة، لذا قدَّمه في الرتبة، وبدأ به في النظم؛ أما الموصول فليس كذلك، لذا أهمله في النظم، لإمكان إدراجه ضمن الأسماء المبهمة. والله أعلم.

فائدةٌ: المعارف على الترتيب في القوَّة كالتالي: «لفظ الجلالة»، ثم «الضمائر» - ضمير=

١. الضمير[١]: الضَّميرُ فعيلٌ بمعنى اسم المفعول، أي: المضمَر، والأصل فيه أنه مأخوذٌ من الاستتار والخفَاءِ، فقولك: أضمرت الشَّيءَ، بمعنى: أخفيته وسترته عن غيره، فحينئذٍ الأصل في إطلاق الضَّمير على الضَّمير المستتر، وإطلاقه الضمير البارز من باب التَّوسُّع[٢].

وقُدِّم في «باب المعرفة» لأنه لم يَتَنَكَّرْ قَط، ولم يُوْصَفْ، وأعرَفُ الضمائر: المتكلِّمِ: «أَنَا»، ثم المخَاطَبُ: «أَنْتَ»، ثم الغَائِبُ: «هُوَ».

= المتكلم، والمخاطب، والغائب، - ثم «العلَم»، ثم «اسم الإشارة»، ثم «الاسم الموصول»، ثم «المحلى بالألف واللام»، ثم «المضاف إلى واحد من هذه الخمسة».

أما المضافُ إلى واحدٍ من هذه المراتب، فبحسب المضاف إليه في الرُّتبة، فالمضاف إلى العَلَمِ في رتبة العلم، والمضاف إلى الإشارة في رتبة الإشارة، وكذا الباقي، إلاَّ المضاف إلى الضمير؛ فليس في رتبة المضمر، وإنما في رتبة العَلَم. والدليل على ذلك أنك تقول: «مررتُ بزَيدٍ صَاحِبِكَ» فصاحبُكَ صفة لـ: «زيد»، والنعتُ يتبع المنعوت في درجة تعريفه فلو كان المضاف إلى الضمير في رتبته ما أمكن أن يكون «صاحبك» نعتاً لـ: «زيد»؛ كما نبَّه عليه ابنُ هشَامٍ - رحمه الله تعالى - في «شرح قطر الندى» (١١٦).

فإن أضيف إلى ضمير، كان في مرتبته، وإن أضيف إلى عَلَمٍ، كان في مرتبته وهكذا.

وناظمنا - رحمه الله تعالى - لم يُراعِ الترتيبَ في ذكرها.

(١) تسميته بـ: «الضمير» من اصطلاح البصريين، والكوفيون يطلقون عليه لقب: «الكِناية» و«المكْنِي».

(٢) إذا فإطلاقه على المستتر إطلاقٌ حقيقيٌّ، وعلى البارز إطلاقٌ مجازيٌّ. انظر: «فتح ربِّ البريَّة» للشيخ الحازمي - حفظه الله -.

أقسامه: ينقسم الضمير قسمين: بارز (ظاهر)، ومستتر (مضمر):

القسم الأول: الضمير البارز: وهو ما له صورةٌ في اللفظ. كـ: «تاء» قمتُ.

مثالـه قولـه تعـالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]. والضمير البارز نوعان: منفصل ومتصل.

الضمير المنفصل: هو ما يبدأ به في النُّطق، ويقع بعد «إلاَّ». وهو قسمان:

الأول: ما يختص بالرَّفع، وهو اثنا عشر ضميراً: «أَنَا»، و«نَحْنُ» للمتكلم؛ و«أَنْتَ»، و«أَنْتِ»، و«أَنْتُمَا»، و«أَنْتُمْ»، و«أَنْتُنَّ» للمخاطب؛ و«هُوَ»، و«هِيَ»، و«همَا»، و«هُمْ»، و«هُنَّ» للغائب.

الثـاني: مـا يختص بمحـل النَّصب، وهـو: «إِيَّـاي»، و«إِيَّانَـا» للمتكلم؛ و«إِيَّـاكَ»، و«إِيَّـاكِ»، و«إِيَّـاكُمَا»، و«إِيَّـاكُمْ»، و«إِيَّـاكُنَّ» للمخاطـب؛ و«إِيَّـاهُ»، و«إِيَّاهَا»، و«إِيَّاهمَا»، و«إِيَّاهُمْ»، و«إِيَّاهُنَّ» للغائب.

الـضمير المتـصل: هـو مـا لا يُبـدأ بـه في النُّطـق، ولا يقـع بعـد «إِلاَّ» في الاختيار. وهو ثلاثة أنواعٍ:

الأول: مـا يختص بمحـل الرَّفـع فقـط، وهـو خمـسة: «التـاء» كــ: قمـتُ، و«الألف» الدَّالة على اثنين، أو اثنتين، و«الـواو» لجمـع المـذكر؛ و«النـون» لجمع النِّسوة؛ و«الياء» للمخاطبة.

الثاني: ما هو مُشتَرِكٌ بين محل النَّصب والجرِّ فقـط، وهـو ثلاثـة: «يـاء» المتكلم؛ و«كاف» الخطاب؛ و«هاء» الغائب.

الثالث: ما هو مُشتَرَكٌ بين الرفعِ، والنَّصب، والجرِّ، وهو: «نا» خَاصَةً.

القسم الثاني: الضمير المستتر: وهو ما ليس له صورة في اللَّفظ. ويختص بضمير الرَّفع:

مثالٌ: قوله تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ٦٥﴾ [مريم: ٦٥]. ففي كل من «فَٱعۡبُدۡهُ»، و«وَٱصۡطَبِرۡ»، و«تَعۡلَمُ»، ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنت).

وينقسم هذا القسم إلى واجبِ الاستتار، وجائزِه.

أماَّ المستترُ وجُوباً: فهو ما لا يخلفهُ ظاهرٌ، ولا ضميرٌ منفصلٌ.

والمستترُ جَوازاً: ما يخلفهُ الظاهرُ، أو الضميرُ المنفصلُ.

وقوله في النظم: «وَهْيَ الضَّميرُ» الواو في «وَهْيَ» للاستئناف البياني، لأنه قال: خمسة أشياء، فكأن سائلا سأل فقال: ما هي هذه الأشياء الخمسة ؟.

٢. الاسم العَلَمُ: وهو ثاني المعارف[1].

تعريفه لغةً: العلامة.

اصطلاحاً: وهو ما وُضِعَ لمعين لا يتناولُ غيره؛ أو هو: اسم يعيِّن مُسمَّاهُ بلا قيدٍ.

---

(١) عند ابن آجرُّوم والناظمِ - رحمهما الله -، وقد خالفا مذهب الكوفيين إذ أنهم يعدُّونه أول المعارف.

المقصود بقولنا: «بلا قيدٍ» أي: من غير احتياج إلى قيد من القيود، كـ: الغيبة، أو الحضور، أو الإشارة، أو الصِّلة.

أنواعه: العلَم نوعان:

الأول: علم شخصي: وهو الاسمُ الخاصُّ الذي لا أخصَّ منه. وهو ثلاثة أنواع: اسم، وكنية، ولقب.

الثاني: علم جنسي: وهو اسم يُعيِّنُ مُسمَّاهُ بغير قيدِ تعيينِ ذي الأداة: الجنسيَّة، أو الحضُوريَّة.

أمثلة: قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٩٨]. وقوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

ومثل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «هند» وهو اسم علَم مؤنث.

قوله: «ثُمَّ الاِسْمُ العَلَمُ» ثم هُنا للترتيب مع التَّراخي، لأن مقصود الناظم - رحمه الله تعالى - ذكر المعارف مرتباً لها من الأعلى إلى الأدنى.

٣. ذو الأداة: - المعرَّف بالأداة - أو المحلَّى بالألف واللام. وهي الدَّالة على التَّعيين.

قولنا: «الدَّالة على التَّعيين». احترازاً من الألف واللام الموصُولة والزَّائدة.

تنبيهٌ: ولا فرق بين كون هذه الألف واللَّام، شمسيَّة كـ: «الرَّجل»، أو قمريَّة كـ: «الغلام»[1].

أنواعها: «أل» نوعان:

الأول: عهديَّة: وتنقسم ثلاثة أقسامٍ:

١. العهد الذكري: كما في قوله تعالى: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [النور: ٣٥]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴿١٦﴾﴾ [المزمل: ١٥ - ١٦].

٢. العهد الذهني: مثاله قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]. وقوله تعالى: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

٣. العهد الحضوري: مثاله قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

الثاني: جنسيَّة. ولها ثلاثةُ أحوالٍ:

---

(١) فائدة: في الفرق بين الألف واللام الشَّمْسِيَّةِ والقَمَرِيَّةِ:

المراد بـ: «الشَّمْسِيَّة» الألف واللام التي تغيرت لامُها كما في قولك: «الرَّجل» إذْ أصله: أل رجل، فأُبدِلت اللامُ راءً فصار: أرْرَجُل، ثم أُدغِمت الرَّاءُ في الرَّاءِ فصار: «الرَّجُل».

الأولى: لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلُفُها «كُلٌّ» حقيقةً، كما في قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ۝٢٨﴾ [النساء: ٢٨]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ [العصر: ٢].

الثانية: لاستغرَاقِ خَصَائصِ الأفرَادِ: وهي التي تخلُفها «كُلٌّ» مجازاً، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ﴾ [البقرة: ٢].

الثالثة: لتعريف الماهيَّة (الحقيقة)، وهي التي لا تخلفها «كُلٌّ» لا حقيقةً ولا مجازاً كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠].

وقد مثَّل الناظم - رحمه الله تعالى - لذي الأداة بقوله: «الغلام».

قوله: «فَذُو الأَدَاةِ» الفاء هنا للترتيب، فهي تفيدُ أن الَّذِي بعدَها في الرُّتبةِ يأتي بعدَ الَّذِي ذُكِرَ قبلَها. وهنا وقفةٌ. وهي: لعل ناظمنا - رحمه الله تعالى - اضطره نظمه إلى هذا الترتيب وهو تقديم ذي الأداة على اسم الإشارة واسم الموصول، وإلا فحقُّهما أن يكونا قبلَه في الرُّتبةِ.

٤. الاسم المبهم[1]: اسم مفعول من الإبهام، وهو عدم الإيضاح ويشمل قسمين:

الأول: اسم الإشارة: وهو ما وضع ليدلّ على معيّن، بواسطة إشارة حسيَّة، أو معنويَّة. وهو إما مفرد، أو اثنان، أو جماعة.

---

(١) سُمي كذلك لأنه: مبهمٌ، يفتقر في بيان مسمَّاه إلى الإشارة الحسيَّة، وعَلِمنَا أن الناظم - رحمه الله تعالى - قصد بالاسم المبهم اسم الإشارة، بدليل تمثيله بقوله: «وذاك».

أمثلةٌ: مثال للمفرد المذكر قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٨﴾ ﴾ [يس: ٤٨]. وللمفرد المؤنث قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِى ۖ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ۖ ﴾ [يوسف: ٦٥].

ومثال للمثنى المذكر قوله تعالى: ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ ﴾ [الحج: ١٩]. وللمثنى المؤنث قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِى ثَمَٰنِىَ حِجَجٍ ۖ ﴾ [القصص: ٢٧].

ومثال لجمع المذكر والمؤنث قوله تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ ﴾ [آل عمران: ١١٩]. وقوله: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ ﴾ [آل عمران: ٦٦].

ومثَّل الناظم - رحمه الله تعالى - لاسم الإشارة بقوله: «ذَاكَ».

الثاني: اسم الموصول[1]: هو ما دلَّ على معيّن بواسطة جملة، أو شبهها. وهو قسمان:

القسم الأول: مختص. وألفاظُه ثمانية: «الَّذي»، و«الَّتي»، و«اللَّذان»، و«اللَّذين»، و«اللَّتان»، و«اللَّتين»، و«اللاَّتي»، و«اللاَّئي».

مثاله: قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾ [يوسف: ٤٥].

(١) سمي الموصول كذلك، لأنه يفتقر إلى كلام بعده يوصل به لبيان المقصود منه.

وقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [المجادلة: ١]. وقولـه: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]. وقولـه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا﴾ [فصلت: ٢٩].

وقولـه تعـالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ﴾ [النساء: ١٥]. وقولـه: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: ٤].

القسم الثاني: مشتركٌ – للجميع –. وألفاظُه ستةٌ: «مَنْ»، و«ما»، و«أي»، «أل»، و«ذو»، و«ذا».

مثاله: قولـه تعـالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعـد: ٤٣]. وقولـه: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النسـاء: ٣]. وقولـه: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحـل: ٩٦]. وقولـه تعـالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ۝٦٩﴾ [مريم: ٦٩]. وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ۝١٨﴾ [الحديـد: ١٨]. وقولـه سبحانه: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩].

٥. ما أُضِيفَ إلى ما سبقَ إذا أُضِيفت: النكرةُ إلى أحد المعارف السَّابقة، اكتسبت التعريفَ منها، وصارت معرفةً.

أمثلة: مثال للمضاف إلى الضمير قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ ﴾ [الجاثية: ٢٩]. ومثال للمضاف إلى اسم الإشارة: قوله تعالى: ﴿ إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ رِجۡزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ﴾ [العنكبوت: ٣٤]. والمضاف إلى الاسم الموصول: قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ ﴾ [النساء: ٢٦]. ومثال للمضاف إلى العلم: قوله تعالى: ﴿ وَمِن قَبۡلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامٗا وَرَحۡمَةٗۚ ﴾ [الأحقاف: ١٢]. وقوله تعالى: ﴿ صُحُفِ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴾ [الأعلى: ١٩]. وللمضاف إلى المعرف بالأداة: قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ ﴾ [الأنعام: ٥٩]. وقوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ ﴾ [التكاثر: ٥].

وقد مثَّل له - رحمه الله تعالى - بقوله: «ابني، عمَّنا إنعَامُ» فـ: «ابن» مضافٌ، و«الياء» ضمير متصلٌ في محلِّ جر، مضافٌ إليه، و«عمَّ» فعل ماض، و«نا» مفعولٌ به، و«إنعامُ» فاعل.

وقوله: «عَمَّنا إنعَامُ» عمَّنا بمعنى: جمعنا وشملنا؛ وإنعام: إحسَان ونفع، والمراد: جمعنا وشملنا إحسان وإنعَامُ اللهِ تعالى. وهو دعاءٌ منه - رحمه الله

تعـالى - كعادتـه. وفي بعـض النسخ: «وابْـنُ عَمِّنَـا الهُـمَامُ» و«الهـمام» في الأصل: الملك العظيم الهمَّة.

قوله: «وما أضيف» ما هنا اسم موصول بمعنى: الذي معطوف على قوله «الاسم المبهم»؛ لأن مقصوده الترتيب، و«أضيف» جملة الصِّلة.

قولـه: «فـاعرفِ المثَـالَ واتبعَـهْ» وفي بعـض النسخ: «فَافْقَـهِ المثَـالَ». وفي بعضها: «فَافْهَمِ» والمعنى واحد وهو: إدراك معنى الكلام. ومقصوده: فهـم وفقـه المثال الذي يوضِّح هذه القاعدة، وهي إضافة النكرة إلى أحد المعارف الأربعة.

تنبيهان:

الأول: المقصودُ بالإضافة في هذا النوع الإضافة المعنويَّة.

الثاني: الاسمُ المضافُ إلى واحدٍ من هذه الأربعة، ينزَّل في الرتبة منزلة المضاف إليه مُطلقاً[1].

ثم شرع - رحمه الله تعالى - في ذكر «النَّكرة» بقوله:

وإنْ تَـرَ اسْـماً شَـائِعاً في جِنْـسِهِ ... ولم يُعَـيَّنْ وَاحِـداً بِنَفْـسِهِ[2]

فَهْـوَ: المنكَّـرُ ومَهْـمَا تُـرِدِ ... تَقْرِيْـبَ حَـدِّهِ لِفَهْـمِ المُبْتَـدِي

فَكُلَّـمَا لأَلـفِ والـلاَّمِ ... يَـصْلُحُ كَـ: الفَـرَسِ والغُـلاَمِ

---

(١) وعلى هذا جماعة من النُّحاة، وجزم به ابنُ مالك - رحم الله الجميع -.

(٢) في نسخة: «في نفسه».

تعريف النكرة[1]: هو الاسمُ الشَّائعُ في جنسهِ، من دُونِ تحديدِ واحدِ دون آخر من ذلك الجنس. وهذا الذي عناه الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «وإنْ تَرَ اسْماً شَائِعاً في جِنْسِهِ....». وقيل: هو ما يقبل «أل»، وتؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل «أل».

في قوله: «وإن تَرَ» أي: من حيثُ ما يدلُّ عليه في المعنى. و«شَائِعاً» بمعنى: منتشر وذَائع. و«جنسه» أي: في أفراد جنسه الموجودة كـ: «رجل»، أو المقدَّرة كـ: «شمس».

قوله: «وَلَمْ يُعَيِّنْ وَاحِدًا فِي نَفْسِهِ» أي: لم يختصَّ به واحد من أفراد جنسه دون الآخر، فلا بدَّ أن يكون مُطلقاً.

مثال للنكرة: قول الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠]. فـ: «رَجُلٌ» في الآيةِ نكرةٌ.

وقوله: «وَمَهْمَا تُرِدِ تَقْرِيبَ حَدِّهِ لِفَهْمِ المُبْتَدِي» أقول: لو جعل - رحمه الله تعالى - هذا الضابط في صدر كلامه على النكرة لكان أليق، وأجود. لأنه بمثابة التقريب والتسهيل لإدراك الآخذ بأوائل هذا العلم؛ فكان الأحرَى به لو قدَّمه، والله أعلم.

---

(١) تقدم معنا أن المعرفةَ أقسامٌ، وأن بعضَها أعرفُ من بعضٍ؛ فكذلكم النكرة بعضُها أنكر من بعضٍ.

أنواعها: النكرةُ نوعان.

١. النوع الأول: ما يقبلُ «أل» وتؤثرُ فيه التعريف، كما في مثال الناظم - رحمه الله تعالى -: «الفرس» و«الغلام».

٢. النوع الثاني: ما يقعُ موقعَ «أل» المؤثرة للتعريف، نحو: «ذي» في قولك: «قرأتُ على شَيْخٍ ذِي عِلْمٍ».

وفي قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «فَكُلَّمَا لأَلفِ واللاَّمِ يصلح....». قيدٌ وضابطٌ مهمٌ[1]، أراد به زيادةَ التعريف والإيضاح، والتقريبَ للمبتدئ في هذا الفنِّ؛ مع أنه قد عرَّفها لك بقوله: «وإن ترى اسما شائعاً في جنسه... إلخ».

وقوله: «كـ: الفرس والغلام» فيه تجاوزٌ من الناظم - رحمه الله تعالى - لأنَّ «الفرس» و«الغلام» معرَّفان، وهو بصدد الكلام على النكرة.

لكن يمكن أن يحمل تمثيله على أنه لنكتةٍ وهي: إيضاح صلاحية دخول الألف واللام على مثل «الفرس»، و«الغلام»، أو لأن النظم ضاق فلم يحتمل ذكرهما نكرتين مراعاةً للوزن. والله أعلم.

---

(١) يفهم من هذا القيد والضابط أنه يقصد: الاسم العاري من الألف واللام، الذي يقبل دخولهما عليه، وتؤثران فيه التعريف، أو ما يحل محل ذلك. احترازاً من الاسم الذي يقبل دخول «أل» عليه دون أن تؤثر فيه تعريفاً، فإنه لا يكون نكرةً بذلك مثل: «فضل، وعباس، ونعمان، وحسن» فإن «أل» إذا دخلت على مثل هذه الأسماء الأعلام لا تحدث فيها تأثيراً، لأنها معارف قبل وبعد دخولها عليها، والله أعلم.

وقفةٌ: فإن قيل: لِمَ لَمْ يُعرِّف النَّاظمُ - رحمه الله تعالى - المعرفة كما عرَّف النَّكرة ؟.

فالجواب: أن النكرة - لكثرتها - لا تنحصر بحدٍّ، ولا بعدٍّ، خِلافاً للمعرفة، فإنَّه قد عدَّد أنواعها كما قد تقدَّم قبلُ. والله أعلم.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «المعرفة» تنقسم خمسة أقسام: «الضمير»، و«الاسم العلَم»، و«وذو الأداة»، و«الاسم المبهم» و«ما أضيف إلى أحد هذه الأقسام الأربعة».

أمَّا «النكرةُ» فضابطُها صحة دخول «أل» عليها، والله أعلم.

* * *

بَابُ العطف

هَــذَا، وإنَّ العَطْــفَ أيــضاً تَــابعُ حُرُوفُـــهُ عَـــشَرَةٌ يَـــا سَـــامِعُ
الـوَاوُ، والفَــا، ثــم، أَوْ، إمَّــا، وبَـلْ لَكِنْ، وحَتَّى، لاَ، وأَمْ، فَاجْهَدْ تَنَلْ
كَــ: جَــاءَ زَيْــدٌ ومحمَّــد، وقَــدْ سَـقَيْتُ عَمْـراً وسَـعِيْداً مِـنْ ثَمَـدْ
وقَـــوْلُ خَالِـــدٍ وعَـــامِرٍ سَـــدَدْ ومَـنْ يَتُـبْ ويَـسْتَقِمْ يَلْـقَ الرَّشَـدْ

الشَّرحُ:

استأنف الناظمُ - رحمه الله تعالى - الكلام على التَّوابع، وهذا الباب هـو القسمُ الثاني منها، وهو باب «العطف».

تعريفه لغةً: هو الميل، تقول: عطف فلان على فلان بمعنى مال إليه.

اصطلاحاً: هو التَّابعُ المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف المذكورة[١].

قوله: «هَـذَا» أي: حكم النعت الـذي سأذكره لـك؛ وهـذه تُـسمَّى براعـة التَّخلص[٢]. وقوله: «وإنَّ العَطْفَ أيضاً تَابعُ» الواو حرفُ استئنافٍ، لأنـه بـدأ

---

(١) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: هذا التعريفُ خاصٌّ بعطف النَّسَقِ، وهـو الـذي عنَـاهُ الناظمُ - رحمه الله تعالى - وعقَدَ له هذا الباب.

(٢) لأنَّ الغرضَ من الجملة التخلص، والانتقال من حال إلى حال، ومن كلام إلى كلام، إن كان بينهما مناسبة. راجع: «فتح ربِّ البريَّة».

كلاماً جديداً. والمقصُودُ: أنَّ النَّعتَ تابعٌ للمعطُوف عليه في إعرابه، وهذا شأنُ التَّوابعِ كلِّها فإنها تتبعُ ما قبلَها في الإعرَابِ.

أمثلة: فمثال الرفع قوله تعالى: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴿١٥﴾ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴿١٦﴾﴾ [الغاشية:١٥ - ١٦]. والنَّصب قوله تعالى: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [النساء:١]. ومثال الجرِّ قوله تعالى: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

أقسامه: قسَّم النحاةُ العطف إلى قسمين: عَطْفِ بَيَانٍ [١]، وعَطْفِ نَسَقٍ.

القسم الأول: عطف البيان [٢]:

تعريفه: هو التابعُ، الجامدُ، الموضِّحُ لمتبوعه في المعارف، المخصِّص له في النكرات.

أمثلة: مثالُ عطف البيان المعرفة قوله سبحانه: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [هود: ٥٠]. ومثالُ النكرة قوله تعالى: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦].

---

(١) لم يتعرض الناظمُ تبعاً لابن آجرُّوم - رحمهما الله - إلى ذكر «عطف البيانِ». ولعلَّ السببَ في ذلك ذهابهما إلى أن «عطف البيان» قسم مندرج تحت «البدل» (بدل الشيء من الشيء) فأغنى ذكرهما للبدل، عن ذكرهما لعطف البيان، والله أعلم.

(٢) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: وسمي «عطف البيان» بذلك، لأنه تكرَّرَ لزيادةِ بيانٍ، فكأنك رَدَدْتَهُ على نفسه؛ ولم يحتج إلى حرف، لكونه عين الأول، فجرى مجراه في التفسير.

مواضع عطف البيان:

١) اللَّقب بعد الاسم: كقولك: «عليٌّ زين العابدين».

٢) الاسم بعد الكنية: نحو: «أقسم بالله أبو حفص عمر».

٣) الظَّاهر المحلَّى بـ: «أل» بعد اسم الإشارة: كقولك: «هذا الكتاب نفيسٌ».

٤) الموصوف بعد الصفة: كقولهم: «الكليم موسى».

٥) التفسير بعد المفسَّر: كقولهم: «العسجد أي: الذَّهب».

تنبيهٌ: لا يجيز أكثر النُّحاة - في عطف البيَان - التخالف بين المعطوف والمعطوف عليه، في التعريف والتنكير، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث.

القسم الثاني: عطف النَّسَقِ: - بفتح السين -[١].

تعريفه لغةً: هو اسم مصدرٍ، بمعنى اسم المفعول. يُقال: نَسَقْتُ الكلام، أنسقه أي: عطفتُ بعضَه على بعضٍ.

اصطلاحاً: هو التابعُ المقصُودُ بالحكم، الذي يتوسَّطُ بينه وبين متبوعه، أحدُ الحروفِ العشرةِ[٢].

---

(١) فائدةٌ: سمي بعطف النَّسَقِ، لأن العطف بالحروف يجعل المعطوف على نسق المعطوف عليه، من رفعٍ، أو نصبٍ، أو جرٍّ. انظر: ص (٣٨٩) من كتاب «الإرشاد» للكيشي.

(٢) هذا رأي الجمهور، ويرى بعض النحاة أنها تسعة أحرف بإسقاط «إما» وهو الصَّحيحُ، كما نبَّه عليه شيخُنا الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني - حفظه الله تعالى -.

قولنا: «أحد الحروف العشرة» لنخرج بذلك «البدل».

تنبيهٌ: «عطف النَّسق» إما أن يكون عطفاً على اللَّفظ، أو عطفاً على المحل، أو عطفاً على التوهم.

أركانه: أركان «عطف النسق» ثلاثة: معطوف، ومعطوف عليه، وحرف عطف.

حروفه: حروفه عشرة - بدليل الاستقراء - وهي على ضربين [١]:

الضرب الأول: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى [٢]، وهو سبعة أحرفٍ:

١. «الواو» [٣]: وهو لمطلق الجمع بين المتعاطفين [٤]، من غير دلالة على ترتيب وعدمه [٥]، على الصَّحيح. وقدَّمها لأنها أمُّ الباب.

---

(١) انظر: «مجيب النِّدا» للفاكهي (٢/ ٢٣٤). وبعضهم يجعلها ثلاثة أضرب كما في «الإرشاد» للكيشي (٣٨٩).

(٢) المقصود بـ: «اللفظ» هنا: الاشتراك في اللُّغةِ والحكم؛ أو بعبارة أخرى: الاشتراك في الإعراب والمعنى.

(٣) قال ابن مالكٍ - رحمه الله تعالى -: «وكونها للمعية راجحٌ، وللترتيب أكثرُ، ولعكسه قليلٌ». ا.هـ. نقله ابن هشام في «مغني اللبيب» (١/ ٥٦٩).

وتختص «الواو» على سائر حروف العطف بواحدٍ وعشرين حكماً. بسطها علماء النحو في كتبهم. انظر: ص (٥٨٩) من «معجم القواعد العربية» للدّقر.

(٤) كما تكون هذه «الواو» لمطلق الجمع بين المتعاطفين، تكون مختصةً كذلك بعطف ما لا يغني عنه متبوعه.

(٥) بدليل قوله تبارك وتعالى: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ =

مثالٌ: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب:٧]. ومثل لها الناظم - رحمه الله - بأربعة أمثلة:

أولها: قوله: «جَاءَ زَيدٌ ومحمَّد» فـ: «جاء» فعلٌ ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و«زيدٌ» فاعل مرفوع بضمَّة ظاهرة على آخره، و«الواو» حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و«محمَّد» معطوف على «زيد» والمعطوف على المرفوع مرفوع. والعامل في «زيد» الفعل «جاء». والمعنى يفيدُ مجرَّد اشتراكِهما في المجيء، دون أن تفيدَ «الواو» تقدُّم أيٍّ مِنْهُمَا، أو تأخرُّهِ.

ثانيها: قوله: «وَقَدْ سَقَيْتُ عَمْرًا و سَعِيْدًا مِنْ ثَمَدْ». فـ: «قد» حرف تحقيق مبني على السُّكُون لا محلَّ له من الإعراب، و«سقيت» فعل ماض مبني على السُّكُون لاتصاله بضمير رفعٍ متحرِّك، و«التاء» ضميرٌ متصلٌ مبني على الضمِّ في محلِّ رفع فاعل. و«عمراً» مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة على

= [البقرة: ٥٨]. وقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١]. فقدَّم السُّجود في الآية الأولى، وأخرَّه في الثانية مع أنَّ القصةَ واحدةٌ؛ وهذا دليل على أنها تعطف دون إفادة الترتيب والتعقيب دائماً، والله أعلم.

آخره. و«الواو» حرف عطف مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب. و«سعيداً» معطوف على «عمراً» وهو منصوب والمعطوف على المنصوب منصوب. و«من» حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. و«ثمد» اسم مجرور بـ: «من» وجرُّه بكسرةٍ مقدَّرةٍ على آخره مُنِعَ من ظهُورِهَا اشتغَالُ المحلِّ بسُكُونِ الوقْفِ.

و«الثَّمَدُ»: - بفتح الميم وسكونها - الماء القليلُ الَّـذِي لا مَادَّة له، أو مَا يبْقَى في الجلَدِ من الأرضِ قَلِيلاً، وقيلَ: هو ما يظهَرُ في الشِّتَاء، ويذهَبُ في الصَّيفِ، وجمعُه: أَثْمَادٌ.

ثالثها: قوله: «**وَقَوْلُ خَالِدٍ وَعَامِرٍ سَدَدْ**» «**قولُ**» مبتدأ مرفوع، وهو مضاف و«**خالِدٍ**» مضاف إليه. و«**الواو**» حرف عطف مبني على السُّكُون لا محلَّ له من الإعراب. و«**عامرٍ**» معطوف على «**خالد**» وهو مجرور، والمعطوف على المجرور مجرور. و«**سَدَدْ**» خبر مرفوع بضمَّة ظاهرة في آخره ووأصله: «**سَدَدُ**» وإنما سُكِّنَ للوزْنِ.

رابعها: قوله: «**وَمَنْ يَتُبْ وَيَسْتَقِمْ يَلْقَ الرَّشَدْ**» «**من**» اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. و«**يتب**» فعل مضارع، فعل الشَّرط مجزوم بـ: «**مَنْ**» وجزمُهُ السُّكُون؛ والفاعل ضمير مستتر تقديره: «**هو**» يعود على «**مَنْ**». و«**الواو**» حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. و«**يستقم**» فعل مضارع معطوف على «**يَتُبْ**»، والمعطوف على المجزوم مجزوم.

و«يلق» فعل مضارع جواب الشَّرط مجزوم بـ: «مَنْ» وجزمه حذف حرف العِلَّةِ، وهي الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «هو»، و«الرشدْ» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدَّرة على آخره مَنَعَ من ظهُورِهَا اشتغَالُ المحلِّ بسُكُونِ الرَّويِّ أو الوَقْفِ. و«الرشد» ضدُّ الغَيِّ، من الرَّشَادِ والإصَابَةِ.

وقفةٌ: تلاحظ أنَّ النَّاظم - رحمه الله تعالى - قد مثَّل لَكَ بأربعة أمثلةٍ للعطف، كلُّها بحرفٍ واحدٍ، وهو «الواو» لكن نوَّع لك فيه:

ففي المثال الأول عطف لك الاسم المرفوع على الاسم المرفوع؛ وفي المثال الثاني عطف لك الاسم المنصوب على الاسم المنصوب؛ وفي الثالث عطف لك المجرور على المجرور؛ وفي الرَّابع عطف لك الفعل على الفعل[1]؛ قاصداً بذلك - رحمه الله تعالى - إعانتك ولتحصيل الملَكةِ، والدُّرْبَةِ على الإعراب. والله الهادي والموفّق إلى سواء السَّبيل.

٢. «الفاء»: وهي تفيد الترتيب مع التعقيب[2]. وتفيد ثلاثة أمور:

أولها: الإشراك والترتيب: كما في قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ﴾

---

(١) أي: عطف المجزوم على المجزوم، وشاهده في كتاب الله قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤۡتِكُمۡ أُجُورَكُمۡ وَلَا يَسۡـَٔلۡكُمۡ أَمۡوَٰلَكُمۡ﴾ [محمَّد:٣٦].

(٢) ويعبَّر عنه بـ: «الاتصال» أيضاً، والمراد به: وقوع المعطوف على المعطوف عليه بلا مهلة ولا فاصلٍ زمنيٍّ.

[القصص:١٥]. وقوله تعالى:﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة:٣٦].

ثانيها: التعقيب: كما في قوله تعالى:﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣].

ثالثها: السَّببية: كما في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٣٧﴾﴾ [البقرة:٣٧].

تنبيهٌ: تختلف «الفاء» السببية عن العاطفة، بأن العاطفة يدخل ما بعدها فيما دخل فيه الأول، أمَّا السببيةُ فيخالف فيها ما بعدها ما قبلها.

فرعٌ: تشترك «الفاء» مع «الواو» في الاختصاص، بجواز حذفهما مع ما عطف بهما، بشرط أمن اللبس؛ كما تشتركان في الاختصاص بالعطف على معطوف عليه محذوف[١].

---

(١) فمثال حذف «الواو» قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبرد. ومثال حذف الفاء مع معطوفها قوله تعالى:﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]. أي: فضرب فانفجرت. ومثال لعطف «الواو» على معطوف محذوف قولك: «وبك وأهلاً وسهلاً» مجيباً لمن قال لك: «مرحباً بك»؛ ومثال لعطف «النواو» على معطوف محذوف قوله تعالى:﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: ٥] أي: أنهلككم فنضرب والله أعلم. انظر: «مصباح الساري» للشيخ زايد الآذان ص (١٤٨).

٣. «ثُمَّ»: - بضمِّ الثاء المثلثة - (١) وهي للترتيب مع التراخي، والتشريك في الحكم.

مثالٌ: قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ﴾ [الحج: ٥].

٤. «أَوْ»: حرف عطف، وله عدَّة مَعَانٍ (٢).

مثالٌ: قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]. وقوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].

---

(١) لئلا تلتبس بـ: «ثَمَّ» - المفتوحة الثاء المثلثة - فإنها اسمٌ يُشار بهِ إلى المكان البعيدِ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ ۝٦٤﴾ [الشعراء: ٦٤].

(٢) أوصلها أئمتنا - رحمهم الله - إلى اثني عشر معنى، وهي: التخيير، والإباحة، والتقسيم، والإبهام، والشَّك، والإضراب، والتقريب، والشرطيَّة، والتبعيض، والجمع، كما تكون بمعنى «الواو»، و«إلاَّ»، و«إلى». انظر: «مغني اللبيب» (١/ ١١١- ١٢٢).

وقد جمع هذه المعاني - مع تغاير فيها - الإمامُ المهلبيُّ بقوله:

مواضعُ «أو» ثمانيةٌ توالَتْ ... وأربعةٌ لشكٍّ أو جزَاءِ
وتخييرٍ وتبيينٍ لنَوعٍ ... ومعنى «بَلْ» و«حتَّى» لانتهاءِ
و«إلاَّ» «أنْ» ومعنى «الواو» فيهَا ... و«لا» ثم الإباحةُ في استِوَاءِ
وللتبعيضِ ثم العَطْفِ تَأتِي ... في الاستفهام بعدُ على الوَلاَءِ

ضابطٌ: إذا سُبقت «أوْ» بـ: «لا» الناهيةِ كان معنَاها طلبُ الامتنَاعِ عن فعل الجميعِ - سواءٌ المباحُ والمخيَّر فيه قبلَ النَّهيِّ -. من ذلك قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]. إذ المعنى: لا تُطع أحدَهما(١).

٥. «حتى»(٢): وهي للتدريج وانتهاء الغاية - وهو الغالب -. وضابط العطف بها أن يكون ما بعدها مما يصحُّ دخولُه فيما قبلَه. كما في قول أبي مروان النَّحويِّ:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

فالشاهد في قوله: «حتى نعلَه» فـ: «نعلَه» معطوف على «الصحيفة».

شروط العطف بها: للعطف بها أربعة شروط:

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» (١/ ١١٢).

(٢) اعلم - نفعني الله وإيَّاك - أنَّ «حَتَّى» من الحروف العاطفة التي تقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، والعطف بها قليلٌ - وأهل الكوفة ينكرونه البتة - ولم ترد في كتاب الله تعالى عاطفةً، وإنما وردت ناصبةً للفعل المضارع بعد «إن» مضمرة، ووردت ابتدائيةً في عدَّة مواضع، منها قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، كما وردت جارةً للاسم الظَّاهرِ الصَّريحِ كما في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]. انتهى. راجع: «المغني» لابن هشام (١/ ٢١٣)، وكتاب «النحو القرآني» ص (٤٨١).

١) أن يكـون المعطـوفُ بهـا بَعْـضاً مـن المعطـوف عليـه، أو كبعـضه - تحقيقاً أو تأويلاً - أو جزءاً من كُلٍّ، أو كجزءٍ [١].

٢) أن يكون المعطوفُ اسماً.

٣) أن يكون المعطوفُ ظاهراً لا مضمراً - وهذا شرطُ مجرورها أيضاً -.

٤) أن يكون غايةً لما قبلها إما: في زيادة، كقولـك: «مـات النـاسُ حتـى الأنبيَاءُ»؛ أو في نقصٍ كقولك: «زارك النَّاسُ حتى الحجَّامُون». وقـد اجتمعـا في قول النَّابغة الذبياني:

قَهَرْنَـاكُمُ حَتَّـى الكُـمَاةَ فَـأَنْتُمُ ... تَهَابُونَنَـا حَتَّـى بَنِيْنَـا الأَصَـاغِرَا

٦. «أمْ»: وهي لطلب التَّعيين بعد همزة الاستفهام. وتنقسم قسمين:

الأول: المتصلة [٢] : سواء المسبوقة بهمزة التَّسوية - الدَّاخلة على جملة في موضع مصدر - كمثل قوله تعـالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْـنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ۝٢١﴾ [إبـراهيم:٢١]. أو المـسبوقة بهمـز يطلـب بهـا وبـ: «أم»

---

(١) مثال البعض مـن جمـع قبلهـا قولـك: «قَـدِمَ الحـاجُّ حتَّـى المـشَاةُ». ومثـال الجـزء مـن الكلِّ، قولك: «أكلت السَّمكةَ حتَّى رأسَهَا». ومثال كالجزء، قولك: «أعجبتني الجاريـةُ حتَى حَدِيثُها».

قال أبو عبد الـبرِّ - عفـا الله عنـه -: قـد ضـبط لـك ابـنُ هـشامٍ - رحمـه الله تعـالى - في «مغني اللبيب» (١/ ١١١) القاعدةَ في ذلك فقال: «والذي يضبط لك ذلك أنهـا تـدخل - أي «حتى» - حيث يصحُّ دخول الاستثناء، وتمتنع حيث يمتنع». انتهى كلامه.

(٢) سميت متصلةً، لأن ما قبلها وما بعدها، لا يُستغني بأحدهما عن الآخر.

التعيين لأحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت. كما في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾﴾ [النازعات:٢٧].

الثاني: المنقطعة[1]: وشرطها أن تقع بعد همزة الاستفهام. كقوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ٱدْعُوا۟ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ ﴿١٩٥﴾﴾ [الأعراف:١٩٥].

٧. «إِمَّا»: المكسورة الهمزة - على المشهور -. وهي عاطفةٌ عند الأكثر[2]، ويُشترط للعطف بها أن تسبق بمثلها[3]. وهي تفيدُ معنى ما تفيدُه «أو» تماماً. ولها في اللِّسانِ العربي خمسةُ مَعَانٍ: «الشَّكّ»، و«الإبهام»، و«التخيير»، و«الإباحة»، و«التفصيل».

---

(١) سميت منقطعةً، لأن الجملةَ بعدها منقطعة عمَّا قبلها، ومستقلة عنها، وهي في ذلك لا يفارقها معنى الإضراب فهي كـ: «بل» وتقع بعد الخبر المحض.

(٢) يرى بعضُ النُّحاة أن عدَّ «إمَّا» من حروف العطف سهوٌ ظَاهِرٌ؛ لأنها ليست بحرف عطف، وإنما العاطفُ هو«الواو» التي تلازمها، لأنه يمتنع اجتماع حرفين للعطف، بدخول أحدهما على الآخر، بل فكيف لو كان المدخول عليه «الواو» التي هي «أم الباب» - كما قدَّمنا -. راجع: «فتح ربِّ البريَّة».

(٣) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: لا تعتبر «إمَّا» الثانية عاطفةً، كما نقل الإجماعَ على ذلك ابنُ عصفورٍ. راجع: «رصف المباني» (١٨٣ - ١٨٤)، و«مغني اللبيب» (١/١٠٨).

مثـالٌ: قولـه تعـالى:﴿ قَالُوا۟ يَـٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴿١١٥﴾ ﴾ [الأعراف: ١١٥]. وقولـه:﴿ إِنَّا هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾ ﴾ [الإنسان: ٣].

الضرب الثاني: ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى [١]. وهو ثلاثة أحرف.

٨. «بل»: وهي للإضراب، ولتدارك كلامٍ غلطت فيه، أو لترك شيءٍ من الكلام، وأخذٍ في غيره [٢]. بمعنى: أنها تثبت لما بعدها ما انتفى عما قبلها.

مثـالٌ: قولـه تعـالى:﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَـٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [الأنبياء: ٢٦]. وقولـه:﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَـٰرِهُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾ [المؤمنون: ٧٠].

شروط العطف بها: اشترط النّحاة للعطف بها ثلاثة شروط:

١) إفراد معطوفِها.

٢) أن تسبق بإيجاب أو أمر، أو نفي، أو نهيٍ.

٣) أن لا تقترن بـ: «الواو».

---

(١) المقصود بـ: «التشريك في اللفظ»: الاشتراك في اللُّغَـةِ والإعراب فقـط، دون الحكـم والمعنى.

(٢) وهي في القرآن بهذا المعنى كثيرة جداً. انظر في ذلك: كتاب «تأويـل مشكَل القرآن» لابن قتيبة ص (٢٥٦).

تنبيهٌ: لم ترد «بل» في القرآن الكريم عاطفةً، وإنما وردت للإضراب، متلوةً بجملةٍ اسميةٍ، أو فعليةٍ. كما في الآيتين المستشهد بهما.

٩. «لَكِنْ» - بكسر الكاف وسكون النون -. وهي تدل على تقرير حكم ما قبلها، وإثبات ضده لما بعده.

شروط العطف بها: للعطف بها ثلاثة شروط وهي:

١) أن يكون المعطوف بها مفرداً.

٢) أن تسبق بنفيٍ، أو نهيٍ، أو استقبال.

٣) أن لا تقترن بـ: «الواو».

تذكيرٌ: لم تأت «لَكِنْ» في القرآن الكريم عاطفةً، بل جاءت ابتدائيةً، متلوةً بجملةٍ اسميةٍ، أو فعليةٍ[1].

١٠. «لا»: وهي تنفي عما بعدها، الحكم الذي ثبت لما قبلها. ولها عدَّة مَعَانٍ[2].

---

(١) فالجملة الاسمية كما في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿١٦٦﴾﴾ [النساء:١٦٦]. والفعلية كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [الزخرف:٧٦].

(٢) جمع الإمامُ المهلبيُّ معانيها بقوله:

مَنَـازِلُ «لا» تسعٌ تليهنَّ أربعُ ... هِي: النَّهيُ، والإخبَارُ، والعَطفُ يَتْبَعُ

وتغييرُ مَعْنـىً، والجوابُ، وردُّهُ ... وتَوكِيدُ جَحْدٍ، والزِّيَادَةُ تَشْفَعُ

وتَبرِئَـةٌ، ثم الدُّعاءُ، وضُمِّنَتْ ... لِـ: «ليسَ»، و«لم» معنىً، و«غيرِ» يُفَرَّغُ

راجع كتابه: «نظم الفرائد» ص (١٦٩).

شروط العطف بها: اشترط لها النحاة أربعة شروط:

١) إفراد معطوفِها - ولو تأويلاً -.

٢) أن تسبق بإيجاب، أو أمر، أو نداءٍ اتفاقاً.

٣) ألاَّ يصدق أحد معطوفيها على الآخر، نحو قولك: «هذا بلدٌ خصبٌ لا جَدْبٌ».

٤) أن لا تقترن بعاطف.

وقوله في أول البيت: «يا سامعُ» فـ: «يا» حرف نداء، و«سامعُ» مُنادَى؛ أراد به الناظم - رحمه الله تعالى - تتميمَ البيتِ.

وقوله: «فَاجهَدْ تَنَلْ» أي: اجتهد وابذل الوسع - أيها الطالبُ - في البحث، والتمثيل لهذه الحروف، لتحُوزَ وتُعطى مطلوبك بمعرفتها. إذْ لا ينال المطلوب والمرغوب إلاَّ ببذل الوسع في الوصول إليه.

مسألةٌ: كما يجوز عطف الاسم على الاسم، كذلك يجوز عطف الفعل على الفعل، لكن بشرط أن يَتَّحِدَ زمانهما، سواء اتحد نوعاهما، بأن يكونا مضارعين، أو ماضيين.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَـٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا ﴿٤٩﴾ ﴾ [الفرقان:٤٩]. وقوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ﴾ [محمَّد: ٣٦].

أم اختلفا كما في قوله: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود:٩٨]. وقوله: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴿١٠﴾﴾ [الفرقان:١٠].

كذلك يجوز عطف الجملة على الجملة، بل وعطف الفعل على الاسم، بشرط أن يعمل عمل الفعل - أي: بأن يكون مُشبَّهاً بالفعل في المعنى - كما في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩]. وقوله: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴿٤﴾﴾ [العاديات: ٣ - ٤].

فائدةٌ: جمع الشيخُ محمَّد باي بالعالم - حفظه الله - هذه المسألة في رَجَزِهِ الموسُوم بـ: «اللُّؤلؤ المنظُوم» بقوله[1]:

وعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلى الفِعْلِ أَتَى ... عِنْدَ النُّحَاةِ دُونَ خُلْفٍ ثَبَتَا
تَقُولُ: زَيْدٌ وسَعِيدٌ في مِنَى ... وقَدْ رَأَيْتُ الشَّيْخَ والطِّفْلَ مَعَا
والصِّدْقُ في قَوْلٍ وفِعْلٍ جَيِّدُ ... وقَامَ عَمْرٌو وأَتَى محمَّد
واعْطِفْ على المَجْزُومِ مجْزُوماً كَلَمْ ... يَقْرَ أو لَمْ يَكْتُبْ سَعِيدٌ بِالقَلَمْ
واعْطِفَ عَلى الظَّاهِرِ بِالضَّمِيرِ ... وعَكْسُهُ جَازَ بِدُونِ ضَيْرِ

واعد في باب «العطف»:

الأولى: إذا دخلَ حرفُ العطف بين اسمين كان الثاني مُغايراً للأول.

(١) [ق/ ٧١-٧٢].

الثانية: العطفُ على ما يلي، أولى من العطف على الأول.

الثالثة: الأصلُ في مدلولِ العطفِ، تشريكُ الثاني للأول في حكمه، من غير دلالة لهما على معيَّة وترتيبٍ.

الرابعة: كلُّ ما يصلحُ أن يكون عطفَ بيانٍ، صلُح أن يكونَ بدلَ كُلٍّ من كلٍّ [(١)].

الخامسة: المعطوفُ لا يتقدَّمُ على المعطوفِ عليه.

السادسة: المعطوفُ على الشَّيء يحل محلَّه، لأنه شريكُه في العامل.

السابعة: المعطوفُ يأخذُ إعرابَ المعطوفِ عليهِ، فعلاً، أواسماً.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «العطف» نوعان: عطف البيان، وعطف النسق، والثاني هو المقصود بهذا الباب، وحروفه عشرة، وتنقسم قسمين:

ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، وهو سبعة أحرف: «الوَاوُ»، و«الفَاءُ»، و«ثم»، و«أَوْ»، و«حَتَّى»، و«أَمْ»، و«إِمَّا».

ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى، وهو ثلاثة أحرف: «بَلْ»، و«لكِنْ»، و«لا»، والله أعلم.

* * *

(١) واستثنى بعضُهم بعض المسائل.

بَابُ التوكيد

ويَتْبَعُ الْمُؤَكَّدَ التَّوْكِيدُ فِي ... رَفْعٍ، ونَصْبٍ، ثم خَفْضٍ فَاقْتَفِ

كَذَاكَ في التَّعْرِيفِ فَاقْفُ الأَثَرَا ... وهَذِهِ أَلْفَاظُهُ كَمَا تَرَى

النَّفْسُ، والعَينُ، وكُلٌّ، أَجْمَعُ ... ومَا لأَجْمَعَ لَدَيْهِمْ يَتْبَعُ

كَـ: جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ يَصُولُ ... وإنَّ قَوْمِي كُلَّهُمْ عُدُولُ

ومَرَّ ذَا بِالقَوْمِ أَجْمَعِينَا ... فَاحْفَظْ مِثَالاً حَسَناً مُبِيْناً

الشَّرحُ:

هذا شروعٌ منه - رحمه الله تعالى - في الكلام على القسم الثالث من التوابع، وهو «التَّوكيد»[(١)].

تعريفه لغةً: التَّقْوِيَةُ، والتَّشْدِيدُ، من قولك: «أَكَّدْتُ الشَّيءَ، ووَكَّدْتهُ». أي: قويّته.

اصطلاحاً: هو التابعُ يُذكر تقريراً لمتبوعه، لإزَاحَةِ غَفْلَةٍ مَوْهُومَةٍ، أو لرفعِ احتِمَالِ تجوُّزٍ محْسُوبٍ، أو سَهْوٍ مَظْنُونٍ، وهو مختصٌّ بالمعرفة[(٢)]، ويكونُ

---

(١) فائدةٌ: لـ: «التوكيد» ثلاثُ لُغَاتٍ: «توكيد» بالواو، وهي أفصحُهُنَّ، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]. واللُّغةُ الثانيةُ: «تاكيد» بالألف، والثالثةُ: «تأكيد» بالهمزة.

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: وقد أنكر بعضُهم اللُّغةَ الثالثةَ - بالهمزة - كُليَّة.

انظر: «تاج العروس» (٢/ ٢٩١).

(٢) علّق الشيخُ حسن بن محمّد الحفظي - حفظه الله تعالى - في هذا الموضع قائلاً:=

بالتَّكرَارِ، وبغيرِهِ.

قولنا: «مختص بالمعرفة» لتخرج ألفاظ التنكير لأنه كلها معارف، فلا تتبع النكرات، كما في «النعت» [١].

أقسامه: ينقسم التوكيد قسمين: لفظيٌّ، ومعنويٌّ، والقسم الثاني هو الذي عقد له الناظمُ - رحمه الله تعالى - هذا الباب.

القسم الأول: التوكيدُ اللفظيُّ: ويكون بتكرير اللَّفظِ، وإعادته بعينه [٢]، أو بمرادفه، سواءٌ كان - ذلك اللَّفظُ المعادُ المكرَّرُ أو المذكورُ - اسماً، أم فعلاً، أم حرفاً، أم جملةً.

أمثلةٌ: مثال لتوكيد الاسم الظَّاهر بمثله: قوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ ﴾ [الفجر: ٢١ - ٢٢].

وقول مسكين الدَّارميِّ:

أَخَـاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَـنْ لاَ أَخـاَ لَـهُ كَسَاعٍ إلى الْهَيْجَـا بِغَـيْرِ سِـلاَحِ

فـ: «أخاك» الثاني توكيد للأول، فنُصِبَ مثله لأنَّ الأول منصوبٌ على الإغراء.

= «فالذي يختص بالمعرفة من التوكيد هو: التوكيد المعنوي، أما اللَّفظي فيقعُ في كُلِّ شيءٍ، في الأسماء، والأفعال، والحروف، والجمل، والنكرات، والمعارف».

(١) وهذا ما ذهبَ إلي البصريون.

(٢) وهو ما يُسمَّى بالتَّكْريرِ الصَّريحِ.

مثال لتوكيد الفعل: قوله تعالى: ﴿ يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴿١٢﴾ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦۚ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴿١٣﴾ ﴾ [الحج: ١٢ – ١٣]. فقوله « يَدْعُواْ » الثاني توكيدٌ للأول. وقوله: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴾ [الطارق: ١٧]. وكقول الشاعر:

فَأَيْنَ إلى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي　　　أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

فقوله: «فَأَيْنَ إلى أَيْنَ»، وقوله: «أَتَاكِ أَتَاكِ»، وقوله: «احْبِسِ احْبِسِ». تكرَّر اللفظ عينه في المواضع الثلاثة. وهو توكيدٌ لفظيٌّ.

ومثال لتوكيد الحرف. قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِيَ هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ　　　أَمْ يحُولَنَّ دُونَ ذَاكَ حِمَامُ

ومثال لتوكيد الجملة: قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ ﴾ [التكاثر: ٣ – ٤]. وقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٦﴾ ﴾ [الشَّرحُ: ٥ - ٦]. وكقول الشاعر:

قُمْ قَائِماً قُمْ قَائِماً قُمْ قَائِما　　　إِنَّكَ لاَ تَرْجِعُ إلاَّ سَالِمَا

القسم الثاني: **التوكيدُ المعنويُّ**: هو التابعُ الَّذي يرفعُ احتمالَ السَّهْوِ، أو التوسُّعِ في المتبوعِ.

ألفاظه: للتوكيد المعنوي ألفاظٌ معلومةٌ محصُورةٌ – وكلُّهَا مَعَارِفُ – هي:

١. «النَّفْسُ» – بسُكُونِ الفَاءِ – والمراد بها هنا: الحقيقة أو الذَّات.

وهي للمفرد المذكر وفروعهما، وتُستعمل لدفع توهم المجاز المنسُوب إليها [(١)]، ولا بد فيها من ضمير يعودُ على المؤكـد ليطابقَه [(٢)]، كـما في مثال الناظم - رحمه الله تعالى -: «جَاءَ زَيدٌ نَفسُهُ يَصُولُ» فـ: «جاءَ» فعل ماض مبني على الفتح، و«زيدٌ» فاعل مرفوع بالضمَّة الظاهر على آخره، و«نفسُهُ» توكيد لـ: «زيدٌ» مرفوع، و«نفس» مضاف والضميرُ مضاف إليه مبني على الضمِّ في محل جر مضاف إليه. و«يصُولُ» فعل مضارع مرفوع لتجرده من

---

(١) لأنك إذا قُلتَ: «جاء الأمير». احتمل أن يكون الجائي: خبره، أو كتابه، أو رسوله. وهذا فيه تجُوُّز، إذْ الأصلُ: «جاء كتاب الأمير» أو«خبر الأمير»، فحينئذٍ التجوُّز يكون بحذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامَه، وهو من صيغِ المجازِ؛ لكن لمَّا قُلنا: «جاء الأمير نفسُه» أو«عينه»؛ ارتفع الاحتمال، وعلمنا: أنَّ المرادَ هو: مجيء الأمير بذاته بنفسه أو بعينه. فيرتفع حينئذٍ الالتباس.

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: وقد جلَّى هذه المسألة الناظم - رحمه الله تعالى - في منظومته «نزهة الحلوم» بقوله:

والنَّفْسُ والعَينُ وكُلٌّ أجمَعُ ... الفَاظُهُ ومَا الأخِيرَ يَتْبَعُ
مُحْتَمِلُ المُجَازِ قَدْ أمَاطَهُ ... مَا سَبَقَا والبَاقِي للإحَاطَهْ

(٢) القاعدة أنه إذا أُكد بـ: «النفس» أو بـ: «العين» فلا بُدَّ من اتصالهما بضميرٍ يعُودُ على المؤكَّد، وهذا هو السِّرُّ في كونهما معرفة، إذْ أنه لا يجوزُ أن يؤكد بهما النكرة؛ وهذا الضَّمير العائد من جهة المؤكَد، بحيث يطابقه تماماً؛ فإن أكَّدت بـ: «النفْس» أو«العين» المفرد، جئت بالضمير مفرداً، وإذا أكدت المثنى جئت بالضمير مثنى وهكذا. انظر: «فتح ربِّ البريَّة».

النَّواصب والجوازم. وهو من «الصَّوَلاَنِ». وهو بمعنى: الوَثْبِ، والسَّطْوِ، والقَهْرِ، والحمْلِ على الغيرِ، والله أعلم.

٢. «العَيْنُ»: والمراد بها هنا الذَّات [١]، وهي للمفرد المذكر وفروعهما، وهي: لدفع توهم المجاز المنسُوب إليها، ولا بُدَّ فيها من ضميرٍ يعودُ على المؤكَّد ليطابقَه - كما ذكرنا في «النفْس» تماماً -، كقولك: «جاءَ الأميرُ عينُهُ».

تنبيهات:

الأول: يجوز التأكيد بـ: «النفس» و«العين» جميعاً لكن بشرط تقديم «النفس». فتقول: «جاءَ محمَّد نفسُهُ عينُهُ». كما يجوز جرُّهما بالباء، كقولك: «جاء محمَّد بنفسِهِ أوبعينِهِ».

الثاني: يجبُ جمع «النَّفْسُ» و«العينُ» على «أفعُل» إن أَكَّدا جمعاً، تقولُ: «قَامَ المحمَّدونَ أنفسُهُم، أو أعينُهُم».

الثالث: لا يجوزُ عطفُ بعضِها على بعضٍ، فلا تقول: «قامَ محمَّد نفسُهُ وعينُهُ».

الرابع: «النفْس» و«العين» معناهما واحِدٌ، وكلاهما يطلق على الذَّات، لكن

---

(١) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: وهذا إطلاق مجازيٌّ علاقتُه الجزئية والكلية؛ لأن أصل «العين» هي: العين الباصرة، أطلقت وأريد بها الذَّات كلّها، كالشأن في قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾ [المجادلة: ٣]. فالرَّقبةُ المراد بها في الآية: الرَّقبَةُ المعرُوفة، أطلقت وأُريدَ بها الذَّات كلّها؛ فيكون هذا من باب إطلاق الجزء وإرادة الكُلِّ - كما هو مقرَّرٌ في بابه - ويُسمَّى مجازاً مُرسَلاً، علاقته الجزئية والكلية.

إطلاق «النفس» على الذَّات إطلاقٌ حقيقيٌّ، أمَّا على «العين» فإطلاقٌ مجازِيٌّ.

٣. «كُـلٌّ»: وفروعـه كـ: «كـلا»، و«كلتـا». وهـو: بمعنـى الإحاطـة، والشُّمُول، وللدلالة على العموم.

مثال لمجيئه مرفوعاً قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود: ١٢٣]. وقوله تعـالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩].

ومثال لمجيئه منصوباً قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]. وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا﴾ [الزخرف: ١٢].

ومثال لمجيئه مجروراً قوله تعـالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [الفـتح: ٢٨]. وقولـه: ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا كُلِّهَا﴾ [القمر: ٤٢].

ومثَّل لـه النـاظم - رحمـه الله تعـالى - بقولـه: «إنَّ قَـوْمِي كُلَّهُـمْ عُـدُولُ».
فـ: «إنَّ» حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، و«قوم» اسمها منصوب بفتحة مقدَّرة على ما قبل الياء، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، و«قوم» مضافٌ، و«الياء» مضافٌ إليه، و«كلَّ» توكيد معنوي منصوب وعلامة نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره، وهو مضافٌ و«الهاء» ضمير متصل مبني على الضَّمِّ في محل جرٍّ مضافٌ إليه،

و«الميم» للجمع وهو حرف مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب.و«عدولٌ» خبر «إنَّ» مرفوع.

تنبيهٌ: لفظ: «كُلّ» لا يُؤكّد به المثنّى أبداً، وإنما يُؤكّدُ به الجمع والمفرد[1].

٤. «أَجْمَعُ»: وفروعه كـ: «جميع»، و«جمعَاء»، و«جُمَع». وهو بمعنى: الإحَاطة والشُّمُول أيضاً[2].

فمثال لمجيئه مرفوعاً قوله تعالى: ﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴿٩٥﴾ ﴾ [الشعراء: ٩٤ – ٩٥]. فلفظ «أَجْمَعُونَ» توكيد للفظ «وَجُنُودُ». وقوله: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾ ﴾ [ص: ٧٣].

ومثال لمجيئه منصوباً قوله تعالى: ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٩]. فلفظ «أَجْمَعِينَ» توكيد منصوب لضمير المخاطبين

---

(١) وذلك بشرط أن يكون المؤكَّدُ به مُتجزِّئاً بذَاتِهِ، كما في قوله سبحانه: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠]. أو متجزئاً بعامله، كقولك: «اشتريتُ العبدَ كلَّه» لأنَّ العبدَ يتجزَّأُ باعتبار الشّرَاء، وإن كان لا يتجزَّأُ باعتبار ذاتهِ، ولا يجوزُ في نحو قولك: «جاءَ عليٌّ كلُّه» لأنه لا يتجزأُ، والله أعلم. انتهى بتصرفٍ من «شرح القطر» ص (٢٩٣).

(٢) فائدةٌ: ينفرد «أجمع» عن باقي إخوانه من ألفاظ التوكيد بأنه: واحدٌ في معنى جَمْعٍ، ليس له مفرَدٌ من لفظِهِ، يُؤكَّد به المذكَّر، وهو توكيدٌ محضٌ، فلا يُبدأ بهِ، ولا يُخبر بهِ ولا عنه، ولا يكونُ فاعلاً، ولا مفعُولاً، ولا يُضافُ، ولا يَدخُلُ عليه الجارُّ. انظر: «معجم القواعد العربية» للدَّقر ص (٢٠).

في «لَهَدَىٰكُمْ». وقوله: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٩٢].

ومثال لمجيئه مجروراً قوله تعالى: ﴿ إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَـٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الدخان: ٤٠]. فلفظ «أَجْمَعِينَ» توكيد مجرور لضمير الغائبين في «مِيقَـٰتُهُمْ» الواقع مضافاً إليه. وقوله: ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿٨٧﴾ ﴾ [آل عمران: ٨٧].

ومثَّل له في النظم – رحمه الله تعالى – بقوله: «مَرَّ ذَا بِالقَوْمِ أَجمعينا» فـ: «مرَّ» فعل ماض مبني على الفتح، و«ذَا» اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل، و«بالقومِ» جار ومجرور، متعلِّق بقوله: «مرَّ»، و«أجمعينا» توكيد لفظيٌّ مخفوض بالياء نيابة عن الكسرة، لأنه ملحق بجمع المذكَّر السَّالم، والألف فيه للإطلاق.

تنبيهٌ: لقد مثَّل لك الناظم – رحمه الله تعالى – بثلاثة أمثلة للتوكيد في أحواله الثلاثة، بألفاظه الثلاثة:

الأول: للتوكيد المرفوع بـ: «النفْس» في قوله: «جاء زيد نفسه...».

والثاني: للتوكيد المنصوب بـ: «كلٍّ» في قوله: «وإن قومي كُلَّهُم...».

والثالث: للتوكيد المجرور بـ: «أجمعَ» في المثال الأخير.

ملاحظةٌ: لا يُؤكَّدُ بـ: «أجمع» غالباً، إلاَّ بعد لفظ: «كلٍّ». كما في قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الحجر: ٣٠].

قوله: «فَاقْفُ الأَثَـرَا» «اقْفُ» بمعنى: اتبع. و«الأثرا» الألـف فيه للإطلاق؛ والأثر: هو القولُ المأثورُ الَّذِي ينقلُهُ خَلَفٌ عن سَلَفٍ. والمقصود: اتبع الأثر.

تنبيهان:

الأول: في قـول النـاظم - رحمـه الله تعـالى -:«في رَفـعٍ، ونَـصبٍ، ثـم خَفضٍ...» ولم يـذكر «الجـزم» لأنَّ المقـصودَ بالتوكيـد، التوكيـد المعنـويّ، - وألفاظُ التوكيدِ أسماءٌ كما علمنا - فلا تكون تابعةً للمؤكَّـد في «الجـزم»، لأنَّ «الجزمَ» لا يكونُ في الأسماء كما تقدم في «باب الأفعال». والله أعلم.

وقوله: «فاقتفِ» أي: فـاتبع؛ وفي نـسخة: «فـاعرف» بمعنـى: اعلـم. وهـو تتميمٌ للبيت.

قوله: «وَهَـذِهِ أَلفَـاظُهُ كَمَـا تَـرَى» المشار إليـه عـدميٌّ غـير موجـود - كـما هو ظاهر عبارته - نَزَّلَهُ - رحمه الله تعالى - منزلةَ الموجُود، وعاملَه معاملةَ المحسُوسِ. فكأنه قال: ألفـاظُ التَّوكيـدِ التـي سـتأتي، أو التـي سـأذكُرها لـكَ هي....إلخ.

وأقول: إنـما صَـحَّت الإشَـارةُ اعتِبَـاراً لمـا استقَرَّ وتمكَّـن في الـذِّهنِ من حُصُولِ مثل هذه المعاني التي صارَ لها نوعُ حضْرٍ وعلْمٍ فيهِ؛ فـإذا أشـير إليـه وهو في الذِّهن، فكأنه أُشير إليـه وهـو في الخـارج [1]. وقولـه: «كَمَا تَـرَى»

---

(١) انظـر: أوسـع مـن هـذا التعليـل، مـا أورده الـشيخُ الحـازميُّ - حفظـه الله - في شرحـه «فتح ربِّ البريَّة».

يحتمل أن تكون «ترى» هنا بمعنى: تَعْلَم، أو بمعنى: تُبْصِر؛ وكلا المعنيين وَرِادٌ ومُتَقَارِبٌ.

الثاني: في قوله - رحمه الله تعالى -: «كذاك في التعريف» ولم يذكر التنكير كما في «النعت»، لأنَّ مرادَه التوكيدُ المعنويُّ، ولا يكون تابعاً للمؤكد في التنكير أبداً [1]، بخلاف التوكيد اللَّفْظيِّ، فإنه يكون تابعاً للمؤكد في رفعِهِ، ونصبِهِ، وخفضِهِ، وجزمِهِ، وتعريفِهِ، وتنكيرِهِ.

---

(١) منعَ البصريون توكيدَ النكرةِ مُطلقاً - سواء كان محدوداً، أو غير محدودٍ - وإلى هذا المذهبِ ذهَبَ الناظمُ تبعاً لابن آجرُّوم - رحمهما الله -؛ وأجازه بعضُ الكوفيين مُطلقاً؛ ورأى بعضُهم جوازَه بشرطِ الإفادة، كقولك: «صُمْتُ شَهراً كُلَّهُ»، ومنعُوه إذا لم يُفِدْ. انتهى. انظر: «شرح ابن عقيل» (٣/ ٢٠٩- ٢١١).

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: ورَدَ توكيدُ النكرةِ في الشِّعْرِ العربي، لكنَّه قليلٌ. من ذلك قول الشَّاعر:

لكنَّــهُ شَــاقَهُ أن قِيــلَ ذَا رَجَــبُ ... يَــا لَيْــتَ عِــدَّةَ حَــوْلٍ كُلِّــهِ رَجَــبُ

وقول العَرْجِيِّ:

نَلْبَــثُ حَــوْلاً كَــامِلاً كُلَّــهُ ... لاَ نَلْتَقِــي إلاَّ عَــلى مَــنْهَج

قال شيخُنا عبد الرحمن بن عوف كوني - حفظه الله تعالى - مُعلِّقاً: «والتوكيدُ في البيتين للنكرة، لوجُودِ الإفادَةِ، لكون المؤكَّد محدُوداً، وقبولُه هو ما ذهَبَ إليه ابنُ مالكٍ فقال:

وإنْ يُفِــدْ توكِيــدُ مَنْكُــورٍ قُبِــلْ ... وعَــنْ نُحَــاةِ البَصْرَةِ المنْــعُ شَــمِلْ»

انتهى تعليقه - سَدَّدَهُ الله -.

ثم قال الناظمُ - رحمه الله تعالى -:«وما لأجمعَ لديهم يَتْبَعُ». فـ: «ما» اسم موصول بمعنى: الذي، و«لأجمعَ» جار ومجرور، متعلّق بقوله: «يتبع»، و«لديهم» بمعنى: عندهم أي: عند حكم العرب و«يتبعُ» صلة الموصول.

وأقول: مقصوده - رحمه الله تعالى - بتوابع «أجمع»: أنها تكُونُ تابِعَةً له في التوكيد، فلا يجئن إلاَّ على إثْرِهِ [1] - وهذا عند الأكثرين -؛ وهي ثلاثة توابع: «أَكْتَعُ»، «أَبْتَعُ»، «أَبْصَعُ»، وتفصيلُها كالتالي:

---

(١) فلا يُؤكَّدُ بهنِ - غالباً - إلاَّ بعدَ «أجمع»، أو إحدى صيغها، كما نصَّ على ذلك الناظم - رحمه الله تعالى -.

وقد تنفردُ نادراً، كقول الرَّاجِزِ:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيّاً مُرْضَعَا ... تحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا ... إِذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

فائدةٌ: هذان البيتان جمعا ثلاثة شواهِد، لثلاث مسائلَ نادرةٍ من مسائل «التوكيد» وهي:

الأولى: توكيد النكرة المحدودة، وهي في قوله: «حولاً».

الثانية: مجيء «أكتع» دون أن يسبقه «أجمع»، ومجيء «أجمع» غير مسبوق بـ: «كل».

الثالثة: الفصل بين التوكيد والمؤكد في قوله: «الدهرَ أبكي أجمعا»، وله نظائر في القرآن الكريم، وهو قوله جلَّ جلالُه، وتقدَّست أسماؤه: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١].

انظر: «مغني اللبيب» (٢/ ٣٣٨- ٣٣٩)، و«شرح ابن عقيل» (٢/ ٢٠٩)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٥/ ١٦٨).

١. «أَكْتَعُ»: وهـو مـأخوذٌ مـن «تكتَّـع الجلـدُ» إذا اجتمـع أو تجمَّـع. والأنثى «كتعاء».

٢. «أَبْتَعُ»: وهو مأخوذٌ من «البَتَـع» - بفتحتين - وهـو: طُـولُ العُنُـقِ، تقـول: «فُلاَنٌ ذُو رَقَبَةٍ بتعَاء». أي: طويلة.

٣. «أَبْصَعُ»: وهو مأخُوذٌ من «البُصْع». وهو: العَرَقُ المجتمع، تقول: «تَبَصَّعَ العَرَقُ» بمعنى: تجمَّعَ.

فرعٌ: إذا اجتمع «أكتع»، و«أبتع»، و«أبصع»، مع «أجمع» كان ترتيبهنَّ كالتالي:

الوجه الأول: أن تأتي بـ: «أبتع»، ثم بـ: «أكتـع»، ثـم بـ: «أبـصع»، فتقـولُ: «حَفِظَ الطلاَّبُ أجمعُونَ أبتعُونَ أكتعُونَ أبصعُونَ».

الوجه الثاني: أنك تأتي بعد «أجمع»، بـ: «أكتع»، ثم «أبصع»، ثم «أبتع»، فتقولُ: «حَفِظَ الطلاَّبُ أجمعُونَ أكتعُونَ أبصعُونَ أبتعُونَ».

أقـولُ: والوجـهُ الثـاني وترتيبـه هـو الأفـصَحُ، وعليـه أهـلُ التَّحقيـقِ مـن اللُّغَويينَ[1].

وقوله: «فَاحفَظْ مِثالاً حسَناً مُبيناً» الفـاء فـاء الفـصيحة، وتحتمـل العطـف والزيادة أيضاً. و«مثالاً» مفعول به منـصوب، «حسناً» صـفة لقولـه: «مثـالاً». و«مبيناً» بمعنى: واضِحاً.

---

(١) انظر: «إيضاح المقدمة الآجرُّومية» للأسمري.

والمقصُودُ: احفظ - أيها الطَّالِبُ - المثالَ الحسنَ الوَاضِحَ البَيِّنَ الَّذي ذكرتُه لكَ من التوكيدِ في أحواله الثلاثة وقِسْ عليه [(١)].

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «التوكيد» من التَّوابعِ، وحكمُه متابعةُ مؤكدِّهِ في رَفْعِهِ، ونَصْبِهِ، وخَفْضِهِ، وفي تعرِيْفِهِ إنْ كانَ معنوياً. وهو نوعان: «لفظيٌّ» [(٢)]، و«معنويٌّ» - وهو المقصود بهذا الباب - وألفاظُه ثلاثة: «النَّفْسُ»، و«العَيْنُ»، و«كُلُّ»، و«أجمعَ»، وتوابعها كـ: «أَكْتَعُ»، و«أَبْتَعُ»، و«أَبْصَعُ»، والله أعلم.

* * *

(١) لأنه يحصل لدى التأمل في أمثلة الناظم - رحمه الله تعالى - أنه أتى بتسعة أمثلة، كيف ذلك ؟.

الجوابُ هو: أنك تُدخِل حركاتِ الإعراب الثلاث: «الرفع»، و«النصب»، و«الخفض» للأمثلة الدَّاخلةِ على ألفاظ التوكيد الثلاثة، فيحصُل عندَك بذلك تسعة أمثلة، والله أعلم، وهو الموفق والمسدِّد.

(٢) وهذا النوعُ مما أغفله ابنُ آجرُّوم وتبعه على ذلك الناظمُ - رحمهما الله تعالى -.

بَابُ البدل

إِذَا اسْمٌ أُبْدِلَ مِن اسْمٍ يَنْحَلُ ... إِعْرَابَهُ والفِعْلُ أَيْضاً يُبْدَلُ
أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: فَإِنْ تُرِدْ ... إِحْصَاءَهَا فَاسْمَعْ لِقَوْلِي تَسْتَفِدْ
فَبَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ كَـ: جَا ... زَيْدٌ أَخُوكَ ذَا سُرُورٍ بَهِجَا
وبَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ كَـ: مَنْ ... يَأْكُلْ رَغِيفاً نِصْفَهُ يُعْطِ الثَّمَنْ
وبَدَلُ الاشْتِمَالِ نَحْوُ: رَاقَنِي ... محمَّد جَمَالُهُ فَشَاقَنِي
وبَدَلُ الغَلَطِ نَحْوُ: قَدْ رَكِبْ ... زَيْدٌ حِمَاراً فَرَساً يَبْغِي اللَّعِبْ

الشَّرحُ:

هذا شروعٌ منه - رحمه الله تعالى - في ذكر القسم الرَّابع والأخير من التَّوابعِ، وهو «البدل»[(١)].

تعريفه لغةً: العِوَضُ عن الشَّيءِ، ومنه قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ [القلم: ٣٢]. والمراد في باب «البدل»: المبدل.

اصطلاحاً: التابعُ المقصودُ بالحكمِ، المنسوبُ لما قبله بلا واسطةِ عاطفٍ[(٢)].

---

(١) هذا من اطلاقات البصريين، أما الكوفيون فيطلقون عليه لقب: «الترجمة»، أو «التبيين»، أو «التكرير».

(٢) المراد بـ: «الواسطة» هنا: «حرف العطف»، وإلاَّ فقد يأتي البدلُ مع الواسطة، كما في قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]. وقوله: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ﴾=

قولنا: «التابع» جنس يشملُ التَّوابعَ الخمسةَ كُلَّها.

وقولنا: «المقصودُ بالحكمِ» خرج بذلك «النعت»، و«التوكيد»، و«عطف البيان»، لأنها ليست مقصودة بذاتها [1]، وإنما هي مكمِّلاتٌ ومُتَمِّمَاتٌ للمتبُوعِ المقصُودِ بالحكمِ.

وقوله: «بلا واسطةِ عاطفٍ» يخرج عطف النسق.

حكمه: أشار الناظم - رحمه الله تعالى - لحكمه بقوله: «ينحلُ إعرابَه».

فقوله: «ينحَلُ» من النِّحْلَةِ، وهي العَطِيَّةُ. والمقصودُ: أن البدل يُعطى حكم المبدل منه في إعرابه، وسائر أحكامه، بمعنى: أن يكُونَ مُشَارِكاً له مُطلَقاً، لأنه تَابعٌ لهُ.

أمثلةٌ: تبدل المعرفة من المعرفة، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ [إبراهيم: ١ - ٢].

وتبدل النكرة من النكرة، كما في قوله: ﴿إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبٗا﴾

= [المائدة: ١١٤]. وإعادة اللاَّم الزائدة مع البدل أمرٌ جائزٌ لا واجبٌ، وإنما تحسن الإعادةُ عند الفصل كما في الآيتين المستشهد بهما، وتجوزُ الإعادةُ مع عدم الفصلِ، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ لِّلۡعَٰلَمِينَ ۝٢٧ لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۝٢٨﴾ [التكوير: ٢٧ - ٢٨]. انظر: «حاشية يس على التصريح» (٢/ ١٦٠) نقلا من «الأساليب الإنشائية» لعبد السلام هارون (١٣٢).

(١) بمعني أنَّ الكلامَ لم يُسَقْ من أجلِهَا.

[النبأ: ٣١- ٣٢]. وتبدل المعرفة من النكرة، كما في قوله جلا وعلا: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥٢- ٥٣]. وتبدل النكرة من المعرفة، كما في قوله: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝١٦﴾ [العلق: ١٥- ١٦].

أقسامه: ينقسم البدلُ أربعةَ أقسامٍ[1].

١. **بدلُ الشيء من الشيء - أو - بدل الكلِّ من الكلِّ:** وهو البدلُ المسَاوِي للمبدل منه في معناه. ويسمى بدل المطابقة أيضاً[2]:

---

(١) ودليلُ التقسيمِ والحصرِ الاستقراءُ التَّامُ.

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: قد زاد بعضُ النحاة أقساماً أخرى للبدل، والتحقيقُ أنها مندرجةٌ تحت الأربعةِ المعروفةِ خُصُوصاً «بدل الغلط». ويفسِّرونه بما يحصل به الفرق بينهما.

(٢) كما يسميه بعضهم؛ أما ابن مالك - رحمه الله تعالى - فقال: «العبارةُ الجيدةُ أن يُقالَ: بدلُ مُوَافِقٍ من مُوَافِقٍ».

توضيحٌ: قال ابن القيِّم - رحمه الله تعالى -: «البدلُ والمبدلُ إما أن يتَّحِدَا في المفهوم أولا، فإن اتحدا فهو المسمَّى «بدَلَ الكُلِّ من الكُلِّ»، وأحسنُ من هذه التسميةِ أن يُقالَ: «بدلُ العينِ من العينِ»، وبعضُهم يقول: «بدلُ الموافِقِ من الموَافِقِ»؛ لأنَّ هذا البدلَ يجرى فيمَا لا يقبلُ التبعيضَ والكُلَّ، كقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١﴾ [إبراهيم: ١]. وقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢- ٥٣]. ونحوه.

=

ضابطه: أن يكونَ البدلُ عينَ المبدَلِ منهُ. كقوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧]. وقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝ رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [الطلاق: ١٠ - ١١]. وقوله تعالى: ﴿ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة: ٧٢]. فـ: «ربي» بدل من «الله» وهما مطابقان.

ومثَّل الناظمُ - رحمه الله تعالى - لهذا القسم بقوله: «جاءَ زيدٌ أخُوكَ ذَا سُرُورٍ بَهِجَا» فـ: «جا» فعل ماض مبني على الفتح، وقصره مراعاةً للوزن. و«زيد» فاعل مرفوع، و«أخوك» بدل من «زيد» بدل كُلٍّ من كُلٍّ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمَّة لأنه من الأسماء الستة، و«أخو» مضاف و«الكاف» مضاف إليه، و«ذا» اسم من الأسماء الستة بمعنى صاحب، حال من الفاعل، منصوب بالألف، وهو مضاف و«سرور» مضاف إليه، و«بهجا» حال منصوب. والألف فيه للإطلاق. ومعناه: الفَرِحُ المسرورُ.

= وإن لم يتَّحِدَا في المفهُومِ، فإمَّا أن يكونَ الثاني جزءاً من الأوَّلِ، أو لا، فإن كان جزءاً منه فهو: «بدلُ البعضِ من الكُلِّ»، وإن لم يكن جُزْءَهُ، فإمَّا أن يَصِحَّ الاستغناءُ بالأوَّلِ عن الثاني أو لا، فإن صَحَّ فهو: بَدَلُ الاشْتِمَالِ بِمُلاَبِسٍ، إمَّا وصْفٌ، أو فعلٌ، أو ظرفٌ، أو مجاورٌ، أو مقصُودٌ من العين، أو يكونُ مَظْرُوفاً للأوَّلِ». انتهى كلامه.

انظر: «بدائع الفوائد» (٤/ ١٦٥٠).

٢. بدلُ البعض من الكل: وهو بدلُ جُزْءٍ من كُلٍّ - قليلاً كان ذلك الجزءُ، أو مُسَاوِياً، أو أكثرَ منهُ -، ويُشترطُ فيهِ اتصالُهُ بضميرٍ يعُودُ على المبدَلِ منهُ، إما مذكُورٌ، وإمَّا مقدَّرٌ.

ضابطه: أن يكونَ البدَلُ جُزْءاً محسُوساً و محدُوداً من المبدَلِ منهُ. فمثال الضمير المذكور: قوله تعالى: ﴿ لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا ﴾ [الأنفال: ٣٧]. فـ: «بَعْضَهُۥ» بدل من «ٱلْخَبِيثَ» بدل بعض من كل وقد اشتمل على ضمير يعود على المبدل منه وهو (الهاء).

والمقدَّر: قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[آل عمران: ٩٧]. فـ: «من» اسم موصول في محل جر بدل من «ٱلنَّاسِ» بدل بعض من كل، والضمير العائد على المبدل منه محذوف وتقديره: من استطاع إليه سبيلاً منهم.

ومثَّل الناظمُ - رحمه الله تعالى - لهذا القسم بقوله: «**منْ يأكُلْ رَغِيفاً نِصْفَهُ**».
فـ: «مَنْ» اسم شرط جازم مبني على السكون في محلِّ رفع مبتدأ، و«يأكلْ» مضارع مجزوم بـ: «مَنْ» وهو فعل الشَّرطِ. والفاعل ضمير مستتر تقديره: «هو» يعود على «من». و«رغيفاً» مفعول به منصوب، و«نصفه» بدل بعض من كُلٍّ، منصوب من «رغيفاً»؛ لأنه هو المقصودُ بالنسبة أصلاً بلا واسطة، ثم هو جزءٌ

محسوسٌ من المبدَلِ منه، فيكونُ بدلَ بعضٍ من كلٍّ. و«يُعْطِ» فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلَّة، وهو جواب الشَّرط، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «هو» يعود على «من». و«الثَّمَنْ» مفعول به منصوبٌ بفتحةٍ مقدَّرةٍ على آخره مَنَعَ من ظهُورِها اشتغَالُ المحلِّ بسُكُونِ الوَقْفِ.

٣. بدلُ اشتمال: وهو بدلُ شَيْءٍ من شَيْءٍ، يشتمِلُ عامِلُهُ على معنَاهُ إجمالاً، ولا بُدَّ فيهِ من ضَمِيرٍ يعُودُ على المبدَلِ منهُ مذكُوراً كان، أو مقَدَّراً.

ضابطه: أن يكونَ بين البدَلِ والمبدَلِ منهُ ارتِبَاطٌ. كقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧]. فـ: «قِتَالٍ» بدل اشتمال من «ٱلشَّهْرِ»، والضميرُ العائدُ على المبدَلِ منهُ هو: «الهاء» في «فِيهِ».

وقوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ﴾ [البروج: ٤ – ٥]. فـ: «ٱلنَّارِ» بدل اشتمال من «ٱلْأُخْدُودِ»، والضمير العائد على المبدل منه مقدَّرٌ. أي: النار فيه.

ومثَّل الناظمُ – رحمه الله تعالى – لهذا القسم بقوله: «راقني محمَّد جمالُه فَشَاقَني» فـ: «راقَ» فعل ماض مبني على الفتح، و«النون» للوقاية، و«الياء» مفعول به، و«محمَّد» فاعل مرفوع، و«جماله» بدل اشتمال، وهو مشتمل على ضمير يعود على المبدل منه وهو: «محمَّد»، لأنَّ الجمَالَ صفةٌ له مشتمِلٌ عليها. وقوله: «راقني» بمعنى: أعجبني. و«فَشَاقَني» الفاء عاطفة،

وإعرابها كإعراب «رَاقَنِي». و«شَاقَنِي» مَأخُوذٌ من الشَّوْقِ، وهو: نِزَاعُ النَّفْسِ إلى الشَّيءِ، وحركة الهوَى. والمعنى: هَيَّجَ شَوقِي.

أقول: قصدَ بـ: «محمَّد» في المثال: نبينا ﷺ، كما صرَّح به بعضُ الشرَّاحِ. والله أعلم.

وقوله: «وبدلُ الاشْتِمَالِ» في بعض النسخ: «وبدلُ اشْتِمَالٍ» بالتنكير والتنوين، وكلاهما صحيحٌ لفظاً ووزناً.

٤. بدلُ الغلط [١]: وهو بدلُ الشَّيْءِ من الشَّيْءِ الَّذي يذكُرُه المتكلِّمُ على سبيل الغَلَطِ؛ وبعضُهم يسمِّيه: البدَلَ المباينَ للمُبْدَلِ منهُ، أي: ليس نفسَه، ولا جزءَه، ولا معنَاه، بل هُو أجنبيٌّ منه.

تنبيهٌ: هذا القسمُ من البَدَلِ لا يكونُ في القرآن، ولا في كلامٍ مُسْتقيمٍ [٢]، وإنما يأتي في لفظ النَّاسِي، أو الغَالِطِ [٣]، ويُعلم بالقرَائنِ، وحَالِ المتكلِّم.

ضروبه: لبدل الغلط ضربان.

---

(١) قال الشيخ عبد الرحمن ابن قاسم - رحمه الله تعالى -: «واستُدرِكَ عليه - أي: ابن آجرُّوم - بدلُ الإضْرَابِ، وهو: أن يكونَ كلٌّ من الأوَّلِ والثاني مقصُوداً في الابتداء؛ وبدَلُ النِّسيانِ، وهو: أن يكونَ القصْدُ الإخبار بالأوَّلِ ثم تبين أن المقصُودَ الثاني». انتهى كلامه من «حاشيته على الآجرُّوميَّة» ص (٩٢).

(٢) وإن وقع في كلام مُستَقِيمٍ فَصِيحٍ استُدرِكَ بـ: «بَلْ».

(٣) انظر: «المقتضب» للمبرد (١/ ٢٨) و(٤/ ٢٩٧).

الضرب الأول: ما يُقصَدُ متبوعُه كما يُقصَدُ هو، ويُسمَّى بدلَ الإضْرَابِ، وبدَلَ البَدَاءِ. نحو قولك: «أكلتُ خبزاً لحماً».

الضرب الثاني: ما لا يُقصَدُ متبُوعُه بلْ يكُونُ المقصُودُ البدَلَ فقط، ويكُونُ سببُه سبْقُ اللِّسانِ، ويُسمَّى بدَلَ الغَلَطَ والنِّسيَانِ. منه قول ذي الرُّمَّة:

لمَيْاءُ في شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ   وفي اللِّثَاتِ وفي أَنيَابِهَا شَنَبُ

فالشاهد في قوله: «لَعَسٌ» وهو بدلُ غَلَطٍ من قوله: «حُوَّةٌ»، لأنه أرادَ أن يذكرَ اللَّعَسَ وهو: السَّوادُ المشُوبُ بحمْرَةٍ فَذَكرَ الحوَّةَ غَلَطاً[1].

أقولُ: وهذا الضربُ هو الذي مثَّل له الناظمُ - رحمه الله تعالى - بقوله: «قد رَكِبْ زيدٌ حماراً فَرَساً» فـ: «قد» حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب. و«رَكِبْ» فعل ماض مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الوقف، و«زيدٌ» فاعل مرفوع، و«حماراً» مفعول به منصوب، و«فرساً» بدل غلطٍ من «حمار»، وذلك أنَّك أردت أن تقول: «رَكِبَ زيدٌ فَرَساً» فغلطت فجعلتَ «حماراً» مكانَه. «يبغي» فعل مضارع مرفوع بالضمَّة المقدَّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره:

---

(١) «على ما قالَ ابنُ منظُورٍ في «لسَان العرب» (١٢/ ٢٨٩). لكن من سَوَّى بينهُما في المعنَى فلا غلَطَ، كما عند المرزُوقيِّ في «شرح دِيَوانِ الحمَاسَة» (٢/ ٧٣٠)، والإمام أبي نصرٍ حاتم البَاهِليِّ صَاحِبِ الأصمَعيِّ في شرحه لـ: «ديوان غيلان ذي الرّمة» (١/ ٣٢)، وغيرهما». انتهى ما علَّقه شيخُنا الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني - حفظه الله تعالى - في هذا المقَامِ.

هو. و«اللَّعِبْ» مفعول به منصوب بالفتحة المقدَّرة مَنَعَ من ظهُورِها اشتِغَالُ المحلِّ بسُكُونِ الوَقْفِ.

فائدةٌ: الفَرْقِ بين غَلَطِ اللِّسَانِ وغَلَطِ النِّسيَانِ: أنَّ الأوَّلَ مُتعلَّقُه بِاللِّسَانِ، والثاني مُتعَلَّقُه بالْجَنَانِ (القَلْبِ).

وقوله: «فَإِنْ تُرِدْ إِحْصَاءَهَا» الفاء في «فإن» فاء الفصيحة، و«إنْ» شرطيَّة. و«ترد» فعل مضارع، وهو فعل الشَّرط. والمقصود: إذا أردتَ أيُّها الطَّالبُ «إحصاءها» أي: جمعها وعدَّها. «فَاسْمَعْ» الفاء واقعة في جواب الشَّرطِ، و«اسمع»، فعلُ أمرٍ، وهو جَوابُ الشَّرطِ «إنْ»، و«لِقَولِي» اللام زائدةٌ، والأصلُ: اسمع قولي. «تَسْتَفِدْ» فعلٌ مضارعٌ مجزُومٌ لوقُوعهِ في جَوَابِ الطَّلبِ.

فرعان:

الفرع الأول: قال الناظم - رحمه الله تعالى -: «والفِعلُ أيضاً يُبدَلُ»: مفهومه: أنه كما يُبدلُ الاسمُ من الاسمِ، يُبدلُ الفعلُ من الفعلِ كذلك، لكن ذلك بشرط ما إذا أفاد الثاني زيادة بيان للأوَّل، بأن يكون في معناهُ.

أمثلةٌ: فبدل الشيء من الشيء، قول عبد الله بن الحرِّ:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا في دِيَارِنَا   تجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونَاراً تَأَجَّجَا

فقوله: «تلمم» فعل وهو بدل من الفعل «تأت».

وبدل البعض من الكلِّ كقولك: «إنْ تصلِّ تسجدْ لله يرحمك اللهُ».

وبدل الاشتمال كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾﴾ [الفرقان: ٦٨ – ٦٩]. فقوله: « يُضَٰعَفْ » بدل من «يَلْقَ» بدل اشتمال، ولذا فهو مجزوم، لأن متبوعه مجزوم، لوقوعه في جواب الشرط. فإعرابه بإعرابه.

وكقول العَجَّاجِ:

إنَّ عَلَيَّ اللهَ أنْ تُبَايِعَا   تُؤْخَذَ كَرْهاً أوْ تجِيءَ طَائِعَا

فقوله: «تؤخذ»: بدل اشتمال من قوله: «تبايعا». ولذلك نصب.

وبدل الغلط في باب الفاعل، كقولك: «إنْ تَأْتِنا تسألْنَا نُعْطِكَ». فقولك: «تسأل» بدل غلط من قولك: «تأت». لأنك أردتَ أن تقول: «إنْ تسألنا نُعْطِك» فقلتَ: «إنْ تأتنا» غَالِطاً أو نَاسِياً، ثم ذكرت فاستدركتَ فوضعتَ هذا الفعلَ في موضعِ ذلك(١).

الفرعُ الثاني: كما يُبدلُ الاسمُ من الاسمِ، والفعلُ من الفعلِ، كذلك تُبدلُ الجملةُ من الجملةِ إذا كانت الثانية أبين من الأولى.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾﴾ [الشعراء: ١٣٢ – ١٣٤]. فجملة « أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ » بدل من التي قبلها بدل بعض من كل. والله أعلم.

---

(١) راجع: «المقتضب» للمبرِّد (٢/ ٦٥)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٥/ ٢٠٤– ٢٠٥).

قاعدةٌ: البدلُ تابعٌ في إعرابه للمبدَلِ منه - كما تقدم معك في حكمه -، ومن جملة تبعيَّتِه ألاَّ يتقدَّمَ عليه.

فائدةٌ في افتراق «عطف البيان» عن «البدل»:

كنتُ قد أشرتُ في باب «العطف»، أنَّ «عطف البيان» شبيهٌ بـ: «البدل»، وهذه المشابهةُ لا تستلزمُ تمامَ المثليَّةِ، بل بينهُما أمورٌ يفترقَانِ فيهَا، منها:

١. أن «عطف البيان» لا يكُونُ مضمَراً، ولا تَابِعاً لمضمرٍ، بخلافِ «البدل».

٢. أن «عطف البيان» يُوَافِقُ متبوعَه تعريفاً، وتنكيراً، بخلافِ «البدل».

٣. أن «عطف البيان» لا يَكُونُ فِعلاً تابعاً لفعلٍ، بخلافِ «البدل».

٤. أن «عطف البيان» ليسَ في التعدِّي من جملةٍ أُخرَى، بخلافِ «البدل».

٥. «عطف البيان» لا يُنوَى إحلاله محلَّ الأوَّلِ، بخلافِ «البدل».

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «البدل» من «التوابع»، وهو آخِرُها، وحكمهُ: متابعة المبدَلِ منهُ في جميع إعرابه؛ وهو أربعة أضرُبٍ: «بدل الشيء من الشيء»، و«بدل البعض من الكل»، و«بدل اشتمال»، و«بدل الغلَطِ».

وكما يكُونُ «البدل» في الاسم، يكون في الفعل كذلك.

تنبيهٌ: بباب «البدل» ينتهي الكلام على التوابع، والله أعلم.

* * *

بَابُ المفعول به

مَهْـمَا تَـرَ اسْـماً وقَـعَ الفِعْـلُ بِـهِ ... فَـذَاكَ مَفْعُـولٌ فَقُـلْ بِنَـصْبِهِ

كِمْثِـلِ: زُرْتُ العَـالِمَ الأَدِيْبَـا ... وقَـدْ رَكِبْـتُ الفَـرَسَ النَّجِيْبَـا

وظَـاهِراً يَـأتِي، ويَـأتِي مُـضْمَرَا ... فَـأَوَّلُ مِثَالُـهُ مَـا ذُكِـرَا

والثَّـانِ قُـلْ: مُتَّـصِلٌ، ومُنْفَـصِلْ ... كَـ: زَارَنِي أَخِـي، وإِيَّـاهُ أَصِـلْ

الشَّرحُ:

بعد أن أنهى الكلام على المرفوعات، تطرق للكلام على منصوبات الأسماء[(١)]، وهي[(٢)]:

---

(١) انقسام «المفعول» إلى: «مفعول به»، و«له»، و«معه»، و«فيه»، و«مفعول مطلق»، اصطلح عليه البصريون؛ أما أهل الكوفة فيرون أن «الفعل» له مفعولٌ واحدٌ، هو: «المفعول به»، أما باقي المفعُولات فيجعلُونها مُشبّهَاتٍ بِهِ.

(٢) وقد ذكرها ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - مجملةً ومفصلةً، واكتفى الناظمُ - رحمه الله تعالى - بتفصيلها كما فعل بالمرفوعات.

والسبب في تقديمه للمرفوعات راجع إلى إعرابها، لأنها تعرب إعراب العُمَدِ؛ بخلاف المنصوبات، فإن إعرابها إعراب فضلات، لذلك وجب تأخيرها.

فائدةٌ: جنسُ المنصوباتِ خمسةٌ: «المفعولات» و«النواسخ» و«التوابع»، وما عمل النصب في بعض حالاته بشروط كـ: «المستثنى»، و«النداء»، وما عمل النصب في جميع حالاته وهو: «الحال»، و«التمييز»، واسم «لا».

«المفعـول بـه»، و«المفعـول المطلـق» أو«المـصدر»، و«الظـرف» بقـسميه، و«الحال»، و«التمييز»، و«المستثنى»، واسم «لا»، و«المنادى»، و«المفعـول لأجلـه»، و«المفعول معه»، وخبر «كان وأخواتها»، واسم «إنَّ وأخواتها»، و«التوابع»[١].

والكلام في هذا المقام على القسم الأول منها، وهو: باب «المفعول به»، وبدأ به - رحمه الله تعالى - لأنه أحوجُ إلى الإعراب، ولكونه يقع بينه وبين الفاعل الالتباس[٢].

تعريفه لغةً: ما وقع عليه فعل الفاعل.

اصطلاحاً: هو الاسمُ الصريحُ، أو المؤوَّلُ، الذي يقعُ عليه فعلُ الفاعلِ، ولم تتغيرْ لأجلِهِ صورةُ الفعلِ.

قولنا: «المؤوَّلُ المنصُوبُ» سواء كان لفظاً، أو تقديراً، أو محلاً.

وقولنا: «الذي يقع عليه فعلُ الفاعل» المراد بوقوعه عليه: تعلُّقه به، بحيثُ لا يُعقَلُ دونَه، ولا يتصور ويتخيل في الذِّهنِ إلاَّ به[٣]، كما سيأتيك توضيحه في الأمثلة.

---

(١) وإدخالها ضمن المنصُوبات هنا، بحكم تبعيتها للمنصوب.

(٢) وإلاَّ فالمناسب أن يقدمَ «المفعول المطلق»، لأنه المفعول الحقيقي، ولأنه قد يوجد في العُمَدِ إذا كان نائباً عن الفَاعل. كما هو معلومٌ، ومقرَّرٌ في بابه من كتب النَّحو.

(٣) وهذا احترازٌ من «الظَّرْفِ»، لأنَّ الفعلَ يقعُ فيه، لا عليه، ومن «المفعول له»، لأنَّ الفعلَ يقعُ لأجلِهِ، ومن «المفعول معه» لأنَّ الفعلَ يقعُ معه، لا عليه، ومن «المفعول المطلق» لأنهُ نفسُ الفعلِ الوَاقعِ من الفاعلِ، من غير تقييدٍ بـ: «في»، أو«على»، أو«مع».

حكمه: النَّصبُ. وأشَارَ إليه الناظمُ - رحمه الله تعالى - بقوله: «فقُلْ بنصبِهِ». ونصبُه إما: بالفتحة، أو الألف، أو الياء، أو الكسرة.

ضابطه: جعل النُّحاةُ لـ: «المفعول به» ضوابطَ، وهي:

١) أن يكون اسماً صريحاً، أو مؤولاً بالصريح، لا فعلاً، ولا حرفاً.

٢) أن يكون منصُوباً، لا مرفوعاً، ولا مجروراً.

٣) أن يكون فعل الفاعل قد وقع عليه، أي: تعلُّقه به من جهة الثبُوتِ، نحو: «فَهِمْتُ الدَّرْسَ». أو النفيِّ نحو: «لم أَفْهَمِ الدَّرْسَ».

أقسامه: ينقسم «المفعول به» قسمين:

١. القسم الأول: الظاهر: كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ۝٢ ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ۝٣ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ۝٤﴾ [الشَّرحُ: ١ – ٤].

ففي هذه الآيات الكريمات أربعة مفعولات كلّها أسماء ظاهرة: «صَدْرَكَ» و «وِزْرَكَ» و«ظَهْرَكَ» و«ذِكْرَكَ».

ومثَّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله:

كِمْثِلِ: زُرْتُ العَالِمَ الأَدِيْبَا وقَدْ رَكِبْتُ الفَرَسَ النَّجِيْبَا

فقوله: «كمثل» أي: المثال الذي يُطابق ما ذكرناه في حدِّ «المفعول به» هو قولي: «زرت العالم....».

ف: «زار» فعل ماض، و«التاء» فاعل، و«العالمَ» مفعولٌ به منصوب لوقوع الزِّيارة عليه وقوعاً معنوياً، و«الأديبا» نعتٌ لـ: «العالم» منصوبٌ. والألف فيه للإطلاق.

وقوله: «ركب» فعل ماض، و«التاء» فاعل، و«الفرسَ» مفعول به، لأنه اسم منصوب، وقع عليه الفعلُ وقوعاً حسياً، وهو الرُّكُوبُ [1]، و«النجيبا» نعتٌ لـ: «الفرس». والألف فيه للإطلاق. و«النجيبُ» هنا بمعنى: الفاضل.

٢. **القسم الثاني: المضمر: وهو نوعان:**

النوع الأول: الضمير المتصل.

ضابطه: الذي لا يُبتدَأُ به في الكلام، ولا يصحُّ وقوعُه بعد «إلاَّ» في الاختيار. كما في قوله تعالى: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١]. فضمير المخاطبين في «أَلْهَىٰكُمُ» في محل نصب مفعول به لـ: «ألهى» و«التكاثر» فاعله.

ومثَّل له في النظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «زارني أخي» فـ: «زار» فعل ماض، و«النون» للوقاية، و«الياء» ضمير متصل مبني على السُّكُونِ في محلِّ نصب مفعول به، و«أخ» فاعل مرفوع وهو مضافٌ، و«الياء» مضاف إليه.

النوع الثاني: الضمير المنفصل:

ضابطه: الذي يصح أن يبتدأ به في الكلام ويصح وقوعه بعد «إلاَّ» في الاختيار.

وهو منحصر في ضمير واحد، وهو: «إيَّا» - بكسر الهمزة وتشديد الياء - وفروعه، وهي اثنا عشر ضميراً: اثنان للمتكلم: «إيَّايَ»، و«إيَّانَا»؛ وخمسة

---

(١) إذ هو متعلَّقٌ به، بحيثُ لا يُعقَلُ دونه. إذْ لا يمكنُ - عقلاً - ركوبٌ بلا مركُوبٍ، كما لا يُعقل حُصُولُ الرُّكُوبِ بلا رَاكِبٍ.

للحاضر: «إِيَّاكَ»، و«إِيَّاكِ»، و«إِيَّاكُما»، و«إِيَّاكُم»، و«إِيَّاكُنَّ»؛ وخمسة للغائب: «إِيَّاه»، و«إِيَّاها»، و«إِيَّاهما»، و«إِيَّاهم»، و«إِيَّاهنَّ».

مثالُهُ: قوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، وقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣]. وهذا متأخر عن عامله.

وقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [الفاتحة: ٥]. وهذا متقدم على عامله.

ومثل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «إِيَّاهُ أصِلُ» فـ: «إِيَّا» ضمير منفصل مبني على السُّكُونِ في محلِّ نصب مفعول به مقدَّم، و«الهاء» حرف دالٌّ على الغيبة مبني على الضَّمِّ لا محلَّ له من الإعراب. و«أَصِلُ» فعل مضارع مرفوع بضمَّةٍ مقدَّرةٍ على آخره مَنَعَ من ظهُورِهَا اشتغَالُ المحلِّ بسُكُونِ الوَقْفِ. والفاعل ضمير مستتر فيه، تقديره: «أنا».

قاعدتان:

الأولى: العامل في «المفعول به» أربعة: «الفعل»، و«الوصف»، و«المصدر»، و«اسم الفعل».

الثانية: من علامةِ «المفعُول به»[1] أن يُجعلَ مُبتدأً، ويُخبرَ عنه باسمِ

---

(١) وهذه العلامةُ المذكورةُ ليست مانعةً من دخُولِ «نائب الفاعل» فيه، كما أشارَ إلى هذا الشيخُ حسن بن محمَّد الحفظي - حفظه الله تعالى -.

مفعُولٍ تامٍّ. ففي نحو قولك: «حَفِظْتُ القُرآنَ»، و«سمعتُ الدَّرْسَ». تقول: «القُرآنُ محفُوظٌ»؛ و«الدَرْسُ مَسمُوعٌ».

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «المفعُول به» من جملة المنصوبات، وأنه ينقسم قسمين: ظاهر، ومضمر. والله أعلم.

* * *

بَابُ المصدر

المَـصْدَرُ اسْــمٌ جَـاءَ ثَالِثـاً لَـدَى تَـصْرِيفِ الفِعْـلِ، وانْتِـصَابُهُ بَـدَا

وهُــوَ لَــدَى كُـلِّ فَتـىً نَحْـوِيِّ مَــا بَــينَ لَفْظِــيٍّ ومَعْنَــوِيِّ

فَــذَاكَ مَــا وَافَــقَ لَفْــظَ فِعْلِــهِ كَــ: زُرتُــهُ زَيَــارَةً لِفَــضْلِهِ

وذَا مُوَافِــــقٌ لمِعنَــــاهُ بِـــلاَ وِفَـاقِ لَفْـظٍ كَـ: فَرِحْـتُ جَـذَلاَ

الشَّرحُ:

هذا هو القسمُ الثاني من منصوبات الأسماء، وهو: «المصدر»(١).

تعريفه لغةً: اسم مفعُولٍ من «صَدَرَ»، ومصدرُ الشَّيْءِ: مَنْبعُهُ.

اصطلاحاً: هو الاسمُ الصريحُ المنتصب، الذي اشتق منه الفعلُ، وصدَرَ عنهُ، وهو يعمَلُ عملَ فعلِهِ إذا كانَ مُنوَّناً(٢).

قولنا: «الصَّريحُ» خرجَ بذلك: «المؤوَّلُ»، لأنه لا يقعُ مفعُولاً مُطْلقاً أصلاً.

قوله في النظم: «المصدر اسم....».

أقولُ: تعبيره - رحمه الله - بالاسم، أحسن من التعبير بـ: «المصدر» لأنَّ «المفعول المطلق» كثيراً ما يكون غيرَ مصدرٍ، كقولك: «قُمْتُ ذَاكَ». فـ: «ذَاكَ» مفعولٌ مطلقٌ، وظاهرٌ أنه اسمُ إشارَةٍ، وليس مصدراً.

---

(١) سمي «المصدر» مصدراً لكون الأفعال وسائر المشتقات تصدُرُ عنه.

(٢) انظر: كتاب «المصباح» للمطرِّزي ص (٦٨).

ضابطه: ضابط «المصدر» ما ذكره الناظم - رحمه الله تعالى - قوله: «جاء ثالثاً لدى تصريف الفعلِ» [(١)] والمقصُودُ: أنه يأتي ويرد في المرتبة الثالثة عند تصريفك وتحويلك لأيِّ فِعْلٍ من صيغةٍ لأخرى، نحو: «سَكَتَ يَسْكُتُ سُكُوتاً»، و«قَامَ يَقُومُ قِيَاماً»، «حَفِظَ يَحْفَظُ حِفْظاً»، فـ: «سُكُوتاً»، و«قِيَاماً»، و«حِفْظاً» مصادر، لأنها جاءت في المرتبةِ الثالثةِ عند تحويل أفعالها، وهكذا فليُقس.

وقوله: «تصريف الفعلِ» في بعض النسخ: «تصريف فعلٍ» بالتنكير والتنوين، وكلاهما صحيحٌ لفظاً ووزناً.

حكمه: النَّصبُ [(٢)]، كما أشار له - رحمه الله تعالى - بقوله: «وانتصابُه

(١) وهذا التصريف حسب عُرْفِ أهلِ النَّحو.

وقولُ النَّاظم تبعاً لابن آجرُّوم - رحمهما الله -: «جاء ثالثاً لَدَى تصريف فعلٍ» هو مذهبُ الكوفيين، لأنهم يرون أن «الفعلَ» هو أصلُ المشتقات. أما البصريون فيرون أن «المصدر» هو أصلُ المشتقات.

برهان ذلك عندهم: أنَّ «المصدر» له معنىً واحد، وهو دلالتهُ على الحدث فقط، ولا يدلُّ على الزَّمان بلفظه؛ و«الفعل» يدلُّ على الحدث، والزَّمان المخصُوصِ، فهو بمنزلة اللَّفظِ المركَّبِ، لأنه يَدُلُّ على أكثر مما يدلُّ عليه المفرد، وهذا المذهب الذي ذهب إليه البصريون صحَّحَهُ غيرُ واحدٍ من الأئمة. والله أعلم.

(٢) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: والناصبُ له إما مصدرٌ آخر، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء:٦٣]. وإما فعلٌ، كما في قوله عز وجل:=

بَدَا». وبَدَا أي: ظهَر. إما: بمصدرٍ مثلِهِ، أو بفعلٍ، أو بوصْفٍ.

وقفةٌ: اعلم - نفعني الله وإيَّاك - أن هذا الباب كما يُسمَّى بـ: «المصدر»، يُسمَّى كذلك باسم: «المفعول المطلَق». لأنه انتصب في باب المفعولية من غيرِ قيدٍ بحرفٍ، وأكثر ما يكونُ مصدراً[1].

= ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]. وإما وصفٌ، كقوله جلَّ جلاله: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا﴾ [الذاريات: ١].

والمقصود بـ: «الوصف» هُنا: «اسم الفاعل»، و«اسم المفعول»، و«صيغ المبالغةَّ». والله أعلم.

(١) لذلك فقد ناسبَ في هذا المقام التعريف به فأقول.

المفعول المطلق: هو فضلةٌ، يُبيِّنُ نوعَ عَامِلِهِ، أو يُؤكِّده، أو يُبيِّنُ عددَهُ، وليس خبراً، ولا حالاً.

وبينه وبين «المصدر» عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، فيجتمعَانِ ويفترقَانِ في أوجُهٍ، وينفردُ كلٌّ منهُما عن الآخر بأوجُهٍ. مع هذا فقد لا يكون «المفعول المطلق» مصدراً مثل: «كل» و«بعض»، إذا أضيفا إلى المصدر، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلۡمُعَلَّقَةِۚ﴾ [النساء: ١٢٩]، وكالعدد، كما في قوله تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ﴾ [النور: ٤]. وكأسماء الآلات، كقولك: «ضربته سوطاً».

والحاصل: أنَّ كلَّ مفعول مُطلَقٍ مصدرٌ ولا عكسَ، لأنَّ «المصدر» قد يكون مبتدأ، وقد يكون خبراً، وقد يكون اسم «إنَّ»، وقد يكون خبرها، فلا يتعين في «المصدر» أن يكون منصُوباً على المفعوليةِ المطلَقة، لكن يتعيَّنُ في المفعول المطلق أن يكُونَ مصدَراً.=

أقسام المصدر: ينقسم المصدرُ قسمين - وعليه جمهورُ النَّحويين -:

القسم الأول: المصدرُ اللفظيٌّ: وهو الذي وافقَ لفظَهُ لفْظَ فعلِهِ [(١)]. كما في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان: ٦]. وقوله: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ⑧﴾ [المزمل: ٨].

وهذا الذي عناه الناظم - رحمه الله تعالى - بقول: «فَذَاكَ مَا وَافَقَ لَفْظَ فِعْلِهِ». فـ: «فذاك» الفاء فاء الفصيحة. و«ذاك» أي: الأول من المذكورين في البيت السابق وهو اللفظي، فالمشار إليه الأول، على طريق اللَّفِ والنَّشْرِ المرتب، لذلك أتى بالكاف لأنه بعيد، و«ما» اسم موصول بمعنى: الذي. «وافق لفظ فعله» في حروفه الأصول ومعناه - كما تقدَّم وكما سيأتي في المثال -.

ومثَّل له بقوله: «زرتُهُ زيارةً» فـ: «زرته» فعل وفاعل، والضمير «الهاء» في

= تنبيه: «المفعول المطلق» أُطلِقَ ولم يُقيَّد بحرف، ولا ظرفٍ كما هو حال أخوته المفاعيل: فإنَّ «المفعول به»، و«المفعول فيه»، و«المفعول له»، قيِّدت بالجار والمجرور. و«المفعول معه» قيِّد بالظَّرفِ. أمَّا «المفعول المطلق» فلم يقيَّد لأنه هو أصل المفاعيل، ولأنه هو الحدَث، وباقي المفاعيل محَالٌّ للحدَثِ، فهو المفعُولُ الحقيقيُّ لأنه الحدثُ الصَّادِرُ منهُ.

(١) المقصُودُ بموافقة لفظَ الفعلِ: مجموع المادَّة التي هي عبارةٌ عن الحرُوف الأصلية - ولا اعتبار للمخالفة في الهيئة -؛ توضيح ذلك بأن يكون المعنى المرادُ من الفعل، هو المعنى المرادُ من المصدر.

محلِّ نصبِ مفعولٌ به. و«زيارةً» مفعول مطلق لفظي، لأنه وافقَ لفظُه لفظَ فعلِه، لأنَّ مادة «زيارة» قد شاركت فعل «زرتُ» في حُرُوفِهِ ومعنَاهُ، و«لفضله» جار ومجرور متعلق بقوله: «زرته».

القسم الثاني: المصدرُ المعنويُّ: وهو الذي وافق معنى فعله - الناصب له - دُونَ لفظِهِ[1].

وهو الذي عناه الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «وذَا مُوَافِقٌ لمِعَنَاهُ بِلاَ وِفَاقِ لَفْظٍ» فـ: «ذَا» إشارة إلى النَّوع الثاني وهو: «المعنوي» - على طريق اللَّف والنَّشر -، و «مُوَافِقٌ» أي: أن المصدر المنصُوب على المفعُوليَّةِ المطلَقة مُوافِق «لمِعَنْاهُ» أي: لمعنى عامله الناصب له، لأنَّ الضَّمير يعودُ لقوله: «فعله»، و«بِلاَ وِفَاقِ لَفْظٍ» أي: من موافقة في المعنى، دون موافقة في حروفه.

ومثَّل له بقوله: «فَرِحْتُ جَذَلاً». فـ: «فرحتُ» فعل وفاعل. و«جَذَلاً» مفعول مطلق وهو مصدر معنويٌّ، والنَّاصِبُ له قوله: «فرح»، وقد وافقه في الحروف دُونَ المعنى، لأن «الجذل» يوافقُ «الفرَح».

قوله في النَّظم: «وهوَ لَدَى كُلِّ فَتىً نَحْوِيٍّ» فـ:«وهو» أي: المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة. و«لدى» بمعنى: عند. و«كلِّ فتىً» التنوين للتعظيم. و«نحويٍّ» نسبة إلى علم النَّحْوِ.

---

(١) بأن خالفَه في مادَّته مع موافقتِهِ لهُ في معنَاهُ.

وأقـول: إنـما خَـصَّ بخطابـه - رحمـه الله تعـالى - الفتيـان، لأنهـم هُـم المقـصودُون بهـذا التقـسيم - تقـسيم «المـصدر» إلى لفظـيٍّ ومعنـويٍّ - بوَصْفِهم مُبتَدِئينَ، وإلاَّ فالمتَمَرِّسُ في هذا الفنِّ، والرَّاسِخُ فيـه، يستغني عن هذا التقسيم والتنويع [(١)].

أنواع «المصدر» أو«المفعول المطلق»: المصدر عند النحاة على ثلاثة أنواع:

١. النوع الأول: تأكيد الفعل أو العامل. كما في قوله تعالى:﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾[النساء: ١٦٤]. وقوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ٥٦ ﴾[الأحزاب: ٥٦].

٢. النوع الثاني: تأكيد نوع العَامِلِ: وله ثلاثُ حَالاَتٍ.

الأولى: أن يأتي موصُوفاً: وشاهده قوله تعالى:﴿ فَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدۡهُم بِهِۦ جِهَادٗا كَبِيرٗا ٥٢ ﴾[الفرقان: ٥٢].

الثانية: أن يأتي مُضَافاً: وشاهده قوله تعالى:﴿ كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ ﴾ [التكاثر: ٥].

الثالثة: أن يكون نوعاً من جنس ما يدُل عليه العامِلُ: كما في قولك: «رجعَ القهقَرى».

---

(١) لذلك فإنك لا تجد مثل هذا التقسيم في كتب النَّحوِ المطوَّلة.

٣. النوع الثالث: بيان لعَـدَدِ الفعل. كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴿١٤﴾ ﴾ [سورة الحاقة: ١٤]. فقوله «دَكَّةً» مفعولٌ مطلقٌ مبيِّنٌ للعدد؛ ولفظ «وَٰحِدَةً» صفةٌ له، لتأكيد المرَّة.

وكذلك في نحو قولك:«ختمتُ القرآنَ ختمةً وختمتينِ وختماتٍ».

قاعدةٌ: لا ينصب المفعول المطلق بالفعل الجامد، ولا بالفعل الناقص، ولا بالفعل الملغى في باب «ظنَّ».

تنبيهان:

الأول: لا يُذكر مع المفعول المطلق فعلُهُ إذا نابَ عنه في العملِ، مثاله ذلك قول الله تعالى:﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ ﴾ [محمَّد: ٤]. فقوله:«فَضَرْبَ» مفعولٌ مطلقٌ نائب عن فعله الذي هو فعلُ أمرٍ.

الثاني: المصدرُ المؤكد لا يجوزُ حذفُ عاملِهِ، لأنه مَسُوقٌ لتقرير عامله، وتقويته، والحذفُ منافٍ لذلك.

فائدتان:

الأولى: اجتمع في آيتين من كتاب الله العزيز، الفعلُ الماضي، والمضارعِ، والأمرِ، والمصدرُ، من مادَّةٍ واحدةٍ، وهي قوله جلا في علاه:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَنَٰجَيۡتُمۡ فَلَا تَتَنَٰجَوۡاْ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَمَعۡصِيَتِ ٱلرَّسُولِ وَتَنَٰجَوۡاْ بِٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلنَّجۡوَىٰ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ لِيَحۡزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَيۡسَ بِضَآرِّهِمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝١٠ ﴾ [المجادلة: ٩ – ١٠].

فقوله تعالى: «تَنَٰجَيۡتُمۡ» فعل ماضٍ، و«تَتَنَٰجَوۡاْ» فعل مضارعٍ، و« وَتَنَٰجَوۡاْ» فعل أمرٍ، و« ٱلنَّجۡوَىٰ» مصدر[1].

الثانية: جمع الإمامُ المهلبيُّ عدَّة ما ينوبُ عن المصدر ويشتق منه بقوله[2]:

مِنَ المصدرِ اشتُقَّت لِذِي الفَهْمِ تِسْعَةٌ ... هِيَ: الفِعْلُ في حَالاَتِهِ، واسمُ فَاعِلِهْ

ومفعولُهُ، واسمُ الزَّمَانِ، وصِنْوُهُ ... وَوصفَانِهَا يَأتِي عَلى رَغْمِ جَاهِلِهْ

واسمٌ لـهُ، ثـم اسـمُ آلـةِ فِعْلِـهِ ... لِذِي الأمرِ، والشَّيْءُ المعدُّ لِعَامِلِهْ

مُلَخَّصٌ: يتلخَّصُ مما سبقَ أن «المصدر» أو«المفعول المطلق» من جملة المنصُوباتِ، هو نوعان: لفظيٌّ، ومعنويٌّ، ويأتي عادةً لتأكيد الفعل، أو لبيان نوعِ العَاملِ، أو عددهِ، والله أعلم.

* * *

(١) من إفادات شيخنا – حفظه الله تعالى ومتع به –.

(٢) انظر: ص (٢٣٥) من «نظم الفرائد».

قال أبو عبد البرّ – عفا الله عنه –: وقد أوصلَها بعضُهم إلى أربعة عشر مُشتقاً.

بَابُ الظرف

الظَّرْفُ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ «فِي» زَمَانِيـاً، مَكَانِيـاً أيضاً يَفِي

أَمَّا الزَّمَانِيُّ فَنَحْوُ مَا تَرَى: اليَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، ثم سَحَرَا

وغُدْوَةً، وبُكْرَةً، ثم غَدَا حِيْناً، ووَقْتاً، أَبَداً، وأَمَدَا

وعَتْمَةً، مَسَاءً، أَوْ صَبَاحَا فَاسْتَعْمِلْ الفِكْرَ تَنَلْ نَجَاحَا

أَمَّا المَكَانِيُّ مِثَالُهُ اذْكُرَا: أَمَامَ، قُدَّامَ، وَخَلْفَ، وَوَرَا

وفَوْقَ، تحْتَ، عِنْدَ، مَعْ، إِزَاءَا تِلْقَاءَ، ثَمَّ، وَهُنَا، حِذَاءَا

الشَّرحُ:

هذا شروعٌ منه - رحمه الله تعالى - في الكلام على القسم الثالث والرَّابع مـن منـصُوبَاتِ الأسـماء، وهـو: «الظَّـرف» بنوعيـه. وذكـره عَقِـبَ بـاب «المصدر» للتناسب الحاصل بينهما [١].

تعريفه في اللغةِ: هو الوِعَاءُ مطلقاً [٢].

اصطلاحاً: هو اسمُ زمانٍ أو مكانٍ، ضُمِّنا معنى «في»، لذلك عُبِّر عنهُ بـ:«المفعول فيه». لأنَّ الزَّمنَ فُعِل فيه الحدثُ.

---

(١) لأنَّ «المصدر» اسم للحدَثِ، وبينَ الحدَثِ و«الظَّرْفِ» مناسبةٌ - كما هو مقرَّر -؛ لأنَّ كلَّ حَدَثٍ لا بُدَّ لهُ من زَمنٍ، ولا بدَّ له من مكانٍ يقع فيه، فدلالة المصدر على الظرف من قبيل دلالة الالتزام.

(٢) فائدةٌ: سميت الأزمنةُ والأمكنةُ ظُرُوفاً لأنَّ الأفعالَ تحصلُ فيها، فصَارتْ كالأوعيةِ لها.

قولنا: «ضُمِّنا معنَى في» بمعنى: أن نُقدِّر حرفَ «في»، الدَّالة على الظرفيَّة[١]؛ وتقديرُها على نوعين:

النوع الأول: التقديرُ اللفظيُّ: وهذا غيرُ مقصُودٍ في هذا الباب.

النوع الثاني: التقديرُ المعنويُّ: وهو مراد الناظم - رحمه الله تعالى - والمقصود من التعريف.

أقسامه: ينقسم الظرف قسمين:

القسمُ الأولُ: ظرف الزمان: هو الاسمُ المنصُوبُ[٢] الدَّالُ على الزَّمانِ المنصُوبِ باللَّفظِ الدَّالِ على المعنى الوَاقِعِ فيه المتضَمِّنِ معنى «في»[٣] الدَّالَةِ على الظرفيَّة[٤].

وهذا القسم هو الذي أشارَ إليه الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «منصُوبٌ على إضمَارِ في»[٥].

---

(١) وإن لم يُصرِّح بلفظِها، وإنما المقصودُ: أنَّ التركيب يتضمَّن معنَاها.

(٢) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: والنَّاصبُ له: هو العامل الواقع فعلاً، أو شبهه، من وَصْفٍ، أو مصدَرٍ، ولو تأويلاً. ثم إنَّ العاملَ في الظَّرْفِ قد يكونُ ظَاهِراً (مذكوراً)، وقد يكُونُ مُضْمراً (محذوفاً) جوازاً.

(٣) فإذا لم يتضمنْ معنى «في» فبحسَبِ موقعهِ. وهذا يكونُ في الظُّروفِ المتصرِّفةِ، وهي التي تنصب أحياناً على الظرفيَّة، وأحياناً حسب موقعِها من الإعراب.

(٤) وقولنا: «الدَّالة على الظرفيَّة» سواء صرح بلفظها أم لم يصرح.

(٥) وعبَّر غيرُه بقوله: «تضمن معنى في»، أو بتقدير «في»، وكلُّها عباراتٌ متداخِلةٌ معنَاها واحدٌ.

مثالهُ: قوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [يوسف: ١٢]. فـ: «غَدًا» ظرفُ زمانٍ منصوبٌ.

ثم اعلم أنَّ ظرفَ الزمانِ على نوعينِ:

النوع الأول: الظرف الزمان المختص[1] **(محدود)**: وهو مَا دلَّ على مِقْدَارٍ مُعَيَّنٍ محدُودٍ من الزَّمانِ. كـ: «**اليوم**»، و«**الليلة**»، و«**السحر**»، و«**غدوة**»، و«**بكرة**»، و«**غداً**»، و«**الحين**»، و«**الوقت**»، و«**الأبد**»، و«**الأمد**»، و«**العتمة**»، و«**المساء**»، و«**الصباح**».

وهذا النوع هو المعْنِيُّ بقول الناظم - رحمه الله تعالى -: «**أَمَّا الزَّمَانِيُّ فَنَحْوُ مَا تَرَى: اليَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ.....إلخ**»[2].

---

(١) ومعنى «المختص» أنه محدودٌ وثابتٌ عكس «المبهم».

(٢) ألفاظ الزَّمان كُلُّها مسمُوعَةٌ من لُغَةِ العرَبِ، فتُحفَظُ ولا يُقَاسُ علَيها.

فائدتان:

الأولى: في ذكر ساعات اللَّيل:

أَوَّلُ سَاعَةٍ مِنَ اللَّيلِ الشَّفَقْ ... وبَعدَهَا العَشوةُ، يَتلُوهَا الغَسَقْ
فَهَدْأَةٌ، ثُمَّتَ شَرعٌ، ثم قُلْ ... جِنحٌ، وزُلفَةٌ، هَزِيعٌ يَا رَجُلْ
وبَعدَ ذَاكَ غَبَشٌ، وسَحَرُ ... والفَجرُ، والصُّبحُ الَّذِي ينفَجِرُ

الثانية: في ذكر ساعات النَّهار:

أَوَّلُ سَاعَةٍ مِنَ النَّهَارِ ... هِيَ البكُورُ، والبزوغُ طَارِ
والرَّأْدُ، والضُّحَى، المتُوعُ بَعدُ ... ظَهِيرَةٌ، ثم الزَّوَالَ عَدُّوا
فَالعَصْرُ، فَالأَصِيلُ، ثم الطَّفَلُ ... وبِالحُدُورِ، والغُرُوبِ تَكمُلُ

انظر: ص (٤٤) من كتاب «مجمع البحرين» لليازِجيِّ.

وقوله: «أمَّا الزَّماني» أما هُنا للتفصيل، و«فنحو ما ترى» يحتمل أن تكون «ترى» هنا بمعنى تعلَم، أو بمعنى: تُبصِر. والمقصودُ: أن ألفاظ ظرف الزَّمان هي التي ستعلمها، أو ستبصرها بذكري لك إيَّاها.

أمثلةٌ:

١. «اليوم» وهو المدَّة من طُلُوعِ الشَّمسِ إلى غرُوبها. مثاله قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَۖ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌۚ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿١٦﴾﴾ [غافر: ١٦].

٢. «اللَّيْلَة» وهي من غُرُوبِ الشَّمسِ إلى طُلُوعِ الفَجْرِ. مثالها قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَٱسْجُدْ لَهُۥ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا ﴿٢٦﴾﴾ [الإنسان: ٢٦].

٣. «سَحَراً» - بالتنوين - وهو السُّدُسُ الآخرُ من اللَّيلِ، قُبيل الفجر. قالت الخنساءُ:

إبْكِـي أَخَـاكِ إذَا جَـاوَرْتِهِمْ سَـحَراً ... جُـوْدِي عَلَيـهِ بِـدَمْعٍ غَـيرِ مَنْـزُوفِ

وقوله في النظم: «ثـم سَـحَرَا» ثـم هُنـا للترتيب الذكري، والألف في «سَحَرَا» للإطلاق، أو بدل عن التنوين عند الوقف، لأنه بصدد حكاية الألفاظِ منصُوبةٍ.

فائدةٌ: إذا أُريد بـ«السَّحَر» سحر ليلتك، لم يجز تنوينُه لأنَّـه معرفـةٌ، وإذا أُريدَ به سحرَ ليلةٍ مَا، جازَ لأنَّه نكرةٌ[1].

---

(١) قال ابن مالك - رحمه الله تعالى - في «كافيته»: =

٤. «غُدْوَةً» (١) - بالتنوين والتنكير - وهي من صلاة الصبح إلى طُلُوع الشَّمسِ. قال تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦].

ومنه قول عبد بني الحسحاس:

أتيتُ نِسَاءَ الحارثيِّينَ غُذوةً ... بِوَجْهٍ بَرَاهُ اللهُ غَيْرِ جَمِيْلِ

٥. «بُكْرَةً» - بالتنوين - وهي أولُ النَّهارِ: من الفجر على الصحيح، وقيل: من طُلُوع الشَّمسِ. مثالها قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢].

- وامنَعْ لِتَعْرِيْفٍ وعَدْلٍ سَحَرَا ... ظَرْفاً، وأَوجِبْ صَرْفَهُ مُنَكَّرَا
تميمُ مَنْعَ أمْسِ في رَفْعٍ تَرَى ... وعَنْهُمْ في غَيْرِ رَفْعٍ كُسِرَا
وبَعْضُهُمْ يَفتحُ جَرّاً ولَدَى ... غَيْرِهِمُ اكْسِرْ مُطْلَقاً إنْ جُرِّدَا
ومَعَ «أل» وفي إضَافَةٍ وفي ... تَنْكِيْرٍ اعْرَابٌ لِكُلٍّ اقْتُفِي
وعَدْلُ غَيْرِ سَحَرٍ، وأمْسِ في ... تَسْمِيَةٍ تَعْرِضُ غَيْرَ مُنْتَفِي

(١) غُدوةً» تُستعمَلُ معرِفةً، فتكونُ غيرَ منصرِفَةٍ للعلميَّةِ والتأنيث، ولا تنوَّن حينئذٍ، وتُستعمَلُ نَكِرةً فتكُونُ منصَرِفةً منوَّنةً. وهذا ينصرف إلى «بكرة»، و«سحر» أيضاً.

وقفة: الظَّرفُ بقسميه إما متصرفٌ، وهو: ما لا يلزم النصب على الظرفية، أو الخفض بـ: «من»، أو غير متصرِّف وهو ما يلزم ذلك.

فمن المنصرِف المتصرِّف «اليوم»؛ ومنها ما ليس بمنصرِف ولا متصرِّف كـ: «سحر» إذا كانَ علماً؛ ومنها ما هو منصرِف غير متصرِّف كـ: «عتمة»، و«مساء»؛ ومنها ما هو متصرِّف غير منصرِف، كـ: «غدوة»، و«بكرة» علَمَيْن.

وقد نوَّعَ ناظمُنا - رحمه الله تعالى - في نظمه فجمعَ بين المختصِّ وغير المختصِّ، كما جمع بين المنصرِف وغير المنصرِف، والله الموفق.

٦. «غداً» وهو اليوم الذي بعد يومِك بليلةٍ. مثاله قوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [يوسف: ١٢]. وقوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾﴾ [الكهف: ٢٣].

٧. «حِيْناً» وهو اسمُ لزمانٍ مبهَمٍ، بمعنى: مطلق الوقت. قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿٦﴾﴾ [النحل: ٦].

٨. «عتمةً» وهي: ثلُثُ اللَّيلِ الأوَّلِ بعد غيبُوبَةِ الشَّفَقِ، وقيل: وقتُ صلاةِ العِشَاءِ الآخرةِ. كقول القائل: «حَلَبْتُ نِيَاقِي عَتَمَةً».

وقوله في البيت: «وعَتْمَةً» في نسخة: «عَتَمَةً» بالتحريك مع حذف حرف العطف.

٩. «مَسَاءً» - بالمدِّ - وهو من الظُّهْرِ إلى آخرِ نِصْفِ اللَّيلِ الأوَّلِ. قال كعبُ بن زُهيرٍ:

وَمَــنْ لاَ يَفْشَــإِ الوَاشِــينَ عَنْــهُ صَــبَاحَ مَــسَاءَ يَبغُــوهُ الخَبَــالاَ

١٠. «صَبَاحاً» وهو: أوَّلُ النَّهَارِ - وهو نَقِيضُ المسَاءِ -، وقيلَ: من نِصْفِ اللَّيلِ الثاني إلى الظُّهْرِ[1]. قال سبحانه وتعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾﴾ [العاديات: ٣].

---

(١) وقيل: إلى وقت الزَّوالِ، كما قال بعضُ أهل اللُّغةِ. انظر: «خزانة الأدب» للبغداديِّ (١/ ٦٠).

تنبيهٌ: الصُّبْحُ - بالضَّمِّ - الفَجْرُ، أو أَوَّلُ النَّهَارِ، فيُرَادِفُ الصَّبَاحَ، لكنَّ الصُّبحَ أخصُّ (١).

النوع الثاني: الظرف الزمان المبهم: وهو مَا دَلَّ على مِقْدَارٍ غيرِ معيَّنٍ ولا محدُودٍ. بمعنى: أنه ليس له أول ولا آخر. كـ: «الحين»، و«الوقت»، و«الأبد»، و«الأمد».

أمثلةٌ:

١. «حِيْناً»: ويقع على الزَّمان القليل والكثير. قال تعالى: ﴿وَإِن تَسْـَٔلُوا۟ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾ [المائدة: ١٠١]. وقوله: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ﴾ [البقرة: ١٧٧]. ومنه قول النابغة الذبياني:

تَنَاذَرَهَا الرَّاقُونَ مِنْ سُوءِ سُمِّهَا ... يُطَلِّقُهُ حَيْناً وَحِيْناً يُرَاجِعُ

٢. «وَقْتاً»: الوقتُ هو: المِقدَارُ من الزَّمَانِ مفرُوضٌ لأَمرٍ ما. قالت الخنساءُ:

لاَ تخْذُلِيْنِي عِنْدَ جَدِّ البُكَا ... فَلَيْسَ ذَا يَا عَيْنِ وَقْتَ الْخُذُولِ

٣. «أَبَداً» وهو: الزَّمانُ المستقبلُ الذي لا غايةَ لمنتهَاهُ. قال الله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا مَّا دَامُوا۟ فِيهَا﴾ [المائدة: ٢٤]. وقوله: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ [التوبة: ١٠٨].

(١) نبَّه عليه شيخُنا الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني - حفظه الله تعالى -.

٤. «أَمَداً» هو: مُنْتَهَى كُـلِّ شَيْءٍ وآخـرُه، وهـو بمعنـى «أبداً»[١] ويجمـعُ على آمَادٍ. قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ [الكهف: ١٢].

قاعدةٌ: جميعُ أسماء الزَّمانِ صَالحةٌ للنَّصبِ على الظرفيَّة دُونَ استثناءٍ.

قوله – رحمه الله تعالى –: «فاستعمِلِ الفكرَ تَنَلْ نَجَاحَا» معناه: تأَمَّلْ، وأعمِلْ نظَرَكَ – أيها الطَّالبُ – في تحصيلِ مَا ذكرْتُه لك من الأسماء الدَّالةِ على الزَّمَانِ، تكتسب بمعرفتها فوزاً ونجاحاً[٢].

القسمُ الثاني: ظرفُ المكان: هو الاسمُ الدَّالُ على المكان، المنصوب

---

(١) «الأمد» و«الأبد» أخوان إلاَّ أن بينهما فرقاً وهو أن «الأبد» عبارةٌ عن مُدَّةِ الزَّمانِ التي ليسَ لها حد محدود، ولا يتقيد، فلا يقال: أبد كذا. و«الأمد» مدة لها حد مجهول إذا أُطلق، وقد ينحصر نحو أن يقال: أمد كذا. انظر: «عمدة الحفاظ» للسَّمين الحلبي (١/ ١١٣- ١١٤).

(٢) لأنه قد ذكر لك ثلاثةَ عشرَ ظرفاً زمانياً مُنوَّعاً، فذكر المختصَّ المحدود كـ: «اليوم»، و«الليلة»، على سبيل المثال؛ وذكر ما يصلح للاختصاص والإبهام معاً، كـ: «سحر»، و«غدوة»، و«بكرة»؛ فأراد أن يلفت نظرَكَ إلى التأمُّل في هذا التنويع بقوله – رحمه الله تعالى –: «فاستعمل الفكر....إلخ».

أقولُ: وقد أغربَ شيخُ شيوخِنا العلامةُ الحاجّ السَّالك بن فحف – أطال الله عُمُرَهُ على طاعته – في شرحه إذ قال: «أي: استعمِلْ فِكْرَكَ في مَصْنُوعَاتِ الله، فإذَا فَعلْتَ ذَلِكَ نِلْتَ نجاحاً»، والله الهادي إلى سواء السبيل.

باللَّفظ، الدَّال على المعنى الواقع فيه، المتضمِّن معنى «في» الدَّالة على الظرفيَّة.

أنواعهُ: ظرف المكان نوعان.

النوع الأول: ظرف مكان مختص: وهو ما له صورةٌ وحدُودٌ محصُورَةٌ. كـ: «الدَّار»، و«المسجد»، و«الحائط»، و«البستان» ونحو ذلك.

وهذا القسم يجبُ جرُّه بحرف الجرِّ «في» الذي يدل على المراد. كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. وقول الله: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: ٨٣].

النوع الثاني: ظرف مكان مبهم: وهو ما ليسَ له صورةٌ، ولا حُدُودٌ محصُورَةٌ ثَابِتَةٌ، وقيل: هو ما افتقَرَ إلى غيرِهِ في بَيَانِ معنَاهُ. كأسماءِ الجِهَاتِ السِّتِّ، وما أَشْبهَهَا في المعنى والشُّيوعِ. وهي التي عناها الناظم – رحمه الله تعالى – بقوله: «أَمَّا المكَانيُّ مِثَالُهُ اذْكُرَا: أَمَامَ، قُدَّامَ.....إلخ». وهذا القسمُ هو الذي يُنصب على أنه «مفعول فيه».

قوله: «اذْكُرَا» الألف فيه للإطلاق، أو يكون أصلها: «اذكرن» فتكون الألف بدلاً عن نون التوكيد الخفيفة عند الوقف.

أمثلةٌ:

١. «أمام» بمعنى مكان في مكان قُبَالَتِكَ، وقدَّامك وهو ضدُّ «خَلْف».

قال الله تعالى: ﴿بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ ۝٥﴾ [القيامة: ٥].

٢. «قدَّام» يقصد بها معنى: أمام. كما قد تقدَّم. مثالُه قولُ ساعدة الهذلي:

رَأَوا مِن قـدَى الكَفَّـينِ قُـدَّامَ عَـدوَةٍ مُحِيطاً بِهِ مِنْ كُـلِّ أَوبِ حُـضورُهَا

٣. «خلفَ» هي ضدُّ «أمام» وهي بمعنى: وراء. قال تعالى: ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ [مريم: ٦٤].

٤. «وراء» – بالمدِّ –[1] يقصد بها معنى: خلف وقد تأتي بمعنى أمام[2]. قال سبحانه: ﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُواْ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾ ﴾ [الانشقاق: ١٠ – ١٢].

٥. «فوق» يقصد بها: ما كان عالياً ضد السفل والانخفاض. قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [الملك: ١٩].

٦. «تحت» يقصد بها ضد «تحت». قال الله تعالى: ﴿ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ ﴿٦﴾ ﴾ [طه: ٦].

٧. «عند»: يقصدُ بها معنى: قريبٍ، أو بجوار، ونحوهما. قال جلا وعلا: ﴿ وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ ﴾ [البقرة: ١٩١].

---

(١) وقصرَهُ في النظم للضَّرورة.

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾ ﴾ [الكهف: ٧٩] أي: أمامهم فتكون من الأضداد.

٨. «معَ» - بفتح العين المهملة وتسكينها - ويُقصَدُ بها معنى المعيَّة المتعلِّق بمكان؛ أو هي: اسم مكان الاجتمَاع. قال الله تعالى: ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ۝١٩٣﴾ [آل عمران: ١٩٣]. وقوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝١٢﴾ [يوسف: ١٢].

٩. «إِزَاءَ» - بالمدِّ - يقصد بها: مقابل. تقولُ: «جلستُ إزاءَ الشيخ».

١٠. «تِلْقَاءَ» - بكسر التاء والمدِّ - وهي بمعنى «إزاء» أيضاً. قال سبحانه: ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ قَالُوا۟ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٧]. وقوله: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يَهْدِيَنِى سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ۝٢٢﴾ [القصص: ٢٢].

١١. «ثَمَّ» - بفتح الثاء المثلثة - وهو اسمٌ يُشار به إلى المكان البعيد، وهو ظرفٌ مبنيٌّ. قال تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْءَاخَرِينَ ۝٦٤﴾ [الشعراء: ٦٤]. فـ: «ثَمَّ» في محل نصب ظرف مكان متعلق بـ: «أزلفنا»، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ۝٢٠﴾ [الإنسان: ٢٠]. فـ: «ثَمَّ» ظرف مكان مبنيٌّ على الفتح في محلِّ نصب متعلّق بـ: «رَأَيْتَ».

١٢. «هُنَا» - بضم الهاء وتخفيف النون [1] - وهي اسم إشارة للمكان

---

(١) وتحتمل أن تكون بفتح الهاء وبكسرها أيضاً مع تشديد النون، فتكون اسم إشارة للمكان البعيد.

القريب. قوله تعالى: ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ إِنَّا هَـٰهُنَا قَـٰعِدُونَ ﴾ [المائدة: ٢٤].

١٣. «حِذَاءَ» - بالذَّالِ المعجمَةِ والمدِّ - ولها معَانٍ منها: تجاه، ومقابل، وإزاء. قال زَبَّانُ بن سَيَّارٍ الفِزَارِيُّ:

رَحَلْتُ إِلَيْكَ مِن جَنَفَاءَ حتَّى ... أَنخْتُ حِذَاءَ دَارِكَ بالْمَطَالِي

وقول الأحوص:

يحُوسُهُمُ أَهْلُ اليَقِيْنِ فَكُلُّهُمْ ... يَلُوذُ حِذَاءَ المَوْتِ والْمَوْتُ كَانِعُ

في قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «زَمَانِياً، مَكَانِياً أيضاً يَفِي» في بعض النسخ: «وزمانياً ومكانياً يَفِي» وفي بعضها: «إمَّا زمانياً مكانياً يَفِي».

وقوله: «أما المكاني مثاله...» في نسخةٍ: «ثم المكاني....»، وفي نسخةٍ أُخرى: «كذا المكاني....». وكلُّها تؤدي غرضاً واحداً.

تذكيرٌ: ذكرَ لك الناظمُ - رحمه الله تعالى - في هذه الأبيَاتِ - على اختصَارِهَا ووَجَازتها - ستة وعشرين ظرفاً، ثلاثة عشر منها للظَّرْفِ الزمَانيِّ، وثلاثة عشر للظَّرْفِ المكَانيِّ.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «الظرف» أو «المفعول فيه» من جملة المنصوبات، وهو نوعان: ظرف مكان، وظرف زمان، وكلاهما ينقسم إلى مختص (محدود)، وغير مختص (مبهم)، والله أعلم.

* * *

بَابُ الحال

الحَالُ لِلْهَيْئَاتِ أيْ: لِمَا انْبَهَمْ ... مِنْهَا مُفَسِّرٌ، ونَصبُهُ انْحَتَمْ
كـ: جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً مُبْتَهِجَا ... وبَاعَ بَكْرٌ الحِصَانَ مُسْرَجَا
وإنَّنِي لَقَيتُ عَمْراً رَائِدَا ... فَعِ المِثَالَ، واعْرِفِ المَقَاصِدَا
وكَوْنُهُ نكِرَةً يَا صَاحِ ... وفَضْلَةً يجِبُ بِاتِّضَاحِ
ولاَ يَكُونُ غَالِباً ذُو الْحَالِ ... إلاَّ مُعَرَّفاً في الاسْتِعْمَالِ

الشَّرحُ:

هذا شروعٌ منه - رحمه الله تعالى - في بيان القسم الخامس من منصُوبات الأسماء وهو: «الحال»[1].

---

(١) ويطلق عليها بعض المتقدمين عبارة: «المفعول فيها» كما وقع للإمام أبي العباس المبرد في مواقع من كتابه «المقتضب».
أما بالنسبة لـ: «الحال» فإنَّ ألفها منقلبة عن واو. وتجمع على أحوَالٍ، واشتقاقُها من التحوُّل وهو: التنقل، ويجوزُ فيها التذكيرُ، والتأنيثُ لفظاً ومعنىً، وتأنيثها أفصحُ.
ومما ورد من التأنيث لفظاً قول الفرزدق:
عَلَى حَالَةٍ لَوْ أنَّ في القَوْم حَاتِماً ... عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالماءِ حَاتِمُ
تنبيه: وقد اختار الناظم - رحمه الله تعالى - التعبير بلفظ المذكَّر. بدليل قوله: «ونصبه انحتم» و«وكونه نكرة» و«وفضلة يجب» وفي نسخة: «يجِيءُ». فقد ذكَّر الضَّمير في جميعها. والله الموفق.

تعريفه لغةً: الحال في اللُّغـةِ يطلق على الهيئة، والصِّفة، والبال، ومنه قول ربِّنا تبارك وتعالى: ﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ۝٥﴾ [محمَّد: ٥]. أي: حالهم، وقيل: هو ما عليه الإنسانُ من خيرٍ أو شرٍّ.

اصطلاحاً: هو الاسـمُ الفـضلةُ، المفسِّر لما انبهَمَ مـن الهيئَاتِ. كـما في تعريف الناظم - رحمه الله تعالى - .

قولنا: «الاسم» يشمَلُ الصَّريحَ، كقولك: «مُصلياً»، والمؤوَّلَ كـ: «يصلي».

وقولنا: «الفضلة» أي: ليس جُزْءًا من الكلام، فخرجَ بذلك الخبرُ.

وقولنا: «لمَا انبَهَمْ»[1] أي: لما استُبْهِمَ، واستُغْلِقَ واستُعْجِمَ من الصِّفَاتِ اللاَّحِقَةِ للذَّوَاتِ.

وقولنا: «من الهيئَات» الهيئات: جمع هيئة - بفتح الهاء وقد تكسر - بمعنى الصِّفة اللاَّحِقَة للذَّوَاتِ. والمقصود: بيان هيئة الفَاعلِ، والمفعُولِ به، وهي جوابُ «كيف»[2] .

---

(١) عبَّر الناظمُ تبعاً لابن آجرُّوم - رحمهما الله - في تعريفه لـ: «الحال»، - وكذا «التمييز» كما سيأتيك - بلفظ: «لما انبهم»، وقد اعترِضَ عليه من جهة هذا اللَّفظ، لأنه على وَزْنِ «انْفَعَلَ»؛ والقَاعِدةُ المقرَّرةُ فيمَا كان على هذا الوَزْنِ، أنه لا بُدَّ أن يكُونَ معناهُ مشتَمِلاً على العِلاَجِ، والانبهامُ - كما هو معلومٌ - ليس مما يحتاجُ في وجوده إلى علاجٍ.

(٢) يُؤخذُ من تعريف الناظمِ - رحمه الله تعالى - أنه اقتصرَ على ذكر نَوعٍ وَاحِدٍ من أنـوَاعِ «الحال»، مع العلمِ أنها أربعة أنواع، وهي: =

وقوله في النظم: «أي لما انبهم منها» فـ: «أيْ» حرف تفسير مبني على السُّكُونِ لا محلَّ له من الإعراب، و«لما انبهم» أي: لما خَفِيَ واستتر، و«منها» أي: من الهيئات؛ وما بعد «أيْ» يعرب بدلاً مما قبلها.

حكمه: النَّصبُ وُجُوباً[1] . كما أشار إليه الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «ونصبُه انحتم». أي: تعيَّنَ ووجَبَ.

مثالـهُ: قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ﴾ [الأعراف: ١٨]. وقوله: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا ﴾ [البقرة: ٥٨].

فرعٌ: يجيءُ الحال من[2] :

= ١. تكونُ مبينةً لما انبهمَ من هيئةِ صَاحِبِها - وهي أشهرُ أنواعِها - وهي التي عنَاهَا الناظمُ - رحمه الله تعالى - ومثَّل لها.

٢. تكونُ مؤكِّدةً لِصَاحِبِها، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٩٩].

٣. تكونُ لتأكيد العَاملِ فيهِ، من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾ [النمل: ١٩].

٤. تكونُ مُؤكِدةً لمعنى الجملَةِ، كما في قول سالم بن دارة:

أنَـا ابـنُ دَارَةَ مَـشْهُوراً بهـا نَـسَبِي ... وَهَـلْ بِـدَارَةَ يَـا لَلنَّـاسِ مِـنْ عَـارِ

فقوله: «مشهُوراً» مؤكدٌ لمعنى الجملة: «أنا ابن دارة». والله أعلم.

(١) خَرجَ بذلك المرفوعُ، والمجرورُ.

(٢) اقتصر الناظمُ - رحمه الله تعالى - تبعاً للأصل على أن الحال تكون من الفاعل ومن المفعول - وعليه جمهور النحويين -. وبدليل الأمثلة التي مثَّل بها في هذا الباب. والله أعلم.

١. الفاعل: كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ ﴾ [آل عمران: ١٠٣]. فقوله (جَمِيعٗا) حال من الواو في قوله: « وَٱعۡتَصِمُواْ ».

ومثَّل له الناظمُ - رحمه الله تعالى - بقوله: «جَاءَ زَيدٌ ضَاحِكاً مُبْتَهِجاً».

فـ: «جَاءَ» فعل ماض، و«زَيدٌ» فاعل مرفوع، و«ضَاحِكاً» حال من «زيد» منصوب. و«مُبْتَهِجاً» حالٌ بعد حال [١]، ومبتهجاً بمعنى: فَرِحاً.

وقوله: «لَقَيْتُ عَمْراً رَائِداً» فـ: «لقي» فعل ماض، و«التاء» فاعل، و«عمراً» مفعولٌ به منصوبٌ، و«رائداً» حال منصوبٌ، لكن يحتمل أن يكون الرائد حال من الفاعل (المتكلم)، ويحتمل أن يكون الرائدُ «عمراً» فتكون حالاً من المفعُولِ. والسِّيَاقُ والمقَامُ للمتكلِّم يُعَيِّنُ أحدَهُمَا.

ومعنى «رائداً» الرَّائِدُ: المرسَلُ في التِمَاسِ النُّجْعَةِ، وطَلَبِ الكَلإِ، ومَسَاقِطِ الغَيْثِ.

٢. النائب عن الفاعل: كما في قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ۝٢٨ ﴾ [النساء: ٢٨].

٣. المفعول به: كما في قوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ تَجِدُ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ مِنۡ خَيۡرٖ مُّحۡضَرٗا ﴾ [آل عمران: ٣٠]. فقوله (مُّحۡضَرٗا) حال من (ما)

---

(١) يُؤخَذُ من مثال الناظم - رحمه الله تعالى - حكمٌ، وهو: جواز تعدد الحال. وسيأتي ذكرُ هذا والتنبيه عليه.

الموصولة الواقعة مفعولا به لـ (تَجِدُ). ومثّل له الناظم - رحمه الله تعالى- بقوله: «باع بكرٌ الحصان مسرجاً» فـ: «باع» فعل ماض مبني عل الفتح. و«بكرٌ» فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة على آخره. و«الحصانَ» مفعول به منصوب. و«مُسرجاً» حالٌ من المفعول به، وهو «الحصَان» لأنه لا يحتمل غيره.

فائدةٌ: وقد تجيءُ من الفاعل والمفعول به جميعاً، كما في قول ربِّنا جلا وعــلا: ﴿ وَقَـٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَـٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً ﴾ [التوبة: ٣٦].

٤. من الخبر: كقولك: «أنتَ صديقي مخْلِصاً».

٥. من الاسم المجرور بالحرف: كقولك: «مررتُ بأُمَامةَ راكبةً».

٦. من المجرور بالإضافة: قال تعالى: ﴿ قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [آل عمران: ٩٥]. وقوله تعالى: ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ [الحجرات: ١٢]. فقوله: «حنيفاً» حال من «إبراهيم»، و«ميتا» حال من «أخيه».

في قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «فَعِ المِثَالَ، واعْرِفِ المقَاصِدَا» فـ: «عِ» فعل أمر من «وَعَا» بمعنى: احفظ وافهم [1].

---

(١) وقد جاء في بعض نسخ المنظُومة بلفظ: «وافْهَمِ المقَاصِدَا».

و«اعرفِ» بمعنى: اعلَم وتعلَّم. و«المقاصدا» جمع مقصِدٍ. وهو: طلبُ الشَّيءِ بعينهِ[1].

وحَاصِلُ البيتِ: أنه طلبَ منك أن تحفظ وتفهم ما ساقه لك من أمثلة، وأن تعرف وتعلم مقصده ومراده من التمثيل؛ لأنه قد مثَّل لك بثلاث حالات.

الأولى: مَا يكُونُ الحالُ فيه لهيئةِ الفَاعلِ، كما في قوله: «جَاءَ زَيدٌ ضَاحِكاً مُبْتَهِجاً».

الثانية: مَا يكُونُ الحالُ فيه لهيئةِ المفعُولِ، كما في قوله: «بَاعَ بَكْرٌ الحِصَانَ مُسْرَجاً»[2].

الثالثة: مَا يكُونُ محتَمِلاً للفَاعِلِ والمفعُولِ، كما في قوله: «لَقَيْتُ عَمْراً رَائِداً».

شروط الحال: جعلَ النُّحَاةُ للحال شُروطاً، وهي:

١. أن يكونَ نَكِرَةً: لأنَّ المقصُودَ منهُ تفسيرُ ما اسْتبهمَ من الهيئَاتِ، ومَا وَرَدَ منهُ معرفَةً لفظاً، فهو مَنكَّرٌ معْنىً.

٢. أن يكونَ بعدَ تمامِ الكَلاَمِ - وهذا الحصْرُ مَبْنِيٌّ على الغَالِبِ -[3].

---

(١) إذا كان المفردُ مصدراً؛ وعليه يكون مفتوحَ العينِ: مَقْصَد، أمَّا: مَقْصِد - بكسر الصَّاد- فهو اسْمُ مكَانِ القَصْدِ، ويجْمَعُ أيضاً على مَقَاصِد، تقُولُ: «بَابُكَ مَقْصِدي». انتهى تنبيهُ شيخِنا الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني - حفظه الله تعالى -.

(٢) في نسخة: «بَاعَ عَمْروٌ....».

(٣) لأنَّ «الحال» بالنَّظَرِ إلى الاستعمَالِ الغَالِبِ، لا يكُونُ إلاَّ بعدَ تمامِ الكلامِ. ومرادُ قولهم: «بعد تمام الكلام» أي: بعده حقيقةً، أو حكماً. والله أعلم.

٣. الأَصْلُ فيه أن يكونَ وَصْفاً.

٤. أن يكُونَ فَضْلَةً[1].

أقول: وقد اقتصر الناظم - رحمه الله - على ذكر الشرط الأول والأخير بقوله:

وكَوْنُـــهُ نكِـــرَةً يَـــا صَـــاحِ وفَـــضْلَةً يَجِـــبُ بِاتِّـــضَاحِ

قوله: «يا صَاحِ» مُنادى مرَّخَمٌ، معناهُ: يا صاحبي. وقد تقدَّم.

وقوله: «باتضاح» أي: بأمرٍ جَلِيٍّ وَاضِحٍ بيِّنٍ في لُغَةِ العَرَبِ.

شروط صاحب الحال: يشترط لصاحب الحال أن يكونَ معرفةً: كما في قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١]. فقوله «خَآئِفًا» حال

---

(١) تقدَّم معنا في تعريف «الحال» أنه فضلةٌ - كما هو شأن المنصُوبَاتِ لأنها في الغَالبِ تأتي بعدَ تمامِ الكلاَمِ لفظاً أو تقديراً -؛ وشأنُ الفضْلَةِ جوازُ الاستغنَاءِ عنْهَا، وهـذَا القيدُ في تعريفِ «الحال» أمرٌ غَالِبٌ، إذْ قد يختلُّ هذا القيد في بعضِ المواضعِ، لإمكان إتيانه في عمُودِ الكلامِ ومحورِهِ، فلا يُستغْنَى عنهُ حينئذٍ، ولا يُحكمُ عليهِ بأنه فضلةٌ، كما في قول سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾﴾ [الأنبياء: ١٦]. فقوله: «لَٰعِبِينَ» حالٌ لا يُستغْنَى عنهُ، إذْ لو حُذِفَ لاختلَّ المعنى، إذْ يكونُ المقصُودُ انتفاءَ خلقِ السَّمَاءِ والأرضِ مُطْلَقاً. والمراد: نفي خلقهما على سبيل اللعب.

كذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾.[الإسراء: ٣٧]. وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢].والله أعلم.ا.هـ.

انظر: مزيد تفصيل لهذه المسألة: كتاب «الصفوة من القواعد الإعرابية» ص (٧٥)، و«النحو القرآني» ص (٣٤١).

من الضمير المستتر في «خَرَجَ» وهو معرفةٌ كما ترى.

وقوله أيضاً: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [البقرة: ١١٩]. فقوله «بَشِيرًا» حالٌ من المعرفة، وهو الكاف في «أَرْسَلْنَٰكَ».

وأشارَ في النظم لهذا الشَّرْطِ بقوله:

ولاَ يَكُونُ غَالِباً ذُو الْحَالِ   إلاَّ مُعَرَّفاً في الاسْتِعْمَالِ

قوله: «غالباً» قيدٌ نسبيٌّ، لأنه قد يكُونُ نكرَةً، إذا وُجِدَتْ مُسَوِّغَاتٌ - كما سأذكرهُ لك بعد قليلٍ بحول الله وقوته -.

قوله: «مُعَرَّفاً في الاستِعْمَالِ» وقد طبَّقَ لك - رحمه الله تعالى - هذا الشَّرْطَ بالأمثلةِ التي سَاقَهَا وهي:

قوله: «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً مُبْتَهِجَا» فـ: «زيد» معرَّف بالعلميَّة، وقوله: «بَاعَ بَكْرٌ الحِصَانَ مُسْرَجَا» فـ: «الحصَان» معرَّف بالألف واللام، وقوله: «إنَّنِي لَقَيْتُ عَمْراً رَائِدَا» التاء في «لقيت» ضمير، والضمائر معارف، كما مرَّ معك في «باب المعرفة».

فرعٌ: قد يكونُ صَاحِبُ الحالِ نَكِرَةً، وذلك بوجُودِ مُسَوِّغَاتٍ، منها:

١. أن تتقدَّمَ عليه الحالُ: كما في قوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [آل عمران: ١٥]. فالظرف «عِندَ» منصوب متعلق بمحذوف حال من «جَنَّٰتٌ» فصاحب الحال نكرة والمسوِّغ لذلك تقدُّمُ الحالِ عليه.

٢. أن يخصَّصَ صاحبُ الحالِ بوصْفٍ، أو إضَافةٍ: فالأول: كما في قوله: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴾ [الدخان: ٤ - ٥]. والثاني: كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ۝١٠ ﴾ [فصلت: ١٠].

٣. أن يقعَ صَاحِبُ الحالِ بعدَ نَفْيٍ أو شِبْهِهِ: قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝٤ ﴾ [الحجر: ٤].

٤. أن تكونَ الحالُ جملَةً مُقْتَرِنَةً بـ:«الوَاوِ»: من ذلك قوله: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

فرعٌ: الغالبُ والأكثرُ في «الحال»، أن تكونَ منتقِلَةً مُشْتَقَّةً. فلا تكونُ وَصْفاً ثَابِتاً ومُلاَزِماً لِصَاحِبِهِ[1].

ففي مثال النَّاظِمِ - رحمه الله تعالى -: «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً مُبْتَهِجاً» فـ: «ضَاحِكاً» وَصْفٌ مُنْتَقِلٌ لأَنَّهُ يَعْتَرِي زيداً ولا يُلاَزِمُهُ، بل يجوزُ الانْفِكَاكُ عنهُ، بأن: يجيءَ بَاكِياً، على سبيل المثال.

مسألةٌ: اعلم - وفقني الله وإيَّاك - أنه يجوزُ تعدُّدُ الحالِ وصَاحِبُها مُفْرَدٌ، أو مُتَعَدِّدٌ.

---

(١) مع هذا فلا يمنعُ إتيانها وصْفاً ثابتاً، كما هو حَاصِلٌ في مَسَائِلَ، بَسَطَهَا أئمَّةُ النَّحْوِ في دَوَاوِينِهِم.

فمـن الأوَّل: مـا جـاء في مثـال النـاظم - رحمـه الله تعـالى -: «جَـاءَ زيـدٌ ضَاحِكاً مُبْتَهِجاً» فـ: «ضَاحِكاً» و«مُبْتَهِجاً» حَالاَنِ، وصَـاحبُهُمَا واحـدٌ، وهـو «زيدٌ»، والعاملُ فيهما «جَاءَ». ومنه قولُ مجنون بني عامر:

عَـلَيَّ إِذَا مَـا زرتُ لَـيلَى بِخُفْيَـةٍ زِيَـارَةُ بَيْـتِ اللهِ رَجْـلاَنَ حَافِيـاً

الشاهد في قوله: «رَجْلاَنَ حَافِياً».

ومـن الثـاني: مـا جـاء في قولـه تعـالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [إبـراهيم: ٣٣]. التقـدير: الـشمس دائبة، والقمر ودائباً.

مُلَخَّـصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أنَّ «الحال» من جملةِ المنصُوبَاتِ، وأنه يأتي من: الفاعـل، ونائبـه، والمفعـول بـه، والخـبر، والاسـم المجـرور بـالحرف وبالإضافة؛ وله ولصاحبه شروطٌ، والله أعلم.

* * *

بَابُ التمييز

اسْــمٌ مُبَــيِّنٌ لمَــا قَــدْ انْــبَهَمْ ... مِـنَ الـذَّوَاتِ بِاسْـمِ تمَيِيـزٍ وُسِـمْ

فَانصِبْ وقُلْ: قَدْ طَّابَ زَيْدٌ نَفْسَا ... وَلِي عَلَيْــهِ أَرْبَعُــونَ فِلْــسَا

وخَالِــدٌ أَكْــرَمُ مِــنْ عَمْــرٍو أَبَــا ... وَكَوْنُــهُ نكِــرَةً قَــدْ وَجَبَــا

الشَّرحُ:

شرعَ الناظمُ - رحمه الله تعالى - في الكلام على القسم السَّادس من منصُوبَاتِ الأسماءِ، وهو: «التمييز».

تعريفه لغةً: التمييز بمعنى المميِّز - بكسر الياء - على البناء للفاعل، لكن اشتهرَ إطلاَقُ المصدَرِ عليه، و«التَّمييزُ»، و«التَّبيينُ»، و«التَّفسيرُ» ألفَاظٌ مترادِفَةٌ.

اصطلاحاً: هو الاسمُ الصَّريحُ، المفسِّرُ لما انْبَهَمَ من الذَّوَاتِ، أو النِّسَبِ.

قولنا: «الاسم» خرج بذلك الفعل والحرف.

قولنا: «المفَسِّرُ» أي: المبيِّن، كما في تعريف الناظم - رحمه الله تعالى ، وفي بعض النسخ: «مُمَيِّزٌ».

قولنا: «لما انْبَهَمَ» أي: بما خفي منها. وقد تقدَّم التَّنْبِيهُ على لفظ: «انْبَهَمَ» في الباب السَّابق. وهذا القيد هو الذي يخالف فيه التمييزُ الحالَ[1].

وقولنا: «من الذَّوَاتِ» سواء المقدَّرةُ أو المذكُورَةُ. وخرج بهذا القيد «الحال» أيضاً لأنه يرفع الإبهام عن الهيئات.

---

(١) وسيأتيك الفرق بين «التمييز» و«الحال» - إن شاء الله تعالى -.

وقوله: «بِاسْمِ تَمَيِيزٍ وُسِمْ» وُسِمْ بمعنى: عُلِّم من الوسم، أي: العلامة. والمراد: أن هذا الاسم الذي عرَّفه لك. وهو: المبيِّن لما قد استبهم من الذَّوات، عُلِّم بأنْ جُعِلَ التمييزُ اسماً له.

حكمه: النَّصبُ، والنَّاصِبُ لهُ مُمَيِّزهُ، وأشارَ لحكمه في النظم بقوله: «فانصِبْ». والفاء هنا فاء الفصيحة.

مثال التمييز: قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣].
فقوله: «أَعْمَالًا» تمييزٌ منصوبٌ.

أقسامهُ: ينقسم «التمييز» قسمين:

١. القسم الأول: تمييز النِّسبة (الملحُوظ): وهُو مَا رَفَعَ إبهامَ نِسْبَةٍ في جملةٍ. لذلك يُدعى بـ: «تميز الجملة»، وهو ضربَانِ: محوَّلٌ، وغيرُ محوَّلٍ.

الضرب الأول: المحوَّل: وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول: المحوَّل عن الفاعل: كقول الله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]. فقوله: «شَيْبًا» تمييزُ نسبةٍ محوَّلٍ عن الفاعلِ، وتقديرهُ: اشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأسِ.

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]. فقوله «رَّحْمَةً وَعِلْمًا» تمييزُ نسبةٍ محوَّلٌ عن الفاعلِ، وتقديرهُ: وَسِعَتْ رحمتُكَ وعِلْمُكَ كُلَّ شَيْءٍ.

ومثل النَّاظم - رحمه الله تعالى - لهذا النوع بقوله: «طَابَ زَيدٌ نَفْساً».
فأصل التركيب: طَابَتْ نَفْسُ زَيدٍ. فحذف المضاف الذي هو «نفس» وأقيم المضاف إليه وهو «زيد» مُقامه فارتفع ارتفاعه.

إذْ يصح أن يكُونَ المرادُ: طَابَ خُلُقُ زَيدٍ، أو أَصْلُهُ، أو قَوْلُهُ، أو ذِكْرُهُ.
فقولهُ: «نَفْساً» تمييزٌ مفَسِّرٌ لما استبهمَ وأُجملَ من الذَّاتِ المقدَّرةِ في: «طَابَ زَيدٌ» إذْ المعنى: طَابَ شَيْءٌ مَنْسُوبٌ إلى زيدٍ، فَالشَّيْءُ المبهَمُ فُسِّرَ بِالنَّفْسِ.

النوع الثاني: المحوَّل عن المفعول: كما في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴿١٢﴾﴾ [القمر: ١٢]. فقوله: «عُيُونًا» تمييزُ نسبةٍ محوَّلٌ عن المفعُولِ، والتقديرُ: وفَجَّرنَا عُيُونَ الأرضِ.

كذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴿٢٨﴾﴾ [الجن: ٢٨]. فقوله «عَدَدًا» تمييزُ نِسْبةٍ محوَّلٌ عن المفعُول، والتقديرُ: وأَحْصَى عَدَدَ كُلِّ شَيْءٍ.

النوع الثالث: المحوَّل عن المبتدأ[1]. وضابطه: أن يكونَ «اسمُ التفضيلِ» بَعْضاً من جِنْسِ التَّمِييزِ؛ بحيثُ يَصِحُّ وَضْعُ لفظِ: «بَعْضٍ» مَكَانَهُ.
قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا ﴿٨٤﴾﴾ [النساء: ٨٤]. فقوله «بَأْسًا» و«تَنكِيلًا» تمييزا نسبةٍ محوَّلاَنِ عن المبتدأ، إذْ التقديرُ: بَأْسُ الله أَشَدُّ، وتَنْكِيلُهُ أَشَدُّ.

---

(١) تنبيهٌ: بعضُ النُّحاةِ لا يُفرِدهُ استقلالاً، بل يُدرجُه تحت المحوَّلِ عن الفاعلِ.

كذلك في قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ [الكهف: ٣٤].

فقوله «مَالًا» و«نَفَرًا» تمييزا نسبةٍ محوَّلاَنِ عن المبتدأ، والتقديرُ: مَالِي أَكثرُ من مَالِكَ.

ومثل الناظم - رحمه الله تعالى - لهذا النوع بقوله: «وخَالِدٌ أَكْرَمُ من عَمْرٍو أَباً» أصل التركيب: أَبُو خَالِدٍ أَكْرَمُ مِنْ أَبِي عَمْرٍو. فحُذف المضافُ وهو «أبو» وأُقيم المضاف إليه وهو «خالد» مُقامه فارتفع ارتفاعه، وصار مبتدأ.

الضرب الثاني: غير المحوَّل. كقول الله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيّٗا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرٗا ٤٥﴾ [النساء: ٤٥]. فـ: «وَلِيًّا» و«نَصِيرًا» كلاهما منصوب على التمييز غير المحوَّل.

٢. القسم الثاني: تمييز الذَّات (الملفُوظ): وهو المبيِّنُ لما استبهمَ في المفرَدِ أو الذَّاتِ. لذلك يُدعى بـ: «تميز المفرد»، ويقعُ بعدَ العَدَدِ، أو المقَادِيرِ - وهو ما يُعرَفُ به كميَّةُ الأشْيَاءِ -، أو الموزُونَاتِ، أو المكِيلاَتِ، أو المسَاحَاتِ.

أمثلةٌ: مثالٌ للوَاقِعِ بعدَ العَدَدِ: قوله تعالى: ﴿إِذۡ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا﴾ [يوسف: ٤]. وقوله: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا﴾ [العنكبوت: ١٤]. وقوله: ﴿ثُمَّ فِي سِلۡسِلَةٖ ذَرۡعُهَا سَبۡعُونَ ذِرَاعٗا فَٱسۡلُكُوهُ ٣٢﴾ [الحاقة: ٣٢].

ومثالٌ للوَاقِعِ بعدَ شبه المقَادِيرِ: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٩١].

فقوله «ذَهَبًا» تمييز منصوب والمميز شبيه بالمقدار وهو قوله «مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ».

ومثَّل الناظم - رحمه الله تعالى - لهذا النوع بقوله: «لي عَلَيهِ أَربَعُونَ فِلْساً» فـ: «لي» جار ومجرور خبر لقوله: «أربعُون» و«عليه» شبه جملةٍ في محلِّ نصبٍ حال لـ: «أربعين». أي: حال كونها عليه. و«فِلْساً» تمييزٌ مُفَسِّرٌ للذَّاتِ المذكُورَةِ، وهي: «أربعُونَ» وهي هُنَا عبارَةٌ عن معدُودٍ مُبْهَمٍ، وهو مُفَسِّرٌ لها.

فائدةٌ: أفصح الناظمُ - رحمه الله تعالى - في منظومته «نزهة الحلوم» عن هذا الباب بقوله:

نحــوُ تَفَــصَّدَ الجبِــينُ عَرَقَــا ... وصَــالِحٌ أَكْثَــرُ مِنْــكَ وَرِقَــا
وابْتَــاعَ زَيــدٌ أربَعِــينَ بَيْتَــا ... في كُــلِّ بَيْــتٍ مَنَــوَانِ زَيْتَــا
وقَــدْ تَــصَدَّقَ وكَــانَ سَــمْحَا ... بِــأَذْرُعٍ أَرْضــاً وصَــاعٍ قَمْحَــا

شروط التمييز: اشترطَ أئمةُ النَّحوِ للتمييزِ شرطين، هما:

الأول: أن يكُونَ نَكِرةً [1] .- وهُوَ الغَالِبُ فيهِ -.

---

(١) لأنَّ المقصُودَ من «التمييز» تفسيرُ الذَّاتِ، وهُو يحصُلُ في حَالِ نَكَارَتِهِ التي هِيَ الأصْلُ، كَمَا يحصُلُ في حَالَةِ تعريفهِ، فلَو عُرِّفَ لَوَقَعَ التَّعريفُ لَغواً، ولذا لا يقع «التمييز» معرفةً عند الجمهور. والله أعلمَ. انظر: شرح الإسفراييني (١٠٣).

وقد أشار الناظم - رحمه الله - لهذا الشرط بقوله: «وَكَوْنُهُ نَكِرَةً قَدْ وَجَبَا»(١). الألف في «وجبا» للإطلاق.

الثاني: أن يكونَ مُتأخِراً. بمعنى: أنه لاَ يجيءُ إلاَّ بعدَ تمامِ الكَلاَمِ(٢).

فائدة في الفرق بين الحال والتمييز:

يتفقُ «**الحال**» و«**التمييز**» في أُمُورٍ، ويفترقَانِ في أُمُورٍ:

فَمَّما يتفِقَانِ فيهِ خمسةُ أُمُورٍ: أنهما اسمان، نكرتان، فضلتان، منصُوبان، رَافِعَانِ للإبهامِ.

ويفترقان في ثمانية أُمُورٍ:

١. أنَّ «**الحال**» يجيءُ جملةً، وظَرْفاً، ومجرُوراً، أمَّا «**التَّمييزُ**» فلاَ يكُونُ إلاَّ اسماً.

---

(١) تنبيهٌ: قوله: «قد وَجَبا» الوُجُوبُ هُنا مقيَّدٌ وليس على إطلاقه، لأن البصريين هم الذين اشترطوا كون «التمييز» نكرة؛ أمَّا الكوفيون فإنهم يجوِّزون مجيئه معرفةً، ويستدلون لمذهبهم بقول رشيد بن شهاب اليشكريِّ:

رَأَيْتُكَ لمَّا أَنْ عَرَفتَ وُجُوهَنَا … صَدَدْتَ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيسُ عن

حيث أدخل الألف واللام على تمييز النِّسبة وهو: «النفْس» وحقُّه أن يكُونَ منكَّراً.

وفي البيت توجيهاتٌ أخرى.

قال شيخُنا الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني - حفظه الله تعالى -: «والصحيحُ مذهبُ أهل البصرة، لأنَّ ورودَهُ معرفةً كان في الشِّعْرِ ضرورةً» انتهى تعليقه.

(٢) وهذا الشرط الثاني ذكره ابنُ آجرُّوم في المقدِّمة وأهمله الناظمُ - رحمهما الله -.

٢. أنَّ «الحال» قد يتوَقَّفُ معنَى الكَلاَمِ عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٦]. بخلافِ «التَّمييزِ» فَلَيسَ كَذَلِكَ.

٣. أنَّ «الحال» مُبَيِّنٌ للهَيْئَاتِ، و«التَّمييزُ» مُبَيِّنٌ للذَّوَاتِ أو النِّسَبِ.

٤. أنَّ «الحال» يَتَعَدَّدُ، بخلافِ «التَّمييزِ».

٥. أنَّ «الحال» يتقَدَّمُ على عَامِلِهِ إذَا كانَ فِعْلاً مُتصَرِّفاً، أو وَصْفاً يُشْبِهُهُ، نحو قوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ [القمر: ٧]. ولاَ يجوزُ ذلك في «التَّمييزِ» على الصَّحِيحِ.

٦. أنَّ حَقَّ «الحال» الاشتِقَاقُ، وحَقَّ «التَّمييزِ» الجمُودُ، وقد يَتَعَاكَسَانِ، فيأتي «الحالُ» جَامِداً، كقول الباري: ﴿ وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾ [الأعراف: ٧٤]. ويأتي «التَّمييزُ» مُشْتَقاً كما في قوله تعالى: ﴿ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ [الإسراء: ١٤]. فقوله: «حَسِيبًا» منصوبٌ على التمييز، وهو وَصْفٌ على وزن «فعيل»، بمعنى «فاعل»، أي: محاسباً.

٧. «الحال» يأتي مُؤَكِداً لعاملِهِ كما في قوله تعالى: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾ [النمل: ١٩]، بخلافِ «التَّمييزِ».

٨. يكونُ «الحال» بمعنى «في»، و«التَّمييزُ» بمعنى «من».

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «التمييز» من جملة المنصُوبَاتِ، وهو قسمان: تمييزُ نسبةٍ، وتمييزُ ذَاتٍ، والأول منهما نوعان: محوَّل عن الفاعل، وعن المفعول، وعن المبتدأ، وغير محوَّل.

ثم إن للتمييز شروطاً وضوابط، وبينه وبين «**الحال**» اتفاق وافتراق، والله أعلم.

* * *

بَابُ الاستثناء

إلاَّ، وغَيرُ، وسِوىً، سُوىً، سَوَا ... خَلاَ، عَدَا، وحَاشَ، الاسْتِثْنَا حَوَى
إذَا الكَــلاَمُ تَــمَّ وهْــوَ مُوجَــبُ ... فَــمَا أَتَــى مِــنْ بعــدِ إلاَّ يُنْــصَبُ
تَقُــولُ: قَــامَ القَــوْمُ إلاَّ عَمْــرَا ... وقَــدْ أَتَــانِي النَّــاسُ إلاَّ بَكْــرَا
وإنْ بِنَفْــــيٍ وتمَــــامٍ حَلِيَــــا ... فَأَبْدِلْ، أوْ بِالنَّصْبِ جِيءْ مُسْتَثْنِيَا
كَــ: لَمْ يَقُــمْ أَحَــدٌ إلاَّ صَــالِحُ ... أو صَــالحاً فَهْــوَ لِــذَيْنِ صَــالِحُ
أوْ كَــانَ نَاقِــصاً فَأَعْرِبْــهُ عَــلَى ... حَــسَبِ مَــا يُوجِــبُ فِيــهِ العَمَــلاَ
كَــ: مَــا هَــدَى إلاَّ محمَّــد، وَمَــا ... عَبَــدتُّ إلاَّ اللهَ فَــاطِرَ الــسَّمَا
وهَــلْ يَلُــوذُ العَبْــدُ يَــوْمَ الحَــشْرِ ... إلاَّ بِأَحْمَــــدَ شَــــفِيعِ الــــبَرِّ
وحُكْــمُ مَــا اسْــتَثْنَتْهُ غَيرُ، وسِــوَى ... سُوىً، سَــوَاءٌ، أنْ يجُــرَّ لاَ سِــوَى
وانْصِبْ أو اجْرُرْ مَا بِـ: حَاشَ، وَعَدَا ... خَــلاَ، قَــدْ اسْــتَثْنَيْتَهُ مُعْتَقِــدَا
في حَالَــةِ النَّــصْبِ بهــا الفِعْلِيَّــهْ ... وحَالَــةِ الجَــرِّ بهــا الحَرْفِيَّــهْ
تَقُــولُ: قَــامَ القَــوْمُ حَاشَــا جَعْفَــرَا ... أو جَعْفَــرٍ فَقِــسْ لِكَــيْمَا تَظْفَــرَا

الشَّرحُ:

شرع - رحمه الله تعالى - في بيان القسم السَّابع من منصُوبَاتِ الأسماء، وهو: «الاستثناء»[1].

---

(١) وسماه الجوهريُّ - رحمه الله تعالى -: «مفعولاً دونه».

تعريفه لغةً: الاستثناء استفعَالٌ من الثَّنْي، والسين والتاء فيه زائدتان؛ ومعناه: مُطْلَقُ الإخرَاجِ.

اصطلاحاً: هو اسمٌ يقَعُ بعدَ «إلاَّ»، أو إِحدَى أخوَاتِها، مخُالِفاً في الحكم لما قبلَها نَفْياً أو إِثْباتاً.

أركانه: أركان المستثنى ثلاثة:

١) مُستثنى منهُ.

٢) أداةُ الاستثنَاءِ.

٣) مُستثنى.

أدواتهُ: أدواتُ الاستثنَاءِ الدَّالةِ عليهِ، ثمانيةٌ [١] ؛ بعضُها أسماءٌ، وبعضُها أفعَالٌ، وبعضُها حروفٌ، وبعضُها مُشْتَرَكٌ أو مُتَرَدِّدٌ بين الفعلِيَّةِ والحرفِيَّةِ [٢] .

وهذه الأدَواتُ بالتَّفصِيلِ هِيَ:

---

(١) وهي التي ذكرَها الناظمُ - رحمه الله تعالى -، وإلاَّ فقد أوصلَها جمهورُ النُّحاةِ إلى عشرة، بإضافة: «ليسَ»، و«لا يكُونُ».

(٢) قال أبو عبد البرّ - عفا الله عنه -: وبهذا يتبيَّنُ لك أن ما عبَّر به ابنُ آجرُّوم - رحمه الله تعالى - في «المقدِّمة» بقوله: «وحُرُوفُ الاستثنَاءِ ثمانيةٌ» ليسَ على إطلاقهِ، بلْ هُوَ من باب التَّغْليبِ، لأنها في الحقيقةِ تنقسِمُ إلى ثلاثة أقسَامٍ - كما هو موضَّحٌ في الشَّرحِ - والله أعلم.

١. «إلاَّ»: أمُّ الباب [1]، وهو حرفٌ دَائماً - بلا خلاف -. ويَرِدُ في الجملةِ المثبتَةِ والمنفيَّةِ، ولها في الاستعمَالِ عِدَّةُ أوجُهٍ [2].

٢. «غَيرُ»: وتجمعُ على «أَغْيَارٍ»، وهي اسمٌ بلا خِلاَفٍ بمعنى «سِوَى» [3].

---

(١) لما يثبت لها من الأحوال التي لا تثبت لغيرها - كما سيأتيك بيانه إن شاء الله - ولذلك قدَّمها في النظم.

(٢) جمع الإمامُ المهلبيُّ هذه الأوجُهَ بقوله:

لـ: «إلاَّ» ستةٌ كَمُلَتْ وتمَّتْ ... الاسْتِثنَا وتحقيقٌ ووَصْفُ

ومعنَى «الوَاوِ» ضمَّنَهَا و«لكِنْ» ... و«إِمَّا» فَهِيَ للأُدَبَاءِ وَقْفُ

انظر: ص (١٧٦) من «نظم الفرائد».

(٣) وهي كلمةٌ يُوصَفُ ويُستثنى بها، وهي متوغِّلةٌ في الإبهام، ولا تفيدُها إضافتها تعرِيفاً، ولا يُوصَفُ بها إلاَّ نكرةٌ، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦]. وهي على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الاستثناء: تأتي في جملة فيها مُستثنى ومُستثنى منه، فتكون بمعنى «إلاَّ» الاستثنائيةِ، فتأخذُ حكمَها الإعرابي. - وهذا هو المقصود والمراد من هذا الباب -.

النوع الثاني: - وهو الأصلُ - أن تكون صفةً للنكرة، كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]. أو صفةً لمعرفةٍ، كما في قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]. وشرطُها: أن يكون ما قبلَها يصدُقُ على ما بعدَها.

النوع الثالث: أن تكون «غير» بمعنى «لا» النافيَّةِ، فتُنصَبُ على الحال، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]. وقوله: ﴿إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

٣. «سِوَى»: - بكسر السِّين المهمَلة بعده واوٌ ثم ألف مقصُورة - على وزن «رِضَا»، وهي اسمٌ بلا خِلاَفٍ.

٤. «سُوَى»: - بضم السِّين المهمَلة - على وزن «هُدَى» وهي اسمٌ بلا خِلاَفٍ.

٥. «سَوَاءٌ»: - بفتح السين والمدِّ - على وزن «سَمَاء» وهي اسمٌ بلا خِلاَفٍ.

تنبيهٌ: «غير» وأخواتها أسماءٌ لازمَتْ الإضافَةَ، لذلك فلا يأتي المستثنى بها إلاَّ مجرُوراً بالإضافة، كما في إشارة الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «أن يجر لا سِوَى».

فائدةٌ: ذكرَ الناظمُ - رحمه الله تعالى - لـ: «سوى»، ثلاثَ لُغَاتٍ، مبتدئاً بأفصَحِهنَّ؛ ويضافُ إليها لغة رابعة، وهي: «سِوَاء» - بكسر السِّين وفتح الواو - على وزن «بِنَاء».

٦. «خَلاَ»: وهي مشتركةٌ بين الفعليَّةِ والحرفيَّةِ.

٧. «عَدَا»: وهي مشتركةٌ بين الفعليَّةِ والحرفيَّةِ [1].

---

(١) «عدا» لها ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون فِعلاً غير متصرِّفٍ، متعدِّياً، ناصباً للمستثنى على المفعوليَّة، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ وُجُوباً.

الثاني: أن تدخلَ «ما» المصدريَّة عليها، ويجبُ عندها نصبُ ما بعدَها.

الثالث: أن تكونَ حَرفاً جارّاً للمستثنى، وذلك إذا خلتْ من «ما» المصدريَّة، فيجوزُ اعتبارُها فِعلاً، فتنصبُ ما بعدَها على أنه مفعُولٌ به، أو حَرفاً فتجرُّه.

تنبيهٌ: «خَلاَ» وأخواتها لها حالتان، أنتَ مخيَّرٌ فيهما؛ إن شئتَ نصبتَ بها – وهذا هُوَ الأشهرُ – فتكون أفعالاً جامدةً، وإن شئتَ جرَرْتَ بها فتكون حُرُوفَ جرٍّ[1].

٨. «حَاشَا»: مُشترِكَةٌ بين الفعليَّةِ والحرفيَّةِ. وفيها أربعُ لُغَاتٍ:

الأولى: «حَاشَا» بإثبات الألفين بعدَ الحاءِ، وبعد الشِّينِ المعجَمَةِ.

الثانية: «حَشَا» بإثبات الألفِ الثانيةِ معَ حَذْفِ الأُولى إلى ما بعدَ الحاءِ المهمَلَةِ.

الثالثة: «حَاشَ» – عكسُ اللغةِ الثانية – وهي: إثباتُ الألفِ بعدَ الحاءِ المهمَلَةِ معَ حَذْفِ التي بعدَ الشِّينِ المعجَمَةِ.

الرابعة: «حَاشْ» بإثبات الألف الأولى، وحذف الثانية، وإسكان الشين.

قوله في النظم: «الاستثنا» – بالقصر – ضرُورَةً، و«حوى» بمعنى: جمع، والمقصُودُ: أن الاستثناء جمع ما ذكره لك من أدَوَاتٍ.

مسألةٌ: اعلم أن الكلام قبل «إلاَّ» وأخواتها لا يخلُو من معنى من هذه المعاني الأربعة فإمَّا:

---

(١) فمثلاً الشَّاهد على الجرِّ بـ: «عدا» قول الشاعر:

أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وأَسْرًا ... عَدَا الشَّمْطَاءِ والطِّفْلِ الصَّغِيرِ

ومن الجرِّ بـ: «خلا» قول الأعشَى:

خَلاَ الله لاَ أرجُو سِوَاكَ وإِنَّمَا ... أَعُدُّ عِيَالي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

١. **أن يكون تاماً**: وهو الذي يُذكر فيه المستثنى منه فيه.

٢. **أن يكون موجباً**: وهو الذي لم يُسبق بنفيٍ أو شبهِهِ: وشبهُ النَّفْيِّ: النَّهي والاستفهَامُ الإنكاريّ.

٣. **أن يكون ناقصاً**: هو الذي لا يُذكر المستثنى منهُ.

٤. **أن يكون غير موجبٍ**: وهو الذي يُسبق بنفيٍ أوشبههِ.

وتطبيق هذه المعاني على «إلاَّ» وأخواتها كالتالي:

أولاً: حالات الاستثناء بـ: «إلاَّ»:

الحال الأولى: إذا كان الكلام تاماً موجَباً. ففي هذه الحال يجبُ أن يكونَ ما بعدَ «إلاَّ» منصُوباً على الاستثناءِ، سواء كان مُتصِلاً أو مُنفَصِلاً. كقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. فقوله «قَلِيلًا» مستثنى مُنصوبٌ من واو الجماعة. كذلك الشأن في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣]. وأشارَ في النظم للحالة الأولى ومثَّل لها بقوله:

إِذَا الكَـلامُ تَـمَّ وهْـوَ مُوجَـبُ ... فَـمَا أَتَـى مِـنْ بِعـدِ إِلاَّ يُنْـصَبُ
تَقُـولُ: قَـامَ القَـوْمُ إلاَّ عَمْـرَا ... وقَـدْ أَتَـانِي النَّـاسُ إلاَّ بَكْـرَا

فقوله: «قامَ» فعل ماض، و«القومُ» فاعل مرفوع، و«إلاَّ» أداة استثناء، و«عمراً» مستثنى منصوب.

و«قد» للتحقيق، و«أتاني» فعل ماض مفتوح بفتحة مقدَّرة على الألف، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني على السُّكُون في محلِّ نصب مفعول به، و«الناس» فاعل مرفوع، و«إلاَّ» أداة استثناء، «بكراً» مستثنى منصوب.

الحال الثانية: إذا كان الكلام تاماً منفياً والاستثناء مُتصلاً. بأن يكونَ الكلامُ الذي قبل «إلاَّ» منفياً، أو منهياً عنهُ، أو مُستفهِماً عنهُ، استفهَاماً إنكَارِياً. فيجُوزُ لك في هذه الحالة وجهَانِ - وأنتَ بالخيَارِ فيهما -:

الوجه الأول: النَّصبُ على الاستثناءِ[1]: من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ١٩ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٢٠ ﴾ [الليل: ١٩ - ٢٠].

الوجه الثاني: جَوازُ إتبَاعِ المستثنى للمستثنى منهُ على البدَليَّةِ، - وهو الفَصِيحُ - قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ ﴾ [النور: ٦]. فيعرب بدلاً مما قبله. كذلك الشأن في قوله تعالى: ﴿ قَالَ وَمَن يَقۡنَطُ مِن رَّحۡمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ٥٦ ﴾ [الحجر: ٥٦].

وأشار الناظم - رحمه الله تعالى - للحالة الثانية ومثَّل لها بقوله:

وإنْ بِنَفْـيٍ وتمَـامٍ حَلِيَـا ... فَأَبْدِلْ، أوْ بِالنَّصْبِ جِيءْ مُسْتَثْنِيَا

كَـ: لَمْ يَقُـمْ أَحَـدٌ إلاَّ صَـالِحُ ... أو صَـالِحاً فَهْـوَ لِـذَيْنِ صَـالِحُ

---

(١) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: حمل الجمهورُ النَّصبَ في حالةِ ما إذا كانَ المستثنى منهُ مُنقَطِعاً. بأن كانَ المستثنى، من غيرِ جنسِ المستثنى منهُ.

ففي المثال: «لم» حرف نفي وجزم وقلب، و«يقم» فعل مضارع مجزوم بـ: «لم» وعلامة جزمه السكون الظاهر في آخره، و«أحدٌ» المستثنى منه مذكور، وهو فاعل مرفوع، و«إلاَّ» أداة استثناء، و«صالحٌ» في حالة الرَّفعِ يكونُ بَدَلاً من «أحدٌ» بدل بعض من كل، «أوْ» أي: وقُلْ إن شئتَ: «صالحاً» بالنَّصبِ فيكُونُ حينئذٍ مُستثنىً مما قبلَهُ.

قوله: «حَلِيَا» حَلِيَ بمعنى: لبس حَلْياً فاتصف به. وفي نسخة: «حُلِّيَا» بمعنى: أُلْبِسَ حَلْياً، أو اتَّخَذَه.

وقوله: «فهو» أي: المستثنى. و«لذين» أي: النصب والإتباع. و«صالح» أي: لكلا الوجهين: النَّصب على الاستثناء، أو الرَّفع على البدليَّة.

وقفةٌ: لم يصرح الناظمُ - رحمه الله تعالى - بتقديم الإتباع، لكن يُفهم من التقديم والتمثيل له في النظم، أنه يختاره على غيره، والله أعلم.

الحال الثالثة: إذا كان الكلام ناقصاً منفياً[1]: ففي هذه الحال يُعربُ على

---

(١) يسمي النُّحاةُ الاستثناءَ في هذه الحالة بـ: «الاستثناء المفرَّغ». لأنه فرَّغَ العاملَ الذي كان يعملُ في المستثنى منهُ له. وبالتالي لا يكونُ مذكُوراً ولا مُثبَتاً، ولذا أُعرِبَ بحسَبِ موقِعِهِ من الإعرَابِ؛ وقيلَ: بلْ فُرِّغَ ما قبلَ «إلاَّ» للعمَلِ فيمَا بعدَ: «إلاَّ».

وهناكَ حالةٌ أخرى لم يذكرها الناظمُ - رحمه الله تعالى - وهي: ما يسميه النُّحاةُ «الاستثناء المنقطِع» ومعنَاهُ: أن لا يكونَ المستثنى من المستثنى منه، بل منقطعٌ ومنفصِلٌ عنه، كما في قولك: «جَاءَ القَومُ إلاَّ حِصَاناً»، إذْ إنَّ كلمةَ «حِصَاناً» ليست من المستثنى منه، لكون المستثنى منه من بني آدم، والمستثنى ليس كذلك، وحكمُ هذهِ الحالةِ نصبُ المستثنى دَائِماً.

حَسَبِ ما يقتضيه العَامِلُ الذي قبلَ «إلاَّ». وتكون «إلاَّ» مُلغَاةً لا عملَ لها. من ذلك قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝٣٥﴾ [الأحقاف: ٣٥]. فقوله «ٱلْقَوْمُ» نائب فاعل مرفوع لقوله «يُهْلَكُ».

وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [البقرة: ٩٩]. فقوله «ٱلْفَٰسِقُونَ» فاعل. وقوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. فما بعد «إلاَّ» يُعربُ خبراً للمبتدأ. وقوله: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۚ﴾ [الكهف: ٥٦]. فقوله «مُبَشِّرِينَ» حال من «ٱلْمُرْسَلِينَ». وقوله: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ۚ﴾ [فاطر: ٤٣]. فقوله «بِأَهْلِهِۦ» جار ومجرور و(الهاء) مضافٌ إليه، والشَّواهدُ القرآنيةُ لهذا الحكم كثيرةٌ جِداً.

وللحالة الثالثة أشار الناظم - رحمه الله تعالى - ومثَّل لها بقوله:

أَوْ كَانَ نَاقِصاً فَأَعْرِبْهُ عَلَى	حَسَبِ مَا يُوجِبُ فِيهِ العَمَلاَ
كَـ: مَا هَدَى إلاَّ محمَّد، وَمَا	عَبَدتُّ إلاَّ اللهَ فَاطِرَ السَّمَا
وهَلْ يَلُوذُ العَبْدُ يَوْمَ الحَشْرِ	إلاَّ بِأَحْمَدَ شَفِيعِ البَرِّ

قوله: «أو» للتنويع والتقسيم.

وقوله: «يوجب فيه العملا»، في نسخة: «يوجب فيه عَمَلاَ». والمعنى: أنه يُعطى ما يستحقه على حسب ما يطلبه العامل الذي يوجب العمل فيه، فإنْ

طَلبه فاعلاً رَفعَه على الفاعلية، وإنْ طلبه مفعولاً به نـصَبه علـى المفعوليـة، وإنْ طلبه مجروراً بحرف جر جُرَّ بحرف الجرِّ، وهكذا.

وقوله: «ما هدى إلا محمَّد» فـ: «مـا» نافيـة، و«هـدى» فعـل مـاض مبني علـى الفتح المقدَّر منع من ظهوره التعـذُّر، و«إلاَّ» أداة اسـتثناء ملغـاة مـن جهـة العمـل، دون المعنى، و«محمَّد» فاعل لـ: «هدى»، والتقديرُ: ما هدى أحدٌ إلا محمَّد ﷺ.

وقوله: «ما عبدتُ إلا الله فـاطر الـسَّما» «مـا» حـرف نفـي، و«عبـدت» فعل وفاعل، و«إلاَّ» أداة استثناء ملغاة، و«الله» منصوب على المفعوليـة، و«فاطرَ» منصوب على البدليـة، أو علـى أنـه عطـف بيـان، وهـو مـضافٌ و«السَّمَا» مُضَافٌ إليه.

وقوله: «وهَلْ يَلُوذُ العَبْدُ يَومَ الحَشرِ...إلـخ». فـ: «هَـلْ» اسـتفهام، وهـذا دليـل عـلى أنَّ الكـلام غـير موجـب، لأنَّـه مسبوقٌ باسـتفهام، «يلـوذُ» فعـل مـضارع، و«العبـدُ» فاعـل مرفـوع، و«يـوم» ظـرف منـصوب، وهـو مـضاف و«الحشر» مضاف إليه. و«إلاَّ» أداة استثناء، و«بِأَحْمَدَ» جار ومجـرور، وهـو مستثنى مفرَّغ، و«شفيعِ» بدل من «أحمد» وهو مضاف و«البرِّ» مـضاف إليـه. في نسخة: «شفيع البَشَرِ». وهُنا وقفةٌ – وفقكَ الله –[1].

---

(١) لأن قوله: «وهَلْ يَلُوذُ العَبْدُ يَوْمَ الحَشْرِ إلاَّ بأحمد...» محتمِلٌ لأمرين:

الأول: أنه قصدَ به الملاذَ والملجَأ يومَ الفزَعِ الأكبرِ، وهذا بلا ريبٍ مجانبٌ للصَّوابِ.

إذْ الملاذُ والمفزَعُ والملجَأُ يومئذٍ لا يكونُ إلاَّ إلى الله الواحد القهَّار بنص القرآن. =

= الثاني: أنه قصدَ - وهذا هو الظنُّ به رحمه الله - الشَّفَاعةَ العُظمَى التي ادُّخِرَتْ لرسُولِ الأمَّةِ ز يومَ تنقطِعُ العَلائِقُ والأنسَابُ.

أقولُ: وبالتوجيه الثاني اعتذر للناظم - رحمه الله تعالى - جمعٌ من الشرَّاحِ منهم: **شيخُنا العلاَّمة محمَّد سالم ولد عدُّود**، وشيخُنا **محمَّد عمر حَوِيَّه الجكني**، والشيخُ **زايد الأذان**، والشيخ **أحمد الحازميُّ** - سدَّدَ الله الجميعَ -.

فقد قال شيخُنا الشيخ **محمَّد عمر حَوِيَّه الجكني** - حفظه الله - في شرحه: «ظاهرٌ أنه يريدُ بذلك ما جاء في الحديث أن الناسَ يأتون إلى نبينا ﷺ بعد أن يأتوا آدم وغيره، يريدون الشَّفاعةَ لفصلِ القضَاءِ، ومع ذلك فلا ينبغي أن يطلق لفظ العِيَاذِ، ولا اللواذ، ولا الالتجاء إلاَّ مُعَلَّقاً بالله سبحانه، لأنَّ الاستعَاذَةَ هي: الالتِجَاءُ والاعتِصَامُ، ويُسَمَّى المستَعَاذُ بِهِ مُعَاذاً ومَلْجَأً، فالعَائِذُ بالله قد هرَبَ مما يُؤذِيهِ، أو يهلِكُه إلى رَبِّهِ ومالكِهِ، واعتصمَ واستجَارَ بِهِ والتجَأَ إليه.

قال ابن كثير: «الاستعَاذَةُ هي الالتجَاءُ إلى الله، والالتصَاقِ بجنَابهِ، من شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ؛ والعيَاذُ يكُونُ لِدَفْعِ الشَّرِّ؛ واللياذُ لطَلَبِ الخيرِ».

وقد أجمعَ العلمَاءُ على أنه لا يجوزُ الاستعَاذَةُ بغيرِ الله؛ وقد نَصَّ الأئمةُ كأحمد وغيره، على أنه لا يجوزُ الاستعَاذَةُ بمخلُوقٍ، وهذا مما استدلَّ به على أن كلام الله غيرُ مخلُوقٍ، لأنه ثبتَ عن النبيِّ ﷺ أنه استعَاذَ بكلِمَاتِ الله، وأمرَ بذلك، ولهذا نهى العلمَاءُ عن التعَازِيمِ والتَّعَاوِيذِ، التي لا يُعرَفُ معنَاهَا، خشيةَ أن يكُونَ فيهَا شِرْكٌ».

انتهى توجيهه حفظه الله تعالى وبارك فيه.

وقال الشيخ **زايد الأذان**: «لعلَّهُ يشيرُ به إلى ما ثبتَ له ﷺ من الانفرَادِ بالشَّفَاعةِ الكُبرى دُونَ سَائرِ الرُّسُلِ، نقُولُ ذلك من بابِ حُسْنِ الظَّنِّ، ولا نُزَكِّي على الله أَحَداً».

انتهى كلامه - وفقَّه الله -. =

فائدةٌ: تأتي «إلاَّ» لمعانٍ منها:

١. أن تكون بمعنى «غير» فيُوصَفُ بها، وبتاليتها مُنكَّرٌ، أو شبهُهُ، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

٢. أن تكون عاطِفةً بمنزلة «الواو» في التَّشرِيكِ في اللَّفظِ والمعنى، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١﴾﴾ [النمل: ١٠ - ١١].

٣. أن تكون بمعنى «بل»، كما في قوله تعالى: ﴿طه ﴿١﴾ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ﴿٢﴾ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴿٣﴾﴾ [طه: ١ - ٣].

ثانياً: حالات الاستثناء بـ: «غير».

اعلم أنَّ «غير» تُعرَبُ إعرابَ المستثنى بـ: «إلاَّ» وعلى التفصيل الذي تقدَّم. فيجِبُ نصبُها على الاستثنَاءِ إذا كان الكلامُ تامّاً موجباً، كما في قولك: «قامَ القومُ غيرَ صالحٍ». ويجوزُ البدلُ والنصبُ على الاستثنَاءِ، إذا كان

= وقال شيخُنا الشيخ عبد الرحمن بن عوف كُوني: «والحزمُ أن يُؤتَى في مثلِ هذَا الموطنِ بما لا احتمَالَ فيه، لِصَرْفِ سِهَام النَّقْدِ». انتهى كلامه - سدَّدَهُ الله -.

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: ومثل هذا التوجيه والاعتذار هو الوَاجِبُ في حال عدَمِ التَّصْرِيحِ؛ وهو الشِّعَارُ لمن يبتغي السَّلامة، ويرجو الخير، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الكلامُ منفياً تامّاً، كما في: «ما قامَ القومُ غيرُ صالحٍ» بالرَّفع، أو«ما قام القوم غيرَ صالحٍ» بالنَّصبِ.

وتُعرَبُ على حَسَبِ العَوَامِلِ إذا كانَ الكَلامُ نَاقِصاً مَنْفياً، كقولك: «ما قام غيرُ صالحٍ»، و«ما ضربتُ غيرَ صالحٍ»، و«ما مررتُ بغيرِ صالحٍ».

قاعدةٌ: إذا لم تكن «غير» بمعنى «إلاَّ» في الاستثنَاءِ، أُعرِبَتْ على حسَبِ مَوقعِهَا في الجملةِ[1].

ثالثاً: حالاتُ الاستثناءِ بـ: «سِوَى» و«سُوَى» و«سَوَاء»:

اعلم أن «سِوَى» وأختيها يلزمن النَّصبَ على الظَّرفيَّةِ. وهُنَّ مثل «غير» معنىً وإعراباً.

مثالُهُ: قولك: «قام القومُ سواءَ زيدٍ، وسِوَى عَمْروٍ»، و«ما قامَ سَواءُ زيدٍ، وسِوَى عَمْروٍ». وأشار الناظم - رحمه الله تعالى - لهذه الحالة بقوله:

وحُكْمُ مَا اسْتَثْنَتْهُ غَيرُ، وسِوَى سُوىً، سَوَاءٌ، أنْ يجُرَّ لاَ سِوَى

---

(١) فمن ذلك، وقوعها خبراً، كما في قوله تعالى: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]. ووقوعها مفعولاً به، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]. ووقوعها مجرُورةً بالحرْفِ، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٣٧]. إلى غير ذلك من الشَّوَاهِدِ القرآنيَّةِ.

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: وذكرُ هذه القَاعدَةِ، والتمثيل لها من باب رفع الالتبَاسِ بـ: «غير» الاستثنائية.

قوله: «لا سِوَى» أي: مجرورٌ بالإضَافةِ لا غيرُ، فلا يجوزُ فيهِ غير الجرِّ، لأنه باقٍ على حالة واحدة.

رابعاً: حالاتُ الاستثناء بـ: «خلا» و«وعدا» و«حاشا»:

يجوزُ في إعرابها وجهَانِ:

الوجه الأول: جَوَازُ نصبِها على أنها أفعَالٌ ماضيةٌ، فاعِلُها ضميرٌ مستترٌ وُجُوباً، يعُودُ على البعضِ المبهَمِ المفهُومِ من الكُلِّ السَّابقِ، وهو المستثنى منهُ، ومفعُولها المستثنى.

الوجه الثاني: جَوَازُ جَرِّهَا على أنها حُرُوفُ جَرٍّ. بِشَرطِ عَدَمِ دُخُولِ «ما» المصدريَّةِ عليها، وإلاَّ تعيَّنَ نصبها[1].

أمثلة: تقول: «قامَ القومُ خَلاَ جَعفراً» بنصب «جعفر»، على أن «خَلاَ» فعلٌ مَاضٍ، فاعلُه ضميرٌ مستترٌ فيهِ وجُوباً؛ مفعولُه «جعفراً» أي: خَلاَ بعضُهُم جعفراً؛ وكذلك: «قامَ القومُ خَلاَ جَعفرٍ» بجرِّ المستثنى وهو: «جعفرٍ» على أن «خَلاَ» حرفُ جَرٍّ.

و«قامَ القومُ عَدَا جعفراً» بنصب «جعفراً» على أن «عَدَا» فعلٌ ماضٍ،

---

(١) لأنَّ «ما» المصدريَّة لا تدخُلُ إلاَّ على الأفعَالِ - كما هو مُقَررٌ في القواعدِ - ومعلُومٌ أنها أفعَالٌ إن سبقتهنَّ «ما» كقول لبيد بن ربيعة:

ألاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ ... وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

فاعلُه ضميرٌ مستترٌ فيهِ وجُوباً؛ ومفعولُه «جعفراً» أي: عَدَا بعضُهم جَعفراً. كذلك الشأن في نحو قولك: «قامَ القومُ حَاشَا جعفراً» أو «جعفرٍ».

أقولُ: وإلى هذين الوجهين أشارَ الناظمُ - رحمه الله تعالى - بقوله:

وانصِبْ أو اجرُرْ مَا بـ: حَاشَ، وَعَدَا ... خَلاَ، قَدْ استَثْنَيْتَهُ مُعتَقِدَا

في حَالَةِ النَّصْبِ بها الفِعْلِيَّهْ ... وحَالَةِ الجَرِّ بها الحَرْفِيَّهْ

تَقُولُ: قَامَ القَوْمُ حَاشَا جَعْفَرَا ... أو جَعْفَرٍ فَقِسْ لِكَيْمَا تَظْفَرَا

قوله: «معتقداً في حالةِ النَّصب....» أي: جازَ في المستثنى بـ: «حَاشَ» و«عَدَا» و«خَلاَ» النَّصبُ حالَ كَونِكَ مُعْتَقِداً أنها أفعَالٌ ماضيَةٌ، وجَازَ لك الجرُّ بها حَالَ كَوْنِكَ مُعْتَقِداً أنها حُرُوفُ جَرٍّ.

قوله: «فَقِسْ لكيما تظفَرا» أي: فَقِسْ على ما ذُكر ما مضى من حَالاَتٍ إعرابيَّةٍ، حتى تفوزَ وتظفَرَ بالقَاعدةِ النَّحْويَّةِ، والألف في «تظفرا» للإطلاق. والله أعلم.

قوله: «وانصِبْ أو اجرُرْ» في نسخة: «وانصب وجُرَّ».

تنبيهان:

الأول: ليسَ جرُّ المستثنى ونصبُه بهذه الكلمات سَواء، بل جرُّه بعد «خَلاَ» و«عَدَا» مرجوحٌ، ونصبُه رَاجِحٌ؛ وجرُّه بعد «حَاشَا» راجحٌ، ونصبُه مرجُوحٌ.

الثاني: لا يجوزُ استثناءُ النَّكِرَةِ من النَّكِرَةِ، كقولهم: «جاءني قومٌ إلاَّ رجلٌ». لأنه لا فائدةَ فيهِ.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أنَّ «الاستثناء» من جملة المنصُوبَاتِ[١]، وأنَّ أدواتِه ثمانية: «إلاَّ»، و«غير»، و«سِوى»، و«سُوى»، و«سوا»، و«خلا»، و«عدا»، و«حاش». ولهذه الأدواتِ حَالاَتٌ إعرابيَّةٌ من جهةِ حَالِ الجملَةِ، والله أعلم.

* * *

(١) وهذا ليس على إطلاقه، بل في بعض أحواله.

بَابُ «لا» النافية للجنس

انــصِبْ بِــ: «لاَ» مُنكَّــراً مُتَّــصِلاَ	مِــنْ غَــيرِ تَنْـوِيْنٍ إذَا أَفْـرَدْتَّ «لاَ»
تَقُـــولُ: لاَ إِيْـــمَانَ لِلْمُرْتَـــابِ	ومِثْلُـــهُ: لاَ رَيْـــبَ في الكِتَـــابِ
ويَجِـــبُ التَّكْـــرَارُ والإِهْمَـــالُ	لهـــا إذَا مَـــا وَقَـــعَ انْفِـــصَالُ
تَقُـــولُ في المِثَـــالِ: لاَ في بَكْـــرِ	شُـــحٌّ، ولاَ بُخْـــلٌ إذَا مَـــا اسْـــتُقْرِي
وجَـــازَ إِنْ تَكَـــرَّرَتْ مُتَّـــصِلَهْ	إِعْمَالُهَـــا، وأَنْ تَكُـــونَ مُهْمَلَـــهْ
تَقُـــولُ: لاَ ضِـــدَّ لِرَبِّنَـــا وَلاَ	نِـــدَّ، ومَـــنْ يَـــأْتِ بِرَفْـــعٍ فَـــاقْبَلاَ

الشَّرحُ:

سيشرَعُ الناظِمُ - رحمه الله تعالى - في الكلام على القسم الثامن من منصُوبَاتِ الأسماء وهي: «لا» النافية للجنس[1].

---

(١) التعبير بهذا الاصطلاح درج عليه أهل البصرة، أما الكوفيون فيعبرون باصطلاح: «لا التبرئة». فكأنها تدُلُّ على البراءة من الخبر، ويرى بعضهم إطلاق عبارة: «لا» المحمولة على «إنَّ»، بحكم مشابهتها لها في التوكيد. ولزوم الصدر، والدخول على الجملة الاسمية.

ثم اعلم - وفقني الله وإيَّاك - أنَّ «لا» النافية هذه، حقُّها أن تكُونَ بعدَ بابِ «إنَّ» وأخواتها، لأنها فَرْعٌ مِنَها، ومبحَثٌ من مَباحِثِها، وقد جاءَتْ في بعض النُّسخِ تاليةً لبابِ «إنَّ» وأخواتها. وهذا هُو الأصلُ في محلِّها، وعليه غالبُ كتبِ الفَنِّ.

ومقصودهم بـ: «نافية للجنس». أي: نافية لحكم الجنسِ، كما نص عليه أئمة النحو - رحمهم الله -. =

حكمها: «لا» النافية للجنس حرفٌ نَاسِخٌ، شبيهٌ بـ:«إنَّ» لذلك عملت عملها، فتنصبُ النَّكِرَاتِ وجُوباً - لفظاً أو محلاً - بغير تنوينٍ، ويكونُ اسمها نكِرةً مَنصُوباً - لفظاً أو محلاً -(١).

وإلى حكمها أشارَ الناظمُ - رحمه الله تعالى - بقوله:

«انصِبْ بِـ: «لاَ» مُنكَّراً مُتَّصِلاً، من غَيرِ تنوينٍ»(٢).

= ثم «لا» النافية للجنس هذه لها حالتان:

الأولى: أن تكون غير عاملة وهذه غير مقصودةٍ في باب «لا».

الثانية: أن تكون عاملة وعملها على جهتين:

الجهة الأولى: أن تعمل عمل «ليس» وهذا نادرٌ، وليس مقصوداً في باب «لا».

الجهة الثانية: أن تعمل عمل «إنَّ» وهذا هو المقصود في باب «لا» فلها في هذا الباب اسم وخبر كحال «إنَّ» تماماً وهي لا تعمل هذا العمل إلاَّ بشروط سأذكرها لك في حينها - إن شاء الله تعالى -.

(١) لكن تارةً يكون اسمها مبنياً على الفتح في محلِّ نَصْبٍ؛ وتارة يكون معرباً منصوباً.

(٢) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: مما استدرك على الناظم - رحمه الله تعالى - قوله: «انصِبْ» والأنسب لو قال: «افتح». توجيهه ما ذكره شيخُ شيوخِنا العلامةُ الحاج السَّالك بن فحف الجكني بقوله: «اعلم أن التعبير بالنصب من الناظم هنا الأولى عدمُه؛ لأنَّ النحويين ذكروا أن اسمها في هذا الموضع المذكور يسمَّى مفتوحاً لا منصوباً، والفرقُ بين النصب والفتح أنَّ النصبَ يقالُ لحركة الإعراب، والفتحَ يقَالُ لحركة البناءِ، واسمها في هذه الحالة مفتوحٌ فتحة بنَاءٍ على الأصح». انتهى كلامه - أطال الله عمره على طاعته -. =

قوله: «انصب بلا» خرجت بذلك لا الناهية ولا الزائدة.

قوله: «منكراً متصلاً» هذان القيدان شرطان لعملها - كما سيأتي -.

قوله: «من غير تنوينٍ» من باب التغليب، لأنَّ هذا يَصحُّ في النكرةِ المفردَةِ، والنكرةِ المضَافةِ، أمَّا النكرةُ المشبَّهةُ بالمضَافِ فلا، لوُجُوبِ إثبَاتِ التَّنوينِ.

مثالها: قوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. وقوله: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾ [هود: ٤٣]. وقوله: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَۚ﴾ [النحل: ٢٣] [١].

شروط عملها: وضعَ النُّحاةُ لإعمالها شُرُوطاً من أهمها [٢]:

الشرط الأول: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين: فإن وقع ما بعدها معرفةً أهملت، ووجبَ تكرارُها، من ذلك قوله تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ [يس: ٤٠].

= وقد ردَّ على التوجيه الشيخُ حسن بن محمَّد الحفظيُّ - حفظه الله تعالى - بقوله: «الَّذِي أرَاهُ أن تعبيرَ النَّاظمِ أولى، لأنَّ «لا» تعمل عمل «إنَّ» و«إنَّ» لا يُبنَى اسمها، ولا يُبنَى اسمُ «لا» إلاَّ إذا كانَ مُفرداً، أمَّا إذا كانَ مُضَافاً أو شَبِيهاً بالمضافِ فهو معربٌ منصُوبٌ، والله أعلم».

(١) لم يقع خبر «لا» النافية للجنس اسماً صريحاً في القرآن، وإنما جاء جاراً ومجروراً - وهو الغالب - أو ظرفاً. والأكثر في اسمها أن يقع مصدراً، أو اسم فاعل. انظر: كتاب «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٢/ ٤٤٤) و(٢/ ٤٤٩).

(٢) اكتفى الناظم - رحمه الله تعالى - بذكر ثلاثة منها.

ومثَّل الناظم - رحمه الله تعالى - لهذا الشرط بقوله: «لا إيمان للمرتاب» فـ: «لا» نافيةٌ للجنس، و«إيمان» اسمها مبني على الفتح، وهو منصوب بها محلاً، لأنه نكرةٌ مفردَةٌ، و«للمُرْتَابِ» جار ومجرور، متعلِّق بمحذوف خبر «لا». و«المرتاب» هنا: الشَّاكُ.

وقوله أيضاً: «لا ريب في الكتاب» فـ: «لا» نافيةٌ للجنس، و«ريبَ» اسمها مبني على الفتح، وهو منصوب بها محلاً، لأنه نكرةٌ مفردَةٌ، و«في الكتاب» جار ومجرور في محل رفع على أنه خبرها. و«الرَّيب»: الشَّكُّ.

وأشار - رحمه الله تعالى - للشرطِ الأوَّل بقوله: «انصب بـ: لا منكراً».

الشرط الثاني: ألاَّ يفصل بينها وبين اسمها بفاصلٍ: فإن فُصِلَ أُهمِلت، ووَجَبَ تكرارُها أيضاً، من ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ۝٤٧﴾ [الصافات: ٤٧].

ومثَّل الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «لا في بَكْرٍ شُحٌّ ولا بخلٌ إذا ما استُقْرِي» فـ: «لا» نافية لا عمل لها، و«في بَكْرٍ» جار ومجرور، وهو خبرٌ مقدَّمٌ، و«شُحٌّ» مبتدأ مؤخر، والواو عاطفةٌ، و«لا» الثانية زائدةٌ، و«بخلٌ» معطوفٌ على «شح»[1]، و«إذا» ظرفٌ سَاكِنٌ، و«ما» زائدةٌ، و«استُقري»

(١) ويجوز أن يكون خبر «بخلٌ» محذوفاً - نظير المذكور - أي: ولا بخلٌ في عمرٍو، ويجوز في «لا» الثانية وجه آخر، وهو: أن تكون عاملةً عمل «ليس» فيكون «بخلٌ» اسمها والخبرُ محذوفاً. والله أعلم.

ماضٍ مبني للمجهُول.

والمراد بقوله: «استُقري» من القِرَى وهي: الضِّيَافَةُ. والمعنى: أنه إذا طُلبتَ من بكرٍ الضِّيافَةُ فلا بخلٌ حينئذٍ ولا شُحٌّ يصدرُ منه.

وأشار - رحمه الله تعالى - للشَّرط الثاني بقوله:

وَيَجِبُ التَّكْرَارُ والإِهْمَالُ لهَا إِذَا مَا وَقَعَ انْفِصَالُ
تَقُولُ في المِثَالِ: لاَ في بَكْرِ شُحٌّ، ولاَ بُخْلٌ إِذَا مَا اسْتُقْرِي

الشرط الثالث: إذا تكرَّرَت لم يجب إعمالها، بل يجوزُ الإعمَالُ - إذا استوفَت بقيةَ الشُّروطِ -، كما يجوزُ الإهمالُ.

قوله: «**لا ضِدَّ لربِنَا ولا نِدَّ**». فعلى الإعمال تكون: «**لا**» لنفي الجنس، و«**ضِدَّ**» اسمها مبني على الفتح اسمها في محل نصبٍ، و«**لربنا**» جار ومجرور، متعلِّق بمحذوف خبر لا، وخبر «**لا**» الثانية محذوفٌ - نظير المذكور - أي: «**لا نِدَّ لربِّنا**».

وعلى الإهمال تقول: «**لا ضدٌّ لربنا ولا ندٌّ**» برفعِ «**ضِدٌّ**» و«**نِدٌّ**». أما رفعُ «**ضِدٌّ**» فعلى أن «**لا**» نافيةٌ لا عملَ لها، و«**ضدٌّ**» مبتدأ، و«**لربنا**» خبره. وأما رفعُ «**نِدٌّ**» فعلى أن «**لا**» نافيةٌ لا عملَ لها كذلك. و«**نِدٌّ**» معطوفٌ على «**ضِدٌّ**»[1].

---

(١) ويجوز أن يجعل «**نِدٌّ**» مبتدأ، ويقدَّر له خبر - نظير المذكور - أي: «**لا نِدٌّ لربِّنا**»، وعلى هذا فالمعطُوفُ جملةُ «**لا نِدٌّ لربِّنا**»، والمعطُوفُ عليهِ جملةُ «**لا ضِدٌّ لربِّنا**».

وإلى هذا الشرط أشار - رحمه الله تعالى - بقوله:

وجَـازَ إنْ تكَـرَّرَتْ مُتَّـصِلَهْ إِعْمَالُهَـا، وأَنْ تكُـونَ مُهْمَلَـهْ

تَقُـولُ: لاَ ضِـدَّ لِرَبِّنَـا وَلاَ نِـدَّ، ومَـنْ يَـأْتِ بِرَفْـعٍ فَـاقْبَلاَ

قوله: «ومَنْ يَأْتِ بِرَفْعٍ فَاقْبَلاَ». عنى بها الصُّورةَ الثَّانيةَ، وهي: الإِهمَالُ.

الشرط الرابع: أن تكون نصّاً في نفي الجنس. وهي التي يطلق عليها «لا» التبرئة[1].

الشرط الخامس: ألا يتَّصِلَ بها حرفُ جرٍّ: فإن دَخَلَ عليها حرفُ جرٍّ، لم تعمَلْ، بل يجرُّ الحرَفُ مدخُولَهَا، فتقولُ: «جِئْتُ بِلاَ زَادٍ»، و«تَكَلَّمْتُ بِلاَ عِلْمٍ».

وقد ذكر هذه الشُّروطَ وزَادَ عليها العلامةُ يحظيه ولد عبد الودُود الشنقيطيُّ - رحمه الله تعالى - بقوله:

«لا» سَـبْعَةٌ شُرُوطُهَـا تجُـرْ ونُكِّـرَ الاسْـمُ، ونُكِّـرَ الخَـبَرْ

وانْفِ بهَا، والنَّفْيُ للجِنْسِ، وُصِـلْ بهَـا اسْمُهَا، ونَفْيُهَـا نَـصّاً جُعِـلْ

فرعٌ: إذا دخلت «همزة» الاستفهام على «لا» النافية للجنس بقي عملُها، وسائرُ أحكَامِها كما كان لأصلها[2] أي: قبل الدخول.

فإعرابك: «لا رَجُلَ قائمٌ» كإعرابك: «ألا رَجُلَ قائمٌ».

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» (١/ ٣٩٣).

(٢) هناك فرقٌ مفيدٌ، وتفصيلٌ نافعٌ في هذا الفرع - نظراً لما يُقصدُ من الاستفهام - راجعه في كتب النَّحو.

تنبيهٌ: يجوزُ أن يُحذَفَ خبرُها بِشَرطِ أن يَدُلَّ دَلِيلٌ على حذفِهِ[1]. من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ ﴾ [سبأ: ٥١]. أي: فلا فوت لهم. وقوله: ﴿ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ﴾ [الشعراء: ٥٠]. أي: لا ضير علينا. وقوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَا وَزَرَ ﴿١١﴾ ﴾ [القيامة: ١١]. أي: لا وزر عليهم.

أقولُ: ولا فرقَ بينَ أن يكُونَ الخبرُ ظَرْفاً، أو جَاراً ومجرُوراً، أو غيرهما.

مسألةٌ: إذا اتصل بـ: «لا» خبرٌ، أو نعتٌ، أو حالٌ، وجبَ تكرارها.

فاتصال الخبر: كما في قوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [الصافات: ٤٧].

والنعت: كما في قوله تعالى: ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ [النور: ٣٥].

والحال: كما في قوله: ﴿ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [النساء: ١٤٣].

فائدةٌ: في الفرق بين «لا» و«ما» النافيتين:

اعلم – نفعني الله وإيَّاك – أنَّ «لا» النافية للجنس لا تدخُلُ إلاَّ على النَّكرةِ

---

(١) فإن لم يدل دليلٌ لم يجزْ حذفُه اتفاقاً. أمَّا الطائيون فقد أوجبوا حذف خبرها مُطلقاً. انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ١٠٥).

- كما هو مبيَّنٌ في الشرط الأول من شروط عملِها - بخلاف «ما» النافية فإنها تدخل على المعرفة والنكرة.

مُلَخَّـصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «لا» النافية للجنس من جملة المنصُوبَاتِ، وأنها تعمَلُ عمَلَ «إنَّ»، ولِعَمَلِهَا شُرُوطٌ، وبينَهَا وبينَ «ما» النافية فُرُوقٌ، والله أعلم.

* * *

بَابُ المنادى

إنَّ المنَادَى في الكَلاَمِ يَاتِي ... خَمْسَةَ أَنْوَاعٍ لَدَى النُّحَاةِ
المُفْرَدُ العَلَمُ، ثم النَّكِرَهْ ... أَعْنِي بها: المَقْصُودَةَ المُشْتَهِرَهْ
ثُمَّتَ ضِدُّ هَذِهِ فَانْتَبِهِ ... ثم المُضَافَ، والمُشَبَّهُ بِهِ
فَالأَوَّلاَنِ ابْنِهِمَا بِالضَّمِّ ... أَوْ مَا يَنُوبُ عَنْهُ يَا ذَا الفَهْمِ
تَقُولُ: يَا شَيْخُ، وَيَا زُهَيْرُ ... والبَاقِيَ انْصِبَنَّهُ لاَ غَيْرُ

الشَّرحُ:

هذا شُرُوعٌ في ذكر القسم التاسع من منصُوبَاتِ الأسماء[1] وهو: «المنادى»[2].

---

(١) المنادى «مفعولٌ به» في المعنى، لذلك يكونُ في محلِّ نصبٍ على المفعُوليَّة.
واختلفوا في الناصب له على ما ذكره العلامة يحظيه بن عبد الودود بن أويك الجكني الشنقيطي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٣٥٨هـ، بقوله:

نَصْبُ المُنَادَى بِأَنَادِي أُضْمِرَا ... حَتماً على القَولِ الَّذِيْ اشْتُهِرَا
وقِيلَ بَلْ بِالأَدَوَاتِ اسْمَا ... للفعلِ، وذَا للفَارِسِيِّ يُنْمَى
وقِيلَ بَلْ بِهِنَّ احْرُفاً نُصِبْ ... وذَا المقَال للمبرِّدِ نُسِبْ

(٢) فإن قُلتَ: ما هي العِلَّةُ في اختصَاصِ الاسْمِ بالنِّدَاءِ دُونَ أَخَوِيهِ - الفعل والحرف -.
الجوابُ: أنَّ علَّةَ اختِصَاصِهِ بالاسْمِ، أنه صَوتٌ يُنَبَّهُ بهُ المدْعُو، ويُعْطَفُ بِهِ على الدَّاعِي له ليُقْبِلَ عليهِ، ويُصْغِي إلى مَا يخَاطِبُه. فلمَّا كان قَبُولُ الخِطَابِ، وتَوقُّعُ الجوَابِ إنما هُوَ يَسْتَحِقُّهُ الحيُّ الحسَّاسُ العَاقِلُ، وكانَ الدُّعَاءُ بَاعِثاً على التَّهَيؤِ لتلكَ الحالَ وَقْتَ التَّهَيؤِ، وَجَبَ ألا يَقَعَ إلاَّ عليهِ، والفِعْلُ لا مَعْنَى له في ذلكَ، ولم يَدْخُلْ عليه حَرْفُ النِّدَاءِ كمَا لم يَدْخُلْ عليه حَرْفُ الإِضَافَةِ لبُعْدِهِ عن قَبُولِ مَعْنَاهُ، فَتَدَّبرَهُ. انتهى. انظر: ص (٦٧) من «المختَرعِ في إِذَاعَةِ أَسْرَارِ النَّحْوِ» لأبي الحجاج الشنتمريِّ.

تعريفه لغةً: الدُّعَاءُ[(١)]. أو الطَّلَبُ مُطْلَقاً، بحرفٍ أو بغيرهِ.

اصطلاحاً: طَلَبُ الإقْبَالِ، أو الإجَابَةِ، أو الانْتِبَاهِ من المخَاطَبِ، بِوَاسِطَةِ إِحْدَى أَدَوَاتِ النِّدَاءِ - الملفُوظَةِ أو المقدَّرَةِ -. أو هو: الاسْمُ الَّذِي يَدخُلُ عليه «يا»، أو إِحْدَى أَخَوَاتها.

حروف النداء[(٢)]: «الهمزة»، و«يا»[(٣)]، و«أيْ»، و«آ»، و«هَيَا».

---

(١) لذلك فإنَّك تجد في عِبَارَةِ بعضِ المتقدِّمِينَ إطلاَقَ لفظ: «الدُّعَاءِ»، ويقصِدُونَ به: «النِّدَاءَ».

(٢) «اعلم أن حُرُوفَ النِّدَاءِ تُعَاقِبُ حَرْفَ التَّعْرِيفِ، فتقُولُ: «يَا رَجُلُ»، و«يَا عَبَّاسُ»، و«يَا حَارِثُ»، ولا تقُولُ: «يَا الرَّجُلُ»، و«يَا العَبَّاسُ»، و«يَا الحارِثُ»؛ وذلكَ أنَّ حَرفَ النِّدَاءِ نَقَلَ الاسْمَ من الغَيْبَةِ إلى الحضُورِ، حتى صَارَ مخَاطَباً بمنزِلَةِ المخَاطَبِ الصَّمَدِ، وقَامَ فيهِ حَرْفُ النِّدَاءِ مَقَامَ حَرْفِ التَّعْرِيفِ، فَعَاقَبَهُ لِئَلاَّ يجتَمِعَ بينَ حَرْفِي تَعْرِيفٍ». انتهى بتصرفٍ من كتاب «المخترع» ص (٦٩).

(٣) قال ابن هشام - رحمه الله تعالى - في «الأوضح» (٣/ ٧٠- ٧١): «وهي أعمُّ هذه الحرُوفِ، لأنها تدخُلُ على كُلِّ نِدَاءٍ، وتتعيَّنُ في اسمِ الله تعالى، وفي بَابِ الاستِغَاثَةِ، نحو قولك: «يا لله لِلْمُسلِمِيْنَ»؛ وكثِيراً ما تحذَفُ في النِّدَاءِ، كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [يوسف: ٢٩]. وقوله: ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴾ [الرحمن: ٣١]. ويمنعُ حذفُهَا في حَالاَتٍ مُسْتثنَاةٍ، قد بَسَطَ فيهَا الكلاَمَ أئمَّةُ النَّحوِ في دواوينهم فراجِعها إن شِئْتَ.

فائدةٌ: الأصل في «يا» أن تكونَ حَرْفَ نِدَاءٍ، بل هيَ أمُّ أدَواتِ النِّدَاءِ، لكنَّها في بعضِ المواضعِ تأتي لمجرَّدِ التَّنبِيهِ، ولا دِلاَلَةَ فيهَا على النِّدَاءِ، وذلك إذا وَقَعَ بعدَها «لَيْتَ»، أو «رُبَّ»، أو «حَبذَّا»، كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٧٣].

أنواعه: المنادى خمسة أنواع، بدليل الاستقرَاءِ، وعلى هذه القِسْمَةِ جمهُورُ النَّحويينَ.

١. **النوع الأول: المفرد العلم**: وهو ما كان معرَّفاً بالعلميَّة قبل النِداء، مفرداً غير مضاف، ولا شبيه بالمضاف.

حكمه: مبنيٌّ على الضَّمِّ، أو ما ينُوبُ عنه في محلِّ نصبٍ. سواء كان النِّدَاءُ تَشْرِيفاً للمُنَادَى، كما في قوله: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات: ١٠٤ – ١٠٥]. وقوله: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣].

أو تحقيراً لهُ، كما في قوله سبحانه: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [الحجر: ٣٢].

ومثل له الناظم – رحمه الله تعالى – لهذا النوع بقوله: «**يا زهيرُ**». فـ: «يا» حرف نداء و«زهيرُ» مُنَادَى مفرَدٌ عَلَمٌ مَضمُومٌ في محلِّ نَصبٍ. وناصبهُ فعلٌ مضمرٌ نابت «يا» منابَه، فأصلُه: أدعُو زهيراً، فحُذفَ «أدعُو»، ونابَت «يا» منابَهُ – فاضبطه رعاك الله –.

تنبيهٌ: أما الأُنثى فَنِدَاؤُها كنِدَاءِ المذكَّرِ، قال الله تعالى: ﴿قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧].

وقول عنترة:

يَا عَبْلُ أَيـنَ مِـنَ الْمَنِيَّـةِ مَهْـرَبِي ... إذ كَـانَ رَبِّي في الـسَّمَاءِ قَـضَاهَا

٢. النوع الثاني: النكرةُ المقصُودَةُ: وهي ما كان مُفْرَداً قد عَرَضَ فيهِ التعريفُ بسَبَبِ القَصْدِ والإقْبَالِ عليهِ [1].

حكمها: مبنيَّةٌ على الضَّمِّ، أو ما ينوبُ عنهُ. قال الله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى ﴾ [هود: ٤٤]. وقوله: ﴿ وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾ [الزخرف: ٤٩]. وقوله: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [سبأ: ١٠].

ومثَّل له الناظم – رحمه الله تعالى – بقوله: «يا شيخُ». فـ: «يا» حرفُ نِدَاءٍ، و«شيخُ» منادى نكرةٌ مقصُودةٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ نَصبٍ.

أقولُ: والناظمُ – رحمه الله تعالى – يشيرُ بهذا المثالِ، إلى بَيْتِ الأُقَيشَرِ الأَسَدِيِّ إذ يقُولُ [2]:

تَقُولُ: يَا شَيْخُ أَمَا تَسْتَحِي ... مِنْ شِرْبِكَ الرَّاحَ عَلَى الْمَكْبِرِ

وقوله في النظم: «أعني بها...» إنما أتى بالعناية من باب الاحتراز لدفع

---

(١) قال شيخُنا الشيخُ عبد الرحمن بن عوف كوني مُعَلِّقاً: «فإذا كانت هذه النكرة المقصودة موصوفةً، فإن العربَ تؤثر نصْبَها فيقولون: «يا رجلاً كريماً أقبِلْ» وهو ما أشار إليه ابنُ مَالكٍ في «التسهيل» (١٨٠): «ويجوزُ نَصْبُ ما وُصِفَ من مُعَرَّفٍ بقَصْدٍ وإِقْبَالٍ». ا.هـ. ومنه: «يا عظيماً يُرجَى لكلِّ عظيمٍ» وقول غيلان ذي الرِّمة:

أداراً بِحُزْوَى هِجْتِ للعَيْنِ عَبْرَةً ... فَمَاءُ الهوَى يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ»

انتهى تعليقه – وفَّقه الله تعالى –.

(٢) أفاده شيخُنا – حفظه الله تعالى –.

ما يمكن حصوله من التوهم. لأنَّ النكرة محتملة للنوعين، وهو قد أطلق اللفظ العام وأراد به الخاص. و«المَقْصُودَةَ» أي: النكرة المقصودة، و«المُشْتَهِرَهْ» أي: عند أهل النَّحْوِ في «باب المنادى»، لأنهم لا يقَسمونها إلى مقصودة وغير مقصودة إلا في هذا المقام.

٣. النوع الثالث: النكرة غيرُ المقصُودة: وهي ما يُقصدُ ويُرادُ بها وَاحِدٌ غير مُعَيَّن.

قوله: «غيرُ المقصُودة» أي: ليستْ مقصُودَةً بِالذَّاتِ، وإنما المقصُودُ وَاحِدٌ من أفرَادِهَا.

حكمها: منصوبةٌ بالفتحة. من ذلك قول عبدِ يغُوثَ بن وَقاصٍ الحارِثيِّ:

أيَـا رَاكِبـاً إمَّـا عَرضَـتَ فَـبَلِّغَنْ ... نَـدَامَايَ مِـنْ نجـرَانَ أن لاَ تَلاَقِيَـا

فالشَّاهد فيه: «أيا رَاكِباً» حيثُ نصبَ «رَاكِباً»، لكونه نكرةً غير مقصُودَةٍ، ولأنه لم يخصِّص رَاكِباً بعيْنِهِ.

وفي قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «ثُمَّتَ ضِدُّ هذه....». ثمتَ أصلُها «ثم» العاطفة، دخلَت عليها «التاء» لتأنيث لفظها. وقيل: إنَّ «التاء» إذا أُلحقتَ بها خصَّصتَها لعَطْفِ الجملِ[1].

---

(١) كما أشار إلى ذلك العلامة سيدي بن محمَّد امبارك الشنقيطي - رحمه الله تعالى -:

«ثُمَّـتَ» تخـتصُّ بِعَطْـفِ الجُمَـلِ ... حَاشِـيَةُ الأمـيرِ فِيهَـا ذَا جَـلِي

و«ضد هذه» أي: النكرة غير المقصودة. و«هذه» اسم إشارة يعود إلى النكرة المقصودة. و«فَانْتَبِهِ» طلب منك الانتباه لغرضٍ وهو: أنَّ تمييز النكرة غير المقصودة عن غيرها، يتطلَّب منكَ نَوْعَ فِكْرٍ، وإِعْمَالَ ذِهْنٍ.

٤. النوع الرابع: المضاف.

حكمه: منصوبٌ بالفتحة. فمثال نداء المذكَّر، قوله وتعالى: ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ﴾ [يوسف: ٣٩]، وقوله: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ ﴾ [الأعراف: ٢٦].

ومثال نداء الأنثى، قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيّٗا ﴿٢٨﴾ ﴾ [مريم: ٢٨].

٥. النوع الخامس: المشبَّه بالمضَافِ: وهو كُلُّ اسْمٍ اتصلَ بهِ شَيءٌ من تمامِ مَعنَاهُ. ويُعبَّر عنهُ بـ: «المنادَى الموصُولُ بما بعدَه».

حكمه: منصوبٌ بالفتحة. كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ ﴾. [يس: ٣٠]. ونحو: «يا رفيقاً بالعباد».

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

فَــالأَوَّلاَنِ ابْــنِهِمَا بِالــضَّمِّ أَوْ مَــا يَنُــوبُ عَنْــهُ، يَــا ذَا الفَهْــمِ

جاء في «المقدِّمة» ما لفظهُ: «فأمَّا المفرَدُ العَلَمُ، والنَّكِرةُ المقصُودةُ: فيُبنَيَانِ على الضَّمِّ، من غيرِ تَنوينٍ....»[1].

---

(١) قد أنكر العلماءُ على ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - هذه العبارة، لأنَّ كلمةَ: «من غير تنوينٍ»، تُغني عنها كلمةُ «يبنيان»، ولأنَّ البِنَاءَ لا يدخلهُ التنوينُ، كما هو مقرَّرٌ في القواعد - فاضبطه -.

فتلاحظ أن عبارة الناظم - رحمه الله تعالى -: «ابْنِهِمَا بِالـضَّمِّ أو ما ينوبُ عنهُ» أدقُّ وأوعَبُ من قولِ ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى -. وأنه قيدٌ معتبرٌ، لأنَّ «المفرد العلَم»، و«النكرة المقصودة»، إذا كانا مثنيين، أو مجموعين، جمع مذكَّر سالماً؛ لا يُبنيَانِ على الضَّمِّ، بل إنْ كانَا مثنَّييْن، بُنيَا على الألف، كما في قولك: «يا زيدَانِ»، و«يا رجُلانِ»، وإن كانا جمع مذكَّر سالماً، بُنيَا على الوَاوِ، كما في قولك: «يا زيدُونَ»، و«يا مُسلمُونَ».

وقوله: «والبَاقِيَ» المقصود به: «النكرة غير مقصودة»، و«المضاف»، و«المشبَّه بالمضاف». «انْصِبَنَّهُ» أي: اجعل له النصب حكماً. و«لاَ غَيرُ» أي: ليس غير النصب.

قوله: «يَا ذَا الفَهْمِ» فـ: «يا» حرف نداء، و«ذا» منادى منصوب بالألف لأنه من الأسماء السِّتة، وهو مُضافٌ، و«الفهم» مُضافٌ إليه. و«الفهم» معناه: إدراك معاني الكلام.

أقول: إنما لَفَتَ انتبَاهَك بمثل هذه العبارة: لأن هذه المسائلَ تحتاجُ إلى دقَّة في الفهم، وزيادةٍ في التركيز والضبط.

فرعٌ: إذا أردتَ أن تَنادِي من فيه: «أل». فينبغي عليك أن تأتي قبله بلفظ: «أيها»، أو«هذا» بالنسبة للمذكَّر، ومنه قوله وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ﴾[البقرة: ١٧٢]. وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ ﴾

[المدثر: ١]. أو «أيتها»، أو «هذه» بالنسبة للمؤنث، كما في قوله: ﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلۡعِيرُ إِنَّكُمۡ لَسَٰرِقُونَ ﴿٧٠﴾﴾ [يوسف: ٧٠]. وقوله: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾﴾ [الفجر: ٢٧]. فيبنيان على الضمِّ.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «المنادى» من جملة المنصُوبَاتِ، وله حُرُوفٌ تستعمَلُ في النِّدَاءِ، وأنواعهُ خمسةٌ: «المفرد العلَم»، و«النكرةُ المقصُودةُ» و«النكرةُ غيرُ المقصُودة»، و«المضافُ»، و«المشبَّهُ بالمضافِ»؛ فالنوعُ الأول والثاني، يُبنيَانِ على الضَّمِّ أو ما ينوبُ عنه؛ والأنواع الثلاثة الباقية معربة منصوبة، والله أعلم.

* * *

بابُ المفعول لأجله

وهْـوَ الَّـذِي جَـاءَ بَيَانـاً لِـسَبَبْ ... كَيْنُونَـةِ العَامِـلِ فِيْـهِ وانْتَـصَبْ

كَقُمْـتُ إِجْـلاَلاً لِهَـذَا الْحَبْـرِ ... وزُرْتُ أحمـدَ ابْتِغَـاءَ الأَجْـرِ

الشَّرحُ:

شرع - رحمه الله تعالى - في الكلام على القسم العاشر من منصُوبَاتِ الأسماء، وهو: «المفعول لأجله» [١]، وهو أحدُ المفعُولاَتِ الخمسَةِ.

تعريفه: هو الاسمُ الَّذِي يُذكَرُ بَيَاناً لِسَببِ وُقُوعِ الفعلِ من فَاعِلِهِ. وقيل: «هو المصدَرُ القلبِيُّ، المعلِّلُ لحدَثٍ شَارَكَهُ في الزَّمَانِ، والفَاعِلِ، ولو تقدِيراً» [٢].

قولنا: «يُذكَرُ بَيَاناً لِسَببِ وُقُوعِ الفعلِ» بمعنى أن يكون علةً وغرضاً للإقدام على الفعل، لذلك صلح في جواب: «لِمَهْ».

حكمه: النَّصبُ، كما أشار إليه - رحمه الله تعالى - بقوله: «وانْتَصَبْ». وفي نسخة: «ونصبُه وجبْ». أقولُ: والنَّاصِبُ له: الفعلُ، أو شبهُه.

---

(١) ويُسمَّى: «المفعول من أجله»، و«المفعول له».

قولنا: «المفعول لأجله». الأجلُ في الأصل: من قولك: «أجل شرّاً» إذا جَنَاهُ، استُعمِلَ في تعليلِ الجنَايَاتِ، كقولهم: من جَرَّاكَ فعلتُهُ، أي: من أنْ جَرَرْتـه. أي: جنيته، ثم اتَّسَعَ فيه فاستُعمِلَ في كُلِّ تعليلٍ.

انظر: «إصلاح المنطق» لابن السِّكِّيت (٩)، و«القاموس» للفيرُوز آبادي (٨٦٤).

(٢) والتعريفُ الثاني تعريفٌ شَامِلٌ لجمعه شروطه الخمسة، التي ستأتيك قريباً - إن شاء الله -.

مثـالٌ: قولـه تبـارك وتعـالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ﴾ [النساء: ٣٠].

شروطه: لابُدَّ في الاسمِ الَّذِي يقَعُ مفعُولاً لأجلِه، أن تجتمِعَ فيهُ شُرُوطٌ خمسةٌ(١):

١. أن يكُونَ مَصْدراً.

٢. أن يكُونَ المصدَرُ قَلْبِياً. خرجَت بذلكَ أعمَالُ الجوَارِحِ، كـ: اليَدِ واللِّسَانِ، ونحوهما.

٣. أن يكُون عِلَّةً لما قبلَهُ. أي: مُفِيْداً للتَّعلِيلِ.

٤. أن يتَّحِدَ أو يَشْتَرِكَ مع العَامِلِ - المعلَّلِ به - في الوَقْتِ.

٥. أن يَشْتَرِكَ مع العَاملِ في الفَاعلِ.

فكُلُّ اسمٍ استَوفَى هذه الشُّروطَ الخمسَةَ، جَازَ فيهِ أمرَانِ:

الأول: النَّصبُ أصَالةً.

الثاني: الجرُّ بحرفٍ من حُرُوفِ الجرِّ الدَّالَةِ على التَّعلِيلِ كـ: «اللاَّمِ».

أقولُ: وقد اجتمعَتْ هذه الشُّرُوطُ في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [البقرة: ١٩]. فقوله: « حَذَرَ» مصدرٌ بيَّنَ علَّةَ جعلِهم أصابعَهُم في آذانهم، ووقتَه، ووقتَ «يَجْعَلُونَ» واحدٌ،

(١) فإن دَلَّت الكلمةُ على التَّعليلِ، وفقدَت شَرطاً، أو اختَلَّ فيها أكثر الشُّرُوطِ الأربعَةِ، فلا تُفيدُ حِينَئِذٍ أن تكُونَ مفعُولاً لأجله. ويجبُ جَرُّهُ حِينَئِذٍ بحرفِ الجرِّ. كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠ ﴾ [الرحمن: ١٠]. لفقدِ المصدَرِيَّةِ.

وفاعلُهُما واحِدٌ، وهو الضَّميرُ البَارِزُ في الأوَّلِ، المستترُ في الثاني، وهو فيهما يعُودُ للمنافقين.

كما اجتمعَت في المثالين اللَّذين ذكرهما الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «قُمتُ إِجْلاَلاً لهذا الْحَبرِ» و«زُرتُ أحمدَ ابْتِغَاءَ الأجْرِ» وفي نسخة: «ابتغاء البِرِّ»[1].

فـ: «قام» فعل ماض، و«التاء» فاعل، و«إجلالاً» مفعول لأجله منصُوبٌ، وهو مصدرٌ مُبَيِّنٌ لِسَبَبِ القِيَامِ، و«اللام» جارَّة، و«الهاء» للتنبيه، و«ذا» أشارة ساكن في محل جرٍّ، و«الحبرِ» بدلٌ من «ذا» أو عطفُ بيانٍ عليه.

و«الحبر» يجوزُ فتحُ حاءِهِ وكسرُهَا، وهو العالم[2].

و«زرت» فعل وفاعل، و«أحمد» مفعول به منصوبٌ، و«ابتغاء» مفعول لأجله منصوب، ذُكر علة وسببًا للزيارة، وهو مضافٌ و«الأجرِ» مضاف إليه. وقصده بـ: «أحمد» النبيّ ﷺ كما أشارَ إليه بعضُ الشرَّاحِ.

---

(١) وقد أوضحَ الشيخُ محمَّد باي بالعالم في منظومته «اللؤلؤ المنظوم» بقوله:

الاسْـمُ إِنْ جَـاءَ بَيَانـاً لِـسَبَبْ ... وُقُـوعِ فِعْـلٍ أولِعلَّـةٍ نُـسَبْ
فَانْـصِبْهُ بِـالمفعُولِ مِـنْ اجْلِـهِ آوْ ... سَـمِّهِ مَفعُـولاً لَـهُ كَـمَا رَوَوْا
كَقُمْـتُ إِجْـلاَلاً لِقَـوْم بَـرَرَهْ ... وحَـذَرَ المـوْتِ أَتَـى في البَقَـرَهْ

(٢) قال الإمام ابن مالك - رحمه الله تعالى - في «الإعلام بمثلث الكلام»:

تَـأْثِيرُ حُـسْنٍ أو سُرُورٍ حَـبْرُ ... وعَـالِمٌ حِـبْرٌ وأيـضاً حَـبْرُ
ولَـيسَ في المِـدَادِ إلاَّ الكَـسْرُ ... والحُـبْرُ قُـلْ لجُـدَدِ الثِّيَـابِ

تنبيهٌ: يُؤخذُ من أمثلةِ الناظم - رحمه الله تعالى - ويُفهمُ منهَا، أنَّه لا فَرْقَ بين الفعلِ المتعَدِّي، والفعلِ اللاَّزمِ، وبين المصدَرِ المضَافِ، وغيره.

لأنه قد مثَّل لك في المثال الأول بالمفعول لأجله المنصوب بفعل لازم، وبالمثال الثاني بالمفعول لأجله المنصوب بفعل متعدٍّ.

فرعٌ: «المفعول لأجله» يقعُ على ضربين:

الضرب الأول: تكونُ سببيَّته لوقُوعِ الفعلِ من جهةِ قَصْدِ تحصيلِهِ، كما في قولِ الناظم - رحمه الله تعالى - في المثال: «**قمتُ إجلالاً لهذا الحبرِ**». إذ سبَبُ القِيَامِ قصدُ تحصيلِ إِجْلاَلِ الحبرِ وتعظِيمِهِ.

الضرب الثاني: تكونُ سبَبِيَّته لوقُوعِ الفعلِ من جهةِ وُجُودِه، كما في قوله: «**زرتُ أحمدَ ابتغَاءَ الأجْرِ**». إذْ سبَبُ الزِّيارةِ لأحمدَ حصُولُ الأجْرِ، وابتغَاءُ البِرِّ.

أقولُ: وهذَانِ الضَّربَانِ لم يصرِّحْ الناظمُ - رحمه الله تعالى - بهما، إنما أُخذا فهماً من الأمثلة التي تقصَّد التمثيل بها، والله أعلم.

أحوال «المفعول لأجله»: له ثلاثُ أحوَالٍ:

١. **الحال الأولى: المجرد من أل والإضافة:** وهذا يكثرُ نصبُه بل رَجَّحَ بعضُهم أنه لا يَكُونُ إلاَّ مَنصُوباً.

مثال: كقوله تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾. [الأنبياء: ٣٥]. وقوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾. [المؤمنون: ١١٥]. وقوله: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى﴾ [الممتحنة: ١].

ويدخل في هذه الحال المثال المتقدِّم: «**قمتُ إجلالا لهذا الحبر**».

٢. الحال الثانية: المقترن بـ: «أل»: وهذه الحالُ الكثيرُ فيها الجرُّ بحرفِ التَّعليلِ - عكسُ الأوَّلِ - (١).

مثالُهُ: قولك: «ضربتُ ابني للتأديب».

٣. الحال الثالثة: المضافُ: سواء أكان مُضَافاً إلى نكرةٍ، أو إلى معرفةٍ، وهذا النَّوعُ يجوزُ ويستوِي فيهِ الوَجهَان: النَّصبُ والجرُّ.

مثالُهُ: قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ ﴾. [البقرة: ٢٦٤].

فـ: «رِئَآءَ» مفعولٌ لأجله، معرفةٌ، بالإضافةِ إلى ما فيه «أل» وقد جاءَ منصُوباً.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ خَشۡيَةَ إِمۡلَٰقٖۖ ﴾. [الإسراء: ٣١]. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۗ ﴾. [البقرة: ٧٤]. وهذا هو المضاف إلى المعرفة المجرور بحرف التعليل.

---

(١) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: وقد جاء منصوباً مقترناً بـ: «أل»، كما في قوله تعالى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَلَا تُظۡلَمُ نَفۡسٞ شَيۡـٔٗاۖ ﴾. [الأنبياء: ٤٧]. فـ: «القِسْطَ»: مصدرٌ منصوبٌ على أنه نَعتٌ لـ: «الموازين» قبله. والمعنى: نضع الموازين لأجل القِسْطِ - بالكسر -؛ وهو في اللُّغةِ: العدلُ، وهو من المصادر الموصوف بها، كعَدْلٍ.

ومن المقترن بـ: «أل» أيضاً قول الشاعر:

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

الشَّاهدُ في قوله: «الجبنَ»، حيث وقع مفعولاً لأجله، ونصبَه مع كونه محلًّى بـ: «أل».

تنبيهٌ: وقد اجتمعت الحالتان - الأولى والثالثة - في بيت واحدٍ، وهو لحاتم الطائيِّ:

وأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ   وأُعْرِضُ عَن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

فقوله: «ادِّخَارَهُ» مضافٌ، و«تَكَرُّماً» مجرَّدٌ من «أل» والإضافة.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «**المفعول لأجله**» من جملة المنصُوبَاتِ، وهو أحدُ المفعُولاَتِ الخمسةِ، ولِعَمَلِهِ شُرُوطٌ، وله ثلاثَ حَالاَتٍ: تجرُّدهُ من «ألـ» والإضافة وهذا حقُّه النَّصبُ، واقترانُه بها، وهذا حقُّهُ الجرُّ، وإضافتُه مُطلَقاً، وهذا يجوزُ فيه الوجهَانِ، والتخييرُ حَاصِلٌ، والله أعلم.

* * *

بَابُ المفعول معه

وهُــوَ: اسْــمٌ انْتَــصَبْ بَعْــدَ «وَاوِ» مَعِيَّـــةٍ في قَـــوْلِ كُـــلِّ رَاوِي
نَحْــوُ: أَتَــى الأَمِــيرُ والجَــيْشَ قُبَا وسَــارَ زَيْــدٌ والطَّرِيْــقَ هَرَبَــا

الشَّرحُ:

هذا شُرُوعٌ من الناظمِ - رحمه الله تعالى - في ذكر القسمِ الحادي عشر من منصُوبَاتِ الأسماء، وهو: «المفعول معه»، وهو آخرُ المفعُولاتِ الخمسةِ[1].

أقولُ: إنما أَخَّرَهُ عن بقيَّة المفاعيل لأنه مَقِيسٌ، ولأنَّ العَامِلَ لا يصِلُ إليهِ إلاَّ بوَاسطةٍ، وهي: «الواو»، بخلاَفِ البقِيَّةِ، فإنَّ العَامِلَ يَصِلُ إليها بنفسهِ. والله أعلم.

تعريف المفعول معه: هو اسمٌ فضلةٌ مَسبُوقٌ بـ: «واوٍ» بمعنى «مع»، تاليةً لجملةٍ ذَاتِ فعلٍ، أو اسمٍ فيه معنى الفعل، وحرُوفِهِ.

وقيلَ: هو اسمٌ جَاءَ لِبيَانِ مَنْ وقَعَ معهُ الفعلُ[2]، ووقَعَ بعدَ «وَاوٍ» تُفِيدُ المصاحَبةَ، وهو مَعمُولٌ لفعلٍ أو شبهِهِ.

---

(١) وهو آخرُ الأقسَامِ المتعلِّقة بمنصُوبَاتِ الأسماء كذلك، لأنه قد تقدَّم معَكَ: خبر «كان» وأخواتها، واسم «إنَّ» وأخواتها، و«التوابع الأربعة»، ولله الحمدُ والمنَّة.

(٢) المقصود بـ: «الفعل» هنا: الصَّريح، فشمل المفرَد، والمثنى، والجمعَ للمذكَّرِ والمؤنثِ. وخرجَ به الفعلُ والجملةُ، المنصُوبُ بعدَ «واو» المعيَّةِ، الذي يُذكر لبيانِ الذَّاتِ، التي فعلَ الفَاعلُ الفعلَ بمصاحبَتِها. راجع: «حاشية ابن قاسم» ص (١١٥).

حكمـه: النَّـصبُ، كـما صرَّح بـه النـاظم - رحمـه الله تعـالى - بقولـه: «انتصَبْ، بعدَ «وَاوِ» معيَّةٍ».

قوله: «بعد واو معيَّة» تقييده «الواو» بالمعيَّة من باب التنصيص عليها، احترازاً من التي تفيد العطف فحسب.

قوله: «في قَولِ كُلِّ رَاوِي» فـ: «راوي» الأصل: «راوٍ» بحذف الياء لأنه منقوصٌ منوَّنٌ، ولكن رجعت الياء عند الوقف، لحذف التنوين، و«الراوي» هو: الذي ينقل لغةَ العرَبِ.

مثالهُ: قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾. [يونس: ٧١]. فالشاهد قوله: «وَشُرَكَآءَكُمْ»، والتقديرُ: مع شركاءكم[1].

وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ ﴾ [الحشر: ٩]. الشاهد: «وَٱلْإِيمَٰنَ»، والتقديرُ: تبوؤا الدَّارَ مع الإيمان، والله أعلم.

ومنه قولُ الرَّاعي[2]:

أَزْمـانَ قَـومِي وَالجمَاعَـةَ كَالَّـذِي لَـزِمَ الرِّحَالَـةَ أَنْ تَمِيـلَ ممِـيْلاَ

(١) وقد أعربت «الواو» في الآية عاطفة. انظر: كتب إعراب القرآن العظيم.

(٢) واسمه: عُبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميريّ. لُقِّب بـ: «الرَّاعي» لكثرة شعره في الإبل، ووصفه لها، وجودة معرفته بها. وقال ابنُ دريدٍ: لُقِّب بذلك ببيتٍ قاله.
انظر: «الشِّعر والشعراء» (١/ ٤٠٤)، وشرح «ديوان الحماسة» (١/ ١٩٩)، و«الاشتقاق» (٢٩٥).

ومثَّل الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «أتى الأمير والجَيْشُ قُبَا» فـ: «أتى» فعل ماض مفتوح بفتحة مقدَّرة على الألف، و«الأمير» فاعل مرفوع، و«الواو» محتمِلَةٌ للعطفِ أو للمعيَّة، و«الجَيْشُ» يجوزُ أن يكونَ منصُوباً على أنه مفعولٌ معهُ؛ لأنه اسمٌ منصُوبٌ ذُكِرَ لِبيَانِ من فُعِلَ معهُ الفعلُ الذي هو الإتيانُ. ويكونُ المعنى: أتى الأميرُ مع الجيشِ. ويجوز فيه الرَّفعُ بأن يُجعلَ معطُوفاً على الفاعلِ، الَّذي هو: «الأمير»، و«قُبا» ظرفٌ مكان منصوبٌ[1]. و«قبا» محلٌّ معرُوفٌ ومشهُورٌ بالمدينة النبويَّة على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

أما المثال الثاني وهو قوله: «سارَ زيدٌ والطريقَ هربا» فـ: «سار» فعل ماضٍ، و«زيدٌ» فاعل مرفوع، و«الواو» للمعيَّة، و«الطريقَ» لا يجوزُ فيه إلاَّ النَّصبُ، على أنه مفعُولٌ معه؛ لأنه اسمٌ منصُوبٌ ذُكِرَ لِبيَانِ من فُعِلَ معهُ الفعلُ، الَّذي هُو السَّيرُ. ولا يجوزُ أن يُجعَلَ معطُوفاً على «زيد». و«هربا»

---

(١) «قُبَا» - بالضمِّ - وهو: اسمُ بئرٍ، عُرفت القريةُ بها، وهي مسَاكنُ بني عمروٍ بن عَوْفٍ من الأنصَارِ؛ وألِفُهُ واوٌ، يُمَدُّ ويقصرُ، ويصرَفُ ولا يُصرَفُ.

قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: وقد ألغز بعضُ العُلماءِ فيه، فقال:

وَمَا اسْمٌ أَتَتْ فِيهِ وجُوهٌ كثِيرَةٌ ... يُؤَنَّثُ طَوْراً، وهو طَوْراً يُذَكَّرُ
وقَدْ جَاءَ فيهِ الصَّرْفُ أيْضاً ومَنْعُهُ ... ومَنْ شَاءَ فَلْيمدُدْ، ومَنْ شَاءَ يَقْصُرُ

وأجابه بعضُهُم بقوله:

«قُبَا» و«حِرَا» أَنِّثْ، وذِكِّرْهُمَا مَعا ... ومُدَّ، أو اقْصُرْ، واصْرِفَنْ، وامْنَع

حالٌ منصُوبٌ لوقوع المصدر المنكَّر حالاً كثيراً في كلام العربِ.

شروط «المفعول معه»: وضعَ النُّحاةُ لنصْبِ الاسمِ الوَاقِعِ بعدَ «واو» المعيةِ شُرُوطاً ثلاثة:

١) أن يكُونَ فضلةً بحيثُ يَصِحُّ أن تَنْعقِدَ الجملةُ دُونَه.

٢) أن يكُونَ ما قبلَه جملة فيها فعلٌ، أو اسمٌ، يشبِهُه في العملِ.

٣) أن تكُونَ «الواوُ» التي تسبِقُه، بمعنى «مع»، من غير مُشَارَكةٍ في الفعلِ.

فرعٌ: الاسمُ الواقعُ بعدَ «الوَاوِ» على نوعين:

١. النوع الأول: ما يتعيَّنُ نصبُه على أنه مفعُولٌ معهُ، وذلك إذا لم يصِحَّ تشريكُ ما بعدَ «الوَاوِ» لما قبلَها في الحكمِ، كما في قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «سار زيدٌ والطريقَ» لأنه لا يُمكِنُ بحالٍ تشرِيكُ «الطريق» مع «زيد»، ونحوه قولك: «ذاكرتُ والمصبَاحَ»، و«حضرَ محمَّد وطلوعَ الفجرِ».

٢. النوع الثاني: ما يجوزُ نصبُه على أنه مفعُولٌ معهُ، وإتباعُه لما قبلَه في إعرابِهِ معطُوفاً، وهذَا بِشَرطِ صِحّةِ التَّشرِيكِ لما بعدَ «الوَاوِ» لما قبلَها في الحكم - عكسُ النَّوعِ الأوَّلِ تماماً - كما جاءَ في مثالِ الناظمِ - رحمه الله تعالى -: «أتى الأميرُ والجَيْشُ قبا» فإنَّه يجوزُ نصبُ «الجيشَ» على أنه مفعُولٌ معهُ، كما يجوزُ رفعهُ على أنه معطُوفٌ على «الأمير» لجوَازِ اشتِرَاكِهِمَا في الإتيَانِ.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «المفعُولَ معهُ» من جملة المنصُوبَاتِ، وهو آخِرُها، وهو أحدُ المفعُولاَتِ الخمسةِ، ولعمَلِهِ شُرُوطٌ، والاسمُ الوَاقِعُ بعدَه له حالتَانِ: تعيينُ النَّصبِ، وجوازُهُ مع جَوَازِ الرَّفعِ، ولِكِلاَ الحالتين شُرُوطٌ وضَوَابِطُ، والله أعلم.

* * *

بَابُ مخفوضات الأسماء

الخَفْـضُ بِـالجَرِّ وبِالإِضَـافَهْ كَمِثْـلِ: أَكْـرِمْ بِـأَبِي قُحَافَـهْ
نَعَـمْ، وبِالتَّبْعِيَـةِ الَّتِـي خَلَـتْ وقُـرِّرَتْ أَبْوَابُهَـا وفُـصِّلَتْ
ومَا يَلِي الْمُضَافَ بِـ: «اللاَّمِ» يَفِي تَقْدِيْرُهُ، أَوْ: «مِنْ»، وَقِيلَ: أَوْ بِـ: «فِي»
كَـ: ابْنِـي اسْتَفَادَ خَـاتمَيْ نُـضَارِ ونَحْـوُ: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾

الشَّرحُ:

بعد أن فرغَ - رحمه الله تعالى - من الكلام على منصُوبَاتِ الأسماء، شرعَ في الكلام على مخفُوضَاتِهَا.

تعريف الخفض لغةً: هو ضَدُّ الارتفَاعِ. تقولُ: هذا مَكَانٌ مُنخَفِضٌ، وتقصِدُ أنه غيرُ مُرتَفِعٍ.

أقسامُه: ينقسِمُ الخفضُ ثلاثةِ أقسامٍ بدليل الاستقراء [1].

---

(١) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: ذكرَ النَّاظمُ - رحمه الله تعالى - الأقسامَ الثلاثةَ للخفضِ - وهي المشهُورَةُ المطَّردةُ عندَ النُّحاةِ -، وزادَ بعضُهم قِسْماً رَابِعاً، وهو: المخفُوضُ بالمجاوَرَةِ؛ ولعلَّه أهملَه، وأسقَطَهُ لِشُذُوذِهِ.

معَ هذا فإنَّ كُتُبَ النَّحوِ، ودَوَاوِينَهُ، قد اتفقَتْ على التَّمثيلِ للقِسْمِ الشَّاذِ، بالمثال المشهُورِ، وهُو قولهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ». مع أنَّ جمهُورَهم رَدَّه مُعَلِّلِينَ أنَّ كلمةَ «خَرِبٍ» صِفَةٌ، وهي دَاخِلَةٌ في بابِ «التَّوابِعِ»، وليسَ في بابِ «المخفُوضَاتِ».

ومن المناسِب - في هذا المقام - أن أُسَطِّرَ لك تَعْلِيقاً نَفِيساً، لأحدِ فُرْسَانِ هذا الفَنِّ، ألاَ وهُو العلاَّمةُ محمَّد البَشِيرُ الإبرَاهِيميُّ - رحمه الله تعالى - في هذا المثالِ إذْ يقُولُ:=

١. القسم الأول: مخفوضٌ بالجرِّ: -وهو الأصلُ لذلك قدَّمه على أخويه-.

وذلك بأن يتقدَّمَ على الاسْمِ أحدُ حُرُوفِ الجرِّ التي تقدَّمَ ذِكرُهَا وذِكرُ أمثِلَتِها في عَلاَمَاتِ الاسمِ [1].

= «... هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» يمثلُّونَ به للجَرِّ بالمجاوَرةِ، أو بالتَّوهُّمِ لاَ أدْرِي، وإنما الَّذي أدْرِيهِ هُو أن هذَا النَّوعَ من الجرِّ مَسمُوعٌ عن العَرَبِ، وهُو مِنْ شُذُوذَاتهم اللُّغَويَّةِ، وانحرَافَاتهم عن مَقَاييسِ لُغَتِهم، وهُو مَقبُولٌ منهم لَكِنَّهُ مَقصُورٌ على ما سُمِعَ منهم، فَلاَ يَسُوغَ لنا نحنُ طَرْدُهُ من كَلاَمِنَا حتى لا نُفْسِدَ اللُّغةَ على أنفُسِنَا بهدْمِ القَوَاعدِ الصَّحِيحَةِ والجرْيِ على غيرِ مِنْهَاجٍ....وإذا كانَ هذا النَّوعُ من الجرِّ مسمُوعاً مَوقُوفاً على السَّمَاعِ فلستُ على ثِقَةٍ من أن مِثَالَ النُّحَاةِ مسمُوعٌ من العربِ، وإنما هو مِثَالٌ سُوقِيٌّ، انتحَلُوهُ ثم قلَّدَ آخِرُهُم أوَّلهُم فيهِ، على عَادَاتهم، وهلْ يَصِحُّ لهم أن يُمَثِّلُوا لمسألةٍ سماعيَّةٍ بمثالٍ مصنُوعٍ ؟ لاَ. ودَلِيلي على أنَّ المثالَ مَصنُوعٌ أمرَانِ:

الأول: أن نُطقَ العربِ لا يُسَاعِدُ على مَا ادَّعَاهُ النُّحاةُ فيهِ، لأنَّ كلمةَ «خَرِبٍ» التي يَدَّعِي النُّحاةُ جَرَّها جَاءَتْ مَقْطَعاً في الجملَةِ لم تَعْقُبُها كلمةٌ أُخرَى، فإذا نَطَقَ بها عربِيٌّ نَطَقَ بها سَاكِنَةَ الآخرِ بِلاَ شَكٍّ، فَمِنْ أينَ يَظهَرُ الجرُّ الَّذي ادَّعوهُ فيهَا ؟.

الثاني: أن معنَى المثالِ على بُرُودَتِه، وجَفَافِه، لا يَتَّفِقُ معَ مَا يَعرِفُ العرَبُ عن الضَّبِّ، من أنه لا يحفِرُ إلاَّ في الكُدَى (جمع كُدْيَةٍ)، وهي جُبَيلٌ صَلْبُ الأرضِ، مُتَمَاسِكُ التُّرَابِ، ولذَلِكَ يُضِيفُونَه إليهَا كَثِيراً، فيقُولُونَ: ضَبُّ الكُدْيَةِ، وضَبُّ الكُدَى، يستَعمِلُونَ هذا كَثِيراً في كلاَمِهم....». انتهى كلامه - برَّد الله مضْجَعهُ - من «الآثار» (٢/ ٤٤). بتصرف.

(١) غير أنَّ ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - أعادَها مُراعياً المناسبة. والله أعلم.

وهذا القسمُ عنَاهُ الناظمُ - رحمه الله تعالى - بقوله: «الخفضُ بالجرِّ» وفي نسخة أخرى: «الخفضُ بالحرْفِ» (١). و«أل» في «بالحرف» للعهد الذكري لأنه سبقَ أن ذكَرَ لك حُرُوفَ الجرِّ في باب «علامات الاسم».

تنبيهٌ: الخفضُ بالحرف مطلقًا سواء كان الحرف زائدًا أو أصليًّا أو شبيهًا بالزائد. لأن العلماء قسموا حروف الجرِّ ثلاثة أقسام:

الأول: حرفُ جرٍّ أصليٌّ له معنى وضعته العربُ استعمل في معنَاهُ وله متعلَّق.

الثاني: حرفُ جرٍّ زائدٍ لا معنى له غير التوكيد، ولا متعلَّق له.

الثالث: حرفُ جرٍّ شبيهٌ بالزَّائدِ له معنى، ولا متعلَّق له.

٢. القسم الثاني: مخفوض بالإضافة (٢): وهي إسناد اسم إلى غيره بحيث يصير الثاني من الأول بمنزلة تنوينه.

---

(١) وسواء كان التعبيرُ بالجرِّ، أو بالحرفِ، فلا يخرجُ من كونه تنويعاً في العبارة. وهما من اصطلاحات البصريين، بخلاف الكوفيين، فإنهم يطلِقُون عليها: «حروف الإضافة»، بحكم أنها تضيفُ الفعلَ إلى الاسمِ، وتوصلَه إليهِ، وتربطَهُ بهِ.

(٢) قال أبو عبد البرِّ - عفا الله عنه -: إنْ كانَ مراد الناظم - رحمه الله تعالى - بالإضافةِ المعنَى الَّذي هُو نسبةٌ بين المضَافِ والمضَافِ إليهِ، فهذَا مَذْهبٌ ليسَ بالقَويِّ؛ وإن كان مرادهُ بالإضَافةِ، المضَافَ فهُو مَذهَبٌ جَيِّدٌ. لأنَّ الصَّحِيحَ - كما هو مذهبُ الجمهُورِ - أنَّ عامِلَ الخفضِ في المضافِ إليهِ، هو المضَافُ لا الإضافةَ، وهذا المعنَى لم يُصَرِّحْ به الناظم - رحمه الله تعالى - في عبارتهِ والله أعلم.

مثاله: مثَّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «أكرِمْ بأبِي قُحَافَةَ». فـ: «أكرمْ» فعل أمر، و«الباء» حرف جرٍّ، و«أب» مجرور بالباء وعلامة جرِّه الكسرة، وهو مضاف و«الياء» مضاف إليه، لأنه من الأسماء الخمسة، و«قحافة» مضاف إليه أيضاً، مخفوضٌ، نابت فيه الفتحةُ عن الكسرة لأنه لا ينصَرِفُ.

أقول: فقد اجتمع في هذا المثال قسمان من مخفوضات الأسماء: المخفوض بالحرف، والمخفوض بالإضافة.

ثم قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ بِـ: «اللاَّمِ» يَفِي تَقْدِيْرُهُ، أَوْ: «مِنْ»، وَقِيلَ: أَوْ بِـ: «فِي»

معناه: أن المخفوضَ بالإضافةِ يُقدَّر بواحد من ثلاثةِ أحرُفٍ [1].

الأول: «مِنْ» التي تدُلُّ على بيانِ الجنسِ، والتقديرُ بها كثيرٌ في باب الإضافة. ويطلق عليها اسم: الإضافة البيانية.

---

(١) وهذه من زيادات الناظم على صاحب المتن - رحمهما الله - إذْ أن ابن آجرُّوم ذهبَ إلى أن الإضافةَ لا تُقدَّرُ إلاَّ بأحدِ حرفين: «اللاَّم» و«مِنْ»، وهذا ما عليه جمهُورُ النَّحويين، أما الناظم فقد سلك المذهب الثاني - والذي عليه جماعةٌ ممن يُعتد بهم من النُّحاةِ - إلى أنَّ الإضافةَ تكونُ مقدَّرةً بأحرفٍ ثلاثةٍ: «اللام»، و«من»، و«في».
وأقولُ: لعلَّ ابن آجرُّوم - رحمه الله تعالى - اقتصر على حرفين، استغناءً لصلاحيَّةِ «في» عنهما، والله أعلم.

ضابطها: تقدَّرُ الإضافةُ بها إذا كان المضافُ جُزءاً - بعضاً - من المضافِ إليه، ويَصِحُّ الإخبَارُ بالمضاف إليهِ عن المضافِ لو جُعِلَ المضَافُ مبتدأً.

مثـال: قـال تعـالى: ﴿ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة: ١]. التقديرُ: بهيمةٌ من الأنعام. لأنها أعمُّ أضيفت إلى أخص.

وقول الناظم - رحمه الله تعالى -: «خاتمي نضار». فـ: «خاتمي» مثنى حذفت منه النون للإضافة، و«نُضَارِ» مضافٌ إليه مخفوضٌ. والتقديرُ: خاتمين من نضار، لأنَّ الذهب جنس للخاتم، ويصح الإخبار عنه بالمضاف إليه. و«النُّضَارُ»: الجوهر الخالص من التِّبْرِ.

الثاني: «في» التي تدُلُّ على الظرفيَّة، والتقديرُ بها قليلٌ.

ضابطها: تقدَّرُ الإضافةُ بها إذا كان المضافُ إليه ظَرفاً للمضَافِ.

مثالها: مثل لها - مشيراً للآية الكريمة - قوله تعالى: ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣]. أي: مكرٌ في الليل. ونحو قوله تعالى: ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ﴾ [يوسف:٣٩]. أي: يا صَاحبينِ في السِّجنِ.

الثالث: «اللام» التي تدُلُّ على الاختصَاصِ والملكِ - وهذا هُو الأكثرُ والغَالِبُ في الإضَافةِ -.

ضابطها: تقدَّرُ الإضَافةُ بها إذا كان المضَافُ مملُوكاً، أو شبهَ مملُوكٍ للمُضَافِ إليهِ. وقيل: ضَابطُها كُلُّ ما لا يصلُحُ فيه أحدُ النَّوعَينِ المتقَدِّمينِ.

مثالـهُ: قولـه تعـالى: ﴿ هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ ﴾ [الجاثيـة: ٢٩].

التقديرُ: هذا كتابٌ لنا.

ومثَّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «ابني استفاد» فـ: «ابني» مبتدأ وهو مضاف، و«الياء» مضافٌ إليه. و«استفاد» فعلٌ ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة من الفعل والفاعل في محلِّ رفع خبر المبتدأ. والتقديرُ: «ابنٌ لي» فالإضافة هنا بمعنى «اللام».

وقفةٌ: ظاهرُ كلامِ الناظم - رحمه الله تعالى - أنَّ كلَّ إضافةٍ لا بدَّ أن تكُونَ مُقدَّرةً بأحدِ هذه الحروفِ. والمشهُورُ أن ذلك مخصُوصٌ بالإضافةِ المعنَوِيَّةِ [1]، لأنَّ الإضَافةَ اللَّفظِيَّةَ لا تُقدَّرُ بحرفٍ أصلاً.

وقوله في البيت: «يَفِي» بمعنى: يكمل وقد تقدم معنا مثل هذا المعنى.

٣. القسم الثالث: مخفوض بالتبعية [2]:

التوابعُ كما تقدم معكَ هي: «النَّعْتُ»، و«العَطْفُ»، و«التَّوكِيدُ»، و«البَدَلُ». وقد مرت مشرُوحةً مفصَّلةً بأمثلَتِها، ولذلك أشارَ الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله:

نَعَمْ وبِالتَّبْعِيَةِ التِي خَلَتْ وقُرِّرَتْ أَبْوَابُهَا وفُصِّلَتْ

---

(١) لأن الإضافةَ قسمان: لفظيَّة غير حقيقية (غير محضة)، ومعنويَّة حقيقية (محضة).

(٢) المقصودُ بـ: «التبعيَّة» هنا: التابعُ لحكمِ المخفُوضِ. لأنَّ التابعَ للمخفُوضِ، يكُونُ مخفُوضاً، سَوَاءَ كانَ نعتاً، أم بدلاً، أم توكيداً.

مثالها: قول الله تعالى: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ﴿٢٨﴾﴾ [الواقعة: ٢٨].

تنبيهٌ: صحَّحَ غيرُ واحدٍ، أنَّ العاملَ في التَّابِعِ، هُو العاملُ في المتبوعِ، وقد اجتمعت أنواعُ الجرِّ في «البَسملَةِ»(١).

قوله: «نَعَمْ» حرف جواب مبني على السُّكُون لا محلَّ لـه من الإعراب، ولا عمل له، وهو هنا يفيد التوكيد. لأنه ذكر لك قسمين من المخفوضات: الحرف والإضافة، فلما ذكر «التبعيَّة» فكأنه أكدَّ أنها من القسم المتبقي من مخفوضات الأسماء، والله أعلم.

قوله: «بِالتَّبْعِيَةِ» سكَّن الباء فيها للضرورة.

قوله: «التي خلَت» أي: التي مضت في الأبواب السابقة.

قوله: «قُرِّرَتْ أبوَابها» أي: أُثبِتَت وعُرِّفت. و«فُصِّلت» أي: بُيِّنت ووضِّحَت.

مُلَخَّـصٌ: يتلَخَّصُ مما سبَق أن «مخفوضـات الأسماء»، تكُونُ بثلاثـةِ أنـواعٍ: بحـروفِ الجـرِّ، وبالإضـافةِ وتُقَـدَّرُ بثلاثـةِ أحـرُفٍ: «مِنْ»، و«في»، و«اللاَّم»؛ ولكُلٍّ وَاحِدٍ منهَا ضَابطٌ في الاستِعمَالِ، وأخيراً بالتَّبَعِيَّة المتمَثّلَةِ في: «النَّعْتِ»، و«العَطْفِ»، و«التَّوكِيدِ»، و«البَدَلِ»، والله أعلم.

* * *

(١) كما نصَّ على هذا الشيخُ محمَّد باي بالعالم في «اللؤلؤ المنظوم» بقوله:

بِـالحرْفِ والإِضَـافَةِ اجْـرُرْ والتَّبِـعْ والكُـلُّ في «البَـسْمَلَة» الـذِّكْرُ اجْتَمَـعْ

الخاتمة [١]

قَــدْ تَــمَّ مَــا أُتِــيحَ لِي أنْ أُنْــشِئَهْ ... في عَــامِ عِــشْرِينَ وأَلْــفٍ ومِائَــهْ

بِحَمْــدِ رَبِّنَــا وحُــسْنِ عَوْنِــهِ ... ورِفْــدِهِ ومَنِّــهِ وفَــضْلِهِ

مَنْظُومَــةٌ رَائِقَــةُ الأَلْفَــاظِ ... فَكُــنْ لِمَــا حَوَتْــهُ ذَا اسْــتِحْفَاظِ

جَعَلَهَــا اللهُ لِكُــلِّ مُبْتَــدِي ... دَائِمَــةَ النَّفْــعِ بِجَــاهِ أَحْمَــدِ

صَــلَّى عَلَيْــهِ رَبُّنَــا وسَــلَّمَا ... وآلِــهِ وصَــحْبِهِ تَكَرُّمَــا

الشَّرحُ:

تعريف الخاتمة لغةً: هي آخر الشيء وتمامه.

اصطلاحاً: اسم لألفاظ مخصوصةٍ، دالةٍ على معَانٍ مخصُوصَةٍ جُعِلَتْ آخرَ كتابٍ أو بَابٍ.

قوله: «قَدْ تَمَّ» فـ: «قد» للتحقيق. و«تَمَّ» فعل ماض بمعنى: كمُل، وبلغَ غايته، وحصلَ الغرضُ منهُ. و«ما أُتِيحَ لي» يقالُ: أُتيحَ لفلاَنٍ الشَّيءُ أي: هُيِئَ لهُ؛ والمعنى: كَمُلَ مَا هَيَّأَهُ الله لِي. «أن أُنشئَهْ» أي: أُحْدِثَهُ وأُهَيئه. «في عام عشرينَ وألفٍ ومائهْ» أي: وكان هذا الإنشَاءُ، وهذه التَّهيئَةُ في عام (١١٢٠ هجرية) [٢].

---

(١) نسألُ الله حُسنَها، والخاتمةُ من زيادات الناظم - رحمه الله تعالى - ختم بها نظمَه المبارك، ولم تأت في الأصل.

(٢) وقد مرَّ معكَ في ترجمته أن وفاته - رحمه الله تعالى - كانت سنة ستين ومائة وألف (١١٦٠ هجرية)، فيتحصل عندنا بذلك أن إنشائه للمنظومة كان قبل وفاته بنحو أربعين سنة.

قوله: «بِحَمْدِ ربِّنا» جار ومجرور متعلِّق بقوله: «تَمَّ». والمعنى: بِسَبَبِ ثَنَائِهِ ورَضَاهُ. و«وحُسْنِ عَوْنِهِ» أي: بِسَبَبِ معُونَتِهِ الحسَنة على ابتِدَاءِ النَّظمِ، وإتمامِهِ. والعون: الظهير على الأمر. و«ورِفْدِهِ» - بكسر الراء - العَطَاءُ والصِّلَةُ. أي: بما أعطاه ربُّه ووصله، و«ومَنِّهِ» إنعَامِهِ وإحسَانِهِ. و«وفَضْلِهِ» مما أنالَهُ من إحسَانِهِ.

قوله: «مَنظُومَةٌ رَائِقَةُ الأَلفَاظِ» رائقةٌ من الرَّوْقِ، وهو الإحسَانُ، والإعجَابُ بالشَّيءِ، والصَّفَاءُ، وهذا تَفَاؤُلٌ منهُ، ووصْفٌ لمنظُومتِهِ، وثناءٌ عليها.

قوله: «فكُنْ لما حوته» أي: كُنْ - يا طالبَ العلمِ - لما جمعتْهُ المنظومَةُ، واشتمَلَتْ عليهِ، «ذا استحفاظ» أي: صاحب حِفْظٍ، وممن يشتَغِلُ بحفظِها، لأنَّ بالحفظِ يَثبُتُ العِلمُ، ويَرسَخُ، وفي نسخة: «ذا استيقاظ» والأَوَّلُ أجوَدُ وأنسَبُ، والله أعلم.

قوله: «جَعَلَهَا اللهُ لكُلِّ مُبْتَدِي» أي: جعلَ الله هذه المنظُومةَ - المبارَكَةَ - لِكُلِّ مبتدئٍ قد شرَعَ في تصوّر مسائل هذا الفنِّ. «دَائِمَةَ النَّفْعِ» الدَّوامُ هو: استِدَامَةُ الأمرِ، والمواظبةُ عليهِ؛ والنفعُ هو: ما يُستَعَانُ به في الوُصُولِ إلى الخيرِ، وهذا كلُّه دُعَاءٌ منه - رحمه الله تعالى - أن يجعلَ الله عزَّ وجَلَّ منظُومتَه نافعةً أبداً، مُنتَفِعاً بها دَائِماً. «بجاهِ» الجاهُ: القَدْرُ والمنزلةُ. وفُلانٌ ذُو جَاهٍ، أي: صَاحِبُ مَنْزِلَةٍ وقَدْرٍ. و«أحمد» المقصُودُ به نبينا ﷺ.

تنبيهٌ: توسَّلَ الناظمُ - رحمه الله تعالى - بجاه النبيِّ ﷺ رجَاءَ لِقبُولِ دُعَائِهِ، وهذَا كمَا لا يخفى تَوَسُّلٌ غيرُ مأذُونٍ به شَرعاً، ولم يقُمْ على جَوازِهِ دليلٌ أصلاً.

ومُتعلَّـقُ المجـوِّزينَ أحاديـثُ منهـا: «تَوَسَّـلُوا بجـاهِي فـإنَّ جَـاهِي عنـدَ الله عَظِـيمٌ»[١]، وفي لفـظ آخـر: «إذا سـألتُم الله فاسـألُوهُ بجـاهِي، فـإنَّ جَـاهِي عندَ الله عَظِيمٌ»، وهذه الأحاديثُ وما يَدُورُ في معنَاهَا، معدُودٌ في زُمرةِ الأحاديثِ الباطِلَةِ، التي لا أصلَ ولا وُجُودَ لها، في شَيءٍ من دَوَاوينِ الحديثِ الصَّحيحةِ المعتبرَةِ.

ومع هذا فلا يُحكم بنفـيِ عَظِيمِ جَاهـهِ ﷺ، بـل جاهُـهُ ﷺ عنـدَ ربِّـه سبحانَه وتعالى عَظِيمٌ، ومقَامُهُ محمُودٌ، وهو أفضَلُ الـوَرَى، وخيرُ مـن وَطِئَ الثَّرى - بأبِي هُو وأُمِّي -. ولو قال: «بحبِّ أحمد»[٢] لَبرَأَتْ سَـاحتُه مـن اللَّـومِ، ولَسَلِمَ من الانتِقَادِ؛ لكن لِكُلِّ جَوَادٍ كَبْوةٌ، ولِكُلِّ صَارِمٍ نَبْوَةٌ، ولِكُلِّ عَالمٍ هَفْوَةٌ.

ولــرُبَّمَا عَثَــرَ الجــوَادُ وشَــأْوُهُ مُتَقَـدِّمٌ، ونَبَـا الحُـسَامُ القَـاطِعُ[٣]

فتجاوز الله عنَّا وعنهُ، ورحمهُ برحمتِهِ التي وَسِعَتْ كُلَّ شَيءٍ.

قوله: «صَلَّى عَلَيهِ رَبُّنَا وسلَّما وآلِهِ وصحبِهِ تكرُّمَا» لمـا أثنـى عـلى البـاري سبحانه وتعالى أردفَ بالثناء على أفضَلِ الوَرَى والصَّفوَةِ من الخلْقِ ﷺ.

أقولُ: تقدَّم معنى الصَّلاة، والكلام على الآل، والصَّحبِ في أوَّلِ النَّظْمِ.

وقولـه: «وسـلَّما» أي: الـسَّلامة مـن النقـائصِ والعُيـوبِ. والألـف فيـه للإطلاق. و«تكرُّما» بمعنى: تعظَّم وتَنَزَّه، وهو من إكرامِ النَّفسِ عـمَا يَشِينُها.

---

(١) انظر: «السلسلة الضعيفة» تحت رقم: (٢٢) (١/ ٧٦).

(٢) كما أصلَحَهُ بمثل هذا اللَّفظِ، غيرُ واحِدٍ من المعلِّقين والشرَّاح.

(٣) البيت لأبي عبادة الوليد بن عبيدٍ البُحتريِّ.

وجاء في نسخةٍ أُخرى:

صَـلَّى عليـهِ بَـارِئُ العِبَـادِ   والآلِ والـصَّحْبِ وكُـلِّ هَـادِ

مُلَخَّصٌ: ختم منظومته المباركة ذاكراً تاريخَ إنشائها؛ وحامِداً لربِّه على حُسنِ إعانَتِه، وعظيمِ مِنَنِه، وفضلِه؛ وَوَاصِفاً منظُومتَه، ودَاعِياً ربَّه أن يجعلَها نافِعةً دَائِماً؛ وراغباً لطالبِيها ومُوصِياً لهم بحفظِهَا، والاعتِنَاءِ بها؛ ومُصَلِّياً ومُسَلِّماً على النَّبيِّ ﷺ، والآلِ، والصَّحبِ الكِرَامِ.

يقولُ العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى: أبو عبدِ البرِّ محمَّد توفيق بن محمَّد بن عمَّار الكِيفَانيُّ - عفَا الله عنهُ، وعَامَلَهُ بلُطْفِهِ الخفِيِّ -:

هذا آخرُ ما تَمَّ إعدادهُ، وتهيأَ إيرادُهُ، من شَرْحِ هـذِهِ المنظُومَةِ المباركَةِ الميْمُونَةِ، سَائِلاً رَبَّ العزَّة سبحَانه، أن يجعلَه خَالِصاً لوجهِهِ، وَوَسِيْلَةً لمرضاتِهِ، وذُخْراً ليومِ لِقَائِهِ، وأن ينفعَ بِهِ كمَا نَفَعَ بأصلِهِ؛ والرَّغبَةُ إليهِ جَلَّ جَلالهُ أن يتجاوَزَ عن الزلاَّتِ، ويَصْفَحَ عن الهفَوَاتِ، ويُقيلَ العثَرَاتِ.

وَرَحِمَ الله الإمَامَ السُّيُوطِيَّ إذْ يَقُولُ في خاتمةِ منظُومَتِهِ «عُقُودِ الجمَانِ»:

بِكْـرٌ مَنِيـعٌ سِتْرُهَا لمَـنْ دَنَـا   ومَـنْ أَتَاهَـا خَاضِعاً نَـالَ الْمُنَـى

زَفَفْتُهَـا لمَـنْ نُهَـاهُ رَاجِـحُ   وَمَهْرُهَـا مِنْـهُ الـدُّعَاءُ الـصَّالِحُ

عَـلَيَّ إذا صِرْتُ قَـرِينَ الـرَّمْسِ   تَنْفَعُنِـي دَعْوتُـهُ في بُـؤْسِي

وصَلَّى الله وسَلَّم على نبيِّنا محمَّد، وعلى آلِهِ، وصحبِهِ، وإخوَانِهِ أجمعين.

* * *

فهرس
المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. الإتقان في علوم القرآن، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط: الثالثة، ١٤٠٥هـ، دار التراث، القاهرة.

٢. آثار الإمام محمَّد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم: نجله الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، دار الغرب الإسلامي.

٣. الإحكام في أصول الأحكام، للإمام أبي محمَّد علي بن حزم الظاهريِّ، تحقيق: أحمد شاكر، تقديم: إحسان عباس، ط:الثانية، ١٤٠٣هـ، دار الأفاق الجديدة، بيروت.

٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب، للإمام أبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمَّد، راجعه: رمضان عبد التواب، ط: الأولى، ١٤١٨هـ، مطبعة المدني.

٥. إرشاد الطالبين من كلام رب العالمين، للشيخ محمَّد عاشق إلهي البرني، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ، مطابع الرشيد، المدينة المنورة.

٦. الإرشاد إلى علم الإعراب، للإمام شمس الدين محمَّد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي، تحقيق ودراسة: عبد الله علي الحسيني البركاتي ومحسن سالم العميري، ط: الأولى، ١٤١٠هـ، جامعة أم القرى.

٧. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للمحدث محمَّد ناصر الدين الألباني، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي.

٨. **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، للشيخ عبد السَّلام محمَّد هارون، طبعة: عام ١٣٩٩هـ، دار الجيل، بيروت.

٩. **الاشتقاق**، للإمام أبي بكر محمَّد بن الحسين بن دريد، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، ط: الثالثة، مكتبة الخانجي، مصر.

١٠. **الأعلام**، للأستاذ خير الدين الزركلي، ط: (١٤)، ٢٠٠٢ م، دار العلم للملايين، بيروت.

١١. **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن تيمية، تحقيق: ناصر بن عبد الكريم العقل، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ. (دون ذكر دار الطبع).

١٢. **ألفية ابن مالك مع احمرار ابن بونا الجكني**، صححه وراجع مادته: الشيخ أبَّاه بن محمَّد عالي بن نعم العبد المجلسي الشنقيطي، جمعه وأعدَّه ونشره: محمَّد محفوظ بن أحمد، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ، (دون ذكر دار الطبع).

١٣. **ألفية الآثاري المسمَّاة: كفاية الغلام في إعراب الكلام**، للعلامة زيد الدين شعبان بن محمَّد القرشي الآثاري، تحقيق: زهير زاهد وهلال ناجي، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ، عالم الكتب.

١٤. **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: أحمد صقر، ط: الأولى، ١٣٨٩ هـ، دار التراث، القاهرة.

١٥. **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، للإمام جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، دار الفكر العربي.

١٦. **الأنساب**، للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمَّد السمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ، دار الجنان، بيروت.

١٧. **الإنصاف في مسائل الخلاف**، للإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمَّد الأنباري، تحقيق: محمَّد محيى الدين عبد الحميد، ط: الرابعة، ١٣٨٠هـ، دار إحياء التراث العربي.

١٨. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، للإمام ابن هشام، تحقيق: محمَّد محي الدين عبد الحميد، ط: السادسة، ١٩٦٦م، دار إحياء التراث العربي.

١٩. **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجل**، للإمام أبي بكر محمَّد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، طبعة: ١٣٩٠ هـ، مطبوعات مجمع اللُّغةِ العربية بدمشق.

٢٠. **الإيضاح في علل النحو**، للإمام أبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن مبارك، ط: الخامسة، ١٤٠٦هـ، دار النفائس، بيروت.

٢١. **بدائع الفوائد**، للإمام ابن القيم الجوزيَّة، تحقيق: علي بن محمَّد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، ط: الثانية، ١٤٢٧هـ، دار عالم الفوائد.

٢٢. **بهجة المجالس وأنس المجالس في شحذ الذاهن والهاجس**، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي النمري، تحقيق: محمَّد مرسى الخولي، ط: سنة ١٤٠٢هـ، دار الكتب العلمية.

٢٣. **تاج العروس من جواهر القاموس**، للإمام السيَّد محمَّد مرتضى الزبيدي، تحقيق: مصطفى حجازي، ط: ١٤١٩هـ، صادر عن المجلس الوطني بدولة الكويت.

٢٤. تاريخ بغداد (مدينة السلام)، للحافظ أبي بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ، دار الغرب الإسلامي.

٢٥. تاريخ مدينة دمشق، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، ط: سنة ١٤١٥هـ، دار الفكر.

٢٦. التحفة السنية بشرح المقدمة الآجُرُّومية، للشيخ محمَّد محيى الدين عبد الحميد، طبعة سنة ١٤١٢هـ، المكتبة العصرية.

٢٧. التذكرة في القراءات الثمان، للإمام أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي، تحقيق: أيمن رشدي سويد، ط: الأولى، ١٤٢١هـ، دون ذكر دار الطبع.

٢٨. التلخيص لوجوه التخليص، للإمام أبي محمَّد عليٍّ بن حزمٍ (مطبوع ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي)، تحقيق: إحسان عباس، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

٢٩. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ، مؤسسة الرسالة.

٣٠. تهذيب اللغةِ، للإمام أبي منصور محمَّد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، مراجعة: محمَّد علي النجار، د.ت، (دون ذكر دار الطبع).

٣١. جامع الأصول في أحاديث الرسول ز، للإمام بن الأثير الجزري، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ط: ١٣٨٩هـ، مكتبة دار البيان.

٣٢. جامع الشروح والحواشي، للشيخ عبد الله الحبشي، ط: سنة ١٤٢٥هـ، المجمع الثقافي بأبي ظبي، الإمارات.

٣٣. الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ز وسننه وأيامه، للإمام البخاريِّ، رقَّم وبوَّب أحاديثه: محمَّد فؤاد عبد الباقي، وصححه وأشرف على طبعه: محبّ الدين الخطيب وقصّي محبّ الدين الخطيب، ط: الأولى، ١٤٠٠هـ، المطبعة السلفيَّة.

٣٤. جامع بيان العلم وفضله، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، تحقيق: أبي الأشبال الزهري، ط: السابعة، ١٤٢٧هـ، دار ابن الجوزي.

٣٥. الجامع لشعب الإيمان، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

٣٦. جذوة الاقتباس فيمن حلَّ من الأعلام مدينة فاس، للإمام أحمد بن محمَّد الشهير بـ: ابن القاضي، مطبوع طبعة حجريَّة، مدينة فاس، المغرب الأقصى.

٣٧. جِلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمَّد خير الأنام، للإمام ابن قيم الجوزية، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، ط: الرابعة، ١٤٢٣هـ، دار ابن الجوزي.

٣٨. الجنى الداني في حروف المعاني، للإمام الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة و محمَّد نديم فاضل، ط: الأولى، ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية.

٣٩. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، للإمام علاء الدين بن علي الأربليّ، تحقيق: إيميل بديع يعقوب، ط: الأولى، ١٤١٢هـ، دار النفائس.

٤٠. حاشية الآجرُّومية، للشيخ عبد الرحمن بن محمَّد بن قاسم، ط: الرابعة، ١٤١٤هـ. (دون ذكر دار الطبع).

٤١. حاشية يسين على شرح الفاكهي على قطر الندى، للإمام زين الدين الحمصي المعروف بـ: «يسين»، ط: الثانية، ١٣٩٠هـ، مكتبة الإرشاد، تركيا.

٤٢. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ، دار الكتب العلميَّة.

٤٣. حياة موريتانيا، المختار بن حامد، طبع سنة ١٩٩٠م، الدار العربية للكتاب، ليبيا.

٤٤. خِزانة الأدب ولبُّ لُباب لسان العرب، للإمام عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمَّد هارون، ط: الثانية، ١٤٠٤هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٤٥. دراسات في تاريخ التشريع الإسلامي في موريتانيا، للشيخ محمَّد المختار ولد ابَّاه، طبع سنة ١٩٨١م، منشورات الجامعة التونسية، تونس.

٤٦. دليل الطلاب على ما قصدوا من ظاهر الإعراب شرح الآجرُّومية، للعلامة الحاج بن السالك بن فحف الشنقيطي، تحقيق: محمَّد محفوظ بن الشيخ، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، مكتبة الفجيرة، الإمارات.

٤٧. ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، للإمام أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الأمير مهنا، ط: الأولى، ١٤١٢هـ، مؤسسة الأعلَمي للمطبوعات، لبنان.

٤٨. الرِّحلة العليَّة إلى منطقة توات (لذكر بعض الأعلام والآثار والمخطوطات والعادات وما يربط توات من الجهات)، للشيخ الفقيه محمَّد باي بلعالم القبلاويِّ الجزائريِّ، طبعة سنة ١٤٢٦هـ، دار هُومَه، الجزائر.

٤٩. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمَّد خراط، ط: الثالثة، ١٤٢٣هـ، دار القلم، دمشق.

٥٠. زغل العلم، للإمام الذهبي، تحقيق: محمَّد بن ناصر العجمي، د ت، مكتبة الصَّحوة الإسلامية.

٥١. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للإمام أبي الفضل محمَّد خليل بن علي المرادي، د.ت، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٥٢. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أُقبر من العلماء والصلحاء بفاس، للشيخ محمَّد بن جعفر بن إدريس الكتاني، طبع طبعة حجريَّة سنة ١٣١٦هـ، مدينة فاس، المغرب الأقصى.

٥٣. سنن الدارميِّ، للحافظ أبي محمَّد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط: الأولى، ١٤٢١هـ، دار المغني، الرياض.

٥٤. سنن النسائي، حكم على أحديثه: المحدث محمَّد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: مشهور بن حسن سلمان، ط: الأولى، مكتبة المعارف.

٥٥. سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، تحقيق: حسين الأسد، إشراف: شعيب الأرناؤوط، ط: الثانية، ١٤٠٢هـ، مؤسسة الرسالة.

٥٦. شذرات الذهب في إخبار من ذهب، للإمام ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، إشراف: عبد القادر الأرناؤوط، ط: (١)، ١٤١٣هـ، دار ابن كثير.

٥٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، للإمام بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، تحقيق: محمَّد محي الدين عبد الحميد، ط: السادسة عشرة، ١٣٩٤هـ، دار الفكر.

٥٨. شرح الآجرُّوميَّة، للإمام عبد الملك بن جمال الدين بن صدر الدين الإسفراييني، تحقيق: أسامة بن مسلم الحازمي، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ، دار ابن حزم.

٥٩. شرح ألفية ابن مالك، للشيخ أبي زيد عبد الرحمن المكوديِّ، ط: سنة ١٤١٤هـ، دار الفكر.

٦٠. شرح المفصل، للإمام موفق الدين بن يعيش بن علي بن يعيش، د.ت، المطبعة المنيرية.

٦١. شرح المقدمة الآجرُّومية في أصول علم العربية للطلاب والمبتدئين، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهريِّ، تحقيق: محمود نصَّار، ط: الأولى، ١٤٢٦ هـ، دار الكتب العلمية.

٦٢. شرح جمل الزجاجي، للإمام أبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فوار الشعار، إشراف: إيميل بديع يعقوب، ط: الأولى، ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية.

٦٣. شرح جمل الزجَّاجي، للإمام أبي الحسن علي بن محمَّد بن خروف الإشبيلي، تحقيق: سلوى محمَّد عمر عرب، ط: سنة ١٤١٩هـ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٦٤. شرح ديوان حماسة أبي تمام، منسوبٌ لأبي العلاء المعري، تحقيق: حسين محمَّد نقشة، ط: ١٤١١هـ، دار الغرب الإسلامي.

٦٥. شرح عقود الجمان في المعاني والبيان للسيوطي، للإمام عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري الحنفي، ط: ١٣٤٨هـ، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر. هدية العارفين - (ج ١ / ص ٢٨٩)

٦٦. شرح قطر الندى وبل الصدى، للإمام جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمَّد محيى الدين عبد الحميد، ط: (١١)، ١٣٨٣هـ، دار إحياء التراث العربي.

٦٧. **شرح قواعد الإعراب المفيد على نظم عُبيد ربِّه المجيد**، للشيخ محمَّد عمر حَوِيَّه الجكني الشنقيطي، ط: عام ١٤١٥هـ، (دون ذكر دار الطبع).

٦٨. **شرح منظومة «عُبيد ربِّه»**، للعلامة محمَّد سالم ولد عدُّود الشنقيطي، مفرَّغ من أشرطة.

٦٩. **شرح نظم الآجرُّوميَّة** (ضمن: نصوص في علم النحو والصرف)، للشيخ عيسى بن محمَّد المختار بن أهل حمَّاد، اعتنى به: عبد الكريم قبول، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ، المكبة العصرية، بيروت.

٧٠. **الشِّعر والشُّعراء**، للإمام أبي محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر، ط: الثانية، ١٤٢٣هـ، دار الحديث. مصر.

٧١. **الصَّاحبي**، للإمام أبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: أحمد صقر، د.ت، دار إحياء الكتب العربية، مصر.

٧٢. **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، للإمام أبي العباس أحمد القلقشندي المصري، ط: (١٣٤٠هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة.

٧٣. **الصِّحَاحُ «تاج اللغةِ وصحاح العربية»**، للإمام إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور، تقديم: عباس محمود العقاد، ط: الرابعة، ١٤١٠هـ، دار العالم الملايين، بيروت.

٧٤. **صحيح مسلم**، للحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج، اعتنى به: أبو قتيبة نظر محمَّد الفاريابي، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ، دار طيبة.

٧٥. **الصفوة من القواعد الإعرابية**، للدكتور: عبد الكريم بكَّار، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ، دار القلم، دمشق.

٧٦. **طبقات الشُّعراء**، للإمام محمَّد بن سلام الجمحي، دراسة: طه أحمد إبراهيم، تمهيد: جوزف هل، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ، دار الكتب العلمية.

٧٧. **طبقات النحويين واللغويين**، للإمام أبي بكر محمَّد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط: الثانية، دار المعارف.

٧٨. **العِقد الفريد**، للإمام أحمد بن محمَّد بن عبد ربِّه الأندلسي، تحقيق: مفيد محمَّد قميحة، د.ت، مكتبة المعارف.

٧٩. **عون القيوم على كشف الغموم في نظم مقدِّمة ابن آجرُّوم**، للشيخ محمَّد باي بلعالم الجزائري، منه نسخةٌ خطيَّة بقسم المخطُوطَاتِ بمكتبة المسجد النبويِّ بالمدينة النبويَّة، [تحت رقم: ٦٩/ ٤١٥].

٨٠. **عيون الأخبار**،للإمام ابن قتيبة، تحقيق: يوسف علي طويل، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية.

٨١. **غريب الحديث**، للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: حسين محمَّد شرف وعبد السَّلام هارون، طبعة: سنة (١٤٠٤هـ)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.

٨٢. **الفائق في غريب الحديث**، للإمام جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم وعلى محمَّد البجاوي، ط: الثالث، ١٣٩٩هـ، دار الفكر.

٨٣. **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، للحافظ ابن حجر، تعليق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ترقيم: محمَّد فؤاد عبد الباقي، وتصحيح وإشراف: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.

٨٤. **فتح الشَّكُور في معرفة أعيان عُلماء التَّكْرُور**، للشيخ أبي عبد الله الطالب محمَّد بن أبي بكر الصديق البرتليِّ الولاتي الشنقيطيِّ، تحقيق: محمَّد إبراهيم الكتاني ومحمَّد حجّي، ط: الأولى، ١٤٠١هـ، دار الغرب الإسلامي.

٨٥. **الفروق في اللغةِ**، للإمام أبي هلال الحسن بن عبد الله العسكريُّ، تحقيق: جمال عبد الغني مدغمش، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ، مؤسسة الرسالة.

٨٦. **فهرس الفهارس والأثبات**، للشيخ عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، ط: الثانية، ١٤٠٢ هـ، دار الغرب الإسلامي.

٨٧. **فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية بتنبكتو**، إعداد: سيد عمر بن علي ومجموعة من المكتبيين بالمركز، تحرير: عبد المحسن عباس وجوليان بوهانسين،. ط: ١٤١٨هـ، مؤسسة الفرقان، لندن.

٨٨. **القاموس المحيط**، للإمام مجد الدين محمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي، ضبط وتوثيق: محمَّد البقاعي، ط: سنة ١٤١٥هـ، دار الفكر.

٨٩. **كتاب المصباح (في النحو)**، للإمام أبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرِّزي، تحقيق: مقبول علي النِّعمة، تقديم له: عمَّاد الدين خليل، ط: الأولى، ١٤١٤هـ، دار البشائر الإسلامية. بيروت.

٩٠. **كتاب سيبويه**، للإمام أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، ط: ١٤١٢هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٩١. **كتاب معاني الحروف**، للإمام أبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة.

٩٢. لسان العرب، للإمام ابن منظور، اعتناء وتصحيح: أمين محمَّد عبد الوهاب، ومحمَّد الصادق العبيدي، ط: الثانية، ١٤١٨هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٩٣. متن نظم الآجرُّوميَّة، للعلامة محمَّد بن آبَّه القلاَّويِّ الشنقيطيِّ، تحقيق: محمَّد بن أحمد جدُّو الشنقيطيُّ، تقديم: عبد الله بن محمَّد سفيان الحكميُّ، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ. (دون ذكر دار الطبع).

٩٤. المثل السَّائر في أدب الكاتب والشَّاعر، للإمام ضياء الدين ابن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانه، ط: الثانية، دار نهضة مصر، القاهرة.

٩٥. مجالس ثعلب، للإمام أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، ط: الثانية، ١٩٦٠م، دار المعارف، مصر.

٩٦. مجمع البحرين، للشيخ ناصيف بن عبد الله اليازجي، ط: ١٩٩٣م، دار نظير عبود.

٩٧. مجيبُ النِّدَا إلى شرحِ قطر النَّدَى، للشيخ أحمد بن الجمال عبد الله الفاكهي، ط: الثانية، ١٣٩٠هـ، مكتبة الإرشاد، تركيا.

٩٨. محمَّد بن أُبَّ المزمري – حياته وآثاره –، للأستاذ أحمد أبا صافي جعفري، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ، دار الكتاب العربي، الجزائر.

٩٩. المخصص، للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي «ابن سيده»، اعتنى بتصحيحه: مكتب التحقيق بالدار، قدم له: خليل إبراهيم جفَّال، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠٠. المسند، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر، ط: الأولى، ١٤١٦هـ، دار الحديث، القاهرة.

١٠١. **مصباح السَّاري شرح منظومة عُبيد ربِّه الشنقيطي على المقدمة الآجرُّومية** في النحو، للشيخ زايد الأذان بن الطالب أحمد الشنقيطي، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ، دار الفنون. جدَّة.

١٠٢. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، للشيخ أحمد بن محمَّد بن علي الفيومي، ط: الخامسة، ١٩٢٢م، المطبعة الأميرية، القاهرة.

١٠٣. **المصنف**، للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمَّد بن أبي شيبة، تحقيق: حمد ب عبد الله الجمعة ومحمَّد بن إبراهيم اللحيدان، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

١٠٤. **معجم الأدباء**، للإمام ياقوت الحموي، ط: الثالثة، ١٤٠٠هـ، دار الفكر.

١٠٥. **معجم الشعراء**، للإمام أبي عبيد الله محمَّد بن عمران المرزباني، صححه: ف. كرنكو، ط: الثانية، ١٤٠٢هـ، صورته دار الكتب العلمية.

١٠٦. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، للإمام جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: الفاخوري، ط: الثانية، ١٤١٧هـ، دار الجيل، بيروت.

١٠٧. **مفاتيح العربية على متن الآجرُّومية**، للشيخ فيصل بن عبد العزيز آل مبارك، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن سعد الدغير، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ، دار الصميعي.

١٠٨. **المقتضب**، للإمام أبي العباس محمَّد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، ط: الثالثة، ١٤١٥هـ، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

١٠٩. **مُقَدِّم العيِّ المصرُومِ على نظم ابن أبَّ لابن آجرُّوم**، للشيخ محمَّد بن المختار بن محمَّد الملَقَّب «بادي» الوافي الكُنْتي القرشي، دراسة وتحقيق: الصديق الحاج أحمد؛ (رسالة ماجستير غير منشورة)، «جامعة الجزائر» سنة (٢٠٠٤م).

١١٠. **مقدِّمة ابن الصلاح**، للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: نور الدين عتر، ط: ١٤٠٦هـ، دار الفكر.

١١١. **المقدمة**، للشيخ عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق: عبد الله محمَّد الدرويش، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ، دار يعرب، دمشق.

١١٢. **منثور الفوائد**، للإمام كمال الدين أبي البركات الأنباري، تحقيق: صالح الضامن، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ، مؤسسة الرسالة.

١١٣. **النحو القرآني قواعد وشواهد**، للأستاذ: جميل أحمد ظفر، ط: الثانية، ١٤١٨هـ، مطابع الصفا، مكة المكرمة.

١١٤. **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط: الثالثة، ١٤٠٥هـ، مكتبة المنار، الأردن.

١١٥. **نظم الفرائد وحصر الشرائد**، للإمام مهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات المهلبي، تحقيق: عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين، ط: الأولى، ١٤٢١هـ، مكتبة العبيكان.

١١٦. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، للإمام مجد الدين أبي السَّعدات المبارك بن محمَّد الجزري المعروف بابن الأثير، تحقيق: محمود محمَّد الطناحي، د.ت، المكتبة الإسلامية.

١١٧. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ، دار الكتب العلمية.

١١٨. **الوافي بالوفيات**، للإمام صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق:

أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ، دار إحياء التراث العربي، القاهرة.

١١٩. **الوسيط في تراجم أدباء شنقيط**، للشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي، بعناية: فؤاد سيِّد، ط: الخامسة، ١٤٢٢هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

* * *



فهرس الموضوعات


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

